



جمهورية العراق
وزارة الصحة والبيئة



البلاغ الوطني الأول للتغيرات المناخية في العراق

2015 - 2016

البراع الوطنى الاول للتغىرات المناخىة فى العراق
Iraqi Initial National Communication
جمهورية العراق
وزارة الصحة والبيئة

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTER OF HEALTH
AND ENVIRONMENT

2016 - 2015





كلمة وزير الصحة والبيئة

عانت البيئة العراقية الكثير من المشـاكل والتهديد على مر الأجيال نتيجة للحروب المتكررة والإهمال وسوء الإدارة خلال العقود الأربعة الماضية وهو ما زاد من هشاشتها لمواجهة الآثار التي تركها التغير المناخي على كافة القطاعات الحيوية داخل البلد حيث زادت موجات الجفاف والحر مما أثر بشـكل مباشر على تزايد معدلات هبوب العواصف الغبارية وزيادة المساحات الجافة والمعرضة للتصحـر على حساب الأراضي المزروعة، وهو ما ترك أثراً واضحاً على إقتصادنا الوطني حيث كان العراق يعد سلة الشرق الأوسط للغذاء بينما بات حالياً لا يكفي إحتياجاته المحلية من الغذاء مما قلل من فرص العمل وزاد من مستويات الفقر وأثر بشكل ملحوظ على صحة المواطن العراقي.

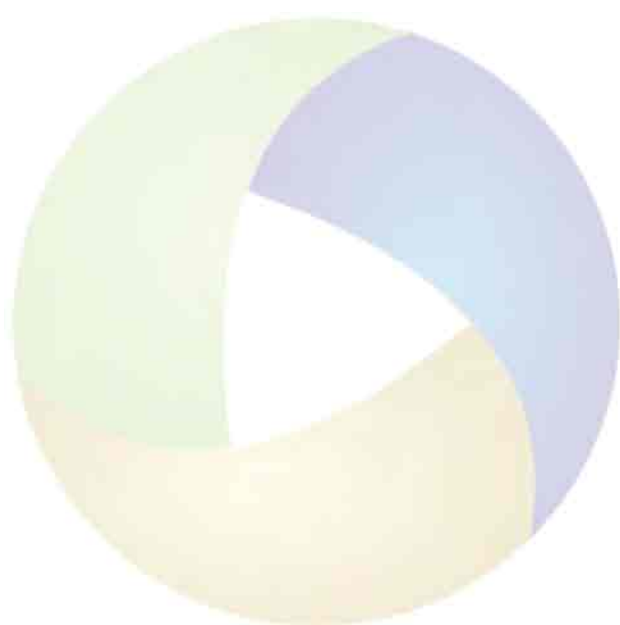
يعكس هذا التقرير الجزء اليسير مما يعانيه البلد في أهم قطاعاته الحيوية من آثار سلبية نتيجة للتغير المناخي كما يبين أهم القطاعات الوطنية الباعثة لغازات الدفيئة، وهو يعكس كافة الإجراءات على الصعيد الوطني التي تم إتخاذها والتي من الممكن إتخاذها للتقليل من الهشاشة الواضحة على هذه القطاعات كما يعرض العديد من المشاريع الرائدة والتي يرغب العراق بتطبيقها لأنه يحتاج الى الدعم المالي والفني وإلى نقل التكنولوجيا لتمكينه من تنفيذها بشكل فعال يضمن له إجراءات سليمة سواء على صعيد التكيف مع آثار التغير المناخي أو على صعيد التخفيف من الانبعاثات.

لقد بلغ العالم نقطة خطيرة في التحديات التي يواجهها نتيجة التغير المناخي وأن أي قرار سوف يتخذ في هذا المجال سيترك أثراً واضحاً على المدى البعيد على الدول النامية بشكل خاص وعلى العالم بشكل عام، لهذا نحن نناشد الدول المتقدمة بأن يكون لها دوراً واضحاً وبناءً لتمكين الدول النامية من مواجهة هذه المخاطر وللتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عنها، لنضمن للأجيال القادمة حياة صحية وموارد بيئية مستدامة.

الدكتورة

عديلة حمود حسين

وزير الصحة والبيئة





كلمة الوكيل الفني لوزارة الصحة والبيئة لشؤون البيئة

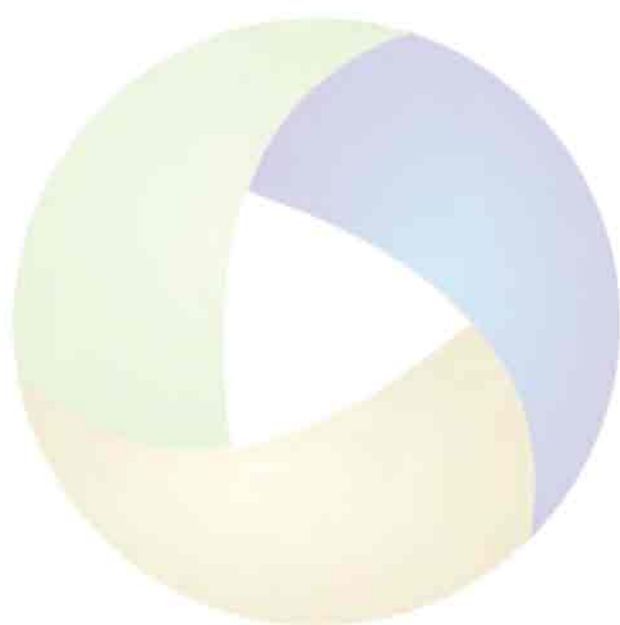
يعد هذا التقرير نموذجاً حياً على التزام العراق بكافة مقررات مؤتمرات الأطراف لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي إنضم اليها العراق في نهاية عام ٢٠٠٩ ومنذ ذلك التاريخ فهو يعمل جاهداً لتشكيل كافة الكيانات والوحدات الوطنية المعنية بتسهيل تنفيذ كافة بنودها من خلال وضع الآليات والبرامج الوطنية اللازمة لذلك.

يظهر هذا التقرير جملة من البرامج والإستراتيجيات والقوانين الوطنية التي تم تضمينها لفقرات هامة تساعد على أخذ قضية التغيرات المناخية على محمل الجد لضمان وضع الحلول الملائمة بما يكفل مواجهة أقوى لآثار التغيرات المناخية الحاصلة على أراضينا، حيث يعد العراق وبناءً على دراسات الأمم المتحدة واحداً من أكثر بلدان الشرق الأوسط هشاشة تجاه التغيرات المناخية نتيجة لما عاناه وما زال يعانيه من هجمات إرهابية شرسة أضرت بإقتصاده وبناءه التحتية وأفقدته الكثير من الفرص لتمكينه من تحقيق مبادئ التنمية المستدامة لكافة قطاعاته الوطنية.

هناك علاقة وطيدة بين تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأمن والسلم في كل بلد، وهو ما يطمح اليه العراق لضمان حق أجياله القادمة في العيش برفاهية وأمان ومشاهدة المجتمع الدولي همومه في الإبقاء على الإرتفاع بدرجة حرارة الأرض الى ما دون الدرجتين مئويتين منذ فترة ما قبل الثورة الصناعية.

الدكتور

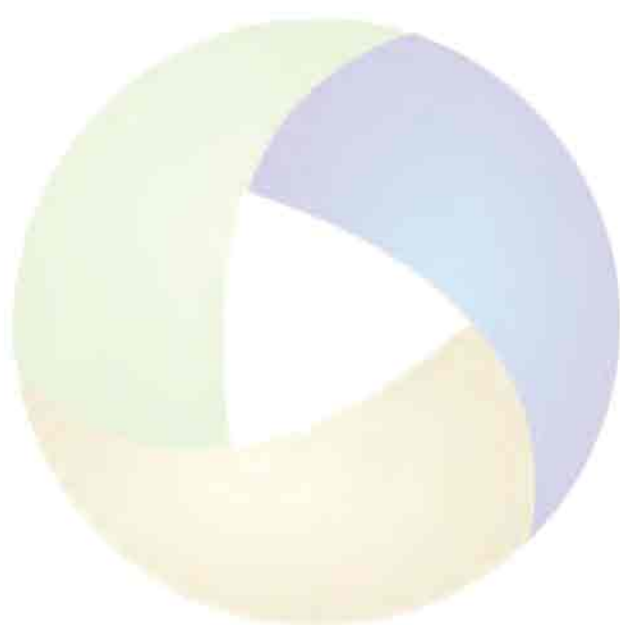
جاسم عبدالعزيز حمادي
الوكيل الفني للوزارة



شكر وتقدير

تتقدم وزارة الصحة والبيئة وباسم حكومة العراق
بخالص الشكر والتقدير الى مرفق البيئة العالمية (GEF)
لما قدمه من دعم لتمكين إنجاز هذا التقرير تلبية للمتطلبات
والالتزامات الدولية تجاه إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير
المناخ والشكر مقدم أيضاً الى كل من برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
(UNEP) لجهودهم المبذولة بدعم تنفيذ وإعداد التقرير
لإخراج هذه الوثيقة بصيغتها النهائية.

الشكر موصول لكافة مؤلفي الفصول لجهودهم في
إعداد هذه الوثيقة، ولكافة الخبراء الدوليين والوطنيين الذين
قاموا بتقديم تقاريرهم ومتابعة المعلومات بدقة رغم العوائق
والصعوبات التي صاحبت تنفيذ هذا المشروع المهم.



أسماء العاملين الرئيسيين في المشروع

تم إصدار هذا التقرير تحت مظلة وزارة البيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من خلال اللجان الوطنية المشكلة لهذا الغرض وبإشراف كل من معالي السيدة وزير الصحة والبيئة الدكتورة عديلة حمود حسين والسيد الوكيل الفني لوزارة البيئة الدكتور جاسم عبد العزيز الفلاح.

ت	الاسم	توصيف العمل	جهة انتساب
(1) إدارة المشروع (PMU)			
1	سوزان سامي جميل البناء	المدير الوطني للمشروع	وزارة البيئة
2	عبد الأمير ناصر	متابعة أوامر إدارية	وزارة البيئة
3	جلال حمزة محي	عضو مراقب	وزارة البيئة
4	أحمد عزيز جبار	المسؤول المالي للمشروع	وزارة البيئة
5	خليل نعمان عمران	محاسب المشروع	وزارة البيئة
6	شيماء عيود منصور	مدقق المشروع	وزارة البيئة
(2) الفريق المعني بالقضايا القطاعية والظروف الوطنية والتوعية والتعليم والتكنولوجيا وبناء القدرات			
1	هدى هداوي محمد	ر. الفريق	وزارة التخطيط
2	براء ناطق نعمان	جمع معلومات وبيانات	وزارة البيئة
3	عدوية كمال صالح	جمع معلومات وبيانات	وزارة البيئة
4	حلى هيثم عبدالجبار	جمع معلومات وبيانات	وزارة البيئة
(3) فريق تقييم الهشاشة وتحديد اساليب التكيف ومجموعة إقليم كردستان			
1	احمد حقي توفيق	ر. فريق	وزارة البيئة
2	د. عبدالجبار خلف	ر. قطاع	وزارة الموارد المائية
3	د. سعاد جاسم محمد	ر. قطاع	وزارة الصحة
4	شوكت صائب جميل	ر. قطاع	وزارة الزراعة
5	د. عبدالكريم عبد علي	ر. قطاع	وزارة العلوم والتكنولوجيا
6	أنور حمه علي كاكه أولا	ر. قطاع	ممثل إقليم كردستان
7	نظير عيود فزع	ر. قطاع	ممثل منظمات مجتمع مدني
8	د. عبدالرزاق طارش	مراجعة تقرير تقييم الهشاشة	وزارة التعليم العالي
9	نيرة ناجي عبد الرزاق	تقديم معلومات وبيانات عن مناخ العراق	وزارة النقل
10	عماد عبيد جاسم	قانوني	وزارة البيئة
11	إسراء جاسم محمد	تدقيق وجودة	وزارة العلوم والتكنولوجيا
(4) فريق تحديد امكانيات التخفيف وجرد انبعاثات غازات الدفيئة			
1	علي عبدالحسين كاظم	ر. الفريق	وزارة البيئة
2	إيلاف محمد شاكر	ر. قطاع الطاقة	وزارة النفط
3	علي ابراهيم حاتم	ر. قطاع العمليات الصناعية	وزارة الصناعة والمعادن
4	مازن شهاب احمد	ر. قطاع الزراعة واستعمال الاراضي	وزارة الزراعة

5	مصطفى محمود مصطفى	ر.قطاع النفايات	وزارة البيئة
6	أسامة قصي عبدالستار	جمع معلومات وبيانات عن قطاع الكهرباء	وزارة الكهرباء
7	أسامة لطيف محمد	جمع معلومات وبيانات	وزارة البلديات والأشغال العامة
8	محمود عزيز جبار	جمع معلومات وبيانات	أمانة بغداد
المراجعة الفنية - خبراء وطنيين			
1	سوزان سامي جميل البناء	مدير المشروع	وزارة البيئة
2	إسراء جاسم محمد	تدقيق وجودة	وزارة العلوم والتكنولوجيا
3	علي عبد الحسين	رئيس فريق الجرد	وزارة البيئة
المراجعة الفنية - خبراء دوليون			
1	د. عبد المجيد حداد	المدير الفني والمستشار الرئيسي للمشروع	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
2	د. صباح الجنيد	خبيرة تقييم الشاشة والتكيف والمحرة الرئيسية للتقرير	جامعة الخليج العربي - مملكة البحرين
3	د. محمود مدني	خبير تقييم شاشة وتكيف - الزراعة والموارد المائية	جمهورية مصر العربية
4	أ. محمد عالم	خبير جرد غازات الدفينة	
5	محمد فيصل يغان	خبير غازات الدفينة	المملكة الهاشمية الأردنية
6	م. حسين بدارين	خبير تخفيف والية التنمية المستدامة	المملكة الهاشمية الأردنية
7	م. توري كلارك	خبيرة نمذجة LEAP	معهد ستوكهولم للبيئة
8	د. اشرف زكي	خبير نمذجة مناخية	
برنامج الامم المتحدة الانمائي			
1	طارق الاسلام	مدير المشروع	مدير ملف البيئة والطاقة والتغير المناخي
2	روب دويس	مدير المشروع الأسبق	مدير ملف البيئة والموارد الطبيعية الأسبق
3	عبير عمارين	مسؤول المشروع الأسبق	ملف البيئة والموارد الطبيعية
4	سرمد حنا	خبير بيئي	ملف البيئة والطاقة والتغير المناخي
5	عبير نبانة	مساعد إداري	ملف البيئة والطاقة والتغير المناخي

3	كلمة وزير الصحة والبيئة
5	كلمة الوكيل الفني لوزارة الصحة والبيئة لشؤون البيئة
7	شكر وتقدير
9	أسماء العاملين الرئيسيين في المشروع
11	قائمة المحتويات
13	قائمة الجداول
14	قائمة الأشكال
15	قائمة الاختصارات
18	الرموز والوحدات
21	EXECUTIVE SUMMARY
35	الملخص التنفيذي
47	1- الأوضاع الوطنية
47	1.1 النظام السياسي
49	1.2 الجغرافيا
50	1.3 المناخ
59	1.4 السكان
60	1.5 البيئة
61	1.6 الاقتصاد
62	1.7 الطاقة
67	1.8 الصناعة
71	1.9 قطاع المياه
76	1.10 قطاع الزراعة
81	1.11 قطاع النفايات

85	1.12 قطاع النقل
88	1.13 التنوع الحيوي
89	1.14 الأوضاع الصحية
91	1.15 المصادر
95	2 جرد غازات الدفيئة
95	2.1 المقدمة
95	2.2 المقاربة والمنهجية
98	2.3 الخلاصة
109	2.4 عدم التيقن والتحقق من التقديرات
109	2.4.1 عدم التيقن
110	2.4.2 التحقق من التقديرات
111	2.4.3 ضمان الجودة وضبط الجودة
112	2.5 المصادر
115	3 قابلية التأثر وقياس التكيف
115	3.1 الموارد المائية
134	3.2 القطاع الزراعي
143	3.3 التنوع البيولوجي
154	3.4 قطاع الصحة
160	3.5 المصادر
165	4 التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة
165	4.1 المقدمة
166	4.2 سيناريوهات خط الأساس للقطاعات المختلفة
172	4.3 الإستراتيجيات والتحديات المباشرة التي تواجه القطاعات المختلفة
183	4.4 القوانين والسياسات
184	4.5 سيناريوهات التخفيف لمختلف القطاعات
191	4.6 التوصيات
192	4.7 المصادر

قائمة الجداول

57	جدول 1-1: معامل الانحدار (b) لمجموع الأمطار السنوية لمحطات الدراسة
57	جدول 1-2: معامل الانحدار (b) لعدد الأيام الممطرة لمحطات الدراسة
58	جدول 1-3: معامل الانحدار (b) لمعدل درجة الحرارة السنوية لمحطات الدراسة
58	جدول 1-4: نوع الاقليم المناخي لمحطات الدراسة
59	جدول 1-5: تزايد أعداد السكان بمعدلات نمو خلال الفترة من 1947-2011
59	جدول 1-6: توزيع أعداد السكان في محافظات العراق في عام 2011 وحسب الإحصائية السنوية، لوزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء
60	جدول 1-7: الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية (بالأسعار الجارية)
61	جدول 1-8: النفط الخام المنتج والمصدر والمحقون والداخل في وحدات التكرير وحسب تقارير وزارة النفط
64	جدول 1-9: الغاز الطبيعي المنتج والمستثمر والمحروق وحسب تقارير وزارة النفط
65	جدول 1-10: معدل الواردات السنوية (بليون م3) لمياه نهر دجلة وفروعه للفترة (1932-1998) والفترة (1999-2011)
73	جدول 1-11: معدل الواردات السنوية (بليون م3) لمياه نهر الفرات عند الحدود في منطقة القائم
73	جدول 1-12: معلومات أولية عن إدارة النفايات في العراق
82	جدول 1-13: وحدات معالجة مياه الصرف الصحي في بغداد*
84	جدول 1-14: بيانات أولية حول محطات الصرف الصحي
84	جدول 1-15: أعداد السيارات وموديلاتها في العراق لغاية 2000
87	جدول 1-16: إحصائيات السيارات التي تم تسجيلها في مدينة بغداد ولغاية 2007
87	جدول 1-17: مجموع ومعدل عدد المستشفيات الحكومية لكل 100000 من السكان في محافظات العراق كافة وبضمنها إقليم كردستان، 2012
90	جدول 1-18: مجموع وعدد القطاعات ومراكز الرعاية الصحية الأولية حسب الإختصاص ودوائر الصحة في محافظات العراق وبضمنها إقليم كردستان، 2012
90	جدول 1-2: موجز مخرجات جرد غازات الدفيئة 1997
97	جدول 2-2: إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO ₂ لقطاع الطاقة في 1997 باستخدام النهج القطاعي-1
99	جدول 2-3: إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO ₂ لقطاع الطاقة في 1997 باستخدام النهج القطاعي-2
100	جدول 2-4: إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO ₂ لقطاع الصناعة في 1997 باستخدام النهج القطاعي...
101	جدول 2-5: إجمالي انبعاثات غاز الميثان CH ₄ من التخمير المعوي في 1997 باستخدام النهج القطاعي...
103	جدول 2-6: إجمالي انبعاثات غاز الميثان CH ₄ من التخمير المعوي في 1997 باستخدام النهج القطاعي...
104	جدول 2-7: إجمالي انبعاثات غاز الميثان CH ₄ من قطاع النفايات في 1997 باستخدام النهج القطاعي...
106	جدول 2-8: عند الاجتماعات التي أجريت لأداء مراقبة الجودة
111	جدول 3-1: مساهمة الواردات السنوية لنهري دجلة والفرات في الاستخدامات المختلفة
116	جدول 3-2: انخفاض مناسيب المياه الجوفية خلال الفترة 2010-2011
123	جدول 3-3: خلاصة لسنوات الفشل للموسم الزراعي المطري ومحاولات إنجازه وبسيناريوهات مختلفة للري التكميلي
137	جدول 3-4: إجراءات التكيف المقترحة لقطاع الزراعة
142	جدول 3-5: النظم الإيكولوجية في العراق حسب تصنيف صندوق الحياة البرية WWF
145	جدول 3-6: بعض الأمثلة عن النظم الطبيعية وتعرضها لتغير المناخ وحساسيتها وقابلية التكيف
149	جدول 3-7: القيم الأساسية KEY VALUE لبعض النظم الطبيعية لجعلها محميات طبيعية
152	جدول 3-8: بعض الأمراض الإنتقالية موزعة حسب المرض والفئات العمرية لعام 2011
157	جدول 3-9: أبرز الأمراض المنتشرة والتي قد تتأثر بالتغيرات المناخية في العراق
159	جدول 3-10: الأهداف الاستراتيجية لوزارة الصحة في المجال الصحي
159	جدول 4-1: محطات التشغيل ونسب مشاركتها في إمدادات الطاقة
168	جدول 4-2: محطات الطاقة الكهربائية ومائية العاملة في العراق
169	

170.....	جدول 3-4: متوسط مخلفات الإنسان العراقي في العاصمة بغداد
175.....	جدول 4-4: التحديات، نقاط الضعف، والفرص والمخاطر والتهديدات التي تواجه العراق في قطاع النفط والغاز
178.....	جدول 5-4: المحطات التي سوف تعمل على نظام الدورات المركبة
178.....	جدول 6-4: التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع انتاج الطاقة العراقي
180.....	جدول 7-4: التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع الصناعة العراقي
182.....	جدول 8-4: التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع النفايات العراقي
185.....	جدول 9-4: المشاريع المقترحة للتخفيف من غازات الدفيئة الناجمة عن مختلف القطاعات
189.....	جدول 10-4: قائمة ارشادية لتكنولوجيا التخفيف

قائمة الأشكال

48.....	شكل 1-1: الحدود الإدارية لمحافظة العراق
50.....	شكل 2-1: المناطق الجغرافية لسطح العراق
52.....	شكل 3-1: توزيع المحطات المناخية
53.....	شكل 4-1: توزيع المحطات المناخية الزراعية
53.....	شكل 5-1: التغيرات السنوية لظاهرة الغبار كمجموع والتغيرات السنوية للغبار العالق والمتصاعد والعواصف الغبارية في مدينة بغداد
54.....	شكل 6-1: تكرار العواصف الترابية خلال السبعينيات والألفية
54.....	شكل 7-1: الغبار المتصاعد خلال السبعينيات والألفية
54.....	شكل 8-1: الغبار العالق خلال السبعينيات والألفية
55.....	شكل 9-1: معدلات الأضرار خلال فترة السبعينيات (1970-1980) والألفية (2000-2010) لجميع محطات الدراسة
56.....	شكل 10-1: تساوي خط المطر لعقد السبعينيات والألفية
72.....	شكل 11-1: حوضي نهري دجلة والفرات خارج وداخل العراق
83.....	شكل 12-1: كمية النفايات المرفوعة من كل محافظة عدا إقليم كردستان حسب تقرير الإحصاءات البيئية، 2011
90.....	شكل 13-1: مجموع الوفيات للسنوات من 2004 إلى 2012 لكافة الفئات العمرية
91.....	شكل 14-1: مجموع الولادات للسنوات من 2001 إلى 2012
107.....	شكل 1-2: التوزيع القطاعي لإجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في العراق 1997
108.....	شكل 2-2: نسب غازات الدفيئة المنبعثة في العراق في 1997 **
115.....	شكل 1-3: تناقص المعدل السنوي لكميات المياه الواردة الى العراق من نهري دجلة والفرات عند الحدود العراقية
116.....	شكل 2-3: تناقص معدل حصة الفرد السنوية من معدل مجموع المياه السطحية السنوية الواردة الى العراق
119.....	شكل 3-3: الواردات المائية السنوية لنهر الفرات عند الحدود في القائم
120.....	شكل 4-3: الواردات المائية السنوية لنهر دجلة وروافده
121.....	شكل 5-3: الزيادة في معدل درجات الحرارة السنوية للهواء (1952-2008)
122.....	شكل 6-3: تناقص هطول الأمطار في حوض العظيم للفترة (1953-2009)
122.....	شكل 7-3: تغير الواردات المائية السنوية في حوض العظيم
135.....	شكل 8-3: التوزيع التسمي للزراعات المروية بالعراق، 2010
139.....	شكل 9-3: المساحات الكلية المزروعة إرواء للفترة (2006-2012) عدا البستنة
139.....	شكل 10-3: مقارنة الاستهلاك المائي السنوي لبعض المحاصيل
140.....	شكل 11-3: الزيادة في الاستهلاك المائي السنوي (كنسبة مئوية)
146.....	شكل 12-3: الأهوار العراقية (طبيعة العراق، 2013)
146.....	شكل 13-3: منخفض الكعرة في صحراء الانبار (الشيخلي، 2013)
147.....	شكل 14-3: صحاري مابين النهرين (طبيعة العراق، 2013)
147.....	شكل 15-3: غابلت برزان في كردستان العراق (طبيعة العراق، 2013)
148.....	شكل 16-3: الفاو في جنوب العراق (طبيعة العراق، 2010)
148.....	شكل 17-3: البيئات الطبيعية العامة في العراق
151.....	شكل 18-3: صور فضائية تمثل مساحات الأهوار في السبعينيات وتسعينيات القرن الماضي
156.....	شكل 19-3: النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية للسنوات 2005-2011
156.....	شكل 20-3: عدد إصابات الكوليرا للسنوات 1999-2012 لجميع المحافظات عدا إقليم كردستان
158.....	شكل 21-3: عدد إصابات الإسهال للفئات العمرية أقل من خمس سنوات للفترة 2004-2012
158.....	شكل 22-3: عدد إصابات الربو للسنوات 1997-2012 لجميع المحافظات عدا إقليم كردستان

شكل 4-1: نسب مكونات مخلفات الفرد العراقي 171
 شكل 4-2: كميات استهلاك الوقود المتوقعة لإنتاج الطاقة الكهربائية إلى عام 2016 وفقاً لنوع المحطة 185
قائمة الاختصارات

معهد البترول الأمريكي	American Petroleum Institute	API
وحدة تغير المناخ	Climate Change Unit	CCU
تدوير الحرارة والطاقة	Combined Heat and power	CHP
مؤتمر الأطراف	Conference of Parties	COP
العواصف الغبارية	Dust Storm	DS
منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة	Food and Agriculture Organization of the United Nations	FAO
وحدة التكسير بالعامل المساعد المسبيل	Fluidize Catalytic Cracking	FCC
مرفق البيئة العالمية	Global Environmental Facility	GEF
غازات الدفيئة	Greenhouse Gas	GHG
إرشادات	Guide lines	GL
إرشادات الممارسة الجيدة	Good Practice Guidelines	GPG
غاز إلى سائل	Gas To Liquid	GTL
نظام الموديل الهيدرولوجي ضمن مركز الهندسة الهيدرولوجية	Hydrologic Engineering CenterHydrologic Modeling System	HEC-HMS

اتحاد الفلكيين العالمي	International Astronomical Union	IAU
الهيئة العامة للأواء الجوية والرصد الزلزالي	Iraqi Meteorological Organization and Seismology	IMOS
التقرير الوطني الاول	Initial National communication	INC
الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ	Intergovernmental Panel on Climate Change	IPCC
حكومة إقليم كردستان	Kurdistan Region Government	KRG
الاتحاد العالمي لصون الطبيعة	International Union for Conservation of Nature	IUCN
الغاز البترولي السائل	Liquid Petroleum Gas	LPG
تغيير استخدام الأراضي والحراجة	Land-use change and Forestry	LUCF
وزارة الزراعة	Ministry of Agriculture	MoA
أمانة بغداد	Mayoralty of Baghdad	MoB
وزارة الكهرباء	Ministry of Electricity	MoE
وزارة البيئة	Ministry of Environment	MoEn
وزارة الصناعة والمعادن	Ministry of Industry and Minerals	MoIM
وزارة البلديات والأشغال العامة	Ministry of Municipalities and Public Works	MMPW
وزارة النفط		MoO

	Ministry of Oil	
وزارة التخطيط	Ministry of Planning	MoP
وزارة العلوم والتكنولوجيا	Ministry of Science and Technology	MoST
وزارة النقل	Ministry of Transport	MoT
وزارة الموارد المائية	Ministry of Water Resources	MoWR
محطات توليد الكهرباء ذات الدورة المركبة والعاملة بالغاز الطبيعي	Natural Gas Combined Cycle	NGCC
اللجنة التوجيهية للمشروع	Project Steering Committee	PSC
الغبار المتصاعد	Raising Dust	R-D
الغبار العالق	Suspended Dust	S-D
الاختصاصات	Terms of Reference	TOR
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Programme	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	United Nations Environmental Programme	UNEP
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	United Nations Framework Convention on Climate Change	UNFCCC
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق بشأن القضايا الإنسانية	United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	OCHA
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق	United Nations Assistance Mission for Iraq	UNAMI
صندوق الحياة البرية للطبيعة	World Wide Fund for Nature	WWF

الرموز والوحدات أولاً- الرموز

أول أكسيد الكربون	CO	1
ثاني أكسيد الكربون	CO ₂	2
مكافئ ثاني أكسيد الكربون	CO ₂ -eqv	3
الميثان	CH ₄	4
أكسيد النيتروز	N ₂ O	5
أكاسيد النيتروجين	NO _x	6
المركبات العضوية المتطايرة عدا الميثان	NM VOC	7
ثاني أكسيد الكبريت	SO ₂	8

ثانياً- الوحدات

درجة مئوية	C°	1
دونم	Du	2
غبيغا غرام	Gg	3
هكتار	Ha	4
كيلوغرام	Kg	5
كيلو متر	Km	6
كيلو طن	Kt	7
كيلو واط	KW	8
مليون متر مكعب	MCM	9
ملمتر	mm	10
مليون متر مكعب معياري في السنة	MMSCM/Y	11
مليون طن	Mt	12
ميغاواط	MW	13

متر مكعب في الثانية	M ³ /s	14
جزء في المليون	ppm	15
تيرا جول	TJ	16
10 طن من مكافئ النفط	TOE (toe)	17



حصاد القصب في أهوار العراق (الشيكلي، 2014).

Executive Summary

الملخص التنفيذي

National Circumstances:

The Republic of Iraq is a united independent federal country of full sovereignty. Governance is republican, representative, parliamentary and democratic. Iraq is bordered on the east by Iran, on the north by Turkey, on the west by Syria and Jordan and on the south by Saudi Arabia and Kuwait. The area of Iraq is about (435,052) km². Iraq's climate is considered a semi-continental climate influenced by the Mediterranean Sea. The climate is also characterized by the expansion of the daily and annual thermal range.

The demographic conditions in Iraq are one of the main factors affecting the development opportunities. Number of the Iraqi population was estimated in 2011 by (33.3) million people, 69% of them lived in cities, 31% lived in the countryside and with a growth rate up to 2.6%. Despite the growth of the economy over 2010 of about 24.1% compared to the previous year, this increase resumed declining in 2015 due to the large decline of oil process which is considered the main resources of the GDP growth.

The proven oil reserves of Iraq are estimated of about 143.1 billion barrels, constituting the third largest reserves of the conventional oil in the world after Saudi Arabia and Iran. As for the natural gas reserves, Iraq enjoys large quantities of about 132 trillion SCFD, to be the tenth country in the world in terms of natural gas reserves.

Iraq occupies a strategic geographic location in the Middle East, south-west the Asian continent. Transportation in Iraq consists of rail lines with a total length of more than 2,000 kilometers, highways, waterways, pipelines, ports, harbors, airlines and airports. The Arabian Gulf is the sea port of Iraq to the world, with a sea coast of about 58 kilometers length, in addition to the passage of the Tigris and Euphrates Rivers in the country from the north to the south.

Iraq is characterized by the existence of biodiversity on its territory due to the presence of migratory species, which Iraq represents an important part of their life cycle. This includes the endemic species or semi-endemic, particularly in the unique Iraqi ecological systems, as well as threatened or endangered species. The red list of the International Union for Conservation of Nature (IUCN) referred to the cases of preserving the Iraqi species. The reports of the Ministry of Environment and Civil Society Organizations also referred to the

presence of about 417 species of birds, of which 182 are migratory species and 18 worrisome types in terms of sustainability.

Furthermore, the same reports indicated the existence of 106 species of marine fish and freshwater fish and confirmed lack of information pertaining to insects, amphibians, reptiles and mammals. There are approximately 4,500 species of plants recorded in the (Flora of Iraq), with a secondary list of 195 kind of Iraqi endemic plants. The biodiversity in Iraq faces direct, indirect challenges and threats as a result of the steadily growing population, urban expansion, urbanization and the climate changes. Although, Iraq enjoys many oil and natural resources wealth, but 78% of the Iraqi families are within the average or very low standard of living due to the deterioration of many productive sectors, most important of them are the industrial and agricultural sectors. These sectors witnessed neglect, lack of trained technical cadres, old used equipment and machinery and not keeping pace with the technological development, in addition to the weak investment performance of the private sector. All the above mentioned were a result of repeated wars experienced by the country. It is important to accelerate the elimination of widespread poverty among Iraqis because there is a link and integration among population, development and environment.

Although some achievements were accomplished during the past few years in the field of health care, but the health sector is still facing many problems and challenges due to the exceptional conditions experienced by the Iraqi society. The health care system is still witnessing a large deficit in funding which was reflected on the quality of provided services and the shortage of medical supplies.

The neighboring countries have since several years established a number of dams on riverbeds of the Tigris and Euphrates Rivers and their tributaries. This would threaten to drop water amounts received by Iraq and lead to the drought of large areas of the agricultural land extended along the banks of the rivers, especially the Tigris River. The agricultural sector, in particular, is one of the most consuming sectors of water in Iraq (about 25 billion cubic meter/year), with 85-90% proportion of water consumption in this sector. This will greatly and badly affect the economy and lead to the loss of many farmers' lands. It will also cause expensive financial losses as a result of Iraq's dependence on foreign imports of agricultural corps. Other developmental losses are represented in the increasing unemployment

rates after the cessation of work in many agricultural projects, as well as the increased poverty rates which are closely related to the establishment of projects, particularly agricultural and industrial ones. The above mentioned issues are expected to cause the drought of the marshlands in Iraq, particularly Al-Chibayish and Huweizah marshes. It will also lead to the waste of efforts and money which were depleted for the reconstruction of these unique areas of wild habitats and neighbourhoods and its cultural and natural standards following the announcement of this area as a wildlife sanctuary in Iraq. Causing any damage in this area would be a violation of the regulations of safeguarding the global nature; it's one of the vulnerable areas surrounded by the governmental and international care since years ago. In addition to the impact on the fishing activity in the Tigris River basin, especially in the marshlands; this is considered a transit station for marine fish which take the river places for their proliferation and migration to the Arabian Gulf. As well as its effect on the economic situation of the population who practice the profession of fishing and depend on it to meet their needs. Thus, there is a need to sign agreements with neighboring countries (Turkey, Syria and Iran) on joint water to determine the incoming water portion to Iraq; in quantity and quality, to be convenient with principles of sharing and equity, meet the current and future requirements and establish joint water projects.

The national electricity system in Iraq experiences shortage of electric power generation with an average processing power of eight hours a day only. This would constitute an expensive cost to the economy represented by the lack of access to the production levels and damage to capital assets due to power outages and inability to carry out normal commercial operations according to a schedule that can be relied upon. In a country of cold weather in winter and harsh heat in summer, shortage of electricity forms considerable difficulties for the individuals. The absence of electrical power, which can be relied on from the electric network, has caused the spread of diesel generators which represent high costs for operating, environmental pollution and emission of large amounts of carbon to the atmosphere. It is estimated that the total cost incurred by the Iraqi economy due to lack of electricity power has annually exceeded US\$ 40 billion.

According to the forecasts report of the environmental situation in Iraq (First report) issued early 2014, the amount of 2,242 kg/day is generated in Iraq from the domestic, industrial, health, oil and

commercial activities. The organic wastes constitute 55-60% of the municipality waste and the Iraqi individual generates a daily rate of 0.75-1.1 kg wastes. The available traditional systems of waste management are not able to meet the community's needs after the increase of the population, change of consumption patterns and the high standards of living and per capita income. The waste quantities collected at best should not exceed 40% of the generated waste quantity.

National List of Greenhouse Gases Inventory:

The inventory of the main three greenhouse gases: carbon dioxide (CO_2), methane (CH_4) and nitrous oxide (N_2O) of 1997, was accomplished as a base year, the closest to 1990 and with the availability of the required data. The revised guidelines of the Intergovernmental Panel on Climate Change of 1996 regarding the inventory of the national greenhouse gases stocks were used. In addition to the three main gases, carbon monoxide (CO), sulfur dioxide (SO_2), non-methane volatile organic compounds (NMVOC) and nitrogen oxides (NO_x) were also within the inventory. Lists of greenhouse gases inventory also included energy sectors, industrial processes and wastes, according the guidelines and with the exclusion of lands usage sector, land-usage change and forestry (LULUCF) of the stock due to lack of data.

Iraq's National List of Greenhouse gases Inventory of 1997, according to sectors and gases:

Iraq contributed in 1997 by about 72.658 Gg equivalent of carbon dioxide (CO_2) of greenhouse gases in the atmosphere. The following are details of the total emissions for each of the emitting sectors:

- **Energy:** 54.419 Gg of carbon dioxide-equiv., equivalent to 75%.
- **Industrial processes:** 6.422 Gg of carbon dioxide-equiv., equivalent to 8.8%.
- **Agriculture:** 8.084 Gg of carbon dioxide-equiv., equivalent to 11.1%.
- **Waste:** 3.733 Gg of carbon dioxide-equiv., equivalent to 5.1%.

Details of the emissions for 1997 according to the quality of the emissions of gases are as follows:

- The total of emissions of carbon dioxide (CO₂) was estimated about 60.379 Gg.
- Methane (CH₄) = 319 Gg.
- Nitrous oxide (N₂O) = 18 Gg, equivalent to 3.2 Mg/per capita of carbon dioxide (CO₂), 0.02 Mg/per capita of methane (CH₄) and 0.001 Mg of nitrous oxide (N₂O), (estimated population in 1997 about 19,184,543).

Affectivity and Adaptation Measures:

Water Resources Sector:

Any study assessing effects of climate on water resources in Iraq or the sensitivity of water resources to climate change was not properly conducted yet. The objective reasons for that were that most parts of Tigris River basins and all of the Euphrates feeding basins are located in upstream countries, in addition to the lack of data on groundwater in transit. Reports of the United Nations, in this regard, have forewarned of the climate change effects on water shortage (UNDP, 2010). It also indicated that effects of climate change on Tigris and Euphrates basin are currently under investigation by the concerned countries. Water in Iraq is affected by lower rainfall from outside its borders which is one of the critical issues and makes the management of water resources in the country vulnerable to climate change and storage projects in the neighboring countries. The shortage of water resources due to lack of rainfall will directly cause shortage in surface and groundwater supply.

The water problem in Iraq is expected to greatly aggravate in the future and would increase to the extent that individual's share of water will decrease to less than 500 m³ in 2025, according to the global estimates models of the Middle East countries. The currently available water is under great and increasing pressure, due to the ongoing drought, growth of pollution and irrational use of water resources, in addition to the followed water policy, size of irrigation projects in the upstream countries and their impact on the volume of imports to Iraq.

It is likely that the adverse effects of climate change on water resources would reduce the agricultural production and make the problem of water shortage in Iraq worse. Thus, several serious measures should be taken for adaptation; mitigate effects of climate

change on water resources, and to develop the non-conventional sources of water that can be exploited in the future.

Integration of adaptation measures with the effects of climate change in strategies and policies of national development would lead to enhance these strategies and increase their advantages. The following considerations can be adopted to promote planning of adaptations strategies according to the environmental and economic situations in Iraq:

- Management of surface water resources and operation of dams.
- Develop a program to collectively run reservoirs and dams (reservoirs optimization operations), or operation of dams by following the method of central control based on modern mathematical models supported by the National System data for remote monitoring.
- Usage of modern methods for integrated management of water resources and building a mathematical model that simulates water resources system in Iraq and its relationship with other different variables (Iraq water systems planning model). This is considered the basic foundation for strategic study of water and land, which is currently being established in the Ministry of Water Resources in cooperation with some specialized companies.
- Accelerate the completion of the second phase of water resources and land usage strategy in Iraq until 2035 in order to depend on results in the Ministry's future plans.
- Preparation of annual water budgets according to the achieved water incomings and control of water demand management.
- Continue the implementation and set up of the national system for hydrological control of surface and groundwater, collecting information from neighboring countries on water situation and development of hydrological data bank.
- Establish procedures for early warning to warn of drought and flood disasters.

Agricultural Sector:

The impact of rising temperatures as a result of climate change is expected to be represented in the increase of water demand for agricultural crops. In order to study the impact of projected increases in

temperature on irrigated agricultural systems in Iraq, the (CROPWAT) program of Food and Agriculture Organization (FAO) was applied to identify the effect of rising temperatures on the increasing rates of evaporation-transmittance and as a result, the increasing water requirements for planted crops. The wheat crop was selected as a model for winter crops and the Maize for summer crops. The program was applied depending on the climate data of a climatic station for the central areas of Iraq and the adoption of a virtual increase of temperature for the annual rates (1-2-3-5)°C. The results indicated the increase of water requirements for wheat crop by (2.79%, 6.01%, 13.01% and 17.17%) of the four scenarios respectively, compared with the increase of water requirements for Maize crop (1.99%, 3.85%, 5.84% and 9.97%), respectively. This means there will be a pressure on available water resources to meet the requirements of required water to grow crops. In view of these originally limited resources, the expected impact in case of using same varieties of agricultural crops and continuation of using agricultural technologies; such as fertilization, mechanization and others without development, will be a decrease in the annual cultivated land to compensate for the increased water requirements of crops and would, of course, mean a decrease in food products to meet the growing population needs for food.

The expected decrease of rainfall and the increase of droughts caused by climate change will generate pressure on natural pastures, which already suffers from degradation as a result of the decline of the natural vegetation. This will directly be reflected on benefit from pastures in the provision of food for cattle. An increase is also expected of desertified land area as a result of the advance of sand dunes from the desert towards agricultural lands, as well as the increased dust and sand storms and their adverse effects on humans and environment.

The following are the most important and required adaptation actions resulting from climate change on the agricultural sector:

- 1- Improve management of rain-fed agriculture by digging water wells and applying complementary irrigation.
- 2- Raise the irrigation efficiency in irrigated agriculture through development of field irrigation and usage of systems of sprinkler irrigation, drip irrigation and developed surface irrigation methods.

- 3- Conduct further research to create crop varieties which are durable to high temperature and drought, with less water consumption.
- 4- Establishment of an effective monitoring system of weather/crop during the agricultural harvest seasons, including an early warning system.
- 5- Strengthen the strategic crops storage like wheat and barley to address potential drought seasons.
- 6- Dig water wells for drinking and livestock grazing in desert areas and expand establishing nature reserves.
- 7- Use advanced systems to restore and increase numbers of natural vegetation in pastoral areas, especially the western desert. This expansion includes production of (pastoral) wild plants seeds.
- 8- Expand projects of soil stabilization to reduce the problem of creeping sand dunes through usage of sophisticated methods which commensurate with the problem in Iraq.
- 9- Apply water harvesting techniques and expand them in desert areas to take advantage of rain floods.
- 10- Develop an effective monitoring system for desertification and natural pastures.
- 11- Use integrated methods for agricultural pest management and reduce reliance on pesticides and herbicides in agricultural systems.
- 12- Introduce and invent plant varieties that are resistant to disease and adapted to climate change.
- 13- Work to develop strains of cattle adapted to climate change, disease-resistant and highly productive:

Biodiversity Sector:

Natural systems and biodiversity in Iraq are vulnerable to the effects of climate change in different rates, according to their geographical location on the map of Iraq, type of motive and climate influential. According to the Iraqi Meteorological Department reports, the rain line has changed in the Millennium than it was in the period of 1970s of the last century. The rain line has moved at least 100 mm from latitude 32 from the west, 29 from the east towards latitude 33.3 from

the west and 30 from the east, in addition to the disappearance of 700 mm rain line from the map of rain distribution in Iraq. Reports also indicate a significant statistical high increase of temperature rate in all parts of Iraq. Thus, natural systems and biodiversity will be greatly vulnerable to these changes and may cause displacement of some species, particularly based on rainfall amounts or on wet land.

Three locations can be identified as affected by climate change/vulnerable to biodiversity in Iraq:

- 1- Ecological system of marshlands across the country, especially in southern Iraq where many indigenous communities historically depend on them and large part of the local economy is based on its previous area.
- 2- Forests in the mountain region in northern Iraq (Iraqi Kurdistan region).
- 3- Lakes and rivers across the country.

Marshlands represent the most sensitive areas.

Required policies and legislation to face and mitigate the effects of climate change in the future are essential tools for affected sectors. The most important requirement is the presence of coordination between sectorial policies and legislative measures in order to efficiently and effectively activates their results. Legislation, at this stage, is the basis for implementing measures of protection/treatment/prohibition, which are necessary to prevent or mitigate effects of climate change. Legislation should deal with some fields in particular, including the following:

- 1- Develop a national legislative framework for water and/or cross-border legislations which ensure the flow of water to major rivers and streams feeding main gatherings of marshes in Iraq, focusing in particular on areas which serve the continuity of living.
- 2- Create and implement a framework code taking care of wildlife (animals and plants) to regulate hunting, fishing, and collection and handling of natural resources by defining seasons and methods of implementing these activities.
- 3- Develop and update a clear legal framework for water quality.

- 4- Impose a number of caveats and penalties on introduction of harmful items and hazardous types (such as invasive types) to natural systems. As well as preparing a list of dangerous practices that should be avoided in the agricultural sector, aquaculture, domestication of aquatic, fishing, hunting, scientific research and laboratory tests.
- 5- Develop a national legal framework concerning reserves, focusing on organizing tourism activities.

The mitigation measures alone may not be enough to avoid these adverse effects; therefore, focus should be on a range of adaptation measures to promote development of nature reserves, including marshlands. National efforts are also to be guided towards measures to increase flexibility of the overall biodiversity in various methods, including:

- 1- Fight or remove threats to biodiversity and natural species/ecosystems.
- 2- Establish channel networks providing migration and spread routes for animals and plants and allow avoiding local cases of extinction. Iraqi Ministry of Environment works currently under the umbrella of international conventions, including the Convention on Biological Diversity to announce about 15 national reserves until 2020, as part of the convention objective to protect 17% of the total area of Iraq.
- 3- To increase the flexibility of the new protected areas at its establishment, it is important to achieve a range of actions, such as:
 - Maintain the natural vegetation across environmental gradients (shades of longitude, latitude and gradients of soil moisture, etc...).
 - Establish buffer zones around nature reserves.
 - Reduce fragmentation of habitats and road construction.
 - Maintain genetic diversity within and among the numbers of local species.

Health Sector:

Iraq is one of the Arab region countries that may be affected by climate change, as it is facing a series of changes in recent years with high frequency and severity of weather events associated with drought,

increased dust phenomena and increased environmental degradation. Climate change might affect the health sector in Iraq resulting in the increase of mortality and incidence of certain diseases that may be transmitted to polluted water and food, as well as some transitional diseases like cholera, malaria, typhoid and non-transitional diseases like allergy, asthma, heart attacks and increased malnutrition cases. Effects of climate change on health sector depends on many factors, including safety systems of public health, community, behavior, gender and individual's economic situation. It also vary from an area to another depending on the sensitivity of the population and the extent of exposure to the effects of climate change (Report of UNICEF, WHO, WFP and UNDP 2012).

The Iraqi government has sought to expand basic health care services to all citizens free of charge through plans and programs. Ministry of Health in Iraq also adopted, during the past period, a health system based on health care system as a foundation and includes provision of health services according to quality standards as the first level of services provided to the citizen, while ensuring integration of these services with the second level (public hospitals) and third level (specialized centers) under the supervision of the Ministry of Health, through the application of family medicine system in health centers and visiting health system.

However, there is an urgent need to develop clear and specific adaptation measures to assist specialized health actors in Iraq to be prepared and mitigate the adverse effects that may increase the vulnerability of health conditions. This will be accomplished through enhancing health systems and public health services, access of population to clean drinking water, follow-up mosquito breeding areas and prepare studies regarding them. In addition to following-up improved sanitation services to reduce diseases that may progress with climate change like diarrhea, follow-up monitoring programs of controlling infectious diseases and focus on health awareness.

Reference Scenarios (Baseline) for Different Sectors

Reference Scenario for the Energy Sector:

This scenario was adopted based on the trends, strategies, plans and national policies for the energy sector in Iraq, as follows:

- Increase production and use of natural gas and reduce dependence on heavy fuel in the country.
- Increase the efficiency of operational processes to reduce use of fuel and thus, reduce emissions.
- Planning and study the possibility of using burning gas in a number of fields to produce light products with (Gas To Liquid-GTL) technology, which will positively reflect on emission reduction.
- Develop a plan to construct a number of fuel stations for vehicles operating with liquid petroleum gas (LPG) - clean fuel, gasoline and diesel in Baghdad and governorates. Gas Filling Company has started in cooperation with Oil Products Distribution Company to add a line of clean fuel to equip vehicles in Al-Mansour station in Baghdad, work is underway for Al-Qanat and Al-Doura stations to be within this program as well.
- Construct dams for electric power generation.
- Convert gas stations to combined cycle stations, which are one of the most harmless technologies to environment and more efficient in fuel consumption compared to fossil fuels.
- Establish 23 new stations until 2017 to add about 11-12 thousand MW of capacity to the currently available one. Types of these new stations are: gas, steam, diesel and hydroelectric stations. They can operate by natural gas over the long term and also capable of operating by fuel oil, when required.
- Develop the capacity of solar and wind energy to connect with the national network.
- Launch a program of smart network to monitor the performance of networks, enhance management at peak time, establish control loads programs and reduce the high loads of power of residential areas.
- Use gas stoves and solar water heaters.

Reference Scenario of the Waste Sector:

- Recycle 25% of solid waste and establish a treatment plant with total capacity of up to 700,000 metric tons/year in 2020.

- Recycle 25% of solid waste and establish two treatment plants with total capacity of up to 1,400,000 metric tons/year in 2030.
- Continue establishing wastewater treatment plants to cover all Iraqi governorates and local communities in remote areas.
- Effectively use wastewater, which is increasing with the constant increase of the population, to ease the pressure on freshwater resources.

Reference Scenario of the Industry Sector:

- Iraq is planning to activate the industry sector and transforming it from the planned economy to free market economy.
- Promote the international business community to participate as partners in the investment of this transformation through importing modern technology, advanced skills, financial resources and investment in Iraq to improve the economy, increase employment opportunities and build the capacity of the country.
- A set of key strategic objectives were identified to be achieved by 2013:
 - o Increase the annual growth rate of the industrial added value to about (10%).
 - o Increase the contribution rate of the manufacturing to GDP to about (18%).
 - o Increase the rate of employment in the industrial system.
 - o Increase the rate of investment in the industrial system, compared with the total size of the investment.
 - o Increase the rate of industrial products to total industrial production.
 - o Increase the rate of private sector contribution in the manufacturing.
- Construction of five new industrial cities and continue implementing Khor Al-Zubair project, as a major industrial city for energy-intensive industries by 2017. Thus, the number of industrial cities will be seven in 2022, while seeking to construct an industrial city in each governorate, as well as three

technological cities and complete the implementation of the industrial city of Khor Al-Zubair by 2030.

- Establishment of a simple and transparent control system by 2017 and develop this system to be more effective before 2022, in order to establish an effective and integrated control system at all levels, with the participation of stakeholders and implementation of decentralization in 2013.

The Mitigation Scenario:

The mitigation team has proposed a total of 20 projects to reduce the emission of greenhouse gases related to primary energy areas, renewable energy, energy efficiency, waste and agriculture.

These proposed projects reveal that the key areas to be focused on are changing the quality of used fuel, introducing natural gas to the national system of electricity production and renewable energy.

الأوضاع الوطنية

تُعد جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة والحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي. يُحدُّ العراق من الشرق إيران ومن الشمال تركيا ومن الغرب سوريا والأردن ومن الجنوب السعودية والكويت، كما وتبلغ مساحة الأراضي العراقية حوالي 435052 كم². يعد مناخ العراق شبه قاري يتأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط، ويتصف أيضاً باتساع المدى الحراري اليومي والسنوي.

تُعد الأوضاع السكانية في العراق واحدة من أهم العوامل المؤثرة على فرص التنمية، ففي عام 2011 قدر عدد سكان العراق بحوالي 33,3 مليون نسمة، 69% منهم يعيشون في المدن و 31% منهم يسكنون الريف وبمعدل نمو يصل الى 2,6%. على الرغم من النمو الحاصل بالإقتصاد خلال عام 2010 مقارنة بالسنة التي سبقتها حيث وصلت نسبة النمو الى حوالي 24,1% إلا أن هذه الزيادة عاودت بالإنخفاض بداية عام 2015 نتيجة للإنخفاض في أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي لنمو الناتج المحلي.

على الرغم من أنَّ العراق ينعم بثروات نفطية وطبيعية كثيرة إلا أنَّ 78% من الأسر العراقية ذات مستوى معاشي متوسط إلى منخفض جداً، وذلك لتردي واقع العديد من القطاعات الإنتاجية التي من أهمها القطاعين الصناعي والزراعي نتيجة للإهمال وقلة الكوادر الفنية المتدربة ولقادم المعدات والآليات المستخدمة ولعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي هذا بالإضافة الى ضعف الأداء الإستثماري للقطاع الخاص والتي تعد جميعها نتيجة للحروب المتكررة التي مر بها البلد ولهذا لا بد من الإسراع في التخلص من الفقر المتفشى بين العراقيين إذ أن هناك ارتباط وتكامل بين السكان والتنمية والبيئة.

يُقدر احتياطي النفط المثبت للعراق بحوالي 143,1 مليار برميل وهو مايشكل ثالث اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وإيران، أما بالنسبة لإحتياطي الغاز الطبيعي فإن العراق ينعم بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي تجعل منه الدولة العاشرة على مستوى العالم من حيث احتياطيه من الغاز الطبيعي حيث يمتلك مايقدر بحوالي 132 تريليون قدم مكعب قياسي.

يحتل العراق موقع جغرافي إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط جنوب غرب القارة الآسيوية، ويتكون النقل في العراق من خطوط السكك الحديدية التي يصل إجمالي طولها إلى أكثر من 2000 كيلومتر هذا بالإضافة الى الطرق السريعة والممرات المائية وخطوط الأنابيب والموانئ والمرافئ والخطوط الجوية والمطارات. يعتبر الخليج العربي هو المنفذ البحري الوحيد للعراق على العالم حيث يبلغ طول الساحل البحري للعراق حوالي 58 كيلومتر، هذا ويمر نهر دجلة والفرات في العراق من شماله إلى جنوبه.

يتميز العراق بوجود التنوع البيولوجي على أراضيهِ من خلال وجود الأنواع المهاجرة والتي يكون العراق جزء مهم من دورة حياتها وهذا يشمل الأنواع المتوطنة أو شبة المتوطنة

سيما في النظم الايكولوجية العراقية الفريدة فضلا عن الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض إذ أشارت القائمة الحمراء للـ International Union for Conservation of Nature (IUCN) إلى حالة صون الأنواع العراقية كما وإشارات تقارير وزارة البيئة العراقية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني إلى وجود ما يقارب 417 نوعا من الطيور منها 182 تعد من الأنواع المهاجرة ويعد 18 نوعا منها مثير للقلق من ناحية ديمومتها. كما أشارت نفس التقارير إلى وجود 106 نوع من الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة وأكدت وجود نقص بالمعلومات التي تخص الحشرات والبرمائيات والزواحف واللبائن. وهناك ما يقارب 4500 نوع من النباتات تم تسجيلها بكتاب Flora of Iraq مع وجود قائمة ثانوية تضم 195 نوعا عراقيا من النباتات المتوطنة. ونتيجة للتزايد المستمر للسكان وللتوسع العمراني والحضري وللتغير المناخي الذي يؤثر في الكثير من الأنظمة الحياتية فان التنوع البيولوجي في العراق يواجه تحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة.

على الرغم من تحقيق بعض الإنجازات خلال السنوات القليلة الماضية في مجال الرعاية الصحية، فإنه لا يزال القطاع الصحي يواجه الكثير من المشكلات والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع العراقي، ولا يزال نظام الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل، إنعكس بشكل مباشر على نوعية الخدمات المقدمة وشحه المستلزمات الطبية وعدم كفايتها.

أقامت دول الجوار منذ عدة أعوام عدد من السدود على مجرى مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، الأمر الذي يندرج بتراجع كميات المياه الواردة إلى العراق، مما سوف يؤدي إلى جفاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تمتد على طول ضفتي النهرين وبالأخص نهر دجلة، خصوصا وأن القطاع الزراعي يعد من أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه في العراق (نحو 25 مليار متر مكعب/سنة)، حيث تتراوح نسبة استهلاك المياه في هذا القطاع بين 85-90٪، وهو ما سيؤثر بشكل كبير وسيء على الاقتصاد وسيؤدي إلى فقدان الكثير من المزارعين لأراضيهم، كما سيتسبب بخسائر مالية باهضة جراء اعتماد العراق على الواردات الخارجية من المحاصيل الزراعية، فضلا عن خسائر تنموية أخرى تتمثل في تزايد نسب العاطلين، بعد توقف العمل في العديد من المشاريع الزراعية، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر، التي ترتبط بشكل وثيق مع إقامة المشاريع، لاسيما الزراعية منها والصناعية، ومن المتوقع أيضاً أن تتسبب عملية إقامة السدود على نهري دجلة والفرات بجفاف منطقة الأهوار في العراق خاصة منطقة الجبايش وهور الحويضة مما سيؤدي إلى تبيد الجهود والأموال التي استنفذت لإعمار هذه المناطق ذات الطابع الفريد لما تحتويه من موانئ وأحياء برية ولما تمتلكه من معايير ثقافية وطبيعية حيث تم إعلانها كمحمية طبيعية في العراق مما يجعل الإضرار بها مخالفة لأنظمة صون الطبيعة العالمية لكونها أحد المناطق الهشة التي تحاط بالرعاية الحكومية والدولية منذ سنوات إضافة إلى التأثير على النشاط السمكي في حوض نهر دجلة وخاصة أن منطقة الأهوار تعتبر محطة انتقالية لأسماك بحرية تتخذ من النهر أماكن للتكاثر والهجرة إلى مياه الخليج العربي وهذا بالإضافة إلى التأثير على الوضع الاقتصادي للسكان الذين يزاولون مهنة الصيد ويعتمدون عليه لسد حاجتهم، وهو ما يستدعي الحاجة إلى توقيع إتفاقيات مع دول الجوار (تركيا وسوريا وإيران) بشأن المياه المشتركة لتحديد الحصص المائية الداخلة إلى العراق كما

ونوعاً بما يتلائم ومبادئ التشارك والإنصاف لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وإقامة مشاريع مائية مشتركة.

تُعاني منظومة الكهرباء الوطنية في العراق من عجز في توليد الطاقة الكهربائية إذ بلغ متوسط تجهيز الطاقة الكهربائية (8) ثمان ساعات يومياً فقط، الأمر الذي يشكل تكاليف باهضة على الإقتصاد ممثلة في عدم الوصول الى مستويات الإنتاج وتلف الأصول الرأسمالية بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وعدم القدرة على تنفيذ العمليات التجارية العادية وفقاً لجدول زمني يمكن الاعتماد عليه. بالإضافة الى ما سبق يشكل النقص في الطاقة الكهربائية صعوبات جمة للأفراد في بلد مثل العراق يتميز ببرودة الطقس في فصل الشتاء وقساوة حرارته في فصل الصيف، وقد أدى غياب إمدادات الطاقة الكهربائية التي يمكن الاعتماد عليها من الشبكة الكهربائية إلى انتشار مولدات الديزل الخاصة، والتي يمثل استمرار تشغيلها تكاليف توليد عالية، هذا ناهيك عن التلوث البيئي وإنبعاث كميات كبيرة من الكربون إلى الغلاف الجوي. تشير التقديرات إلى أن الكلفة الإجمالية التي تكبدها الإقتصاد العراقي بسبب نقص الطاقة الكهربائية تجاوزت 40 مليار دولار سنوياً.

يتولد في العراق 2242 كغم/يوم من النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية والصناعية والصحية والنפטية والتجارية، وذلك بحسب تقرير توقعات حالة البيئة في العراق (التقرير الأول) الصادر في بداية عام 2014. تشكل النفايات العضوية 55-60% من المخلفات البلدية، ويبلغ معدل توليد الفرد العراقي للنفايات بين 0.75-1.1 كغم يومياً. وأصبحت النظم التقليدية القائمة على إدارة المخلفات غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع بعد الزيادة في عدد السكان وتغير الانماط الاستهلاكية وارتفاع مستوى المعيشة ودخل الفرد، حيث لا تتعدى كميات المخلفات التي يتم جمعها في أحسن الأحوال 40% من كمية المخلفات المتولدة.

القائمة الوطنية لجرد غازات الدفيئة

تم جرد غازات الدفيئة الرئيسية الثلاثة: ثاني أكسيد الكربون CO_2 والميثان CH_4 وأكسيد النيتروز N_2O لسنة 1997 بوصفها سنة الأساس الأقرب إلى سنة 1990 بتوافر البيانات والمعلومات المطلوبة. أستخدمت المبادئ التوجيهية المنقحة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 1996 بشأن حصر مخزونات غازات الدفيئة الوطنية. بالإضافة إلى الغازات الثلاث الرئيسية، تم جرد غاز أول أكسيد الكربون CO وثاني أكسيد الكبريت SO_2 ، والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية NMVOCs، وأكاسيد النيتروجين NO_x . وضمت قوائم جرد غازات الدفيئة قطاعات الطاقة، والعمليات الصناعية والنفايات، وعلى النحو الذي حددته المبادئ التوجيهية آنفاً، وقد تم إستبعاد قطاع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة LULUCF من المخزون بسبب النقص في البيانات.

قائمة العراق الوطنية لجرد غازات الدفيئة لعام 1997 حسب القطاعات والغازات

ساهم العراق في عام 1997 بحوالي 72,658 غيغاجرام مكافئ من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من غازات الدفيئة في الجو وفيما يلي تفاصيل هذه الإنبعاثات الإجمالية لكل قطاع من القطاعات الباعثة:

- الطاقة: 54,419 غيغرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 75٪.
- العمليات الصناعية: 6,422 غيغرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 8,8٪.
- الزراعة: 8,084 غيغرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 11,1٪.
- النفايات: 3,733 غيغرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 5,1٪.

فيما يلي تفاصيل الانبعاثات في عام 1997 على أساس نوعية الغازات المنبعثة:

ثاني أكسيد الكربون (CO_2) قُدِّرَ مجموع انبعاثات هذا الغاز بحوالي 60,379 غيغرام.

الميثان (CH_4) = 319 غيغرام

ثاني أكسيد النيتروز (N_2O) = 18 غيغرام

وهي تعادل 3,2 ميغرام/فرد من ثاني أكسيد الكربون CO_2 و 0,02 ميغرام/فرد من الميثان CH_4 ، و 0,001 ميغرام من N_2O (قدر عدد السكان في 1997 بحوالي 19,184,543).

قابلية التأثير وقياس التكيف

قطاع الموارد المائية

لم تجرى دراسة تقييم تأثير المناخ على الموارد المائية في العراق أو حساسية الموارد المائية للتغيرات المناخية بشكل ملائم حتى الآن، وذلك لأسباب موضوعية هي أن أغلب أجزاء أحواض نهر دجلة وكل أحواض التغذية للفرات تقع في دول المنبع، بالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً نقص في البيانات عن المياه الجوفية العابرة. وفي هذا المجال حذرت تقارير الأمم المتحدة من آثار تغير المناخ على نقص المياه (UNDP, 2010) وأشارت إلى أن تأثير تغير المناخ على أحواض نهري دجلة والفرات حالياً هو قيد التحقيق من قبل البلدان المعنية. وإحدى المسائل الحساسة، هي أن مياه العراق تتأثر بانخفاض هطول الأمطار من خارج حدودها، مما يجعل إدارة الموارد المائية في البلاد عرضة لتغير المناخ ومشاريع التخزين في البلدان المجاورة. إن نقص الموارد المائية بسبب نقص هطول الأمطار سيتسبب وبشكل مباشر في نقص تغذية المياه السطحية والجوفية.

من المتوقع أن تتفاقم مشكلة المياه في العراق في المستقبل بشكل كبير ومنتزاد إلى الحد الذي قد تنخفض عنده حصة الفرد إلى أقل من 500 م³ في عام 2025 وبموجب نماذج التقديرات العالمية الخاصة بدول الشرق الأوسط. إن المياه المتوفرة حالياً تحت ضغط كبير ومنتزاد، وذلك بسبب الجفاف المستمر والقحولة والنمو السكاني والإستخدام غير الرشيد للموارد المائية، بالإضافة إلى السياسة المائية المتبعة وحجم المشاريع الإروائية في دول المنبع وتأثيرها على حجم الواردات إلى العراق.

من المرجح أن تؤدي الآثار السلبية لتغير المناخ على الموارد المائية إلى خفض الإنتاج الزراعي وجعل مشكلة نقص المياه في العراق أسوأ من ذلك. ولهذا، ينبغي اتخاذ عدة تدابير

جدية للتكيف وذلك لتخفيف تأثير ظاهرة التغير المناخي على الموارد المائية، وتطوير المصادر غير التقليدية للمياه التي يمكن استغلالها في المستقبل.

سيؤدي دمج إجراءات التكيف مع آثار التغير المناخي في استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية إلى تقوية هذه الاستراتيجيات وزيادة فائدتها. ويمكن اعتماد الاعتبارات التالية لتعزيز عملية تخطيط استراتيجيات التكيف وفق الأوضاع البيئية والاقتصادية في العراق:

- إدارة موارد المياه السطحية وتشغيل السدود
- وضع برنامج لتشغيل الخزانات والسدود بصورة مجتمعة Reservoirs optimization operations، أو تشغيل السدود باتباع أسلوب السيطرة المركزية المبني على أساس نماذج رياضية حديثة مدعومة ببيانات المنظومة الوطنية للرصد النائي.
- استخدام الوسائل الحديثة للإدارة المتكاملة للموارد المائية وبناء نموذج رياضي يحاكي منظومة الموارد المائية في العراق وعلاقتها مع المتغيرات المختلفة Iraq Water Systems Planning Model، ويعتبر هذا الركيزة الأساسية للدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي والتي يجري بناؤها حالياً في وزارة الموارد المائية بمساعدة بعض الشركات المتخصصة.
- الإسراع بانجاز المرحلة الثانية من إستراتيجية الموارد المائية واستخدام الأراضي في العراق لغاية سنة 2035 لإعتماد خطط الوزارة المستقبلية على نتائجها.
- إعداد الموازنات المائية السنوية على وفق الواردات المائية المتحققة والسيطرة على إدارة الطلب على المياه.
- الاستمرار بتنفيذ وإكمال نصب المنظومة الوطنية للرصد الهيدرولوجي السطحي والجوفي وجمع المعلومات من دول الجوار حول الوضع المائي وتطوير بنك المعلومات الهيدرولوجية.
- وضع إجراءات للإنذار المبكر للتحذير من كوارث الجفاف والفيضان.

القطاع الزراعي

من المتوقع أن يكون هناك زيادة في المتطلبات المائية للمحاصيل الزراعية وذلك لارتفاع درجات الحرارة نتيجة التغيرات المناخية، ولغرض دراسة تأثير الزيادات المتوقعة في درجات الحرارة على نظم الزراعة المروية في العراق فقد تم تطبيق برنامج CROPWAT لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO لتحديد أثر ارتفاع درجات الحرارة على زيادة معدلات التبخر-نتح، وبالتالي زيادة المتطلبات المائية للمحاصيل المزروعة حيث تم اختيار محصول الحنطة كنموذج للمحاصيل الشتوية ومحصول الذرة الصفراء كنموذج للمحاصيل الصيفية وتم تطبيق البرنامج اعتماداً على بيانات مناخية لمحطة مناخية تمثل مناطق وسط العراق، وباعتماد سيناريوهات زيادة افتراضية لدرجات الحرارة عن معدلاتها السنوية بواقع (1-2-3-5) درجة مئوية، وقد بينت النتائج ازدياد المتطلبات المائية لمحصول الحنطة بنسبة (2,79 و 6,01 و 13,01 و 17,17) % للسيناريوهات الأربعة على التوالي مقارنة بالسيناريو صفر الذي يمثل الوضع الحالي، بينما كانت الزيادة في المتطلبات المائية لمحصول الذرة الصفراء (1,99 و 3,85 و 5,84 و 9,97) % على التوالي. إن ذلك سيؤدي لضغط على الموارد المائية المتاحة للايفاء بالمتطلبات المائية لزراعة المحاصيل. ونظراً لكون هذه الموارد محدودة أصلاً فإن الأثر المتوقع في حالة استخدام نفس الأصناف من المحاصيل الزراعية واستمرار استخدام التقانات الزراعية

كالتسميد والمكننة وغيرها بدون تطوير سيكون تناقصا في الأراضي المزروعة سنوياً لتعويض زيادة المتطلبات المائية للمحاصيل وذلك سيعني بطبيعة الحال انخفاضاً في الغذاء المنتج واللازم لسد الاحتياجات السكانية المتزايدة للغذاء.

تناقص الهطول المطري المتوقع وزيادة نوبات الجفاف الناجمين عن التغيرات المناخية ستولد ضغطاً على المراعي الطبيعية والتي تعاني أصلاً من التدهور نتيجة انحسار الغطاء النباتي الطبيعي مما سينعكس بشكل مباشر على إمكانية الاستفادة من تلك المراعي في توفير الغذاء للماشية. وكذلك فمن المتوقع زيادة رقعة الأراضي المتصحرة نتيجة زحف الكثبان الرملية من الصحراء باتجاه الأراضي الزراعية، فضلاً عن زيادة العواصف الغبارية والرملية وبالتالي تأثيراتها السلبية على الإنسان والبيئة.

بالإمكان تلخيص أهم الإجراءات المطلوبة لتمكين القطاع الزراعي من التكيف مع آثار التغيرات المناخية عليه كالتالي:

- 1- تحسين إدارة الزراعة الدائمة (المطرية) عن طريق حفر الآبار المائية وتطبيق الري التكميلي.
- 2- رفع كفاءة الري في الزراعة المروية عن طريق تطوير الري الحقل باستخدام نظم الري بالرش والتنقيط واساليب الري السطحي المطورة.
- 3- اجراء المزيد من البحوث حول استنباط اصناف محاصيل متحملة للحرارة العالية والجفاف وذات استهلاك مائي اقل.
- 4- انشاء نظام رصد فعال لمراقبة الطقس - محصول خلال المواسم الزراعية وبضمنه نظام تحذير مبكر.
- 5- تعزيز قدرات خزن المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير لمواجهة مواسم الجفاف المحتملة.
- 6- حفر الآبار المائية لأغراض الشرب وري الماشية في المناطق الصحراوية والتوسع في انشاء المحميات الطبيعية.
- 7- استخدام اساليب متطورة لاعادة وتكثيف النبت الطبيعي في المناطق الرعوية وخاصة البادية الغربية ويتضمن ذلك التوسع في إنتاج بذور النباتات البرية (الرعوية)
- 8- التوسع في مشاريع تثبيت التربة للحد من مشكلة زحف الكثبان الرملية وباستخدام اساليب متطورة تتناسب مع طبيعة المشكلة في العراق.
- 9- تطبيق تقانات حصاد المياه والتوسع فيها في المناطق الصحراوية للاستفادة من السيول الناتجة من الأمطار.
- 10- تطوير نظام فعال لمراقبة التصحر والمراعي الطبيعية.
- 11- استخدام اساليب المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وتقليل الاعتماد على المبيدات الحشرية ومبيدات الاعشاب في النظم الزراعية.
- 12- ادخال واستنباط اصناف نباتية مقاومة للأمراض ومتوائمة مع التغيرات المناخية.
- 13- العمل على تطوير سلالات من الماشية متكيفة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض وذات إنتاجية عالية.

قطاع التنوع البيولوجي

النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي في العراق معرضة لتأثيرات التغيرات المناخية بنسب مختلفة وحسب موقعها الجغرافي من خارطة العراق وحسب نوع الدافع أو المؤثر المناخي، وتشير تقارير الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية إلى أن الخط المطري

قد تغير في فترة الألفية عنه في السبعينيات من القرن الماضي، إذ أن الخط المطري الأقل من 100 ملم قد تحرك من دائرة العرض 32 من الغرب و 29 من الشرق باتجاه دائرة العرض 33,3 من الغرب و 30 من الشرق، فضلاً عن إختفاء خط المطر 700 ملم من خارطة توزيع الأمطار في العراق، وكذلك تشير التقارير إلى وجود ارتفاع معنوي وبنسبة ثقة إحصائية عالية بمعدل درجات الحرارة في عموم العراق وهذا ما يجعل النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي معرض بشكل أكبر لهذه التغيرات التي قد تتسبب في إزاحة بعض الأنواع، سيما المعتمدة على كميات الأمطار، أو على الأراضي الرطبة.

ويمكن تحديد ثلاث مواقع قابلة للتأثر بتغير المناخ/ هشة للتنوع البيولوجي في العراق تتمثل في (1)-النظم الإيكولوجية للأهوار في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في جنوب العراق، حيث تعتمد العديد من المجتمعات الأصلية تاريخياً عليها، والتي يقوم جزء كبير من الاقتصاد المحلي استناداً لمساحاتها السابقة؛ و(2)- الغابات في المنطقة الجبلية في شمال العراق (الإقليم الكردي العراقي)؛ و(3)- البحيرات والأنهار المنتشرة في البلاد، وتمثل بيئة الأهوار أكثر هذه المناطق حساسية.

تعتبر السياسات والتشريعات اللازمة لمواجهة وتخفيف آثار تغير المناخ في المستقبل أدوات أساسية لكل القطاعات المتضررة، ومن أهم المتطلبات وجود التنسيق بين السياسات القطاعية والتدابير التشريعية من أجل تفعيل نتائجها بكفاءة واقتدار. إن التشريع في هذه المرحلة هو الأساس لتنفيذ تدابير الحماية/ المعالجة/ الحظر، والتي تعتبر ضرورية لتخفيف أو منع آثار تغير المناخ، وعلى التشريع أن يتناول بعض المجالات بشكل خاص، ومنها:

1. وضع إطار عمل تشريعي وطني للمياه و/أو تشريعات عابرة للحدود من شأنها أن تضمن تدفق المياه للأنهار والنهيرات الرئيسة التي تغذي تجمعات الأهوار الرئيسية في العراق، مع التركيز بشكل خاص على المجالات التي تخدم استمرارية معيشة السكان.
2. إنشاء وتنفيذ قانون إطار يركز على الحياة الفطرية (الحيوانات والنباتات) لتنظيم الصيد وصيد الأسماك وجمع وتداول الموارد الطبيعية من خلال تحديد مواسم وطرق تنفيذ هذه الفعاليات.
3. وضع وتحديث إطار قانوني واضح لنوعية المياه.
4. فرض عدد من المحاذير والعقوبات المعنية بإدخال المواد الضارة والأنواع الخطرة (مثل الأنواع الغازية) إلى النظم الطبيعية، وإعداد قائمة بالممارسات الخطرة التي ينبغي تجنبها في قطاع الزراعة، والتربية، وتدجين الأحياء المائية، وصيد الأسماك، والصيد والبحث العلمي والاختبارات المعملية.
5. وضع إطار تشريعي وطني يعنى بالمحميات، يُركز على تنظيم الأنشطة السياحية.

كما إن تدابير التخفيف وحدها قد لا تكون كافية لتجنب هذه التأثيرات السلبية، وعليه فلا بد من التركيز على مجموعة من تدابير التكيف لتعزيز وضع المحميات الطبيعية، والتي منها منطقة الأهوار، وتوجيه الجهود الوطنية نحو إجراءات لزيادة مرونة التنوع البيولوجي الشامل بطريق متعددة، ومنها:

1. مكافحة أو إزالة التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي والأنواع الطبيعية/ النظم الإيكولوجية.
2. إنشاء شبكات محميات ذات قنوات توفر مسارات هجرة وانتشار للحيوانات والنباتات و إتاحة تفادي حالات الإنقراض المحلية. وتعمل وزارة البيئة العراقية حالياً تحت مظلة

الاتفاقيات الدولية ومنها إتفاقية التنوع البيولوجي على إعلان ما يقارب 15 محمية وطنية لغاية عام 2020 كجزء من هدف الاتفاقية وهو حماية 17 ٪ من المساحة الكلية للعراق. 3. ولزيادة مرونة المناطق المحمية الجديدة عند إنشاءها، من المهم تحقيق مجموعة من الإجراءات، مثل:

- الحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي عبر التدرجات البيئية (كتدرجات خط الطول والعرض وتدرجات رطوبة التربة، الخ)
- إقامة مناطق عازلة حول المحميات الطبيعية
- الحد من تجزئة الموائل وبناء الطرق
- المحافظة على التنوع الوراثي ضمن وبين اعداد الأنواع المحلية

قطاع الصحة

يعتبر العراق أحد بلدان المنطقة العربية الذي قد تتأثر بتغير المناخ، حيث يواجه العراق مجموعة من التغيرات في السنوات الأخيرة، تتوافق مع ارتفاع وتيرة وشدة الأحداث المناخية المرتبطة بالجفاف وزيادة ظواهر الغبار، وزيادة التدهور البيئي. ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على الصحة في العراق وهو ما سيؤثر على زيادة معدل الوفيات والإصابة ببعض الأمراض التي قد تنتقل بالمياه والأغذية الملوثة وكذلك ببعض الأمراض الانتقالية كالكوليرا والملاريا والتيفوئيد والأمراض غير الانتقالية كالإصابة بأمراض الجهاز التنفسي كالحساسية والربو والأزمات القلبية وأمراض سوء التغذية. إن آثار تغير المناخ على الصحة تعتمد على الكثير من العوامل منها نظم سلامة الصحة العامة والمجتمع والسلوك والجنس والحالة الاقتصادية للفرد وتختلف من منطقة إلى أخرى وحساسية السكان ومدى التعرض لآثار تغير المناخ. (تقرير اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية العالمية وبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2012).

لقد سعت الحكومة العراقية من خلال العديد من الخطط والبرامج إلى توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين مجاناً. وتبنت وزارة الصحة في العراق خلال الفترة الماضية نظاماً صحياً يعتمد الرعاية الصحية الأولية كركيزة أساسية ويتضمن تقديم الخدمات الصحية وفق معايير الجودة باعتبارها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن مع ضمان تكامل تلك الخدمات مع المستوى الثاني (المستشفيات العامة) والمستوى الثالث (المراكز التخصصية) تحت إشراف وزارة الصحة، من خلال تطبيق نظام طب الأسرة في المراكز الصحية والعمل بنظام الزائر الصحي.

على الرغم مما سبق من إجراءات وطنية إلا أنه مازال هناك حاجة ملحة إلى وضع تدابير تكيف واضحة ومحددة تساعد الجهات الصحية المختصة في العراق على الاستعداد وتخفيف التأثيرات السلبية التي قد تزيد من ضعف الأوضاع الصحية، وذلك من خلال تعزيز النظم الصحية وخدمات الصحة العامة ووصول مياه الشرب النظيفة للسكان، ومتابعة مناطق توالد البعوض، وإعداد الدراسات حولها، ومتابعة خدمات الصرف الصحي المحسنة للحد من الأمراض التي قد تتفاقم مع تغير المناخ، كالإسهال وبرامج مراقبة نقشي الأمراض المعدية والتركيز على التوعية الصحية.

السيناريوهات المرجعية (خط الأساس) للقطاعات المختلفة

السيناريو المرجعي لقطاع الطاقة

تم اعتماده استناداً إلى الاتجاهات والإستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية الخاصة بقطاع الطاقة في العراق. وكما يأتي:

- زيادة انتاج واستخدام الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على الوقود الثقيل في البلد.
- زيادة كفاءة العمليات التشغيلية سوف يؤدي الى تقليل استخدام الوقود وبالتالي تقليل الانبعاثات.
- التخطيط ودراسة امكانية استخدام الغاز المحروق في عدد من الحقول لإنتاج منتجات خفيفة بتقنية (غاز الى سائل) (GTL) وهذا سينعكس إيجاباً على تقليل الانبعاث.
- وضع خطة لتشبيد عدد من محطات تعبئة الوقود العاملة بوقود الغاز البترولي السائل (LPG) (الوقود النظيف) في بغداد والمحافظات كوقود للمركبات بالإضافة الى وقود الكازولين والديزل وقد باشرت شركة تعبئة الغاز وبالتعاون مع شركة توزيع المنتجات النفطية بإضافة خط لتجهيز السيارات بالوقود النظيف في محطة المنصور في بغداد والعمل جاري بالنسبة لمحطتي القناة والدورة ضمن هذا البرنامج.
- بناء السدود للاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية.
- تحويل المحطات الغازية الى محطات الدورة المركبة، والتي هي أكثر التكنولوجيات الأقل ضرراً على البيئة مقارنة بالوقود الأحفوري والأكثر كفاءة في استهلاك الوقود.
- بناء 23 محطة جديدة حتى عام 2017، وهو ما سيضيف حوالي 11-12 ألف ميكاواط الى القدرة المتاحة حالياً، وأنواع هذه المحطات الجديدة: غازية، بخارية، ديزلات وكهرومائية وهي قادرة على التشغيل على الغاز الطبيعي على المدى الطويل وتكون قادرة أيضاً على العمل على زيت الوقود عند الحاجة.
- تطوير قدرة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للإتصال مع الشبكة الوطنية.
- الشروع في برنامج الشبكة الذكية لمراقبة أداء الشبكات وتعزيز قدرة الإدارة في وقت الذروة وبناء برامج مراقبة الأحمال وتقليل حمل المناطق السكنية ذات الاحمال العاليه من الطاقه الكهربائيه.
- استخدام مطابخ الغاز وسخانات المياه العاملة بالطاقة الشمسية.

السيناريو المرجعي لقطاع النفايات

- في 2020، يتم إعادة تدوير 25٪ من النفايات الصلبة وبناء محطة معالجة بطاقة إجمالية تصل الى 700,000 طن متري/ سنوياً.
- في 2030 يتم إعادة تدوير 25٪ من النفايات الصلبة وبناء محطتي معالجة بطاقة إجمالية تصل الى 1,400,000 طن متري/ سنوياً.

- مواصلة إنشاء محطات معالجة المياه العادمة لتغطية جميع محافظات العراق وصولاً إلى المجتمعات المحلية في المناطق النائية.
- استخدام المياه العادمة التي تزداد بالتزايد المستمر للسكان بطريقة فعالة تضمن تخفيف الضغط على مصادر المياه العذبة.

السيناريو المرجعي لقطاع الصناعة

- يخطط العراق لتنشيط وتحويل قطاع الصناعة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة.
- تشجيع مجتمع الأعمال الدولي على المشاركة كشركاء في الاستثمار في هذا التحول من خلال جلب التكنولوجيا الحديثة والمهارات المتقدمة والموارد المالية والاستثمار إلى العراق لتحسين الاقتصاد وزيادة فرص العمل، وبناء القدرة الصناعية للبلاد.
- تم تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2030:

- زيادة معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الصناعية إلى حوالي (10%).
- زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (18%).
- زيادة نسبة التوظيف في النظام الصناعي.
- زيادة نسبة الاستثمار في النظام الصناعي مقارنة مع حجم الاستثمار الكلي.
- زيادة معدل الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي.
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية.

- بناء خمس مدن صناعية جديدة ومواصلة تنفيذ مشروع خور الزبير كمدينة صناعية كبرى للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة بحلول عام 2017 ليصل العدد إلى سبع مدن صناعية في 2022 مع السعي لبناء مدينة صناعية في كل محافظة، بالإضافة إلى ثلاث مدن تكنولوجية واستكمال تنفيذ المدينة الصناعية في خور الزبير بحلول 2030.

- إنشاء نظام مراقبة شفاف وبسيط بحلول عام 2017، وتطوير هذا النظام ليكون أكثر فاعلية قبل عام 2022 بهدف إقامة نظام تحكم متكامل وفعال على جميع المستويات، بمشاركة أصحاب المصلحة، وتنفيذ اللامركزية بحلول عام 2030.

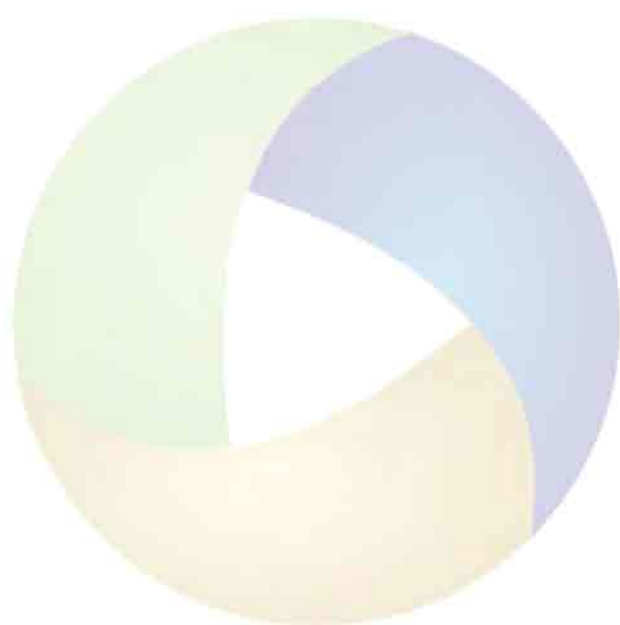
سيناريو التخفيف

اقترح فريق التخفيف ما مجموعه 19 مشروعاً للتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة وهي تتعلق بمجالات الطاقة الأولية، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنفايات والزراعة.

تظهر المشاريع المقترحة هذه بأن المجالات الرئيسية التي يجب أن يتم التركيز عليها هي تغيير نوعية الوقود المستخدم وإدخال الغاز الطبيعي إلى المنظومة الوطنية لإنتاج الكهرباء، والطاقة المتجددة.



الأوضاع الوطنية



1- الأوضاع الوطنية

يشتمل هذا الفصل على وصف مختصر للنظام السياسي في العراق عدا إقليم كردستان وعلى الأوضاع الجغرافية والمناخية والسكانية والاقتصادية، ويصف هذا الفصل أيضاً قطاعات النقل والصحة والمياه والنفايات والزراعة ويعرض العناصر الأساسية لوضع الطاقة الفعلية في العراق. يبين الملحق (1) الأوضاع الوطنية لإقليم كردستان.

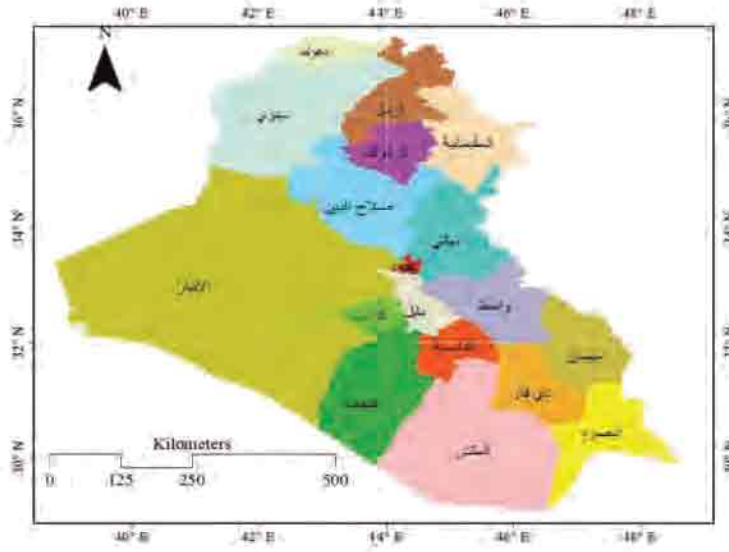
1.1 النظام السياسي

تقع جمهورية العراق في جنوب غرب قارة آسيا وتشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، تحدها تركيا من جهة الشمال، وإيران من جهة الشرق، وكل من سوريا والأردن والسعودية من جهة الغرب، والخليج العربي والكويت والسعودية من جهة الجنوب، بين دائرتي عرض $29^{\circ} 5'$ و $37^{\circ} 22'$ شمالاً وبين خطي طول $38^{\circ} 45'$ و $48^{\circ} 45'$ شرقاً. وتبلغ مساحته 435.052 كم². (المجموعة الإحصائية السنوية- الباب الأول/ 2012-2013)

تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921 مستقلة عن الحكم العثماني من ولايت الموصل، وبغداد، والبصرة، حيث كانت بغداد هي الولاية الكبرى والمهيمنة على باقي الولايات العراقية. وقد نظم الدستور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد ابتداء من القانون الأساسي العراقي للعام 1925 خلال النظام الملكي بعد تأسيس المملكة العراقية مروراً بالدستور المؤقت لعام 1958 والتحول نحو نظام الحكم الجمهوري بتأسيس الجمهورية العراقية ومن ثم الدستور المؤقت للعام 1964 والدستور المؤقت لعام 1968 والدستور المؤقت لعام 1970 الذي منح كافة السلطات إلى رئيس الجمهورية الذي يشغل في الوقت نفسه رئاسة الدولة والقائد العام للقوات المسلحة.

دستور العراقي الحالي الذي صدر عام 2005 في المادة (1) منه على أن: جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وجاءت المادة (116) منه على أنه يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية. ويمثل إقليم كردستان إقليمياً اتحادياً يتألف من المحافظات العراقية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية، ويتمتع بحكم ذاتي، وتم منح بقية المحافظات التي لم تنتظم في إقليم وعددها 15 محافظة من ضمنها العاصمة بغداد صلاحيات إدارية ومالية واسعة بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، الشكل (1-1).

تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب، وخوّل مجلس النواب اختصاصات أهمها التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس الجمهورية والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات، أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، حيث يكون فيه رئيس الوزراء المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة. أما السلطات القضائية فقد أخذ الدستور بمبدأ استقلال القضاء، وإن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شؤون القضاء وفي شؤون العدالة.



الشكل 1-1: الحدود الإدارية لمحافظة العراق

الإطار المؤسسي البيئي

تم تأسيس دائرة حماية وتحسين البيئة بموجب قانون حماية وتحسين البيئة رقم 3 لسنة 1997 الذي تأسس بموجبه مجلس حماية وتحسين البيئة برئاسة وزير الصحة وعضوية ممثلين عن الوزارات ذات الصلة بالبيئة. وتشكلت وزارة البيئة في العراق بتاريخ 2003/8/7 وأنيط بها المهام والاختصاصات المنصوص عليها في قانون حماية وتحسين البيئة رقم (3) لسنة 1997 وأضيف إليها اختصاصات أخرى تتناسب والاهتمام العالمي بالبيئة، حيث تتولى حماية وإدامة البيئة وتحديد المخاطر المحتملة على صحة الإنسان والناجمة عن التلوث.

تم إعادة تنظيم وزارة البيئة وهيكلها الإداري ومهامها وإدارتها بموجب قانون وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008 حيث تضمن هيكلها الإداري دوائر عامة في أربع مناطق جغرافية من العراق وتتبعها مديريات للبيئة في كل محافظة: المنطقة الشمالية ومنطقة الوسط ومنطقة الفرات الأوسط والمنطقة الجنوبية. وصدر على إثر ما سبق ذكره النظام الداخلي رقم (1) لسنة 2011 الذي نظم دوائر الوزارة وأقسامها وتشكيلاتها الفرعية الأخرى وفقاً لما ورد في قانون وزارة البيئة.

لقد نظم قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 عمل الوزارة الفني والقانوني الذي تضمن أحكاماً لحماية الإنسان والبيئة والتنوع البيولوجي من تلوث المياه والهواء والتربة ومن التلوث الناشئ من استخراج الثروة النفطية والغاز وإدارة المواد والنفايات الخطرة، وأحكاماً تتعلق بتنظيم الرقابة البيئية وعقوبات الأنشطة الملوثة والتعويض عن الأضرار وقد صدر وفقاً لذلك عدد من الأنظمة والتعليمات (لوائح تنفيذية) لتنفيذ أحكام القانون.

للإدارة رؤية واضحة بأهمية العمل مع المجتمع الدولي للتقليل من آثار التغير المناخي على أراضيه ولهذا السبب كان انضمامه إلى الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية بموجب القانون رقم 7 لسنة 2008 الذي نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4114 في 23 آذار لعام 2009، وقد صادق العراق على الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية وعلى بروتوكول

كيوتو الملحق بها في 28/7/2009، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26/10/2009، ومنذ ذلك التاريخ يعمل العراق جاهداً للإيفاء بالتزاماته تجاهها كما يباشر بتشكيل وحدة وطنية بهيئة شعبة ضمن قسم مراقبة نوعية الهواء والضوضاء العائد إلى الدائرة الفنية لوزارة البيئة، وذلك لبناء قدرات الكوادر العاملة في هذا الحقل لقيادة موضوع التغير المناخي على المستوى الوطني وإجراء التنسيق الإقليمي والدولي اللازم وبعد تدريب العديد من الكوادر وبناء قدراتهم تم توسيع عمل وزارة البيئة للتعامل مع قضايا التغير المناخي من خلال تشكيل مركز التغيرات المناخية الذي ارتبط في بوزير البيئة من الناحيتين الفنية والإدارية لمنحه صلاحيات أكبر على المستوى الوطني وذلك لتمكينه من قيادة عملية بناء قدرات الكوادر على المستوى الوطني ومن خلال اللجنة الوطنية الدائمة للتغيرات المناخية المعنية بمتابعة وضع السياسات والإستراتيجيات الوطنية تجاه التغيرات المناخية وتحفيز كافة الوزارات من خلال ممثليها في عضوية هذه اللجنة للعمل على تنفيذ هذه السياسات ووضع خطط العمل اللازمة لتنفيذها ونشر الوعي وبناء القدرات.

1.2 الجغرافيا

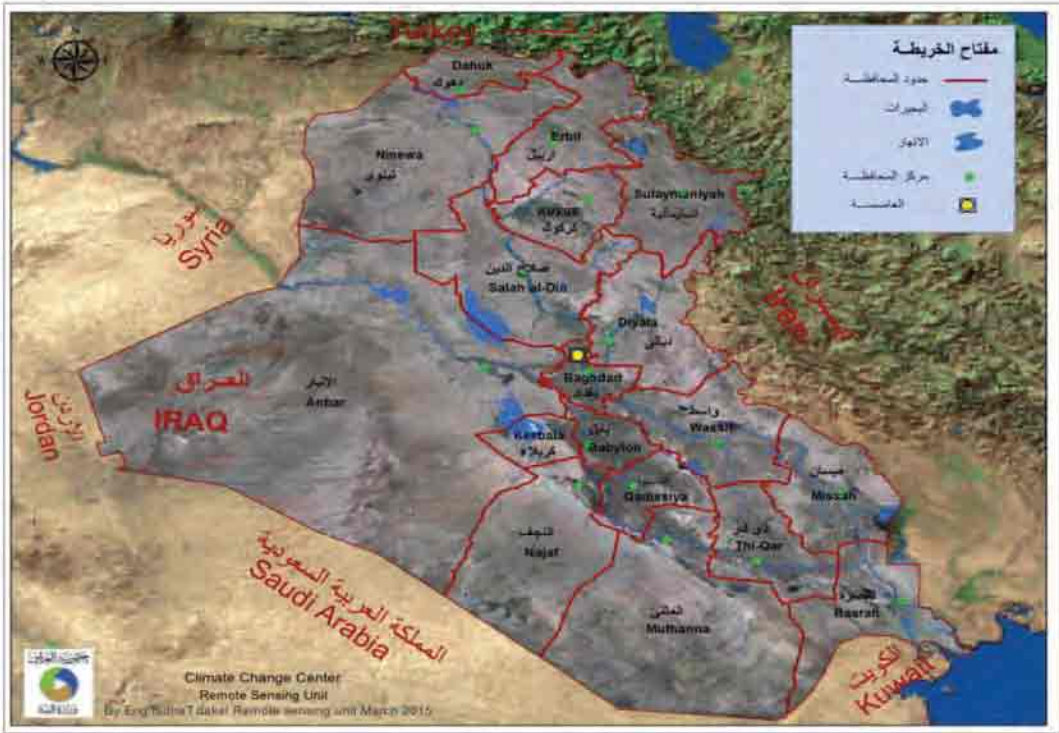
يقسم سطح العراق إلى أربع مناطق جغرافية:

أ - **المنطقة الجبلية:** تقع في القسم الشمالي والشمالي الشرقي من العراق وتمتد إلى حدوده المشتركة مع تركيا وإيران وسوريا في الشمال والشرق والغرب، وتحتل هذه المنطقة مساحة تقدر بحوالي 92000 كم² أي ما نسبته 21,1% من مساحة العراق.

ب - **المنطقة المتموجة:** وهي منطقة انتقالية بين السهول الواطنة في الجنوب وبين الجبال العالية في أقصى الشمال والشمال الشرقي في العراق، وتحتل نصف مساحة المنطقة الجبلية أو 67000 كم² منها 42000 كم² خارج المنطقة الجبلية، ارتفاعها من 100-200 متر و 25000 كم² ضمن المنطقة الجبلية ارتفاعها من 200-450 متر وتشكل ما نسبة 9,7% من مساحة العراق.

ج - **الهضبة الصحراوية:** تقع في غرب العراق وتحتل أقل من نصف مساحة العراق حوالي 168552 كم² وارتفاعها بين 100 - 1000 متر وتدخل ضمنها منطقة الجزيرة وتشكل نسبة 38,7% من مساحة العراق.

د - **السهل الرسوبي:** يحتل السهل الرسوبي مساحة 132500 كم² ويمتد على شكل مستطيل طوله 650 كم وعرضه 250 كم، ويمتد بين مدينة بلد على نهر دجلة ومدينة الرمادي في منطقة التل الأسود على نهر الفرات من جهة الشمال والحدود الإيرانية من جهة الشرق والهضبة الصحراوية من جهة الغرب وتدخل ضمنها منطقة الأهوار والبحيرات وتشكل نسبة 30,5% من مساحة العراق، شكل (1-2).



الشكل 1-2 : المناطق الجغرافية لسطح العراق

1.3 المناخ

يقع العراق ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية بين دائرتي عرض $29^{\circ} 5'$ و $37^{\circ} 22'$ شمالاً وبين خطي طول $38^{\circ} 45'$ و $48^{\circ} 45'$ شرقاً وقد اكتسب من هذا الموقع مناخه شبه القاري متأثراً بمناخ البحر الأبيض المتوسط. يتصف مناخ العراق أيضاً باتساع المدى الحراري اليومي والسنوي، وذلك لإنعدام المسطحات المائية الواسعة التي تقلل من برودة الشتاء وحرارة الصيف، وبقلة الأمطار بالاتجاه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي حيث تسقط معظم أمطاره في فصل الشتاء والخريف والربيع وتندعم صيفاً (الهيئة العامة للأحوال الجوية والرصد الزلزالي، 2011).

يُحاط العراق بخمسة مسطحات مائية: بحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، إلا أن تأثيرها على مناخ العراق ينحصر في البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي بصورة كبيرة، ويعد البحر الأبيض المتوسط ممراً ملائماً للمنخفضات الجوية التي تأخذ طريقها باتجاه الشرق مسببة سقوط الأمطار شتاءً، ونتيجة للحركة الظاهرية للشمس باتجاه مدار السرطان وتقدم منطقة الضغط العالي إلى الشمال من مواقعها السابقة الذي يجعل المنطقة خالية من سقوط الأمطار في فصل الصيف وجافاً تسوده الرياح الغربية ويتأثر شتاءً بالمنخفضات الجوية القادمة من الجنوب الشرقي ليكون الجبهات الدافئة مع منخفضات البحر الأبيض المتوسط ويساعد على سقوط الأمطار، أما صيفاً فإن العراق يتأثر بالرياح الحارة الرطبة وخاصة على الأجزاء الجنوبية والوسطى منها مسببة ارتفاع درجات

الحرارة. (علي حسين الشلش، 1961) تهب الرياح الشمالية الغربية على العراق طوال فصول السنة، ففي الشتاء تكون باردة جافة مصحوبة بسماء صافية أما في الصيف فإنها تلطف الجو وتقلل من درجات الحرارة العالية، كما تهب رياح شرقية أو شمالية شرقية شتاءً مصحوبة ببرودة قارصة وسماء صافية، أما الرياح الجنوبية الشرقية فهي دافئة نسبياً ورطبة وتجلب الغيوم والأمطار في بعض الأحيان. (بلسم شاكر شنشل، 2010)

يقسم مناخ العراق إلى ثلاثة أنواع:

أ. مناخ البحر المتوسط: حيث تمتد المنطقة الجبلية في الشمال الشرقي وتمتاز بشتائها البارد وتسقط الثلوج فوق قمم الجبال وتتراوح كمية الأمطار ما بين 400-1000 ملمتر سنوياً وصيفها معتدل لطيف لا تزيد معدلات درجات الحرارة عن 35 درجة مئوية في معظم أجزائه.

ب. مناخ السهوب: مناخ انتقالي بين المنطقة الجبلية والمناخ الصحراوي الحار في الجنوب ويقع في الغالب ضمن حدود المنطقة المتموجة وتتراوح أمطاره السنوية ما بين 200-400 ملمتر وتكفي هذه الكمية لانتشار المراعي الفصليّة.

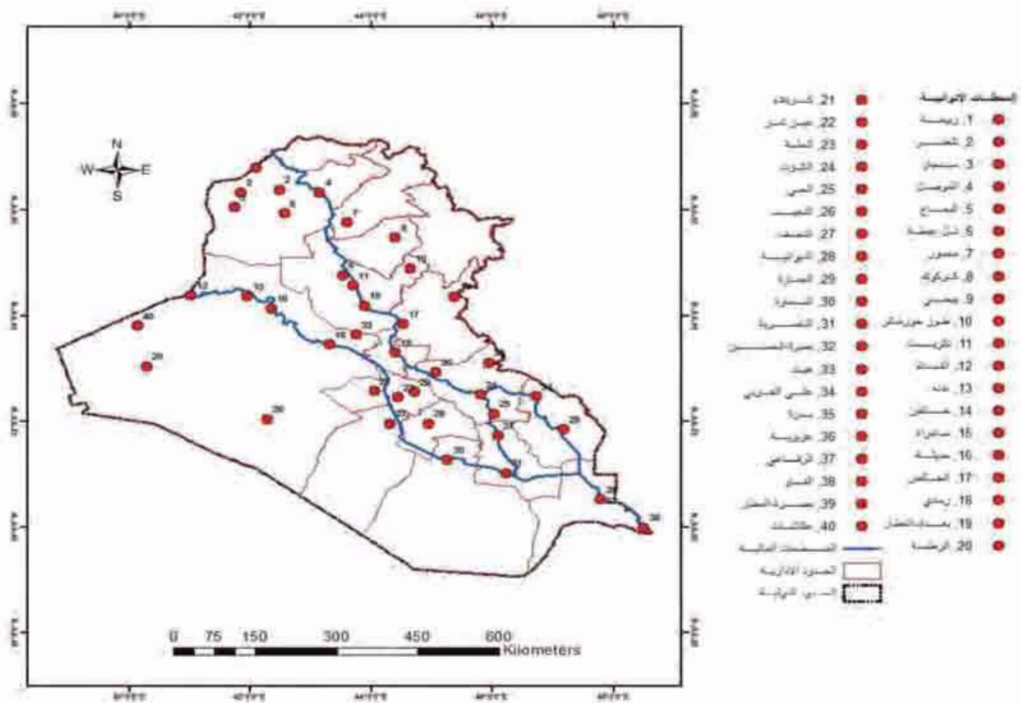
ت. المناخ الصحراوي الحار: يسود السهل الرسوبي والهضبة الغربية ويشمل 70٪ من مساحة العراق وتتراوح معدلات الأمطار السنوية فيه ما بين 50-200 ملمتر ويمتاز بالمدى الحراري الكبير ما بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وفي فصل الشتاء يسود الجو الدافئ وتبقى درجات الحرارة فوق درجة التجمد ولا تهبط إلى ما دون ذلك إلا لبضع ليال (الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، 2011).

إن تغير المناخ على المدى البعيد قد يؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير ولا يمكن التنبؤ بها، وستلعب الظروف المناخية دوراً في تباین سرعة وانتقال الكتلان الرملية، فالأمطار تجعل تربة الكتلان أكثر رطوبة في الأشهر الممطرة فتقلل من سرعة زحفها وتُعطي فرصة أكبر لنمو النبات الطبيعي على سطحها، ويعتبر انخفاض معدلات الأمطار من أحد العوامل التي تساهم في زيادة مساحة المنطقة الجافة المساهمة في تغذية العواصف الغبارية، من خلال دورها في ازدياد وتيرة التصحر.

يتأثر مناخ العراق بظاهرة الغبار، وارتفاع الدقائق الترابية عن سطح الأرض وانتشارها مسببة انخفاضاً في مدى الرؤية. يختلف شكل وحجم الدقائق الترابية باختلاف مصدرها وتكوينها الفيزيائي والكيميائي وسرعة الرياح الحاملة لها، وهي عموماً متكونة من نسب مختلفة من الطين والغرين والرمل، وتتراوح أقطار الدقائق بين 0.05-100 مايكرومتر وترتفع الدقائق الصغيرة منها إلى حوالي 1 كم عن سطح الأرض، ويمكن تقسيمه اعتماداً على تركيز دقائقه وسرعة الرياح المسببة له، كالغبار العالق *Suspended dust* والغبار المتصاعد *Rising dust* والعواصف الغبارية *Dust storm* والعواصف الرملية *Sand storm*. يرتبط توزيع الغبار في العراق من حيث تكرارية حدوثه بالطبيعة الجغرافية لمنطقة نشوء الغبار والعناصر المناخية المؤثرة عليها، فزيادة الرياح السطحية وتوفر السطوح الجافة المغطاة بالرمال والأتربة، فضلاً عن عدم استقرارية الجو (وهي خاصية تساعد على نشاط التيارات الهوائية الصاعدة والهابطة) تؤدي إلى انتشار الأتربة والرمال بسمك كبير في الغلاف الجوي، وبالإضافة إلى تلك الظروف العامة فإن هنالك توزيعات ضغوط خاصة تؤدي إلى زيادة سرعة الرياح السطحية. وتختلف طبيعة هذه التوزيعات وأسبابها باختلاف فصول السنة، فبالرغم من هطول الأمطار في فصل الشتاء فإن ظاهرة الغبار لا تنعدم في هذا الفصل لإرتباطها بنشاط الجبهات الباردة القادمة بمصاحبة المنخفضات الجوية القادمة من البحر المتوسط، فيما تصل هذه الظاهرة قمة نشاطها في فصل الربيع والصيف بسبب وصول المنخفضات القادمة من شمال

الخليج العربي ومن أواسط آسيا مسببة هبوب رياح شمالية غربية تتغير شدتها حسب شدة المنخفض.

تُرصَد العناصر المناخية للمناطق المناخية في العراق من خلال أربعون محطة، الشكل (3-1). وتتمثل هذه العناصر في درجات الحرارة الاعتيادية (الجافة والرطبة) مقاسه بالدرجة المئوية، وكذلك درجات الحرارة الصغرى والعظمى، والضغط الجوي، والرطوبة النسبية، وسرعة واتجاهات الرياح السطحية على ارتفاع 10 متر عن سطح الأرض، والأمطار، والتبخر، وشدة وفترة الإشعاع الشمسي، ودرجات حرارة التربة على أعماق مختلفة (0، 10، 20، 30، 50، 100) سم وكثافة الغيوم وارتفاعها، ومدى الرؤية الأفقية، وتسجيل حالات العواصف الترابية وأي تغيرات جوية أخرى، بالإضافة إلى توثيق المناخ الحالي والتنبؤات المستقبلية (نهلة جاسم وإيمان حبيب، 2012). كذلك بدأت وزارة الزراعة منذ 2010 بنصب وتشغيل شبكة متخصصة للأرصاد الجوية الزراعية، وتوجد حالياً 45 محطة أرصاد جوية زراعية أوتوماتيكية، ومن المتوقع زيادة أعدادها لتصل إلى 100 محطة مناخية في 2016، شكل (4-1).

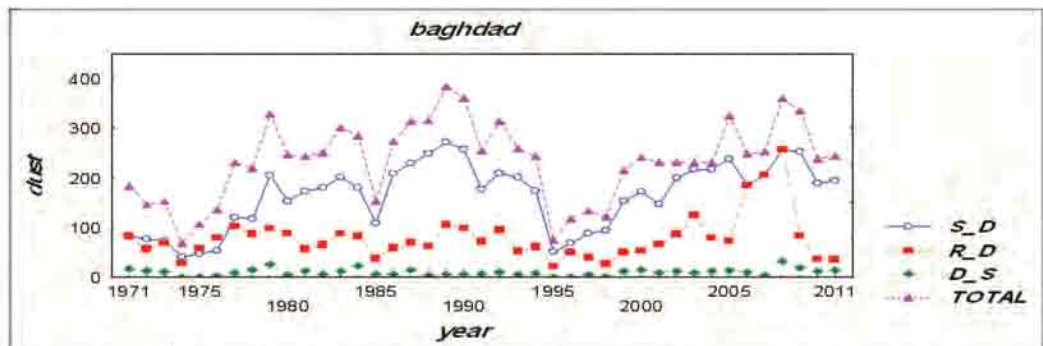


الشكل 3-1: توزيع المحطات المناخية

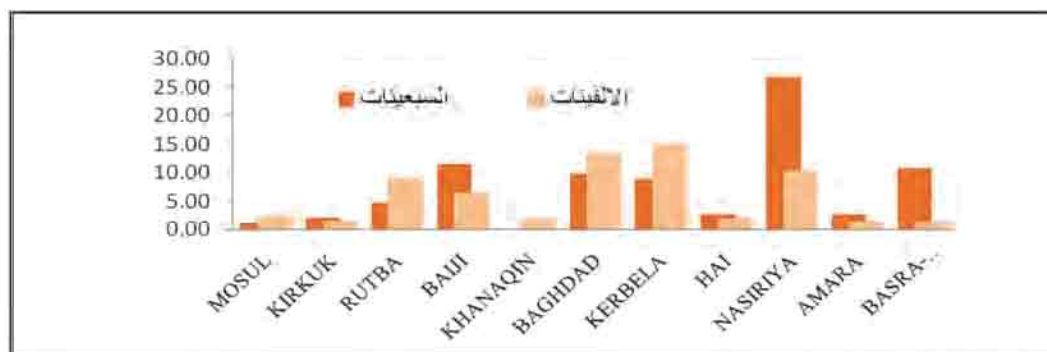


الشكل 4-1 : توزيع المحطات المناخية الزراعية

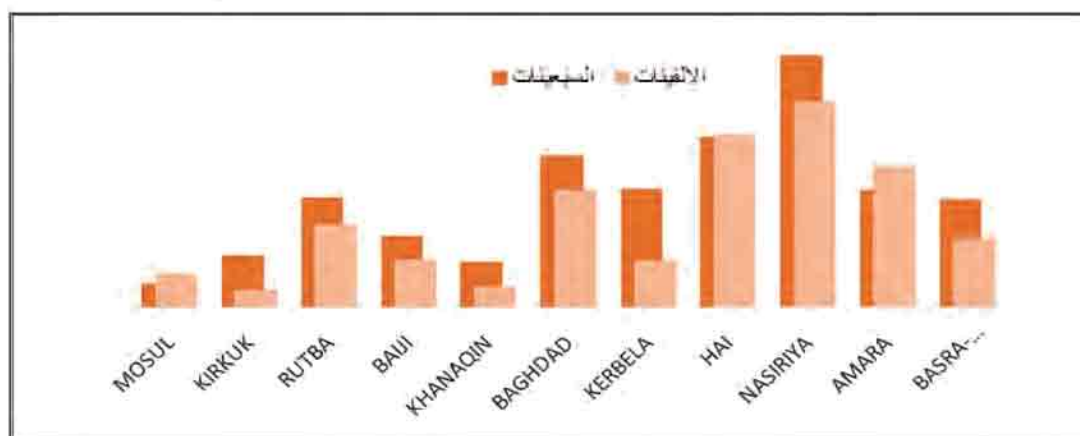
استُخدمت بيانات محطة بغداد الإنوائية لدراسة ظاهرة الغبار (الهيئة العامة للأشياء الجوية والرصد الزلزالي، 2011) ويوضح الشكل (1-5) التغيرات السنوية لظاهرة الغبار كمجموع والتغيرات السنوية للغبار العالق والمتصاعد والعواصف الغبارية لبيانات عقد السبعينات وعقد الألفية. بدأت الظواهر الغبارية في التفاقم في العقد الأخير من القرن العشرين على مستوى العراق نتيجة للكثير من العوامل البيئية والمناخية، وتحلل بيانات محطات الرصد الأرضية وعناصر الغلاف الجوي باستخدام المرئيات الفضائية ذات الدقة المختلفة لتي توفر تغطية شاملة للظواهر الجوية مثل الأقمار الاصطناعية الإنوائية NOAA METEOSAT والأقمار Terra و Aqua ذات الدقة المكانية التي تتراوح بين 250 - 1000 متر، وبأطوال موجية متعددة لدراسة تكرار الظواهر الغبارية حسب مواقع المحطات، كما مبين في الأشكال (1-6) و (1-7) و (1-8).



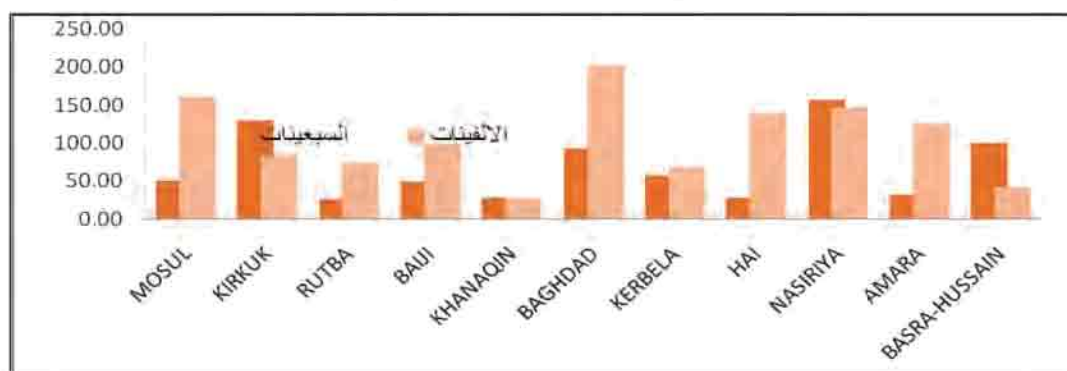
الشكل 5-1: التغيرات السنوية لظاهرة الغبار كمجموع والتغيرات السنوية للغبار العالق والمتصاعد والعواصف الغبارية في مدينة بغداد



الشكل 1-6 : تكرار العواصف الترابية خلال السبعينيات والآلفية



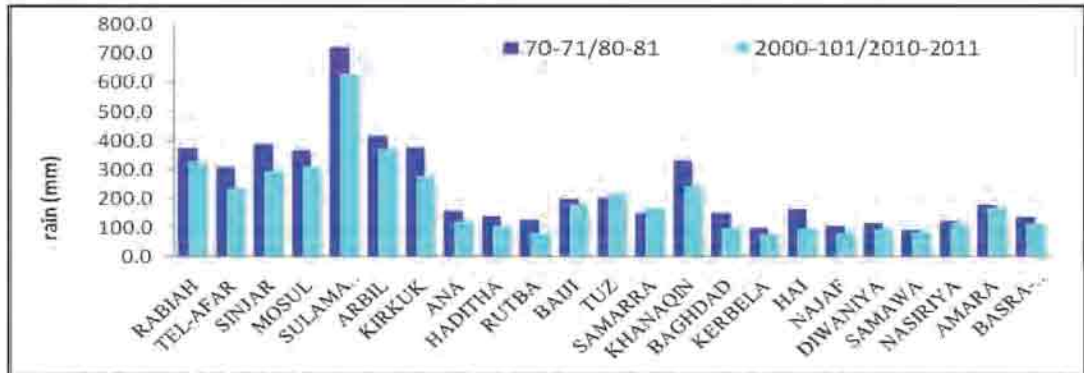
الشكل 1-7 : الغبار المتصاعد خلال السبعينيات والآلفية



الشكل 1-8 : الغبار العالق خلال السبعينيات والآلفية

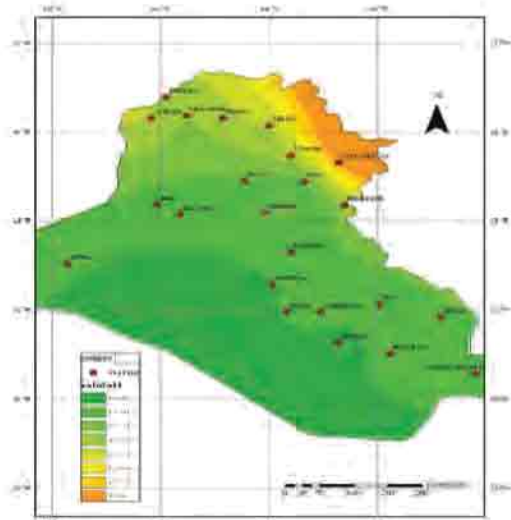
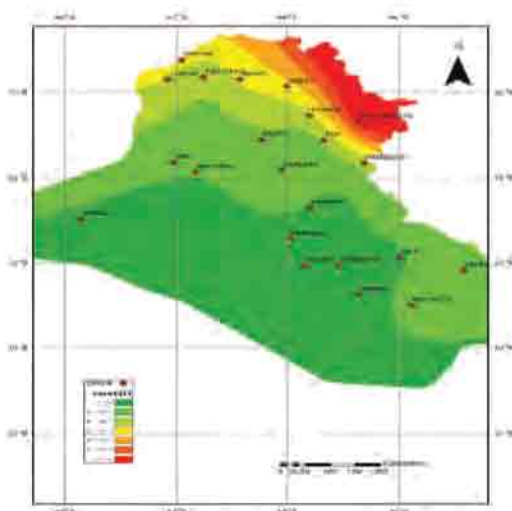
تتميز الأمطار في العراق بشكل عام بعدم انتظام توزيعها من حيث المكان والزمان، إذ تختلف كمية الأمطار المسجلة في محطات الأنواء الجوية من مكان إلى آخر حسب الارتفاع عن سطح البحر والموقع الجغرافي للمحطة الإنوائية. ويمكن دراسة الأمطار بدالتين، وهما التوزيع

المكاني والتوزيع الزمني ومن خلال المعدلات. إن المعدل العام للأمطار في فترة السبعينات لجميع مناطق العراق كانت أعلى من المعدل العام لفترة الألفية، شكل (9-1).



الشكل 9-1: معدلات الأمطار خلال فترة السبعينات (1970-1980) والألفية (2000-2010) لجميع محطات الدراسة

توضح خطوط تساوي كمية المطر (ملم) لعقد السبعينات وعقد الألفية، الشكل (10-1) أن الخط المطري أقل من 100 ملم يغطي مساحة أكبر في الألفية الأخيرة، وعدد المحطات التي كانت ضمن هذا الخط محطتان فقط هما محطتي كربلاء والسماوة، بينما خلال الألفية الأخيرة فإن هذا الخط توسع ليضم سبعة محطات وهي: الرطبة، وبغداد، وكربلاء، وبيجي، والنجف، والديوانية، والسماوة، أي أن الخط المطري ارتفع في الألفية ليضم محطات كانت ضمن الخط المطري 100-200 ملم، وهذا يوضح التناقص الكبير في كمية الأمطار الهائلة عن 100 ملم، إضافة إلى أن هذه الكميات من الأمطار بالإضافة إلى قلتها تتعرض للتبخّر، مما ينتج عنه عجز مائي تمتاز به المناطق الجافة، وهذا يزيد من مساحة المناطق الجافة في العراق. لقد كان الخط المطري أقل من "100 ملم" في فترة السبعينات يمتد تقريباً بين دائرة عرض 32 من الجهة الغربية 29 من الجهة الشرقية، بينما في فترة الألفية امتد الخط المطري أقل من 100 ملم بين دائرتي عرض 33,3 من الجهة الغربية و30 من الجهة الشرقية، إضافة إلى أن الخط المطري أكثر من 700 ملم كان يُلاحظ في فترة السبعينات على خرائط العراق، وتلاشى في فترة الألفية (نهلة جاسم وإيمان حبيب، 2012).



تساوي خط المطر لعقد الألفية

تساوي خط المطر لعقد السبعينات

الشكل 10-1: تساوي خط المطر لعقد السبعينات والألفية

إِسْتُخْدِمَتْ بيانات ثمانية محطات أنوائية مبنية في الجدول (1-1)، وذلك لتحليل العوامل المناخية في العراق. وتشير التحليلات الإحصائية إلى اتجاهات متزايدة في معدل درجة الحرارة في كافة المحطات المختارة، وهذه الاتجاهات تعتبر إشارة للتغير المناخي (هامة إحصائياً) عند مستوى ثقة level of confidence 95% في محطة بغداد، ومستوى ثقة 99% في باقي المحطات. كما لوحظ اتجاهات متناقصة في مجموع الهطول السنوي في المحطات المختارة، ماعدا محطتي الناصرية والرطبة التي بدأت تتجه نحو التناقص. إن فترة نهاية التسعينات وبداية الألفية هي بداية الاتجاه نحو التناقص في الهطول، وعدد الأيام الممطرة في المحطات المختارة، ما عدا محطة الرطبة التي ظهر فيها اتجاه نحو التزايد في عدد الأيام الممطرة. تعتبر هذه الاتجاهات المتناقصة في الهطول إشارة للتغير المناخي (هامة إحصائياً) عند مستوى ثقة 99% في محطات بغداد، والبصرة، والموصل، والناصرية، وكركوك، والحي، عدا محطة الديوانية التي لم يصل التناقص فيها إلى الأهمية الإحصائية، ويلاحظ أن فترة نهاية التسعينات وبداية الألفية هي بداية الاتجاه نحو التناقص في عدد الأيام الممطرة. (Kheshtkary Sani and sayyad, 2014) (D.K. Karpouzios , S. Kavalieratou and C. Babajimopoulosm 2010)

1.3.1 حساب اتجاه العناصر المناخية

إِسْتُخْدِمَتْ طريقة الانحدار الخطي البسيط، إذ يمثل معامل الانحدار (b)، من الناحية الهندسية، درجة ميلان خط الانحدار، وعندما تكون قيمته موجبة، وتزيد عن الصفر ($b > 0$) يكون خط الانحدار متصاعداً، مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل (السنوات) والمتغير التابع (العنصر المناخي) علاقة طردية، وإن قيمة المتغير التابع (العنصر المناخي) تزداد كلما ازدادت قيمة المتغير المستقل (السنوات). أما إذا كانت قيمته سالبة ($b < 0$) فإن خط الانحدار يكون هابطاً، وتكون العلاقة بين لمتغيرين علاقة عكسية، أي أن الزيادة في المتغير المستقل (السنوات) يقابلها نقصان في المتغير التابع (العنصر المناخي) (شحادة، 1997).

أولاً: اتجاهات الأمطار في العراق

أ- مجموع الأمطار السنوي

يُشير معامل الانحدار إلى تناقص في كمية الأمطار مع الزمن لمعظم محطات الدراسة في الفترة من 1938-2009 عدا محطتي الناصرية والرطبة. وأكثر محطة تناقصت فيها الأمطار هي محطة الموصل حيث وصلت قيمة معامل الانحدار إلى -1,36، تليها محطة كركوك -1,29، ومن ثم محطة بغداد -0,93، والبصرة -0,38، والديوانية -0,35، أما أقل تناقص للأمطار فيلاحظ في محطة الحي -0,31. وقد شهدت محطتي الناصرية والرطبة تزايداً في الأمطار، الأعلى 0,19 في محطة الرطبة (وذلك خلال 2002) أما في الناصرية فكانت قيمة (b) تعادل 0,16، جدول (1-1).

جدول 1-1: معامل الانحدار (b) لمجموع الأمطار السنوية لمحطات الدراسة

الفترة	المحطة	معامل الانحدار
2009-1938	الموصل	-1,36
2009-1938	كركوك	-1,29
2009-1938	بغداد	-0,93
2009-1938	البصرة	-0,38
2009-1939	الديوانية	-0,35
2009-1941	الحي	-0,31
2009-1941	الناصرية	0,16
2002-1941	رطبة	0,19

ب- عدد الأيام الممطرة

يُشير معامل الانحدار إلى تناقص في عدد الأيام الممطرة مع الزمن في معظم محطات الدراسة ما عدا محطة الرطبة، مع أكبر تناقص في عدد الأيام الممطرة في محطة بغداد حيث وصلت قيمة معامل الانحدار إلى -0,26، تليها محطة البصرة -0,30، ومن ثم محطة الموصل -0,50، وكركوك -0,32، والديوانية -0,03، والناصرية -0,17، أما أقل تناقص في عدد الأيام الممطرة فتلاحظ في محطة الحي -0,32. أما محطة الرطبة فقد شهدت تزايداً في الأمطار بلغ 0,33 (خلال فترة التسجيل 1971-2002)، جدول (2-1).

جدول 2-1: معامل الانحدار (b) لعدد الأيام الممطرة لمحطات الدراسة

الفترة	المحطة	معامل الانحدار
2009-1941	بغداد	-0,26
2009-1941	البصرة	-0,3
2009-1941	الموصل	-0,5
2009-1942	كركوك	-0,32
2009-1941	الديوانية	-0,03
2009-1941	الناصرية	-0,17
2009-1941	الحي	-0,32
2002-1971	الرطبة	0,33

ثانياً: اتجاهات درجة الحرارة في العراق

أ- معدل درجة الحرارة السنوي

يُشير معامل الانحدار إلى تزايد في درجة الحرارة مع الزمن في كل محطات الدراسة. أكثر زيادة في درجة الحرارة كانت في محطة الديوانية حيث وصلت قيمة معامل الانحدار إلى 0,06، تليها محطتي الرطبة والبصرة 0,05، ومن ثم محطة الناصرية 0,04، والحي 0,03، وكركوك 0,02، أما أقل زيادة فكانت في كل من محطتي الموصل وبغداد 0,01، جدول (1-3).

جدول 1-3: معامل الانحدار (b) لمعدل درجة الحرارة السنوية لمحطات الدراسة

الفترة	المحطة	معامل انحدار
2009-1971	الديوانية	0,06
2002-1971	الرطبة	0,05
2009-1941	البصرة	0,05
2009-1941	الناصرية	0,04
2009-1941	الحي	0,03
2009-1941	كركوك	0,02
2009-1941	الموصل	0,01
2009-1941	بغداد	0,01

1.3.2 تمثيل المناطق المناخية للمحطات

تم الاعتماد في تمثيل المناطق المناخية على معادلة كوبن، مُعتمداً في ذلك على التباين في كمية التساقط المطري وتوزيعها الفصلي، ويستخدم توزيع درجات الحرارة الشهري في التمييز بين تلك الأقاليم (فاضل الحسني ومهدي الصحاف، 1990) وتبين أن محطتي الموصل وكركوك تقعان ضمن مناخ السهوب المداري، شبه الجاف والحار، ومحطات بغداد، والرطبة، والحي، والديوانية، والناصرية، والبصرة تقع ضمن المناخ المداري الصحراوي الجاف الحار، الجدول (1-4).

جدول 1-4: نوع الإقليم المناخي لمحطات الدراسة

الفترة	المحطة	نوع الإقليم المناخي
2009-1941	الموصل	مناخ السهوب المداري (شبه جاف وحار)
2009-1941	كركوك	مناخ السهوب المداري (شبه جاف وحار)
2009-1941	بغداد	المناخ المداري الصحراوي (جاف وحار)
2002-1971	الرطبة	المناخ المداري الصحراوي (جاف وحار)

2009-1941	الحي	المناخ المداري الصحراوي (جاف وحر)
2009-1971	الديوانية	المناخ المداري الصحراوي (جاف وحر)
2009-1941	الناصرية	المناخ المداري الصحراوي (جاف وحر)
2009-1941	البصرة	المناخ المداري الصحراوي (جاف وحر)

1.4 السكان

شهد العراق إزدياداً ملحوظاً في عدد سكانه، حيث إرتفع عدد السكان من 12 مليون نسمة في عام 1977 إلى 33 مليون نسمة في 2011 ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 38,9 مليون نسمة عام 2017. تدل الإحصاءات إنه وبمعدل نمو سكاني سنوي 3٪ سيتضاعف عدد السكان كل 23 سنة، وإذا ما إستمر هذا المعدل المرتفع فإن ذلك سيتطلب مضاعفة ما متوفر من موارد مياه وغذاء وطاقة وقدرة على معالجة النفايات للتمكن من سد الاحتياجات المتعددة للأعداد المتزايدة للسكان في المستقبل القريب وتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف الألفية، بالإضافة إلى ما سبق فإن اختلال التوزيع الجغرافي للسكان بفعل غياب السياسات السكانية سابقاً يضيف عامل ضغط آخر على الموارد المتوفرة حيث برزت العديد من ظواهر التركيز السكاني في المدن الكبرى والترهل ونمو العشوائيات في أطراف المدن ومحيطها الأمر الذي انعكس على التدهور البيئي للمدن وتدني مستوى الخدمات وإدارة التنمية للموارد البيئية فيها، هذا بالإضافة إلى وجود عدة عوامل وهي: العوامل الطبيعية (المياه – البيئة – المناخ) والعوامل الإدارية (المراكز الإدارية التي تستقطب السكان) والعوامل الاقتصادية (مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية).

قَدِّرَ عدد سكان العراق في عام 2009 بحوالي 31,6 مليون نسمة من بينهم 16,1 مليون ذكر والباقي إناث. ويبين الجدول (1-5) تزايد أعداد السكان وبمعدلات النمو منذ 1947 حيث كان عدد السكان يعادل 4,8 مليون نسمة، ويعرض الجدول (1-6) التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان في المحافظات في سنة 2011، ويشير التوزيع إلى عدم وجود توازن بين مساحة المحافظات وعدد السكان.

جدول 1-5: تزايد أعداد السكان بمعدلات نمو خلال الفترة من 1947-2011

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو السنوي
1947	4,8	----
1957	6,3	2,7%
1977	12	3,3%
1987	16,3	3,1%
1997	22	3%
2009	31,6	3%
2011	33,3	2,6%

جدول 1-6: توزيع أعداد السكان في محافظات العراق في عام 2011 وحسب الإحصائية السنوية، لوزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

المحافظة	المساحة كم ²	النسبة %	الحضر	الريف	المجموع
نينوى	37323	8,6	1988872	1282502	3271374
كركوك	9679	2,2	1000369	395615	1395984
ديالى	17685	4,1	692206	751125	1443330
الأنبار	137808	31,7	756737	804836	1561574
بغداد	4555	1	6152511	905225	7057736
بابل	5119	1,2	859420	961489	1820909
كربلاء	5034	1,2	709437	357350	1066787
واسط	17153	3,9	701558	509258	1210817
صلاح الدين	24363	5,6	622770	785533	1408303
النجف	28824	6,6	914014	371810	1285823
القادسية	8153	1,9	640557	493910	1134467
المتن	51740	11,9	314605	404512	719117
ذي قار	12900	3	1155629	680897	1836526
ميسان	16072	3,7	703588	268144	971732
البصرة	19070	4,4	2025218	507613	2532831
مجموع 15 محافظة	395478		19237492	9479820	28717311
إقليم كردستان					
اربيل	15074	3,5	1341844	271379	1613223
دهوك	6553	1,5	828192	300621	1128813
السليمانية	17023	3,9	1596214	283195	1879409
مجموع محافظات الإقليم	38650		3766250	855195	4621446
المجموع الكلي للعراق	434128		23003742	10335015	33338757

* إسقاطات السكان محتسبة حسب نتائج الحصر والترقيم 2009

1.5 البيئة

تعتبر البيئة العراقية من أهم ضحايا الحروب التي مر بها العراق نتيجة النزاعات التي ألحقت الضرر الأكبر بها. عمد النظام بداية الثمانينات إلى بناء مواقع لتصنيع الأسلحة (منشآت التصنيع العسكري) والبالغ عددها أكثر من (40) منشأة والتي تعتبر واحدة من العوامل المساهمة في التدهور البيئي بالإضافة إلى الحروب التي مر بها العراق، والتي لم توفر خلالها أطراف الحروب جهداً في تدمير وحرق وتخريب ما أمكن من أراضي وشواطئ البلد، فاستخدمت فيها الأسلحة الكيماوية وأغرقت السفن ولوثت مياه البحر، بل أن نظاماً بيئية فريدة

كالأهوار تعرضت للتجفيف والدمار لتسهيل عبور الجيوش باعتبارها منطقة إستراتيجية حدودية. نتج عن عملية تجفيف أهوار جنوب العراق تغير في طبيعة البيئة انعكست آثارها المدمرة على الحياة البرية والتنوع الإحيائي، فأصبحت بعض اللبائن والأسماك والطيور والنباتات التي كانت تزخر بها المنطقة عرضة للإنقراض، هذا وبرزت مشكلة زيادة تكرار حدوث ظاهرة العواصف الغبارية التي تركت آثارها الواضحة على الاقتصاد والصحة العامة. بالإضافة إلى ما سبق فإن ما ظهر من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة لظاهرة التغير المناخي على البيئة العراقية ترك آثاره السلبية المضاعفة عليها. (توقعات حالة البيئة العراقية، 2013)

1.6 الإقتصاد

يُعد تطور الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الرئيسي المعتمد للوقوف على أداء الاقتصاد خلال فترة معينة وتؤشر البيانات المتاحة حصول نمو في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال العام 2010 بنسبة 24,1% مقارنة بعام 2009 ويعتبر الوضع الإيجابي للقطاع النفطي في العام 2010 المصدر الرئيسي لنمو الناتج المحلي حيث عاودت أسعار النفط العالمية الارتفاع عقب هبوطها في العامين 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية إضافة إلى وجود زيادة بحجم الصادرات النفطية للعراق، الجدول (1-7).

جدول 1-7: الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية (بالأسعار الجارية)

النسبة	2010	2009	تسعة الزيادة
الناتج المحلي الإجمالي/ تريليون دينار	162,1	130,6	24,1
متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي/ مليون دينار عراقي	5	4,2	19
مساهمة القطاع النفطي %	44,7%	42,5%	4,9
قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي /تريليون دينار	72,9	56	30,2
مساهمة القطاع الصناعي %	2,3%	2,6%	11,5 -
مساهمة القطاع الزراعي %	5,1%	5,2%	1,9 -
نسبة مساهمة القطاع الحكومي الناتج المحلي الإجمالي %	14,7%	16,1%	8,7 -

حققت الإيرادات العامة في العام 2010 نمواً يزيد بنسبة (22,5%) عن المحققة في العام السابق. إذ ارتفعت قيمتها النقدية من (50,4) تريليون دينار إلى حوالي (61,7) تريليون، وشكلت الإيرادات النفطية حوالي (90,8%) منها وبنسبة نمو بلغت (30,1%) عن العام 2009 فيما ساهمت الإيرادات الضريبية بنسبة (9,2%) من إجمالي الإيرادات العامة وبنسبة نمو (11,4%) عن العام 2009.

رغم ثروة العراق النفطية فإن 78% من الأسر ذات مستوى معاشي متوسط إلى منخفض جداً، ولا بد من الإسراع في التخلص من الفقر المتقشي بين العراقيين لأن هناك ارتباط وتكامل

بين السكان والتنمية والبيئة. يعكس ذلك التنمية البشرية المنخفضة في العراق والحاجة الماسة والأولية القصوى لتحسين الواقع التعليمي والتركيز على برامج محو الأمية، وتكثيف برامج الرعاية الصحية الأساسية، ورفع مستوى الدخل مع التوزيع العادل له، وحماية البيئة وضمان سلامتها واستثمار مواردها البيئية على نحو مستدام. (المجموعة الإحصائية السنوية-إحصاءات أحوال المعيشة وزارة التخطيط، 2012-2013)

1.7 الطاقة

يُعد موضوع تحسين كفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك وسيلة جيدة لتحقيق التنمية المستدامة ويحقق وفراً ملحوظاً في الطلب على الطاقة ويؤثر بالتالي على الاستثمارات المالية المطلوبة لتأمين الطاقة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن أهمية التحكم في استخدام الطاقة وترشيدها على جميع المستويات يأتي ضرورة لحفظ حق الأجيال القادمة ومراعاة سلامة البيئة، وإعتبار ذلك مصدراً غير مباشر من مصادر الطاقة المتاحة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي. وتعتبر كفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك مسألة أساسية للتنمية الاقتصادية لأي بلد، ليس فقط عندما ترتفع أسعار الطاقة ولكنها أيضاً مسألة حيوية للاقتصاد المؤسسات والأسر على حد سواء، وذلك لأن تخفيض استهلاك الطاقة يوفر المال، ويؤمن استمرار الطاقة ويقلل من انبعاث الغازات الملوثة على ظاهرة الاحتباس الحراري، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويمتلك العراق مصادر طاقة كبيرة تعتمد بالدرجة الأساس على النفط والغاز الطبيعي المنتج من الحقول النفطية والغازية في الشمال والجنوب وبعض مناطق الوسط.

1.7.1 النفط والغاز

منذ خمسينات القرن الماضي استطاعت الصناعة النفطية أن تتطور باشواط متقدمة في جمع أنشطة هذه الصناعة (الإستخراجية، التحويلية، النقل والتوزيع) بصاحب ذلك استمرار التقدم في معدلات الانتاج لتصل الى أكثر من 714 مليون برميل في عام 2006 ومعدلات التكرير بحدود 130 مليون برميل في نفس العام لتلبية الاستهلاك المحلي من كافة المشتقات النفطية وفي بداية عام 2011 قدر احتياطي النفط المثبت للعراق بحوالي 143,1 مليار برميل وهو يشكل ثالث أكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وإيران ويتركز ثلاثة أرباع احتياطي النفط في سبعة حقول عملاقة هي حقول (غرب القرنة، الرميلة، مجنون، كركوك، الزبير، شرق بغداد وبن عُمَر) وتقع جميع هذه الحقول في جنوب البلاد ماعدا حقلي كركوك وشرق بغداد، أما بالنسبة لإحتياطي الغاز الطبيعي فإن العراق ينعم بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي تجعل منه الدولة العاشرة على مستوى العالم من حيث احتياطيه من الغاز الطبيعي حيث يمتلك مايقدر بحوالي 132 تريليون قدم مكعب قياسي.

يشكل الغاز المصاحب للنفط 70% من احتياطي العراق من الغاز الطبيعي وهو الغاز الذائب في النفط الخام تحت الارض والذي يلزم فصله عن النفط عند رفعه الى السطح، ويتركز احتياطي العراق من الغاز المصاحب للنفط في الجنوب ولاسيما في حقول النفط العملاقة التي تشمل حقول الرميلة وحقول غرب القرنة وحقول بن عمر وحقول مجنون، وحقول الزبير.

من بين الاحتياطات المتبقية المعروفة فان 20٪ منها تتالف من الغاز الحر وهو الغاز المستخرج من حقول غازية ليس بها محتوى كبير من النفط و 10٪ من القيب الغازية وهو غطاء الغاز الموجود فوق مكامن النفط ويقع معظم هذا الغاز الحر والقيب الغازية في حقول شمال العراق.

يصدر العراق نوعين من النفط الخام وهما خام البصرة الخفيف بمعدل كثافة 34 درجة ومحتوى كبريت بنسبة 2.9٪، وخام كركوك بمعدل كثافته 36 درجة ومحتوى كبريت بنسبة 2.3٪ وفقا لمواصفات معهد البترول الأمريكي (API)، يتم تصديره من مينائي البصرة والعمية على الخليج العربي ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. وقد بلغت صادرات العراق من النفط الخام في عام 2006 حوالي 551 مليون برميل، بينما بلغت معدلات الغاز الطبيعي المستثمر في عام 2006 بحدود 6603 مليون م³ وبلغت الكميات المحروقة بحدود 6787 مليون م³ أما كميات الغاز الجاف المجهزة لقطاع الكهرباء فكانت بحدود 2119 مليون م³ والمجهزة لقطاع الصناعات بحدود 709 مليون م³ من نفس العام.

بعد عام 2008 وضعت وزارة النفط استراتيجيتها من خلال عقود جولات التراخيص التي خطت لها وبدأت بتنفيذها وفق نظرة موضوعية ومستقبلية بالتعاقد مع العديد من الشركات العالمية المتخصصة في المجال النفطي (منها اكسون موبيل الامريكية وبي بي البريطانية وشل الهولندية ولوك اويل الروسية وايني الايطالية وسي ان بي سي الصينية وغيرها)

من المخطط ان يرتفع سقف انتاج النفط الخام الى 6 مليون برميل/ي في عام 2017 بعد ان كان معدل الانتاج 2.2 مليون برميل/ي في عام 2002 و 2.3 مليون برميل /ي في عام 2010 وفي عام 2011 ارتفع الى 2.7 مليون برميل/ي. بالإضافة الى رفع طاقات التصدير بما يؤمن الاستهلاك المحلي والدخول الى أسواق التصدير وفق المواصفات العالمية للمنتجات ومقاييس الجودة المعتمدة.

بلغ معدل النمو السنوي لإنتاج النفط الخام بحدود 5.6٪ مليون برميل (56,2 ألف برميل) لعام 2006 عن عام 2005، بينما معدل النمو السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي بحدود 3.1٪ مليون متر مكعب (31,2 ألف م³) لعام 2006 عن عام 2005.

يبين الجدولان (1-8) و (1-9) كميات النفط الخام المنتج والمصدر والمحقون في وحدات التكرير وكميات الغاز الطبيعي المنتج والمستثمر والمحروق على التوالي.

جدول 1-8: النفط الخام المنتج والمصدر والمحقوق والداخل في وحدات التكرير وحسب تقارير وزارة النفط

السنة Year	المنتج production مليون برميل	المصدر Export مليون برميل	النفط الخام المحقوق Injected crude oil مليون برميل	النفط الخام الداخل الى وحدات التكرير في المصافي Refined crude oil - مليون برميل
1997	547	262	60,1	205,7
1998	792	572	12,8	197,5
1999	928	759	0,2	170,4
2000	952	753	2,6	212,6
2001	944	736	10,4	216,3
2002	813	592	19,4	212,6
2003	561	369	45,2	139
2004	730	562	19,1	147,8
2005	676	512	20,8	137,7
2006	714	551	21,4	130

جدول 1-9: الغاز الطبيعي المنتج والمستثمر والمحروق وحسب تقارير وزارة النفط

السنة	المنتج production مليون م ³ طبيعي	الغاز المستثمر Invested gas مليون م ³ طبيعي	الغاز المحروق Flaring gas مليون م ³ طبيعي
1997	9772	8018	1755
1998	12418	9114	3305
1999	13780	9470	4310
2000	13760	9483	4277
2001	13930	9888	4042
2002	13017	9857	3161
2003	9255	5243	4011
2004	13408	6824	6584
2005	12984	6702	6282
2006	13390	6603	6787

تضم وزارة النفط ضمن هيكلتها الادارية ما يلي:

- شركات القطاع الاستخراجي وتضم كل من شركات (نفط الجنوب، نفط الشمال، نفط الوسط، نفط ميسان، الحفر العراقية، الاستكشافات النفطية).
- شركات القطاع التحويلي وصناعة الغاز وتضم كل من شركات (مصافي الشمال، مصافي الوسط، مصافي الجنوب، غاز الشمال وغاز الجنوب)
- شركات التوزيع والنقل وتضم كل من شركات (خطوط الانابيب النفطية، توزيع المنتجات النفطية وتعبئة الغاز)
- بالإضافة الى شركات (التسويق النفطي، المشاريع النفطية، المعدات الهندسية الثقيلة، وناقلات النفط العراقية)
- مركز للبحث والتطوير النفطي ومعاهد التدريب النفطي الاربعة لتخريج الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الصناعة النفطية.

تسعى وزارة النفط جاهدة لتقديم خدماتها بشكل كفوء للمواطنين سواء أكانت الخدمات مباشرة من خلال منافذ تجهيز المواطنين بالمنتجات النفطية وبأسعار مدعومة وكذلك بشكل غير

مباشر من خلال التخطيط والتنفيذ لبرامج وخطط من شأنها ان تساهم بتوفير منتجات نفطية بمواصفات عالمية خالية من المضافات الملوثة للبيئة كالكبريت والرصاص. بالإضافة الى تجهيز محطات توليد الطاقة الكهربائية والمشاريع الصناعية بالغاز الطبيعي والمنتجات النفطية وحسب الحاجة والمتوفر. (تقرير وزارة النفط- 2014)

1.7.2 الكهرباء

بدأت صناعة الكهرباء في العراق عام 1917 من خلال شركة استثمار (شركة تنوير بغداد البلجيكية) حيث مرت بمراحل وتطورت خلالها وتحولت إلى هيئة في عام 1999 ثم إلى وزارة في عام 2003. تتميز وزارة الكهرباء عن الصناعات الإنتاجية بخصوصية العلاقة بين الإنتاج للطاقة الكهربائية وتلبية الطلب عليه حيث إن الطاقة المنتجة لا يمكن تخزينها ويتم توليدها للحاجة الآنية. وقد وضعت هذه الوزارة خطط مركزية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى منذ العام 1973 وذلك لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة، والسيطرة والاتصالات، والطاقة المتجددة، وبناء القدرات البشرية.

تعمل وزارة الكهرباء من خلال دوائرها ومديرياتها العامة للإرتقاء بعمل المنظومة الكهربائية بمهامها الأساسية الثلاث: الإنتاج، والنقل، والتوزيع لتجهيز المستهلكين بالطاقة بدرجة وثوق جيدة، ولتحقيق ذلك حددت الأهداف التالية:

- أ- إيقاف تدهور المنظومة من خلال أعمال تأهيل شاملة لمحطات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع.
- ب- زيادة السعات المتاحة في المنظومة لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية من خلال المحطات الغازية والبخارية والديزل لإنتاج الطاقة الغازية والبخارية.
- ت- تطوير وتوسيع شبكتي النقل والتوزيع مع زيادة بناء قدرات العاملين.
- ث- تحسين أداء المنظومة والمحافظة على استمرارية واستقرار تجهيز الطاقة الكهربائية وزيادة درجة الوثوقية.
- ج- تقديم أفضل الخدمات للمستهلكين وبكافة أصنافهم (المنزلي، التجاري، الصناعي، والحكومي).
- ح- الارتفاع بمعدلات استهلاك الطاقة السنوية للفرد.

إدخال دراسات لإستخدامات الطاقة المتجددة (طاقة الشمس والرياح) مع اعتماد مشاريع تكيف وبرامج (مثل برامج ترشيد الطاقة والتوعية العامة بهذا الإتجاه) ومشاريع تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات الهواء مثل تحويل الوقود والوحدات ذات الدورة البسيطة الى المركبة. ولقد أولت سياسات التنمية في عقدي السبعينات والثمانينات إهتماماً كبيراً لتوفير الطاقة الكهربائية للمستهلك وللأنشطة الاقتصادية لأهميتها عموماً لتحقيق الإستدامة.

تُعاني المنظومة من عجز في الطاقة الكهربائية إذ بلغ متوسط تجهيز الطاقة الكهربائية ثمان ساعات يومياً فقط، الأمر الذي يشكل تكاليف باهضة على الإقتصاد ممثلة في عدم الوصول الى مستويات الإنتاج وتلف الأصول الرأسمالية بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وعدم القدرة على تنفيذ العمليات التجارية العادية وفقاً لجدول زمني يمكن الإعتماد عليه. وفي بلد يعاني من برودة الطقس في فصل الشتاء وقساوة حرارته في فصل الصيف، فإن النقص في الطاقة الكهربائية يشكل أيضاً صعوبات جمة للأفراد. وقد أدى غياب إمدادات الطاقة الكهربائية التي يمكن الإعتماد عليها من الشبكة الكهربائية إلى انتشار مولدات الديزل الخاصة، والتي يمثل

استمرار تشغيلها تكاليف توليد عالية، ويؤدي إلى التلوث البيئي وإنبعاث كميات كبيرة من الكربون إلى الغلاف الجوي. وتشير التقديرات إلى أن الكلفة الإجمالية التي تكبدها الإقتصاد العراقي بسبب نقص الطاقة الكهربائية تجاوزت 40 مليار دولار سنوياً. (الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة للفترة 2013-2030)

يُعزى هذا العجز في تلبية الطلب على الطاقة إلى مجموعة من العوامل منها قَدَمُ المحطات وشبكات النقل والتوزيع، وتدمير أجزاء كبيرة من المنظومة بسبب الأحداث الأمنية، وتأخر تنفيذ المشاريع للظروف التي مر بها العراق، وقلة الوقود المجهز للمحطات، إذ تبلغ القدرة التوليدية الحالية 11-12 ألف ميغاواط وهي تنتج من خلال كل من توربينات الغاز (44%) وتوربينات البخار (30%) والمحطات الكهرومائية بنسبة (11%) ومولدات الديزل (15%) وتوزيع هذه القدرة على نطاق واسع على مستوى العراق بأسره وقد أولت خطة التنمية الوطنية إهتماماً كبيراً لزيادة الإنتاج في منظومة الطاقة الكهربائية لتغطية الطلب المتزايد عليها. (خطة التنمية الوطنية 2013-2017)

1.8 الصناعة

تحتوي وزارة الصناعة والمعادن في تشكيلها على 71 شركة عامة و276 مصنع مكونا مجموعة من القطاعات وتنقسم الصناعات التي يشتهر بها العراق إلى قسمين أساسيين وهما الصناعات الكبرى والصناعات المتوسطة والصغرى وهي مدرجة في الآتي:

1.8.1 الصناعات الكبرى:

تشمل كافة الصناعات أو المشاريع كثيفة الطاقة التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة وتشمل ستة صناعات (الحديد والصلب، الأسمدة، الألمنيوم، البتروكيماويات، الإسمنت، والطابوق)

1.8.2 الصناعات المتوسطة والصغرى:

تشمل الصناعات أو المشاريع الصغيرة القطاع الخاص على أن لا يقل عدد العمال عن عشرة عمال، أما الصناعات والمشاريع المتوسطة فتشمل القطاع الخاص أيضاً على أن لا يقل عدد العمال عن خمسين عاملاً.

تنقسم الصناعات الوطنية العراقية في القطاع العام والمختلط والخاص وحسب نوع إنتاجها إلى ما يلي:

- الصناعات الإنشائية: وتشمل صناعة الاسمنت والطابوق والنورة والكاشي والمرمر والحجر والثرمستون وصناعة الزجاج والسيراميك ومقالع الرمل والحصو ويشمل ذلك القطاع العام والخاص.
- الصناعات الكيماوية: وتشمل البتروكيماويات والكيماوية والأدوية والأسمدة وأنواع الحوامض (والكلور والكبريتيك) صناعة الورق والمستلزمات المدرسية والأصباغ والأحبار والصناعات التعدينية والفوسفات والكبريت وغيرها.
- الصناعات النسيجية: وتشمل الأقمشة الصوفية والقطنية والسجاد اليدوي والآلي والألبسة الجاهزة والقطن الطبي والمحالج والصناعات الجلدية وغيرها.

- الصناعات الهندسية: وتشمل السيارات والآلات الزراعية والمحارث والساحبات والشاحنات وسيارات الحمل وكابسات النفائات والأسلاك والكيبلات الكهربائية والألمنيوم والحديد والصلب والرافعات الجسرية والشوكية والمتحركة وبوابات السدود والمحولات الكهربائية والأجهزة المنزلية والزوارق المدنية والحربية والسبائك والمطروقات والبناء الجاهز (الهياكل الحديدية) والخلايا الشمسية ومنظومات إنتاج الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الهجينة والمنظومات الإلكترونية والمرسبات الكهروستاتيكية وغيرها.
- الصناعات الغذائية والدوائية: الزيوت النباتية، التبوغ والسجائر، السكر، الألبان، والأدوية والمستلزمات الطبية وغيرها.

بالإضافة الى ما سبق فإن المديرية العامة للتنمية الصناعية هي الجهة الراعية للقطاع الخاص في جميع أنواع الصناعات أعلاه.

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز التنمية، إذ لم يولي العهد الملكي اهتماماً كبيراً بالصناعة التحويلية باستثناء الصناعات التي أنشأها القطاع الخاص والتي كانت مرتبطة أساساً بالمواد الأولية الزراعية كصناعات السكر والألبان والصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء. ازداد الاهتمام بالصناعة التحويلية بعد تحول النظام السياسي في العراق من ملكي إلى جمهوري عام 1958، وأكدت خطط التنمية الاقتصادية خلال الستينات على إنشاء الصناعات التحويلية في أنحاء العراق كصناعة الزجاج والسيراميك والورق والصناعات الميكانيكية، إضافة إلى الصناعات التقليدية التي كانت قائمة آنذاك، مستندة في ذلك إلى مبدأ أن الصناعة التحويلية مرتكز أساسي لبناء الأسس المادية القوية للاقتصاد والتحرر من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية، واعتبرت الخطط الاقتصادية لهذه المرحلة بأن إنشاء ونشر هذه الصناعات في المحافظات من شأنه أن يوقف الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة. خاصة بعد استفحال الهجرة إلى بغداد في تلك الفترة. وتعزيزت هذه السياسة في السبعينيات والثمانينات حيث تم التوسع بشكل كبير وفي مختلف الفروع الصناعية الهندسية والمعدنية والثقيلة والكيمياوية، إضافة إلى فروع الصناعة التقليدية السائدة (الغذائية والنسيجية والإنشائية) حتى وإن لم يكن لبعض تلك الصناعات ميزة نسبية تنافسية على المستوى الإقليمي أو الدولي. ووفقاً لتوجيهات النظام الحاكم قبل 2003، سيطر القطاع العام على أنشطة القطاع النفطي وقطاع الطاقة الكهربائية بشكل كامل، ولم يكن هناك أي دور يذكر للقطاع الخاص في الصناعة التحويلية، وأعطى دوراً في الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وشرعت بعض القوانين الداعمة لنشاط القطاعين الخاص والمختلط، وهو ما مكن القطاع الخاص من إقامة حوالي 40 ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط.

في عقدي الثمانينات والتسعينات توسعت الصناعات العسكرية وتلك المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالجهد العسكري، وتكونت مجموعات ضخمة للصناعات العسكرية في عدد من المواقع، بحيث وصلت التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي إلى حوالي 50٪ من إجمالي تخصيصات بعض البرامج. إلا أن القطاع الصناعي عانى من تدهور كبير خاصة الصناعات التحويلية نتيجة الحروب المتعاقبة والحصار الاقتصادي حتى أحداث عام 2003، حيث دمرت معظم الصناعات الكبيرة خاصة ذات الطابع العسكري ومحطات توليد الطاقة، كما إن الظروف الأمنية اللاحقة عمقت من المشكلة وأدت إلى توقف تشغيل مشاريع القطاع الصناعي الخاص ما ساهم في تدني كبير في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. يتسم القطاع الصناعي في العراق بمجموعة من الخصائص الأساسية، وهي:

- على الرغم من أن القطاع الخاص يمثل 98,3% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة 17752 منشأة في مقابل 1,5% مملوكة للدولة، و 0,2% ذات ملكية مشتركة، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الصناعي. فإن شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق، إذ أنها مسؤولة عن إنتاج 90% من إجمالي الإنتاج الصناعي.
- على الرغم من أن 56% من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية إلى الإنتاج الموصوف حسب المعايير العالمية بوصفها شركات منتجات عالية ومتوسطة المكون التكنولوجي، مقابل 28% منخفضة المكون التكنولوجي، و 16% معتمدة على المواد الخام، إلا أن جميع المعامل تتسم الآن بأقدم مكانتها ومعداتنا وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة.
- بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، لتصل في المتوسط إلى 2,4% خلال السنوات (2008-2011) وانخفاض القيمة المضافة الصناعية لتصل إلى قيم سالبة في عدد من الشركات، هذا بالإضافة إلى ضعف أداء التصدير. وقد أدت الظروف المعروفة إلى توقف الإنتاج في معظم معامل الشركات العامة وإلى انخفاض الإنتاج إلى مستويات متدنية جداً. إذ تقدر نسبة المعامل المتوقفة لغاية تموز- 2013 حوالي 30% من مجموع معامل الشركات الصناعية العامة وكما بيّنه تقرير الملخص التنفيذي للإستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030.
- إن التدهور الشديد في الإنتاجية وارتفاع نسبة العمالة العاطلة لدى كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية الصناعية في القطاعين العام والمختلط، نجد أن حوالي 70% من شركات القطاع العام تعمل فقط بنسبة 30%- 50% من طاقاتها التصميمية، وكذلك تدني نوعية المنتجات الصناعية العراقية، إذ تلتزم الشركات العامة والمختلطة بالحد الأدنى من المواصفات القياسية العراقية (المشتقة من المواصفات العالمية) بينما تعجز شركات القطاع الخاص- في أغلبها- عن تطبيق هذه المقاييس.
- لا تلعب الصناعة دوراً كبيراً في تشغيل الأيدي العاملة في العراق، إذ يقدر إجمالي قوة العمالة العاملة في الصناعة بجميع قطاعاتها (عام، مختلط، وخاص) حوالي 500 ألف عامل تقريباً. كما إن 40% تقريباً من شركات القطاع العام تعتمد على المعونات الحكومية لسد أجور العاملين، بينما لا تتمتع شركات القطاع المختلط وشركات القطاع الخاص بهذه المعونات.
- إهمال التأثيرات السلبية للأنشطة الصناعية الناتجة عن الملوثات الصناعية، وكذلك وجود هدر واضح في استخدامات الطاقة والمياه، هذا بالإضافة إلى التأثيرات السلبية الناتجة عن تداخل بعض المعامل الصناعية للقطاع الخاص مع الأحياء السكنية.
- ضعف الأداء الاستثماري لشركات القطاع العام، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء شركات جديدة، وذلك نتيجة تركيز الاهتمام- عند توجيه التخصيصات المالية الحكومية في المناهج الاستثمارية السنوية- على أعمال تشغيل المشاريع الحكومية القائمة، ومعالجة الإخفاقات فيها.
- امتداد ضعف الأداء الاستثماري إلى القطاع الخاص وخاصة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. كما لا توجد- للاستثمارات الأجنبية المباشرة- أهمية كبيرة في الصناعة العراقية حالياً إذ لا توجد وحدات صناعية مملوكة بالكامل للأجانب (عدا التي في إقليم كردستان)، وينحصر التواجد الأجنبي في صورة ملكية جزئية لأسهم

بعض الشركات الخاصة والمختلطة. (الإستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام 2030 وآليات التنفيذ- تموز 2013)

يعاني العراق من ضعف شديد في البنى التحتية الداعمة للصناعة وذلك على النحو التالي:

- عدم وجود العدد الكافي من المدن والمناطق صناعية التي تتوفر فيها بنى تحتية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة مما ساهم في صعوبة بدء الأعمال فيها.
- تدهور شديد في جميع وسائل النقل والمواصلات (بري، بحري، نهري، وجوي).
- نقص كبير في إنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والإنقطاعات الفجائية لها والتي تصل إلى حد الانقطاع الكامل.
- ضعف البنية التحتية المعرفية شاملة شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة.
- تسيطر الحكومة المركزية على المنظومة الصناعية عن طريق ملكية وإدارة كياناتها الصناعية، الأمر الذي يتناقض مع مبادئ الحوكمة التي تتطلب الفصل بين الملكية والإدارة.
- دور الحكومات المحلية في وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية خاصة بها غير مفعّل بالرغم من أن هذا الدور محدد بالدستور.
- ضعف الجهود المبذولة لدعم القطاع الخاص ليصبح شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية من خلال برامج واضحة وعلى قدر عالي من الكفاءة.

يملك القطاع الصناعي في العراق فرصة حقيقية ليكون احد متركزات الإقتصاد العراقي غير النفطي، ويهدف العراق على المدى البعيد إلى تحقيق اقتصاد متطور ومتنوع يعتمد التقنيات المتقدمة ويمتلك صناعات ذات قيمة مضافة كما يهدف إلى توفير مستوى معيشي مرتفع. لذا فإن وزارة الصناعة والمعادن تسعى إلى أن تكون المحرك للإصلاح الصناعي. بذلت الوزارة جهوداً كبيرة في مجال تنفيذ خطة إعادة الهيكلة للإبتعاد عن دورها التقليدي المتمثل في كونها المسؤولة مركزياً عن المؤسسات المملوكة للدولة، لتكون الجهة المسؤولة عن تطوير وتشجيع القطاع الصناعي والجهة المنظمة للقطاع الخاص.

أولت خطة التنمية الوطنية اهتمام الزيادة نسبة مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي من خلال تأهيل خطوط الإنتاج للشركات ذات الجدوى الاقتصادية لتمكينها من الصعود بالطاقات، والتركيز على الصناعات ذات الإمكانات التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي لزيادة إنتاجيتها وتسويقها وجعلها جاذبة للإستثمار، فقد زادت قيمة مبيعات وزارة الصناعة والمعادن لعام 2011 بمقدار 12.5٪ عن عام 2009، وتعزز دور القطاع الخاص في الصناعة التحويلية من خلال منح إجازات التأسيس والتشجيع على المساهمة في الصناعات التحويلية، وأولت الخطة الخمسية الأخيرة قدراً كبيراً لدور القطاع الخاص في التنمية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشراكات مع القطاع العام، حيث تم تأسيس 1239 مشروع. بدأت الوزارة أيضاً بإعادة تشغيل المؤسسات المملوكة للدولة وتشكيلاتها وإدخال الإستثمار إلى القطاع الصناعي وصياغة إطار السياسة الخاصة بالتطور الصناعي الوطني بقيادة القطاع الخاص (وقد بدأ العمل فعلاً في العام 2004) واستمر بعد ذلك رغم ذلك مازالت مساهمة القطاع الخاص دون الطموح لأسباب عدة منها ضعف النظام المصرفي وضعف المعرفة بقانون حماية المنتجات المحلية.

1.8.3 إستراتيجية وزارة الصناعة

- بدأت وزارة الصناعة والمعادن منذ عام 2008 في تنفيذ برنامجين متوازيين لإعادة التأهيل الفني وذلك على النحو التالي:
 - البرنامج الأول: بتمويل مباشر من الميزانية الاتحادية، وقد نجم عنه إعادة تأهيل 196 مصنع من بين 264 مصنع يدار بإشراف من وزارة الصناعة والمعادن.
 - البرنامج الثاني: عبارة عن اتفاقية للمشاركة في الإنتاج مع مستثمرين يعاد بموجبها تأهيل وإدارة شركات القطاع العام لمدد محددة.
 - الأهداف الإستراتيجية الأساسية في القطاع الصناعي حتى عام 2030:
- في ضوء الرؤية، حددت مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الأساسية لتحقيقها بحلول عام 2030 وهي:
- زيادة النسبة السنوية لنمو القيمة المضافة الصناعية إلى (10%).
 - زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى (18%).
 - زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية.
 - زيادة نسبة الاستثمار في المنظومة الصناعية مقارنة مع إجمالي الاستثمارات.
 - زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الإنتاج الصناعي.
 - زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية.
 - بناء 5 مدن صناعية جديدة والاستمرار بتنفيذ مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى للصناعات كثيفة الطاقة وذلك بحلول عام 2017 لتصل إلى 7 مدن بحلول عام 2022 مع بناء مدينة صناعية في كل محافظة إضافة إلى 3 مدن تكنولوجية والإنهاء من تنفيذ مدينة خور الزبير الصناعية بحلول عام 2030.
 - إنشاء نظام بسيط للرقابة يتمتع بالشفافية بحلول عام 2017، وتطوير هذا النظام ليكون أكثر إتقاناً بحلول عام 2022 وصولاً إلى منظومة حوكمة متكاملة وكفوءة في كافة مستوياتها، مع منظومة رقابة وتقييم متكاملة بمشاركة أصحاب المصلحة، وتطبيق اللامركزية بحلول عام 2030. (الإستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام 2030 وآليات التنفيذ- تموز 2013)

1.9 قطاع المياه

تُعَدُّ الزراعة في كل مناطق السهل الرسوبي العراقي هي زراعة إروائية وبسبب الظروف المناخية القاحلة وقلة الأمطار في العراق فإن هذا يؤدي بطبيعة الحال إلى الإستمرار في الإعتماد بالدرجة الأولى على مصادر المياه السطحية لتلبية هذه المتطلبات بالإضافة إلى متطلبات القطاعات المختلفة الأخرى. وينبغي الإشارة إلى محدودية هذه المصادر وعدم ثبات كمياتها لكونها قد تأثرت كثيراً في السنوات الأخيرة سواء داخل العراق أو خارجه في دول المنبع لظروف طبيعية بالإضافة إلى السياسات المائية المتبعة في هذه الدول وذلك بأقامتها المشاريع الإروائية وخاصة السدود والخزانات، هذا ناهيك عن الزيادة المستمرة في عدد السكان.

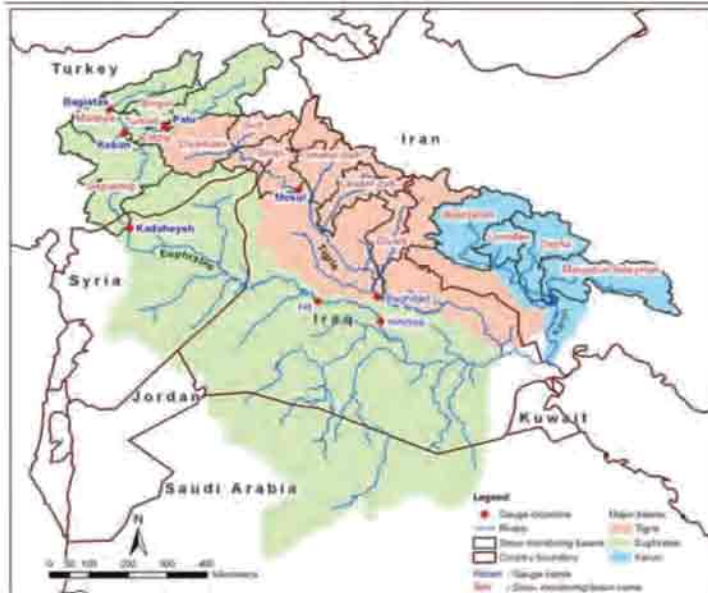
1.9.1 موارد المياه

تشمل الموارد المائية في العراق في الوقت الحاضر على:

أولاً- المياه السطحية:

تُعد المياه السطحية الموارد المائية الرئيسية في العراق وتتكون من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وشط العرب. كانت كمية المياه السطحية قبل إنشاء السدود في أعالي النهرين تتغير من موسم لآخر أثناء السنة فتزداد خلال فصل الربيع (موسم الأمطار أو الفيضان) وتتناقص في فصلي الصيف والخريف (موسم الجفاف) كما إنها تتفاوت في كميتها من سنة إلى أخرى تبعا لتباين كمية مصادرها من الأمطار والثلوج.

تقع أحواض التغذية لهذين النهرين خارج العراق (تركيا وسوريا وإيران وبعض مناطق المملكة العربية السعودية) وداخله. ويطلق إصطلاح حوضي نهري دجلة والفرات على جميع الأراضي التي تتحدري مياهها إلى هذين النهرين. ويوضح الشكل (1-11) خارطة حوضي نهري دجلة والفرات داخل وخارج العراق.



الشكل 1-11 : حوضي نهري دجلة والفرات خارج وداخل العراق

وفيما يلي خصائص نهري دجلة والفرات وأحواضهما وتتبع جريانهما في المناطق التي يمران فيها.

- **نهر دجلة:** يبلغ طوله 1900 كم، وتقع منابع نهر دجلة في تركيا النالجنوب الشرقي من مرتفعات بحيرة كولجك بين بحيرة فان من الشرق وبحيرة هزار من الغرب ويتكون من ثلاثة روافد رئيسية هي دجلة وبطمان وبوتان وتلتقي قبل مدينة السو في تركيا لتكون نهر دجلة الرئيسي. يبلغ طول نهر دجلة داخل الأراضي التركية حوالي 445 كم ثم يدخل الأراضي السورية وبعد مسيرة 40 كم يدخل الأراضي العراقية شمال فيشخابور، بينما

يبلغ طول نهر دجلة داخل العراق 1415 كم لغاية القرنه، وتبلغ المساحة الكلية لحوض دجلة 235000 كم²، ويقع حوالي 17% منها داخل تركيا.

- **روافد نهر دجلة:** لدى نهر دجلة روافد عديدة من أهمها الخابور والزاب الكبير وينبعان من تركيا، والزاب الصغير وديالى وينبعان من إيران، وكذلك العظيم الذي ينبع من داخل الأراضي العراقية. ويوضح الجدول (1 - 10) قيمة معدل الواردات المائية السنوية لنهر دجلة وروافده للفترة (1998-1932) وللفترة (1999-2011). ويلاحظ من هذا الجدول تأثير واردات هذه الروافد بسبب إقامة المشاريع الزراعية الإروائية وكذلك التغيرات المناخية في منابع هذه الروافد في كل من تركيا وإيران. يعرض الجدول (1-10) معدل الواردات السنوية (بليون م³) لمياه نهر دجلة وفروعه للفترة (1998-1932) والفترة (1999-2011).

جدول 1-10: معدل الواردات السنوية (بليون م³) لمياه نهر دجلة وفروعه للفترة (1932-1998) والفترة (1999-2011)

نهر دجلة (الكلية)	الملاحظات (نهر دجلة)	نهر دجلة الموصل	نهر ديالى	نهر الزاب الأسفل	نهر الزاب الأعلى	الفترة
48,5	الإيراد الطبيعي	21,2	5,88	7,22	14,2	1998-1932
33,19	تطور منشآت الري والتغيرات المناخية	14,9	2,96	4,24	11	2011-1999

- **نهر الفرات:** تقع منابع نهر الفرات في أعالي الهضبة الأرمينية والجبال الواقعة شرق الأناضول في تركيا الممتدة بين بحيرة فان من الشرق والبحر الأسود من الشمال، ويتكون من رافدين رئيسيين هما فرات صو ومراد صو ليكون نهر الفرات الرئيسي. طول نهر الفرات داخل الأراضي التركية 1230 كم ويصب فيه عدد كبير من الروافد والوديان قبل دخوله الأراضي السورية وخلال مسيرة نهر الفرات داخل الأراضي السورية 710 كم تصب فيه ثلاثة روافد هي الساجور والبليخ والخابور، ويدخل الأراضي العراقية في القانم ويبلغ طوله داخل الأراضي العراقية 1160 كم لغاية القرنه. تبلغ مساحة حوض التغذية الكلي للنهر شمل القرنه 444000 كم² منها 177600 كم² في العراق والبالغة نسبتها 40% من المساحة الكلية للحوض، ومساحة 75480 كم² في سوريا، و124320 كم² في تركيا في حين ان نسبة 15% المتبقية من الحوض تقع ضمن اراضي المملكة العربية السعودية. يعرض الجدول (1-11) معدل الواردات السنوية (بليون م³) لمياه نهر الفرات عند الحدود في منطقة القانم.

جدول 1-11: معدل الواردات السنوية (بليون م³) لمياه نهر الفرات عند الحدود في منطقة القانم

الملاحظات	المعدل السنوي للحدود (بليون م ³)	الفترة (سنة)
قبل إنشاء السدود في تركيا وسوريا	30	1973-1932
قبل إنشاء سد أتاتورك في تركيا	23,5	1989-1974
بعد مليء بحيرة سد أتاتورك	19	1999-1990
بسبب تطور منشآت الري في تركيا وسوريا وبسبب التغيرات المناخية	15,2	2011-2000

أقامت دول الجوار منذ عدة أعوام عدد من السدود على مجرى مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، الأمر الذي يندرج بتراجع كميات المياه الواردة إلى العراق، مما سوف يؤدي إلى جفاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تمتد على طول ضفتي النهرين وبالأخص نهر دجلة، وهو ما سيؤثر بشكل كبير وسيء على الاقتصاد وسيؤدي إلى فقدان الكثير من المزارعين لأراضيهم، كما سيتسبب بخسائر مالية باهضة جراء اعتماد العراق على الواردات الخارجية من المحاصيل الزراعية، فضلاً عن خسائر تنموية أخرى تتمثل في تزايد نسب البطالة، بعد توقف العمل في العديد من المشاريع الزراعية، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر، التي ترتبط بشكل وثيق مع إقامة المشاريع، لاسيما الزراعية منها والصناعية، ومن المتوقع أيضاً أن تتسبب هذه الأمور بجفاف منطقة الأهوار في العراق خاصة منطقة الجبايش وهور الحويزة مما سيؤدي إلى تهديد الجهود والأموال التي استنفدت لإعمار هذه المناطق ذات الطابع الفريد لما تحتويه من موانئ وأحياء برية ولما تمتلكه من معايير ثقافية وطبيعية خاصة بعد إعلانها كمحمية طبيعية في العراق مما يجعل الإضرار بها مخالفة لأنظمة صون الطبيعة العالمية لكونها أحد المناطق الهشة التي تحاط بالرعاية الحكومية والدولية منذ سنوات إضافة إلى التأثير على النشاط السمكي في حوض نهر دجلة وخاصة أن منطقة الأهوار تعتبر محطة انتقالية لأسماك بحرية تتخذ من النهر أماكن للتكاثر والهجرة إلى مياه الخليج العربي وهذا بالإضافة إلى التأثير على الوضع الاقتصادي للسكان الذين يزاولون مهنة الصيد ويعتمدون عليه لسد حاجاتهم، وهو ما يستدعي الحاجة إلى توقيع إتفاقيات مع دول الجوار (تركيا وسوريا وإيران) بشأن المياه المشتركة لتحديد الحصص المائية الداخلة إلى العراق كما ونوعاً بما يتلائم ومبادئ التشارك والإنصاف لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وإقامة مشاريع مائية مشتركة. (الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (2013-2017))

- **شط العرب:** يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات في القرنه و يبلغ طوله حوالي (180) كم وتزداد فيه ترسبات دجلة والفرات مما يتطلب إزالة هذه الترسبات باستمرار لفتح طريق الملاحة. ونظراً لاتصال شط العرب بالخليج العربي فقد تأثرت مناسيب مياهه بعملية المد والجزر التي تحدث مرتين كل يوم حيث تسهل عملية المد والجزر دخول السفن الصغيرة والمتوسطة الحمولة إلى شط العرب من الخليج العربي حتى ميناء البصرة وإرواء البساتين الكثيفة الممتدة على جانبي شط العرب. ومن أهم روافده نهر الكارون الذي ينبع من داخل إيران. أما نهر الكرخة- والذي يقع الجزء الأعظم من حوضه في إيران - فإنه يصب في هور الحويزة ضمن الحدود الإيرانية المتصل بهور الحويزة ضمن الحدود العراقية والذي يصرف بعض مياهه إلى نهر دجلة عبر نهر السويب. وقد تأثرت واردات العراق المائية منهما سلباً وبشكل كبير وكذلك تدهورت نوعية المياه في شط العرب وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إقامة المشاريع الإروائية والخزنية الإيرانية على نهر الكارون وإقامة المشاريع الإروائية الكبيرة على نهر الكرخة، إضافة إلى استمرار تأثير الظروف الطبيعية المتمثلة بالتغيرات المناخية على هذين الحوضين.

ثانياً-المياه الجوفية:

تبلغ كمية المياه الجوفية المتجددة سنوياً بحدود (4 مليار م³) وتزداد أو تقل حسب كميات الأمطار الساقطة، وتصل نسبتها إلى حوالي 7,44 ٪ من مجموع الموارد المائية في العراق. إن نقص الأمطار والجفاف يؤثر بشكل سلبي كبير على واقع تغذية المياه الجوفية حيث أن معظم الأحواض الرئيسية والثانوية يتم تغذيتها من مياه الأمطار. وكمثال على ذلك فقد انخفضت نسبة التغذية لحوض العظيم خلال الثلاثين سنة الأخيرة بما يعادل 21٪ وكذلك جفاف

بعض الينابيع في مناطق متعددة من العراق. بالإضافة إلى ذلك شهدت مناطق عديدة نقصاً أو انخفاض في مستوى المياه الجوفية بسبب إستخدامها بشكل كثيف بسبب عدم وجود سياسة واضحة لإستخدام هذه المياه وعدم تفعيل التشريعات الوطنية الخاصة بإستخدامها.

إن التقديرات الحالية لا تغطي كل مساحة العراق وإنما تغطي ثلاث مناطق مميزة هيدروجيولوجياً وهي المنطقة الجبلية، المنطقة الصحراوية ومنطقة أقدام الجبال (أو شمال السهل الرسوبي)، في حين تعتبر المياه الجوفية للسهل الرسوبي غالباً غير صالحة للإستعمال بسبب ارتفاع ملوحتها وإن المتجدد منها سرعان ما يختلط بتلك المياه ويكتسب صفاتها الملحية. وتتوزع النطاقات المائية الواعدة القابلة للإستثمار في المناطق المذكورة أعلاه وتبلغ (58) نطاق يقع معظمها في المنطقة الصحراوية والتي تتصف بكونها تضم مياه مخزونة ضعيفة التجدد. وتتعرض المياه الجوفية حالياً إلى الإستخدام غير المستدام من خلال سحب الماء من طبقات المياه الجوفية العليا، مما أدى إلى خفض منسوب المياه الجوفية في بعض الأحواض وتردي نوعية المياه في البعض الآخر.

ثالثاً - مياه من مصادر أخرى

أ - مياه المصب العام:

إن مياه المصب العام هي المياه الراجعة من المشاريع الزراعية بين نهري دجلة والفرات بالدرجة الأساس، ويخرج منه سنوياً إلى الأهوار حوالي 1,2 مليار م³ بنوعية رديئة للمحاصيل الزراعية الاعتيادية، حيث تزيد ملوحتها عن 3000 جزء بالمليون. تراوحت ملوحة المصب العام في سنة 2004 من 2230 ملغم/لتر في محافظة بغداد - أبو غريب إلى 2900 ملغم/لتر في محافظة ذي قار، واستمرت الزيادة تدريجياً بالملوحة في بعض مناطق كل من محافظة بغداد، بابل، الديوانية، والناصرية.

زاد المعدل السنوي لملوحة مياه المصب العام خلال 2009، حيث وصل في أبو غريب إلى ما يقارب 4000 ملغم/لتر وفي المحمودية كان مساوي إلى 3800 ملغم/لتر وفي منطقة الفجر وصل المعدل إلى 7684 ملغم/لتر في حين بلغ في الناصرية 5400 ملغم/لتر. وفي السنوات 2010 - 2012 فإن المعدلات السنوية لملوحة مياه المصب العام في مواقع أبو غريب إلى المحمودية تراوحت بين 3300 - 3800 ملغم/لتر، فيما تراوحت هذه المعدلات في مواقع النعمانية - الشوملي بين 4300 - 4650 ملغم/لتر. وقد شهدت هذه المعدلات زيادة واضحة في مناطق الفجر والبدير عما هو عليه الحال في منطقة الناصرية - عدا في السنتين الأخيرتين - والمناطق الأخرى حيث تراوح المعدل فيها بين 5350 - 5400 للسنوات الثلاث الأخيرة، في حين تراوح المعدل و لملوحة المياه في المصب العام لمنطقة الناصرية ضمن هذه الفترة بين 4500 - 6900 ملغم/لتر.

إن القيم العالية في ملوحة مياه المصب العام وخاصة قرب البصرة قد لا تمثل ملوحة تلك المياه بشكل حقيقي بل ربما يعود إلى مياه المد البحري أو شدة تملح المياه الأرضية بسبب قرب مستوى المياه الأرضية من مستوى سطح البحر في بعض المناطق، كما إن لشحة الواردات المائية في الأنهر الرئيسية تأثير على ارتفاع الملوحة فيها علماً بأن مياه المصب العام تمثل بشكل رئيسي المياه الراجعة من الأراضي الزراعية، ويستفاد من مياه المصب العام لتغذية الأهوار وكذلك لإستخدامها من قبل وزارة النفط في منشآت الإستخراج النفطي. لا توجد إلى

الآن محطات لتحلية المياه إلا على نطاق ضيق جداً ويتم استخدامها من قبل بعض دوائر وزارة الزراعة.

ب- مياه الصرف الصحي المعالجة:

تزداد كمية مياه الصرف الصحي مع زيادة عدد السكان وبالرغم من كميتها الكبيرة نسبياً، حيث بلغت كمية مياه الصرف الصحي المعالجة حوالي 580 مليون م³ في السنوات الأخيرة، إلا أن استخدامها كمصدر للمياه لا يزال في مراحله الأولى، حيث استخدمت في بغداد وبعض المحافظات بشكل محدود جداً لري بعض مناطق الأحزمة الخضراء. إن هذه المياه يمكن أن تقدم مجالاً للتوسع لإستخدامها لأغراض معينة مستقبلاً، وخاصة للأغراض الزراعية بعد وضع الخطط اللازمة لإستخدامها بشكل مستدام في المجالات المختلفة ضمن الدراسة الإستراتيجية لموارد المياه والأراضي وبعد تأهيل عدد من مشاريع المعالجة في المحافظات المختلفة من العراق.

1.9.2 نوعية المياه:

تعتبر نوعية المياه الواردة للعراق من نهر دجلة بالقرب من الحدود السورية جيدة، حيث تتراوح قيمة ملوحة مياه نهر دجلة عند قرية فيشخابور لسنة 2012 بين 220 - 398 ملغم/لتر. وتتدهور نوعية المياه باتجاه المصب، مع وجود تنقعات للتلوث من المناطق الحضرية الكبرى مثل بغداد بسبب ضعف البنى التحتية الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي. بينما تعد نوعية المياه لنهر الفرات التي تدخل العراق أقل جودة مما عليه الحال في نهر دجلة، وهي تأثرة حالياً بالتصريف الراجعة من مشاريع الري والصرف الصحي في تركيا وسوريا، وتتراوح قيمة الملوحة لمياه الفرات عند مدينة حصيبة على الحدود العراقية السورية لسنة 2012 بين 432-898 ملغم/لتر ومن المتوقع أن تزداد نوعية هذه المياه سوءاً في حال زيادة استخدام الأراضي تحت الزراعة الاروائية في هذه الدول.

عند موسم الفيضان في العراق تُخزن المياه في بحيرة التثرثار التي تأخذ مياهها من نهر دجلة، وعندها يتم امتصاص الأملاح في البحيرة بواسطة المياه المخزونة. بعد ذلك يطرح هذا الخزين من المياه المتملحة في البحيرة إلى مياه الأنهر مما يؤدي إلى زيادة تملح مياه الأنهر الرئيسية.

تمثلت إجراءات العراق المتخذة لتحسين نوعية المياه بما يلي:

- ربط المبازل الفرعية بمشروع المصب العام، وتخليص مياه الأنهار من مياه البزل الزراعي المالحة
- إنشاء مبزل الفرات الشرقي وذلك لجمع مياه البزل شرق نهر الفرات وإيصالها إلى المصب العام.
- يتم الوقت الحاضر تنفيذ مشروع رصد لنوعية المياه ومناطق التلوث داخل العراق من خلال شبكة رصد، يتم من خلالها تحديد مصادر التلوث بدقة. وبالتالي سهولة معالجة نوعية المياه ومصادر التلوث.

1.10 قطاع الزراعة

يُعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه في العراق (نحو 25 مليار متر مكعب/سنة)، حيث تتراوح نسبة استهلاك المياه في هذا القطاع بين 85-90%، ونظراً لإستخدام

قنوات الري المفتوحة والقديمة، وسوء إدارة الموارد المائية في مجال البنى التحتية، واستخدام تقنيات الري القديمة (الري السطحي لبعض المحاصيل كالأرز) وأنماط الزراعة التقليدية، فقد ازدادت كميات مياه الري عن المقننات المائية المطلوبة مما أدى إلى ارتفاع مناسيب المياه الأرضية وتغدق وتملح التربة.

1.10.1 الإنتاج النباتي

أولاً: الأراضي الزراعية

تتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في العراق حيث يبلغ مجموع المساحات الإجمالية الصالحة للزراعة المروية والديمية حوالي (44,46) مليون دونم، وتصل المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإرواء منها حوالي (22,86) مليون دونم وبالطبع فإن تغطية تلك الأراضي بشبكات الري تعتمد على مدى توفر المياه سيما وأن هناك خطط واسعة لاستخدام المياه من قبل دول المنبع في ضوء الاستخدام غير المنصف للمياه من قبل الدول المتشاطئة لأحواض الأنهر المشتركة.

تبلغ مساحة الأراضي المروية 13,240 مليون دونم وهي تشكل نسبة 58 % من الأراضي القابلة للإرواء وهذه نسبة متدنية مقارنة مع تقديرات منظمة الفاو (FAO) لمعدل نسبة الأراضي المروية المزروعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمساوية لحوالي 62 %، حيث تأثر قسم كبير من الأراضي العراقية بمشكلة التملح والتغدق بالمياه الجوفية وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية بسبب سوء أعمال التشغيل والصيانة وانعدام شبكات البزل المتكاملة.

تحتل زراعة المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية حيث قدرت المساحة بحدود 10 مليون دونم منها 41 % في محافظة نينوى، في حين بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر والبطاطة (2,5) مليون دونم. تشير الإحصاءات إلى تناقص مساحات أشجار النخيل وبالتالي تناقص أعداد النخيل من 32 مليون شجرة عام 1960 إلى 16,2 مليون شجرة في عام 1989 وحوالي 10 مليون شجرة عام 2007 وإجمالي إنتاج بحدود 431 ألف طن، واضعاً العراق في مراتب أقل إقليمياً وعالمياً من حيث أعداد النخيل بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى عالمياً قبل بضعة عقود. (تقارير الإحصائيات السنوية لوزارة الزراعة)

ثانياً: الإنتاج والغلة

لا زالت العوامل الطبيعية تؤثر بشكل أساسي في تحديد مستويات الإنتاج والغلة للمحاصيل الرئيسية في العراق حيث يتميز كل من مؤشري الإنتاج والغلة في المحاصيل الحقلية بالتذبذب الكبير حسب السنوات حيث بلغ إنتاج الحنطة الكلي عام 2002 بحدود 2,6 مليون طن وإنتاجية الدونم الواحد بحدود 392 كغم في حين كان الإنتاج الكلي للحنطة في عام 1997 أقل من 1 مليون طن والإنتاجية 172 كغم/دونم.

أما بالنسبة للشعير فقد سجل عام 1990 أعلى إنتاج وإنتاجية له وبواقع 1,8 مليون طن و232 كغم/دونم وفي حالة الشلب سجل عام 2007 أعلى إنتاج وإنتاجية حيث بلغت بحدود 400 ألف طن و790 كغم/دونم على التوالي. وكما أن الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الحقلية والمحاصيل الأخرى تتباين حسب السنوات وحسب المحافظات وفقاً لظروف المناخ والتربة ومصادر المياه إضافة إلى إمكانيات الكادر البشري المتوفر.

فيما يخص محصول الحنطة فقد سجلت محافظتي النجف والقادسية المرتبة الأولى في إنتاجية الحنطة عام 2007 بمعدل (666,645) كغم/ دونم على التوالي لتوفر المياه بالاعتماد على مشاريع الري بينما بلغ اقل معدل للإنتاجية في محافظة نينوى بحدود 169 كغم/ دونم بسبب انحباس الأمطار وجفاف الأرض وذلك لإعتماد أكثر من 90 ٪ من المساحات المزروعة في المحافظة على الري الديمي (الأمطار). فيما يخص محصول الشعير فقد جاءت محافظتي القادسية وواسط بالمرتبة الأولى وبواقع 450 كغم/ دونم و325 كغم/ دونم على التوالي لإعتماد هاتين المحافظتين على الري السحي في زراعة المحصول، وجاءت محافظات نينوى وصلاح الدين بمراتب متدنية جدا وإنتاجية بحدود 100 كغم/ دونم. أما محصول الشلب وبسبب متطلباته المائية الكبيرة في عملية الإنبات فقد جاءت محافظتي النجف والقادسية بالمرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة، أما اقل المساحات المزروعة كانت في محافظتي المثنى و بابل ومن حيث الإنتاجية جاءت محافظتي النجف بالمرتبة الأولى تليها المحافظات بابل وديالى وسجلت محافظات المثنى وواسط اقل مستويات لإنتاجية هذا المحصول.

عانى إنتاج التمور تدهورا كبيرا من حيث مؤشري مساحة بساتين النخيل والإنتاجية نتيجة لشحة المياه والحروب المتلاحقة التي كانت مسارح عملياتها بصورة خاصة في محافظة البصرة والتي كانت تحتل المرتبة الأولى من حيث أعداد النخيل والإنتاجية في العقود السابقة لغاية السبعينات فان هناك تغيرا مكانيا في الأهمية النسبية لتوزع أعداد النخيل والإنتاجية باتجاه عدد من المحافظات الوسطى وإنحسار دور محافظة البصرة في هذا المجال فعلى مستوى إنتاجية النخلة لعام 2007 جاءت محافظتي صلاح الدين وواسط بالمرتبة الأولى بواقع 75 و 74 كغم/ نخلة على التوالي في حين جاءت المحافظات الأخرى التي ينمو فيها النخيل كالنجف، ميسان، كربلاء، وديالى بمراتب متأخرة وإنتاجية تتراوح بين 44 - 48,5 كغم/نخلة.

تُعد الفاكهة من الأغذية المهمة للسكان، إلا أن الإنتاج المحلي منها لا يفي باحتياجات السوق وتزداد الحاجة إلى الفاكهة كلما تحسنت الظروف المعيشية للسكان مما يزيد الطلب عليها وتظهر ضرورة تزايد الاستيراد التي تكلف أموالاً طائلة وبالإمكان سد الحاجة المحلية لها في حال تحسنت الإنتاجية.

إن ارتفاع الكلف الرأسمالية لإنشاء البساتين وطول الفترة بين الإنشاء والإثمار بالإضافة إلى تدفق الفواكه المستوردة بأسعار متدنية نسبياً أدت إلى ضعف منافسة الفاكهة المحلية للمستوردة من جهة ولبقية المحاصيل التي تتميز بقصر الدورة الإنتاجية من جهة أخرى، هذا ناهيك عن إن كمية الإنتاج قد شهدت خلال السنوات الأخيرة انخفاضاً ملموساً وذلك لإنتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب الأشجار ومنها إصابة أشجار الحمضيات بالذبابة البيضاء، إضافة إلى قلة استخدام المبيدات والأسمدة وضعف إدخال التقنيات الحديثة في خدمة البساتين وقلة توفر الأصول ذات الإنتاجية العالية والملائمة للظروف المحلية بالإضافة إلى الظروف الأمنية، مما انعكس سلباً على معدل الإنتاجية وترتب عليه اللجوء للإستيراد لسد النقص.

بالنسبة للفواكه الصيفية التي يشكل العنب النسبة الأعظم منها فقد بلغ عدد الأشجار المثمرة لعام 2004 على مستوى البلد حوالي (17,2) مليون شجرة، بينما بلغ معدل الإنتاجية على مستوى البلد (23,5) كغم/ شجرة. وفي عام 2007 إزداد عدد الأشجار المثمرة على مستوى البلد إلى (18,4) مليون شجرة رافقها انخفاض معدل الإنتاجية على مستوى البلد إلى (20,1) كغم/ شجرة. أما الفواكه الشتوية التي يمثل البرتقال النسبة الأعظم منها فقد بلغ عدد الأشجار المثمرة لعام 2004 على مستوى البلد (8,1) مليون شجرة، وبلغ معدل الإنتاجية على مستوى البلد (13) كغم/ شجرة، حيث جاءت محافظتي صلاح الدين، وبغداد بالمرتبة الأولى وازداد عدد الأشجار المثمرة لسنة 2007 حيث وصلت إلى حوالي (8,5) مليون شجرة على

مستوى البلد، ورافقها انخفاض معدل الإنتاجية إلى (10,2) كغم/ شجرة. (المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط- الإحصاء الزراعي-الباب الثالث)

1.10.2 الإنتاج الحيواني

أولا-الثروة الحيوانية:

أ-الماشية: يمتلك العراق العديد من أصناف الحيوانات إلا إن أكثرها أهمية وعددا هي (الأغنام، الأبقار، الماعز، الجاموس، الجمال) لما توفره من احتياجات غذائية للسكان كاللحوم والحليب والتي عادة ما تكون غنية بالبروتينات إضافة إلى الجلد والصوف التي تدخل في الصناعة.

تشير نتائج تعداد الثروة الحيوانية لعام 2001، إن أعداد الماشية على مستوى البلد كانت: (6009139) رأس من الأغنام، وبلغ عدد الأبقار (1232147) رأس، أما عدد الماعز فقد بلغ (736198) رأس، في حين بلغ عدد الجاموس (117778) رأس، بينما بلغت أعدادها حسب إحصاء عام 2008 والذي يعد آخر تعداد للثروة الحيوانية في العراق (7,722,375 رأس غنم) و(2,552,113 رأس بقر) و(1,474,845 رأس ماعز) و(285,537 رأس جاموس) و(58,293 رأس من الجمال) وقد تأثرت الثروة الحيوانية وتراجعت نتيجة الأمراض كالحمى القلاعية إضافة إلى انخفاض انتاج الأعلاف وقلة المراعي الطبيعية وإنخفاض إنتاجية المواشي من اللحوم من 125 ألف طن عام 2002 إلى 42 ألف طن عام 2007 مثالا على ذلك. (تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية 2008 لكل من وزارتي الزراعة والتخطيط)

تأثرت الثروة الحيوانية بظروف الحرب التي مرت بها البلاد وإصابتها بالأمراض ومنها الحمى القلاعية إضافة إلى قلة المراعي وضعف الخدمات البيطرية كل هذه العوامل أدت إلى هلاك عدد من الحيوانات والتأثير على إجمالي القطيع نفسه. إن وجود قطيع أساسي بهذا الحجم في العراق يعكس إمكانات مضاعفته وخاصة في المحافظات التي تتوفر فيها المستلزمات الأساسية كالمراعي ومصانع ومخازن العلف والمربين ذوي الخبرة، وهنا تبرز أهمية توعية المربين بأهم الطرق والوسائل الحديثة المتبعة في التربية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة.

ب- الأسماك: انخفض إنتاج الثروة السمكية من 36935 طن عام 1997 إلى 25998 طن عام 2001 بسبب تجفيف الأهوار وانخفاض مناسيب المياه (والتي أعيد غمر 40% منها بالمياه منذ عام 2003 مع ملاحظة تراجع نسبة الغمر بشكل حاد في الطرف الحالي). بلغ إنتاج العراق من الثروة السمكية (المزارع السمكية والأنهار والصيد البحري) عام 2013 حوالي (50) ألف طن فقط، وقد اختفت من الأسواق أنواع رئيسية من الأسماك العراقية، نتيجة الممارسات الخاطئة التي يستخدمها بعض الصيادين كالسموم والمتفجرات والتي تقتل أعداد كبيرة من الأسماك وعدم التزام الصيادين بتعليمات منع الصيد خلال موسم التكاثر مع عدم توفر الأعلاف والأدوية وضعف المتابعة، حيث تشير تقارير منظمة الزراعة والأغذية إلى إن الطاقة الإجمالية لإنتاج الأسماك في المياه العذبة أخذت بالهبوط المستمر حيث تراوحت ما بين (13,6) و(12,3) ألف طن بين عامي 2000 و2004 على التوالي. (المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط- الإحصاء الزراعي-الباب الثالث)

تشكل أسماك الكارب الاعتيادي الجزء الأكبر من المحتوى السمكي لمسطحات المياه الداخلية للعراق يأتي بعدها الكطان، الشبوط، البني، الأحمر، الشلك، البز، الجري. وهناك

اسماك أخرى غير اقتصادية كاسماك الخشني واللساف وتتوفر بكثرة في المسطحات وسواحل الأنهار الداخلية. أما الأنواع البحرية فهي الهامور، الشانك، البياح، الزبيدي وبعض القشريات والروبيان.

يؤكد تقرير منظمة الزراعة والأغذية (الفاو - FAO) لعام 2003 إن عدد المزارع السمكية في العراق بلغ 1787 مزرعة، بينما كان عدد المزارع السمكية في شمال العراق (178) مزرعة سمكية و(1609) مزرعة في وسط وجنوب العراق وإن الصنف الرئيسي لأسماك التربيعة هو الكارب العادي، ويأتي بعده الكارب العشبي ثم الكارب الفضي.

تتوزع مفاصص تكثير الأسماك في العراق على:

1. مفاصص اسماك الصويرة المركزي وتعرضت أبنية ومنشات هذا المشروع للدمار الكامل بعد أحداث عام 2003.
2. مفاصص اسماك اربيل وسليمانية، يحتوي كل مفاصص على 80 حاضنة، الطاقة الإنتاجية للمفاصص حوالي 15 مليون يرة.
3. المفاصص الأهلية ومجموعها في أنحاء العراق 24 مفاصصا لغاية 2003 تضم 749 حاضنة معدل طاقتها الإنتاجية 129 مليون يرة.

الإنتاج: يعتبر الإنتاج الحيواني الجزء الأساسي والمكمل لسلة الغذاء وخاصة في تأمين البروتين كما وأنه مصدر مهم للمواد الأولية الداخلة في العديد من الصناعات.

يؤشر على الإنتاج الحيواني في العراق عدم تطوره ليتماشى مع المتطلبات الغذائية للسكان والمتمثلة بالدرجة الرئيسية بالمعدلات العالية للنمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل ومستوى المعيشة في العراق في السنوات الأخيرة ففي حين لم يحقق إنتاج اللحوم الحمراء تطورا ملموسا منذ بداية هذا العقد حيث يتراوح إنتاجه السنوي بين (135 - 140) ألف طن سنوياً، فقد انخفض إنتاج لحوم الدواجن من حوالي (125) ألف طن عام 2002 إلى حوالي (42) ألف طن عام 2007 وذلك بسبب ارتفاع كلف الإنتاج خصوصاً كلفة الأعلاف وعدم القدرة على المنافسة نتيجة إغراق الأسواق بمنتجات رخيصة وفقدان حلقات مهمة من العملية الإنتاجية مثل حقول الأصول في سامراء وعزوف المستثمرين عن تشغيل حقولهم لغياب الدعم المدروس لهذه الصناعة والذي ينسحب أيضاً على إنتاج بيض المائدة والذي يقدر بحدود (604) مليون بيضة حالياً.

أما بالنسبة للحوم الأسماك فإنه وبرغم الارتفاع الملحوظ في كمية الإنتاج من حوالي (40) ألف طن عام 2002 إلى حوالي (58) ألف طن عام 2007 والذي يُعزى إلى إنشاء بحيرات وأحواض تربية أسماك غير مجازة فهناك تدني واضح في إنتاجية الدونم الواحد من الأسماك في المسطحات المائية الداخلية والذي لا يتجاوز (4) كغم/دونم مقارنة ببعض البلدان التي تصل إنتاجيتها في هذا المجال (50) كغم/الدونم كما إن معدل المتوسط العالمي يصل إلى 35 كغم/دونم/سنة أما في أحواض التربية فتبلغ الإنتاجية إلى حدود (500) كغم/دونم. (المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط- الإحصاء الزراعي-الباب الثالث)

1.11.1 النفايات الصلبة

أدت الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق خلال الفترة الماضية والحروب المتوالت إلى إهمال نظام إدارة المخلفات الصلبة وعدم المحاولة لتطويره بالرغم من تأثيره المباشر على صحة الإنسان والبيئة حيث بدأت تتفاقم المشاكل الصحية والبيئية المتعلقة بإدارة المخلفات الصلبة نتيجة للزيادة السكانية الهائلة ونمو المجتمعات الحضرية وما يصاحبها من زيادة النشاط البشري في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها المولدة للمخلفات بشتى أنواعها.

يتولد في العراق 2242 كغم/يوم من النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية والصناعية والصحية والنפטية والتجارية، وذلك بحسب تقرير توقعات حالة البيئة في العراق (التقرير الأول) الصادر في بداية عام 2014. تشكل النفايات العضوية 55-60% من المخلفات البلدية، ويبلغ معدل توليد الفرد العراقي للنفايات بين 0,75-1,1 كغم يومياً. وأصبحت النظم التقليدية القائمة على إدارة المخلفات غير قادرة على تلبية إحتياجات المجتمع بعد الزيادة في عدد السكان وتغير الأنماط الاستهلاكية وارتفاع مستوى المعيشة ودخل الفرد، حيث لا تتعدى كميات المخلفات التي يتم جمعها في أحسن الأحوال 40% من كمية المخلفات المتولدة.

أولاً-أنواع النفايات الصلبة

هناك العديد من التصنيفات الخاصة بالنفايات الصلبة فمنها ما يقسم النفايات الصلبة إلى نفايات صلبة قابلة للتحلل وغير قابلة للتحلل ونفايات صلبة قابلة للاحتراق وغير قابلة للاحتراق ونفايات صلبة خطيرة ونفايات صلبة غير خطيرة.

ثانياً-المحطات التحويلية

تعاني أغلب المحافظات عدا محافظة بغداد من عدم وجود محطات تحويلية نظامية لاستقبال كميات النفايات المتولدة مما سبب تراكم كميات كبيرة من النفايات في الأزقة والطرق العامة مسببة العديد من المضار الصحية والبيئية إضافة إلى أن المحطات التحويلية المتواجدة حالياً أغلبها عبارة عن ساحات مكشوفة لتجميع النفايات.

ثالثاً-مواقع الطمر

مواقع الطمر في العراق عبارة عن منخفضات يتم رمي النفايات فيها مع إتباع أسلوب الإكساء بطبقات التراب ومن ثم الحدل في قسم منها وأغلبها تترك بعد امتلائها بدون متابعة علمياً أن أغلب هذه المواقع لا تعد مواقع طمر نظامية (عدا مواقع طمر كركوك وذيقار وميسان) وإنما مكب للنفايات لعدم توفر الشروط البيئية والهندسية والنظامية الخاصة بمواقع الطمر فضلاً عن وجود أعمال الحرق الموقعي التي تحدث في هذه المواقع مسببة أضرار بيئية جسيمة.

رابعاً-التحديات التي تواجه قطاع النفايات

إن التحديات التي تواجه قطاع النفايات عديدة ويمكن تلخيصها بما يلي:

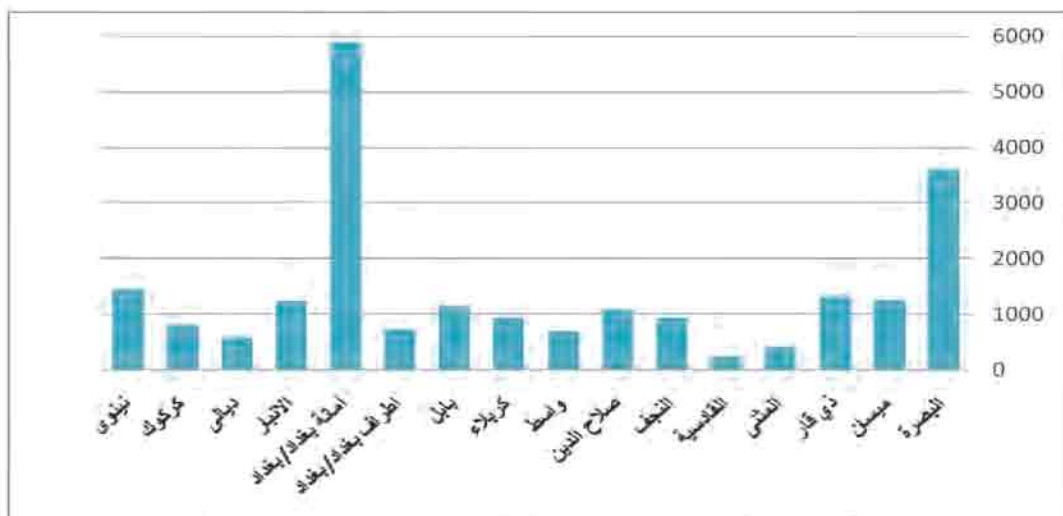
- أ- محدودية القوانين والأنظمة والتعليمات التي تخص الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بأنواعها.

- ب- قلة الوعي العام لدى مختلف شرائح المجتمع.
- ت- عدم وجود تخطيط مسبق لإدارة المخلفات الصلبة.
- ث- محدودية الآليات المتخصصة.
- ج- عدم وجود محطات تحويلية كافية لاستيعاب الكميات المتولدة من المخلفات
- ح- عدم وجود مواقع طمر نظامي.
- خ- عدم وجود منظومات لفرز النفايات واعتماد مبدأ تقليل النفايات من خلال إعادة التدوير.
- د- انتشار العابثين بالنفايات.
- ذ- القيام بعمليات حرق النفايات.
- ر - عدم إدارة الموارد واستغلالها بالشكل الأمثل.
- ز - محدودية الدراسات المتعلقة بإدارة المخلفات بصورة عامة.

- يبين الجدول (12 1) معلومات أولية عن إدارة النفايات، كما يبين الشكل (1-12) كميات النفايات المرفوعة من كل محافظة من محافظات العراق عدا إقليم كردستان حسب إحصائيات وزارة التخطيط لعام 2012.

جدول 12-1: معلومات أولية عن إدارة النفايات في العراق

المعلومات الأولية	التقدير
كمية النفايات المرفوعة لعام 2012	11.633.621 طن
عدد السكان المخدمين بعملية جمع النفايات	11 مليون – 12 مليون
عدد السكان المخدمين (حضر)	11 مليون – 11.5 مليون
عدد السكان المخدمين (ريف)	400.000 – 500.000
عدد حاويات جمع النفايات الموزعة	500.000 – 550.000 حاوية
عدد مواقع طمر النفايات غير النظامية	222 موقع
عدد مواقع طمر النفايات النموذجية	2 موقع
عدد المحطات الوسطية النموذجية الخاصة بتجميع النفايات	21 محطة
عدد محطات تجميع النفايات المؤقت غير نموذجية	59 موقع
معامل تدوير النفايات الصلبة	2 معمل
معدل انتاجية الفرد من النفايات	1 كغم/ يوم
كمية النفايات المنزلية المنتجة باليوم	13.000 طن / يوم
كمية النفايات التجارية المنتجة باليوم (20% من المنزلية)	2.600 طن/ يوم
كمية النفايات الصناعية المنتجة باليوم (10% من المنزلية)	1.300 طن / يوم
عدد البلديات	249 بلدية



الشكل 1-12: كمية النفايات المرفوعة (طن/يوم) من كل محافظة عدا إقليم كردستان حسب تقرير الإحصاءات البيئية لعام 2011

1.11.2 النفايات السائلة

تحتوي مياه الصرف الصحي على عدة عناصر صلبة وذائبة، ويمثل الماء فيها نسبة 99,9% والبقية عبارة عن ملوثات أهمها (مواد عالقة، مواد عضوية قابلة للتحلل، كائنات حية مسببة للأمراض، مواد مغذية للنباتات ونتروجين، فسفور، بوتاسيوم، مواد عضوية مقاومة للتحلل، معادن ثقيلة، وأملاح معدنية ذائبة) وتعاني مياه الصرف الصحي في العراق من ارتفاع تراكيز المواد العضوية والمتمثلة بالمتطلب الحيوي للأوكسجين كما أظهرت النتائج المختبرية. تنتج مياه الصرف الصحي نتيجة استهلاك المياه النقية للأغراض المنزلية والصناعية والعامة، وتعتبر خطراً على الصحة العامة لما تحتويه من أحياء مجهرية وبكتيريا تسبب الأمراض بالإضافة إلى الرائحة التي تصدر منها.

تعد إدارة النفايات السائلة في العراق والمتخلفة عن مختلف الأنشطة الحياتية بصورة عامة غير كفوة إطلاقاً لما تعانيه المحطات القائمة في بغداد والمحافظات المختلفة من قدم وقلة عمليات الصيانة وعدم كفاءة وحدات المعالجة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المحطات تقتصر على المعالجة الكيماوية وقلة الطاقة الاستيعابية لتلك المحطات. يجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يتم صرف جزء من المياه الثقيلة إلى المصادر المائية مباشرة بدون معالجة في محطات المعالجة لكون كمية المياه الواردة إليها أكبر من طاقاتها التصميمية.

نتيجة لما سبق يتم تحويل شبكات مياه الأمطار إلى ربطات غير نظامية تصرف أيضاً إلى المصادر المائية بدون معالجة، هذا ناهيك عن وجود التخسفات في شبكات نقل مياه المجاري إلى المحطات مما يؤدي إلى اختلاطها بمياه الشرب ويؤثر ذلك سلباً على الصحة العامة.

وحدات معالجة مياه الصرف الصحي في العراق:

يصل عدد محطات التصريف لمياه الصرف الصحي لعموم العراق حوالي 314 محطة للتصريف فقط وبدون معالجة لمياه الصرف الواصلة اليها باستثناء مدينة بغداد التي يوجد فيها محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي وهي مشاريع عملاقة الأولى مشروع معالجة مياه الصرف الصحي - الكرخ في منطقة البو عيثة والتي تخدم جانب الكرخ والأخرى محطة الرستمية في جانب الرصافة وتوجد محطات لتصريف مياه الأمطار إلى النهر مباشرة وبدون أي معالجات أو بمعالجة جزئية وفيما يلي تفاصيل حول المحطتين المذكورتين، ويصل معدل تصريف الفرد في بغداد 150 لتر/شخص/يوم، كما ويعرض الجدول (1-13) وحدات معالجة مياه الصرف الصحي في بغداد، ويعرض الجدول (1-14) بيانات أولية حول محطات الصرف الصحي.

جدول 1-13: وحدات معالجة مياه الصرف الصحي في بغداد*

اسم المشروع	الطاقة التصميمية م ³ /يوم	الطاقة الفعلية م ³ /يوم
مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الرستمية الجنوبي	175000	225000
مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الرستمية الشمالي	300000	450000
مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الكرخ	205000	525000

* الطاقة الفعلية تمثل كمية مياه الصرف الصحي الواصلة للمشروع ويتم طرحها الى النهر مباشرة وبدون معالجة باستخدام القناة الرئيسية كتصريف فائض.

جدول 1-14: بيانات أولية حول محطات الصرف الصحي

الفترة	الرستمية الجنوبي	الرستمية الشمالي	الكرخ
عدد السكان المخدمين (نسمة)	1500000	1500000	1800000
التصريف القياسي لكل شخص (لتر/يوم)	114	200	114
الطاقة التصميمية (م ³ /يوم)	175000	300000	205200
الحاجة البايولوجية للأوكسجين BOD (ملغم/لتر)	> 40	> 40	> 40
المواد الصلبة العالقة S.S (ملغم/لتر)	> 60	> 60	> 60

يحتل العراق موقعاً جغرافياً إستراتيجياً للنقل في منطقة الشرق الأوسط جنوب غرب القارة الآسيوية، ويتكون النقل في العراق من خطوط السكك الحديدية أجمالي طولها إلى أكثر من 2000 كيلومتر والطرق السريعة والممرات المائية وخطوط الأنابيب والموانئ والمرافئ والخطوط الجوية والمطارات. وتتولى وزارة النقل العراقية إدارة جميع نشاطات النقل ماعدا النقل بالأنابيب، يعتبر الخليج العربي هو المنفذ البحري للعراق على العالم حيث يبلغ طول الساحل البحري للعراق حوالي 58 كيلومتر، هذا بالإضافة إلى مرور نهري دجلة والفرات في البلاد من شماله إلى جنوبه.

تتولى الشركة العامة للنقل البحري إحدى تشكيلات وزارة النقل إدارة موانئ العراق وقد تأسست هذه الشركة في عام 1952 وساهمت في نقل الواردات والصادرات ودعم تجارة العراق الخارجية بأسطول بحري كان يتكون من 26 باخرة متنوعة وأسطول نقل نهري يعمل بين البصرة وبغداد ونتيجة لظروف الحصار والحروب التي مر بها البلد توقف نشاط الشركة النوعي إلا إنها عاودت نشاطها من خلال بناء أربع بواخر جديدة دخلت العمل خلال الأعوام من 2012-2014 أولها باخرة بلغت حمولتها 7850 طن ثم ثلاث بواخر بحمولة 17500 طن متعددة الأغراض. دخلت هذه البواخر الخدمة في بداية 2014، وقد بلغت الطاقة النقلية للسنتين (2012-2013) المنصرمتين حوالي 260 ألف طن، إضافة إلى بناء بارجة نقل مياه بحمولة 2500 طن وبارجة نقل وقود بسعة 500 طن. يمتلك العراق حالياً أربعة موانئ تجارية ومنصتين لتصدير النفط. يبلغ عدد أرصفة الموانئ التجارية حالياً (48) رصيفاً بطاقة (17,5) مليون طن سنوياً والعامل منها فعلياً هو (43) رصيفاً بطاقة (15,90) مليون طن سنوياً. أما ما يخص النقل النهري فقد تم في عام 2012 إدراج مشروع نقل الركاب في نهر دجلة ضمن الخطة الإستثمارية للشركة لتشغيل التاكسي النهري حيث تمت المباشرة بهذا المشروع من خلال التعاقد على بناء 30 زورق وقد تم إستكمال 10 زوارق منها والإعلان عن بناء المحطات النهرية للمشروع الذي من المتوقع أن يساهم في تنشيط السياحة النهرية وتخفيف الإختناقات المرورية. (التقرير السنوي لوزارة النقل-الشركة العامة للنقل البحري، 2014)

بلغ طول خطوط السكك الحديد العراقية عام 2012 ما مجموعه (2370) كم منها (1922) كم خطوط رئيسية و(448) كم للخطوط الفرعية، أما عدد القاطرات العاملة فقد بلغ (106) قاطرة من أصل (414) قاطرة و(45) قاطرة منقولة عاملة من أصل (145) قاطرة و(255) عربة مسافرين من أصل (307) عربة و(529) شاحنة لنقل البضائع من أصل (9315) شاحنة، في حين بلغ عدد المسافرين خلال عام 2012 ما مجموعه (702000) مسافر وبلغت أوزان البضائع المنقولة (850) ألف طن. (إحصاء نشاط السكك الحديد لسنة 2012-وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات النقل والاتصالات)

أما ما يخص إدارة قطاع الطيران المدني فإن شركة الخطوط الجوية العراقية تتولى عملية نقل المسافرين والبضائع جواً عبر أسطول طائراتها وباستخدام المطارات (مطار بغداد الدولي، مطار البصرة الدولي، مطار الموصل، مطار أربيل الدولي، مطار السليمانية، مطار النجف). في عام 2014 أصبح لدى الخطوط الجوية العراقية طائرات حديثة مملوكة من نوع بوينغ B737-800 (موديل 2013 و2014) وطائرة حديثة من طراز بوينغ B777-200 (سنة الصنع 2013) وضمن خطة الدولة العراقية بتحديث أسطول الطائرات العاملة ذات الكفاءة العالية في إستهلاك الوقود قامت الحكومة العراقية في السنوات القليلة الماضية بشراء ستة طائرات نوع بمبادير الكندية من طراز CRJ-900، و(6) طائرات من طراز إيرباص الفرنسية

نوع A320/321، وطائرة واحدة من طراز A330 وايضا طائرتين من طراز B747-400 وطائرتين من طراز B767-300 وتقوم شركة الخطوط الجوية العراقية بتشغيل جميع الطائرات أنفة الذكر في الرحلات الداخلية والدولية لمختلف أنحاء العالم وضمن أحدث أنظمة إدارة العمليات الجوية المستخدمة دوليا والتي منها نظام الحركة الجوية للتقليل من الفصل العمودي بين الطائرات (يطلق عليه مختصر الـRVSM)، هذا بالإضافة الى تقصير مسارات الممرات الجوية للطيران. وبلغ عدد الرحلات العابرة للاجواء العراقية ما يقارب (500) رحلة يوميا (حوالي 15000 رحلة شهريا) والعدد مرشح للزيادة في المستقبل. لقد ساهمت التدابير الجديدة في مجالي الملاحة والحركة الجوية في تقليل الوقت المستغرق للرحلات وتقليل الوقود المستهلك وبالتالي التقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. هذا بالإضافة الى وجود أربع شركات طيران عراقية أخرى تعمل في العراق كنقل وطني معتمد من قبل الطيران المدني العراقي وتمتلك ما مجمله (9) طائرات عراقية أخرى.(تقرير وزارة النقل- شركة الخطوط الجوية العراقية، 2014)

بلغ إجمالي عدد الرحلات الجوية الدولية والمحلية الهابطة في جميع المطارات العراقية لعام (2012) ما مجموعه (15,144) رحلة وعدد الرحلات المغادرة (15,218) رحلة في حين بلغ إجمالي عدد المسافرين القانمين والمغادرين ما مجموعه (2,261,000) مسافر، كما تم خلالها نقل ما مجمله (5,814,000) كغم من البضائع والمواد البريدية. (إحصاء نشاط الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لسنتي 2011-2012 – وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات النقل والاتصالات)

شهد العراق خلال العقود الثلاث الماضية تزايدا كبيرا في حجم المرور فقد سجلت مديرية المرور العامة حوالي 3,830,187 سيارة كعدد إجمالي لسيارات القطاع الخاص (دائمي، فحص مؤقت، اللوحات الجديدة) وذلك لغاية 2012/12/31 ولعموم محافظات العراق بضمنها محافظات إقليم كردستان و بزيادة بلغت نسبتها تقريبا 9,4٪ عن سنة 2011 حيث كان العدد الإجمالي لسيارات القطاع الخاص 3,501,380 سيارة، كما بلغت نسبة عدد السيارات المسجلة لكل 1000 نسمة من السكان حوالي 112 سيارة ومعدل أعدادها لكل (كم) من الطرق المبلطة حوالي 64 سيارة وهو ما يؤكد وجود زيادة واضحة ومفاجئة في أعداد السيارات يقابلها غياب وجود محددات وضوابط وطنية لإستيراد السيارات ومحددات للطرق مع غياب الفحص الدوري للمركبات في عموم محافظات العراق باستثناء إقليم كردستان حيث هنالك فحص سنوي يتم مع تجديد سنوية السيارات يتضمن فحص الانبعاثات.

يبدو تأثير هذا الأمر واضحا داخل المحافظات والمدن الرئيسية ولاسيما داخل العاصمة بغداد حيث زادت عدد الرحلات التي تقطعها المركبات اثناء مرورها العابر داخل مركز المدينة في الوقت الذي لم يشهد البلد خلال نفس الفترة أية مشاريع لإنشاء طرق او جسور او معابر تواكب تلك الزيادة الحاصلة في حجم المرور، ففي عام 1986 كان مجموع اطوال طرق السير السريع المنجزة في بغداد (90كم) وكان من المفترض بحلول عام (2000) انجاز شبكة من الطرق الحلقية تحيط بمدينة بغداد تبلغ اطوالها (500كم) حيث تشكل اربعة طرق دائرية اولها يحيط بمركز المدينة مباشرة واطولها هو الطريق الدائري الرابع الموازي لحدود المدينة الخارجية إلا ان هذا المشروع قد تعثر انجازه بسبب الظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار اقتصادي خلال العقدين الماضيين.

إن الغالبية العظمى لأعداد السيارات العاملة في العراق هي بأعمار تجاوزت العقدين من سنة الصنع وهذا يعني ان محركات تلك السيارات قد استهلكت بالمقارنة مع المواصفات القياسية لصلاحيتها من ناحية شروط المتانة والامان وكفاءة العمل وان اعداد السيارات المصنعة في

عقد التسعينيات لاتشكل سوى نسبة ضئيلة بالمقارنة مع السيارات المصنعة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات وكما موضح في الجدول (1-15). يبين الجدول (1-16) أدناه أعداد السيارات في محافظة بغداد لغاية عام 2007، حسب إحصائيات مديرية المرور العامة.

جدول 1-15: أعداد السيارات وموديلاتها في العراق لغاية 2000

سيارات الصالون/ خصوصي		سيارات الاجرة		سيارات الحقل		
الموديل	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
1980-1971	151427	32,2%	101416	48,6%	139247	54,3%
1990-1981	314368	66,9%	106114	50,9%	110749	43,2%
2000-1991	4193	0,9%	1064	0,5%	6605	2,5%
المجموع	469988	100%	208594	100%	256601	100%

المصدر: مديرية المرور العامة

جدول 1-16: إحصائيات السيارات التي تم تسجيلها في مدينة بغداد ولغاية 2007

العدد	الصف
327951	خصوصي
79677	اجرة
97342	حمل
11080	الزراعية
5965	الإنشائية
21060	الدراجات
456277	الفحص الموقت
999352	المجموع

المصدر: مديرية المرور العامة

إن أسلوب النقل العام ضمن مراكز المدن في العراق يعتمد على شبكة من الباصات التي تعمل بوقود زيت الغاز أو البنزين وهي الوسيلة الوحيدة المتاحة إضافة إلى سيارات الصالون الخاصة إذ لم تتاح مشاريع لبدائل أخرى للنقل العام يمكن أن تسهم في حل مشكلة النقل من ناحية وتقليل تأثير العوادم الناتجة عن تشغيل تلك المركبات من ناحية ثانية بسبب استهلاك محركاتها لقدم صنعها وانعدام اجراءات الصيانة المستمرة عليها.

1.12.1 تأثير ملوثات العوادم على الهواء المحيط

تنبعث من مركبات النقل كميات كبيرة نسبياً من ملوثات الهواء كأكاسيد الكربون وأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين وهيدروكربونات ودقائق الرصاص والسخام وغيرها ولهذه المواد تأثيرات سلبية ملموسة على صحة الإنسان خصوصاً ما يتعلق بوظائف الجهاز العصبي والجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية فضلاً عن كون بعضها سامة ومسرطنة.

وترتفع نسب انبعاث هذه المواد بزيادة عدد المركبات وتقادم عمرها مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تلوث الهواء وتردي نوعيته التي أصبحت مشكلة ملازمة لنمط الحياة الحديثة في المدن الكبيرة.

تقوم وزارة النقل حالياً بالعمل على تشريع قانون النقل المستدام الذي هو عبارة عن مجموعة النظم والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى ضمان وصول احتياجات الفرد والمجتمع بشكل آمن والتي تنسجم مع متطلبات الصحة العامة والبيئة والإقتصاد والطاقة وأن تقدم خيارات الاستخدام الأمثل لوسائل النقل وتدعم التنمية الوطنية.

وأهداف هذا القانون تتمثل بما يلي:

- أ- تحقيق أعلى مستويات السلامة والأمان لوسائل النقل المختلفة واحتياجات الفرد والمجتمع والحد من التأثيرات الضارة للبيئة والصحة العامة.
- ب- تشجيع الاستثمار في النقل الجماعي ودعم النقل الخاص.
- ت- تطوير البنية التحتية للنقل المستدام وتحسين جودتها.
- ث- متابعة الجهات المعني في تنفيذ البرامج والخطط ذات الصلة بالنقل المستدام.
- ج- العمل على تغيير السلوك السائد في المجتمع وتعزيز استخدام مفاهيم النقل المستدام.

1.13 التنوع الحيوي

يُعد التنوع البيولوجي من العناصر المهمة في الحياة كما وتعد النظم الإيكولوجية هي مصدر مهم من مصادر الغذاء واستدامة الحياة وهناك ارتباط وثيق بين التنوع البيولوجي والسكان المحليين المعتمدين على خدمات النظم الإيكولوجية Ecosystem Services.

إن من أهم العوامل العالمية التي تؤثر على التنوع البيولوجي هو ارتفاع مستوى سطح البحر وازدياد حامضية المحيطات والأنهار وارتفاع درجة الحرارة على اليابسة والمحيطات والأراضي الرطبة. أشار التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية (IPCC) إلى أن ارتفاع معدل درجات الحرارة في الكرة الأرضية بين 1,5 - 2,5 درجة مئوية سيؤدي إلى انقراض 25% - 30% من الأنواع، كما أن درجات الحرارة من المتوقع أن تزداد بين 2-4 م° والعراق هو جزء من العالم ويمتلك مناطق طبيعية كثيرة حساسة وهشة لتغير المناخ فضلاً عن المؤثرات والتهديدات الأخرى.

كما أشارت دراسات الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية إلى أن معدل درجات الحرارة المحلية قد ازدادت بمقدار 0,4 م° خلال الأربعين سنة الماضية ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في العقود القادمة. من جانب آخر فإن معدلات هطول الأمطار في تناقص مستمر، علاوة على ذلك فإن التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والذي صدر سنة 2007 قد أكد ملاحظة ظهور مكر لعلامات الربيع في الأنظمة الإيكولوجية الأرضية وانتقال نطاق المساحات التي تعيش فيها النباتات والحيوانات في اتجاه قطبي وصاعد وارتباطهما ارتباطاً ذاتي درجة عالية جداً من الثقة بظاهرة الاحتباس الحراري فضلاً عن وفرة الطحالب والعوالق في الأنظمة البحرية المرتبطة بتغيرات الغطاء الجليدي ومستويات الأوكسجين. IPCC) 2007. Fourth Assessment Report

تكمن أهمية التنوع البيولوجي في العراق في وجود الأنواع المهاجرة والتي يكون العراق جزء مهم من دورة حياتها وهذا يشمل الأنواع المتوطنة أو شبة المتوطنة سيما في النظم الايكولوجية العراقية الفريدة فضلا عن الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض إذ أشارت القائمة الحمراء للـInternational Union for Conservation of Nature (IUCN) إلى حالات المحافظة على للأنواع العراقية كما وإشارات تقارير وزارة البيئة العراقية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني إلى وجود ما يقارب 417 نوعا من الطيور منها 182 تعد من الأنواع المهاجرة ويعد 18 نوعا منها مثير للقلق من ناحية ديمومتها. كما أشارت نفس التقارير إلى وجود 106 نوع من الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة وأكدت وجود نقص بالمعلومات التي تخص الحشرات والبرمائيات والزواحف واللبائن. وهناك ما يقارب 4500 نوع من النباتات تم تسجيلها بكتاب Flora of Iraq مع وجود قائمة ثانوية تضم 195 نوعا عراقيا من النباتات المتوطنة. ونتيجة لتزايد السكان المستمر والتوسع العمراني والحضري وتغيرات المناخ فان التنوع البيولوجي في العراق يواجه تحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة.

يمكن اعتبار المناطق الإحيائية أنواعا رئيسة من الموائل، وتعرف الأقاليم الايكولوجية بشكل أدق بأنها "مناطق متميزة جغرافيا من الأراضي التي تتميز بمناخ مميز وميزات إيكولوجية فريدة ومجموعات نباتية وحيوانية مميزة". على هذا الأساس، ومع مراعاة وجود بقع إضافية صغيرة جدا من النظم الايكولوجية البحرية الساحلية على الخليج العربي، يمكن تحديد الفئات التالية باعتبارها الموائل الرئيسية في العراق: الأهوار، وصحراء الشجيرات لما بين النهرين، وموائل سهوب الشرق الأوسط، وغابات جبال زاغروس، والموائل الساحلية البحرية.

1.14 الأوضاع الصحية

على الرغم من تحقيق بعض الإنجازات خلال السنوات القليلة الماضية في مجال الرعاية الصحية، فإنه لا يزال القطاع الصحي يواجه الكثير من المشاكل والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع العراقي، ولا يزال نظام الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل، إنعكس بشكل مباشر على نوعية الخدمات المقدمة وشحه المستلزمات الطبية وعدم كفايتها. وتسعى وزارة الصحة لإعتماد نظاماً صحياً يعتمد على الرعاية الصحية الأولية كركيزة أساسية يتضمن تقديم الخدمات الصحية وفق معايير الجودة العالمية باعتبارها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن مع المستوى الثاني المستشفيات العامة تحت إشراف وزارة الصحة والمستوى الثالث المراكز التخصصية من خلال تطبيق نظام طب الأسرة في مراكز الصحية والعمل بنظام الزائر الصحي ويركز هذا النظام على إدخال حزمة الخدمات الصحية الأساسية في المراكز الصحية. يبين الجدولين (1-17) و (1-18) مجموع ومعدل عدد المستشفيات الحكومية لكل 1000 شخص بالإضافة الى أعداد مراكز الرعاية الصحية لعموم العراق وعلى التوالي وحسب التقرير السنوي لوزارة الصحة العراقية، (2012)

جدول 17-1: مجموع ومعدل عدد المستشفيات الحكومية لكل 100000 من السكان في محافظات العراق كافة وبضمنها إقليم كردستان، 2012

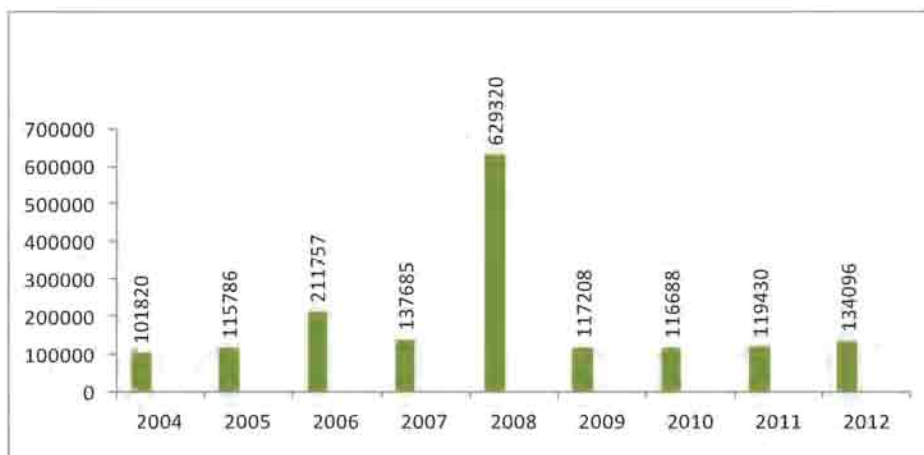
المستشفيات الحكومية	التعليمية	غير التعليمية	المجموع	المستشفيات الأهلية	مجموع المستشفيات	سكان/ مستشفى حكومي	مستشفى حكومي لكل 100000 من السكان
66	173	239	96	335	143127	0,7	

سكان/مستشفى حكومي = عدد السكان لكل محافظة ÷ عدد مستشفيات المحافظة (حكومي)

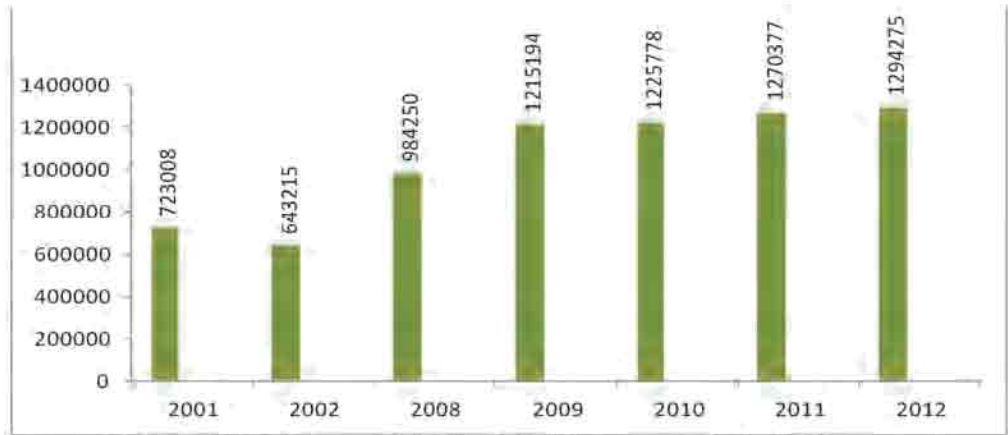
جدول 18-1: مجموع وعدد القطاعات ومراكز الرعاية الصحية الأولية حسب الاختصاص ودوائر الصحة في محافظات العراق وبضمنها إقليم كردستان، 2012.

عدد القطاعات	مراكز رئيسية	مراكز فرعية	المبشرات الصحية	الفرق المتقلة	مراكز تدريبية	مراكز طب الأسرة	مراكز الأسنان	مراكز الأمراض الصدرية	المجموع
128	1174	1364	316	77	26	99	39	19	3117

بلغ معدل الوفيات للسنوات من 2004 ولغاية 2012، الشكل (13-1) حسب إحصائيات وزارة الصحة، وبلغ عدد الولادات الكلية للعراق للأعوام من 2001 إلى 2012 كما يوضحه الشكل (14-1)، بينما وصل عدد المراكز التخصصية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الثالثة 87 مركز.



شكل 13-1: مجموع الوفيات للسنوات من 2004 إلى 2012 لكافة الفئات العمرية



الشكل 14-1: مجموع الولادات للسنوات من 2001 إلى 2012

يشمل النظام الصحي في العراق كافة المؤسسات الوقائية والعلاجية بما في ذلك مراكز الصحة الإنجابية والمستوصفات المدرسية والمراكز الصحية الثابتة والمتنقلة والمختبرات ومصانع الأدوية وغيرها مما له علاقة مباشرة وغير مباشرة بصحة المواطن. وعدد الأسر الكلي في العراق حسب إحصائية 2012، وصل إلى 44470 أسرة مع إقليم كردستان. أما عدد الكادر التمريضي في العراق مع إقليم كردستان وحسب التقرير السنوي لإحصائية وزارة الصحة لعام 2012 فإنه يساوي 55896 ممرضاً، بينما بلغ عدد الأطباء في كافة أنحاء العراق بضمنه إقليم كردستان وفق نفس الإحصائية 28897 طبيباً.

1.15 المصادر

- التقرير السنوي للهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، 2011
- التغير في مواقع الخطوط المطرية وأثرها في الظواهر الجوية في العراق/ نهله محمد جاسم وإيمان شلال 2012. مؤتمر جامعة بغداد كلية العلوم/ قسم علوم الأرض
- الرياح الشمالية الغربية في العراق وأثرها في درجات الحرارة والرطوبة/ رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات بلسم شاكر شنشل الخيزاني 2010.
- علي حسين الشلش/ مناخ العراق/ جامعة البصرة 1961.
- شحادة نعمان/ الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، ط1 دار صفا، للنشر والتوزيع، عمان – الأردن . 1997
- فاضل الحسني، مهدي الصحاف، أساسيات علم المناخ التطبيقي/ جامعة بغداد – كلية التربية (ابن رشد) 1990.
- نعمان شحادة (1997). الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، ط1 دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نهلة محمد جاسم، وإيمان شلال حبيب (2012). التغير في مواقع الخطوط المطرية وأثرها في الظواهر الغبارية في العراق، مؤتمر جامعة بغداد كلية العلوم، قسم علوم الأرض.
- مجلد المجموعة الإحصائية السنوية، الباب الثاني/ جمهورية العراق-وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء (2012-2013).

- إحصاء نشاط السكك الحديدية لسنة 2012 – وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات النقل والإتصالات.
- إحصاء نشاط الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لسنتي 2011-2012 – وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات النقل والإتصالات
- إحصاء سيارات القطاع الخاص المسجلة في مديرية المرور لغاية 2012/12/31 – وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات النقل والإتصالات
- (تقرير توقعات حالة البيئة العراقية- التقرير الأول- وزارة البيئة العراقية، 2013)
- الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة للفترة 2013-2030- رئاسة مجلس الوزراء/هيئة المستشارين- البنك الدولي
- خطة التنمية الوطنية للفترة 2013-2017/ الخلاصة التنفيذية- بغداد كانون الثاني 2013- جمهورية العراق- وزارة التخطيط).
- تقرير وزارة النفط، دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة قسم البيئة- 2014
- الإستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام 2030 وآليات التنفيذ- تموز 2013- رئاسة مجلس الوزراء/ هيئة المستشارين، وزارة الصناعة والمعادن)
- الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (2013-2017)، جمهورية العراق- وزارة البيئة العراقية، بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، البنك الدولي (WB).
- وزارة التخطيط، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة 2011.
- تغير المناخ والأمن الغذائي: وثيقة إطارية – الملخص/ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – FAO، 2003.
- تقارير الإحصائيات السنوية لوزارة الزراعة للأعوام 2000 ولغاية 2008- قسم الإحصاء في وزارة الزراعة
- تقارير الإحصائيات السنوية لوزارة التخطيط للأعوام 2000 ولغاية 2008- الجهاز المركزي للإحصاء.
- (تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية 2008 لكل من وزارتي الزراعة والتخطيط)
- المجموعة الإحصائية السنوية –جمهورية العراق- وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء، 2012-2013
- المجموعة الإحصائية السنوية-وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء/الباب الأول- الأحوال الطبيعية/ 2012-2013.
- المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط- الإحصاء الزراعي-الباب الثالث/ 2012-2013
- المجموعة الإحصائية السنوية-إحصاءات أحوال المعيشة-الباب الخامس عشر- وزارة التخطيط، 2012-2013.
- تقرير وزارة النقل- شركة الخطوط الجوية العراقية، 2014
- تقرير الإحصاءات السنوية لوزارة الداخلية - مديرية المرور العامة لغاية عام 2007
- التقرير السنوي لوزارة الصحة العراقية- دائرة التخطيط وتنمية الموارد، 2012

– Kheshtkary Sani and sayyad, The trend of seasonal and annual precipitation stations Orumieh lake basin using the Mann Kendall,

- D.K. Karpouzos, S. Kavalieratou and C. Babajimopoulos, Trend Analysis of Precipitation Data in Pieria Region (Greece), *European Water*, Vol.30, 2010 ,p.31-40.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) 2007. Fourth Assessment Report. The Summary Report.



جرد غازات الدفيئة

يهدف مشروع جرد غازات الدفينة لمساعدة العراق وتمكينه من إعداد الأنشطة اللازمة لتقديم البلاغ الوطني الأول INC لمؤتمر الأطراف COP وفقاً لتوجيهات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ UNFCCC. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المشروع سيساعد على تعزيز قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته تجاه هذه الاتفاقية، ومن المتوقع أيضاً أن يساعد في تعزيز الوعي الجماهيري والمعرفة الوطنية حول القضايا المتعلقة بتغير المناخ في العراق، والمساعدة في وضع الاعتبارات البيئية المتعلقة بتغير المناخ في عمليات التخطيط والسياسات الوطنية.

تُعتبر مرحلة جرد غازات الاحتباس الحراري- غازات الدفينة GHGs لسنة 1997 أحد المكونات الرئيسية لمشروع إعداد البلاغ الوطني الأول للعراق والذي يعتبر واحداً من أهم التزامات العراق تجاه الاتفاقية الإطارية، ولقد نُفذ الجرد بالاعتماد على الخطوط التوجيهية المعدلة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ IPCC لسنة 1996. أدرجت أربعة قطاعات رئيسية، هي: الطاقة، والعمليات الصناعية، والزراعية، وقطاع النفايات لجرد انبعاثات غازات الدفينة منها. لم يشمل الجرد قطاع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي بسبب قلة البيانات المتوفرة حول هذا القطاع وللظروف الصعبة التي مر بها العراق في تلك الفترة.

نُفذ المشروع في إطار التعاون بين الأطراف الوطنية المختلفة في العراق، وبتنسيق من وزارة البيئة MoEn. وتكفل مرفق البيئة العالمي GEF بميزانيته التي صُرفت للحكومة العراقية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي يعتبر الوكالة التنفيذية لهذا المشروع. ولعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP دور المتعاون مع الحكومة العراقية من خلال تقديم خبرته الفنية الاستشارية والتدريبية وذلك إلى مركز التغيرات المناخية في وزارة البيئة، والوزارات الأخرى ذات الصلة لإعداد الأجزاء التقنية الخاصة بالمشروع.

تم تجميع قوائم جرد غازات الدفينة من قبل فريق عمل مكون من ثلاثة وعشرين خبيراً محلياً من الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة. ولقد ساهم إشراك أصحاب المصلحة في تعميم الفائدة وزيادة إمكانية التحقق من نتائج الجرد بالإضافة إلى تسهيل جمع البيانات من مصادرها الأولية. إن فريق عمل جرد غازات الدفينة شكّل بطريقة مكنته من السيطرة على البيانات المدخلة، وضمان جودتها وجودة قيم الانبعاثات التقديرية لأقصى حد ممكن، حيث شارك في هذا الفريق، كل من وزارة النفط MoO، ووزارة الكهرباء MoE، ووزارة الصناعة والمعادن MoIM، ووزارة البلديات والأشغال العامة MMPW، ووزارة الزراعة MoA، ووزارة النقل MoT، ووزارة العلوم والتكنولوجيا MoST، ووزارة البيئة MoEn، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الأخرى مثل أمانة بغداد MoB، واتحاد الصناعات، حكومة إقليم كردستان KRG.

2.2 المقاربة والمنهجية

تم جرد غازات الدفينة لأول مرة في العراق كجزء من إعداد هذا التقرير، حيث تم حساب كميات انبعاثات غازات الدفينة الثلاثة الرئيسية وهي: ثاني أكسيد الكربون CO₂ والميثان CH₄ وأكسيد النيتروز N₂O لسنة 1997 بوصفها سنة الأساس الأقرب إلى سنة 1990، بتوافر البيانات والمعلومات المطلوبة. استخدمت المبادئ التوجيهية المنقحة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 1996 بشأن جرد مخزونات غازات الدفينة الوطنية. وبالإضافة إلى الغازات الثلاث الرئيسية، تم جرد غاز أول أكسيد الكربون CO وثاني أكسيد الكبريت SO₂.

والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية NMVOCs، وأكاسيد النيتروجين NO_x . وضمت قوائم جرد غازات الدفيئة قطاعات الطاقة، والعمليات الصناعية والنفايات، وعلى النحو الذي حددته المبادئ التوجيهية، وتم استبعاد قطاع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة LULUCF من المخزون بسبب نقص البيانات. وكذلك تضمنت عملية جرد غازات الدفيئة عناصر الممارسات الجيدة المحددة في إرشادات الممارسة الجيدة IPCC Good Practice Guidance وإدارة أوجه عدم التيقن Uncertainty Management.

شملت عملية جرد غازات الدفيئة لإعداد البلاغ الوطني الأول: تحديد وجمع البيانات، وفحص والتحقق من صحة البيانات المدخلة، وإدخال بيانات الأنشطة وعوامل الانبعاثات، وحساب الانبعاثات، وإعادة الحساب والتحقق من تقدير الانبعاثات، وإجراء التحاليل الأساسية، وإدارة عدم التيقن، وإجراء المراجعة من قبل الخبراء الوطنيين، والمراجعة من قبل الخبراء الدولية، وكتابة تقرير الجرد. استخدم برنامج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لحساب انبعاثات غازات الدفيئة. كما تم اعتماد معاملات الانبعاثات الافتراضية ومعاملات التحويل التي حددتها المبادئ التوجيهية IPCC guidelines أساساً لهذه الحسابات.

تضمنت عملية جرد غازات الدفيئة، حساب الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود وكذلك الانبعاثات المتسربة من استخراج ونقل وتوزيع الوقود السائل والغازي. لقد تم استخدام كافة بيانات الأنشطة من موازين الطاقة التي تصدر سنوياً. وقدرت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون باستخدام طريقتين:

أ- النهج المرجعي Reference Approach (من أعلى إلى أسفل) ويستخدم حساب تدفقات استهلاك الوقود الظاهري إلى داخل وخارج الدولة.

ب- استخدم النهج القطاعي Sectoral approach (من أسفل إلى أعلى) لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات الإزالة من قطاعات الطاقة، والزراعة، والنفايات، والعمليات الصناعية. يعرض الجدول (1-2) موجز مخرجات جرد غازات الدفيئة في 1997 (الملحق 2 يبين معلومات الجرد التفصيلية).

جدول 1-2: موجز مخرجات جرد غازات الدفينة 1997

تقرير موجز قصير عن قوائم جرد غازات الدفينة الوطنية (غياغرام)*											
PF	HFCs		ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	إزالة غاز ثاني أكسيد الكربون CO ₂	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO ₂	فئات مصادر غازات الدفينة ومصارفها
P	A	P									
0	0	0	3.909	30	8	0	18	319	0	60.379	معدل الانبعاثات والإزالة الوطني
										64.447	I الطاقة النهج المرجعي
			0	0	0	0		22		53.957	
				0	0	0	0	0		53.957	أ - حرق الوقود
			0	0	0	0		22		0	ب - الانبعاثات المتطايرة من الوقود
0	0	0	3.909	30	8	0	0	0		6.422	2 العمليات الصناعية
				0			0			0	3 المذيبات والاستخدامات الأخرى للمنتج
					0	0	17	134			4 الزراعة
					0	0	0	0	(2) 0	(2) 0	5 التغير في استخدام الأراضي والحراجة
							1	163			6 النفايات
			0	0	0	0	0	0	0	0	7 غير ذلك (تحدد بـجاء)

* | غياغرام = 1 كيلو طن - 1 ميغاطن = مليون طن

2.3.1 النهج المرجعي مقارنة مع النهج القطاعي

النهج المرجعي هو نهج من أعلى إلى أسفل، ويستخدم بيانات إمدادات الطاقة في الدولة لحساب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 من احتراق الوقود الأحفوري في المقام الأول. والنهج المرجعي هو وسيلة واضحة يمكن تطبيقها على أساس إحصاءات إمدادات الطاقة المتاحة بسهولة نسبياً. وفي حالة العراق أدت عملية استبعاد الكربون في بعض العمليات من ضرورة توافر البيانات إلى حد ما، وتسمح منهجية إكسبانات المقارنة بين النهج القطاعي والمرجعي للدولة بإعداد تقديرات مستقلة أخرى لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 الناتج عن احتراق الوقود، مع بذل جهود إضافية محدودة وتوافر بيانات أخرى.

2.3.2 انبعاثات الفرد

فُيِّرَتْ انبعاثات الفرد العراقي في 1997 بما يساوي 3,8 طن/فرد، وقد تم حسابها من قسمة مجموع كمية الانبعاث الكلية لغاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ على عدد السكان الكلي في تلك السنة وكالتالي: $(19184543 / (310 \times 18 + 21 \times 319 + 60379))$ ، وباعتماد أن تأثير غاز أكسيد النتروز N_2O يعادل 319 مرة بقدر تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون وكذلك فإن تأثير غاز الميثان يعادل 21 مرة أكثر من تأثير غاز CO_2 على زيادة حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري.

2.3.3 انبعاث القطاعات

2.3.3.1 قطاع الطاقة Energy Sector

يعتبر قطاع الطاقة في العراق من أهم قطاعات الموارد الاقتصادية الرئيسية. معظم بيانات القطاع متكاملة ودقيقة للغاية، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن بيانات هذا القطاع قد تم توثيقها بشكل جيد وحفظها لضمان عدم تعرضها لعمليات التخريب التي مر بها العراق نتيجة الحروب المتتالية وتضمنت عملية حصر الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود Fuel Combustion، وكذلك الانبعاثات المتسربة Fugitive Emissions من استخراج ونقل وتوزيع الوقود السائل والغازي. وعملياً تم جمع كافة بيانات أنشطة قطاع الطاقة من بيانات موازين الطاقة التي تصدر سنوياً. ولقد تمت عملية حساب تقديرات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بطريقتين: النهج المرجعي Reference Approach (من أعلى إلى أسفل) والتي تستخدم استهلاك الوقود الظاهري Apparent لحساب محصلة تدفقات الكربون إلى داخل وخارج البلد، والنهج القطاعي Sectoral Approach (من أسفل إلى أعلى) والذي يركز على حساب استهلاك الوقود لكل قطاع.

تم فصل الانبعاثات في النهج القطاعي وفقاً لمنهجية IPCC إلى فئات محددة، هي: صناعات الطاقة، والصناعات التحويلية والبناء، والنقل، والتجاري/السكني والمؤسسي، والزراعة/ والغابات/ والصيد وغيره، وحسبت الانبعاثات ببرنامج IPCC Excel software وباستخدام معاملات الانبعاث الواردة في الخطوط التوجيهية للهيئة أو الانبعاثات المحلية لجميع أنواع الوقود. كان إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 من قطاع الطاقة في 1997 (سنة الأساس) 64,447 غيغاجرام CO_2 باستخدام النهج المرجعي Reference Approach و 53,957 غيغاجرام CO_2 باستخدام النهج القطاعي Sectoral Approach. الفرق بين النهجين المذكورين آنفاً حوالي 16,17% وهي نسبة كبيرة. هناك فرق كبير بين نتائج

الانبعاثات في طريقتي الحساب، وذلك بسبب وجود كميات كبيرة من زيت الوقود الأخرى التي كانت خارج احتياجات السوق العراقية، حيث تم حقن الفائض وبكميات غير معروفة في الآبار الناضبة، وذلك لأن مصافي النفط في العراق تستخدم تقنيات تكرير أولية. بالإضافة إلى ما سبق، فإنه لم يتم احتساب كميات الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية في القطاعات الصناعية والزراعية والسكنية والتجارية ويرجع ذلك إلى عدم وجود معلومات وبيانات دقيقة.

بلغ إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 في 1997 باستخدام النهج المرجعي ما يقارب 64,447 غيغرام CO_2 ، منها 52,136,45 غيغرام CO_2 (81٪) منبعثة من الوقود السائل، و 12,310 غيغرام CO_2 (19٪) من الوقود الغازي، الجدول (2-2) والجدول (3-2).

جدول 2-2: إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 لقطاع الطاقة في 1997 باستخدام النهج القطاعي-1

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية (غيغا غرام)							
ثاني أكسيد الكبريت SO_2	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO_x	أكسيد النيتروز N_2O	الميثان CH_4	ثاني أكسيد الكربون CO_2	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
0	0	0	0	0	22	53,957	إجمالي الطاقة
0	0	0	0	0	0	53,957	أ- أنشطة احتراق الوقود (النهج القطاعي)
0	0	0	0	0	0	0	1 صناعات الطاقة
							أ- الإنتاج العام للكهرباء والحرارة
							ب- تكرير البترول
							ج- تصنيع الوقود الصلب وصناعات الطاقة الأخرى
0	0	0	0	0	0	281	2 الصناعات التحويلية والإنشائية
							أ- الحديد والصلب
							ب- المعادن غير الحديدية
							ج- المواد الكيميائية
							د- لباب الورق والورق والطباعة
							هـ - تجهيز الأغذية والمشروبات والتبغ
							و- غير ذلك (تحدد رجاء)

جدول 2-3: إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ لقطاع الطاقة في 1997

باستخدام النهج القطاعي- 2

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية (غرام)

ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	ثاني أكسيد الكربون CO ₂	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
0	0	0	0	0	0	18,518	3 النقل
	0	0	0	0	0	87	أ- الطيران المدني
	0	0	0	0	0	18,431	ب- النقل البري
	0	0	0	0	0	0	ج- طرق السكك الحديدية
	0	0	0	0	0	0	د- الملاحة
						0	هـ- غير ذلك (تحدد جارة)
						0	النقل عبر خطوط الأنابيب
0	0	0	0	0	0	10,918	4 القطاعات الأخرى
	0	0	0	0	0	0	أ- التجاري/ المؤسسي
	0	0	0	0	0	10,918	ب- السكني
	0	0	0	0	0	0	ج- الزراعة/ الحراثة/ صيد الأسماك
	0	0	0	0	0	24,239	5 غير ذلك (تحدد جارة)
0	0	0	0	0	22	0	ب - الانبعاثات المتطايرة من الوقود
0	0	0	0	0	0	0	1 الوقود الصلبة
					0		أ- تعدين الفحم
							ب- نقل الوقود الصلب
							ج- غير ذلك (تحدد جارة)
0	0	0	0	0	22	0	2 النفط والغاز الطبيعي
0	0	0	0		7		أ- النفط
					15		ب- الغاز الطبيعي
					0		ج- التهوية والاشتعال

*ملاحظة 1: الخلية (4) في قطاع الطاقة (القطاعات الأخرى) تشير إلى:

1. الاستهلاك التجاري والمؤسسي: يشمل استهلاك زيت الوقود في الصناعة، وتحديدًا في مصانع الطابوق.
2. الاستهلاك السكني: استهلاك الغاز السائل (LPG) والكيروسين، بما في ذلك الاستهلاك العسكري من الكيروسين.

3. الإستهلاك الزراعي والغابات وقوارب الصيد: لا توجد نتائج لنقص المعلومات والبيانات.

**ملاحظة 2: الخلية (5) في قطاع الطاقة (غير ذلك) تشير إلى:

1. زيت الوقود المستهلك في إنتاج الكهرباء والمشاريع النفطية.
2. زيت الغاز أو الديزل المستهلك في إنتاج الكهرباء والمشاريع النفطية.
3. النفط في المشاريع النفطية.
4. غاز المصافي في المشاريع النفطية.
5. الغاز الطبيعي المستخدم في إنتاج الكهرباء، ومشاريع النفط، والمشاريع الصناعية.

**ملاحظة 3: أدرج استهلاك البنزين، ووقود الديزل في القطاع الفرعي العسكري ضمن قطاع النقل.

تتبعث غازات الدفيئة من مجموعة متنوعة من الأنشطة الصناعية، التي لا ترتبط بالطاقة. مصادر الانبعاثات الرئيسية هي عمليات الإنتاج الصناعي والتي يتم فيها تحويل المواد بالطرق الكيميائية أو الطبيعية. وخلال هذه العمليات يتم انطلاق العديد من غازات الدفيئة، بما في ذلك غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 ، وغاز الميثان CH_4 ، وغاز أكسيد النيتروز N_2O ، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور $PFCs$. تم حساب انبعاثات غازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري) عن العمليات الصناعية للمصادر الرئيسية وفقاً للخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية لسنة 1996، الجدول (2-4).

جدول 2-4: إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 لقطاع الصناعة في 1997 باستخدام النهج القطاعي

تقرير قطاعي عن فوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية (غيجا غرام)												
SF	PFC _s		HFC _s		ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	ثاني أكسيد انكربون CO ₂	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
P	A	P	A	P								
0	0	0	0	0	3.909	30	8	0	0	0	6,422	إجمالي العمليات الصناعية
0	0	0	0	0	103	25	0	0	0	0	4,762	أ- المنتجات المعدنية
					3						4,437	1 إنتاج الأسمنت
											306	2 إنتاج الكلس
											0	3 استخدامات الحجر الكلسي والدولوميت
											18	4 إنتاج واستخدام رماد الصودا
						0	0					5 التسطيح بالأسفلت
						25						6 رصف الطرق بالأسفلت
0	0	0	0	0	100	0	0			0	0	7 غير ذلك (تحتدرجاء)
						0						إنتاج الزجاج
					100							خرسانة حجر الخفاف
0	0	0	0	0	3,806	5	8	0	0	0	1,485	الصناعات الكيماوية
					0	5	8				1,485	1 إنتاج الامونيا
								0	0			2 إنتاج نتريك الاسيد
						0	0	0	0			3 إنتاج ابيك الاسيد
										0	0	4 إنتاج الكاربيد
					3,806	0	0	0		0		5 غير ذلك (تحتدرجاء)

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	176	ج إنتاج المعادن
					0	0	0	0			176	إنتاج الحديد والفولاذ
											0	إنتاج السبائك الحديدية
	0			0		0	0				0	إنتاج الألمنيوم
												إستخدام SF في سبك الألمنيوم والمغنيسيوم
												غير ذلك (تحدد رجاء)

فُدرت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ وغازات الدفيئة الأخرى من هذا القطاع لسنة 1997 باستخدام النهج العام للانبعاثات IP emissions من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$TOTAL_{ij} = AD_j \times EF_{ij}$$

حيث:

$TOTAL_{ij}$ = انبعاثات العملية الصناعية (طن) للغاز i من القطاع الصناعي j
 AD_j = مقدار النشاط أو إنتاج العملية الصناعية من المواد (AD) في القطاع الصناعي j (طن/سنة)
 EF_{ij} = معامل الانبعاث المرتبط بالغاز i لكل وحدة من نشاط في القطاع الصناعي j (طن/طن)

العمليات الصناعية الرئيسية التي تساهم في انبعاثات غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في جمهورية العراق هي إنتاج الأسمنت cement، والجير lime، والأمونيا ammonia، والحديد والصلب iron and steel، إنتاج الأسمنت يؤدي إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ في حين أن الغاز الرئيس المنبعث في إنتاج الجير هو CO₂. مجموع انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂، وقدر إجمالي كميات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ من العمليات الصناعية في 1997 بحوالي 6.422 غيغagram وانبعاث ثاني أكسيد الكبريت SO₂ حوالي 3.909 غيغagram، وبلغت كمية انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية 30NMVOC غيغagram، وأول أكسيد الكربون CO 8 غيغagram فقط.

2.3.3.3 قطاع الزراعة Agriculture Sector

تعامل هذا القطاع مع انبعاث غاز الميثان CH₄ -Methane وأكسيد النيتروز Nitrous Oxid -N₂O من مصدرين رئيسيين: التخمر المعوي Enteric fermentation، وإدارة السماد Manure management. إنتاج غاز الميثان من التخمر المعوي في الحيوانات العاشبة يُعتبر بمثابة منتج ثانوي لعملية الهضم. وكميات غاز الميثان CH₄ التي يتم تحريرها يعتمد على نوع وعمر ووزن الحيوان وكمية ونوعية المواد الغذائية المستهلكة. ووفقاً للخطوط

التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية، قُدرت انبعاثات الميثان من التخمر المعوي في 1997 كما يوضحها كل من (الجدول 2-5) و(الجدول 2-6).

جدول 2-5: إجمالي انبعاثات غاز الميثان CH_4 من التخمر المعوي للحيوانات وإدارة الأسمدة في 1997 باستخدام النهج القطاعي

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية (غيفاغرام)

المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO_x	أكسيد النيتروز N_2O	الميثان CH_4	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
0	0	0	17	134	إجمالي الزراعة
				113	أ التخمر المعوي
				68	1 الماشية
				5	2 الجاموس
				31	3 الخراف
				4	4 الماعز
				0	5 الجمال واللاما
				1	6 الاحصنة
				4	7 البغال والحمير
				0	8 الخنزير
				0	9 الدواجن
					10 غير ذلك (تحدد جارة)
			0	5	ب إدارة السماد
				2	1 الماشية
				0	2 الجاموس
				1	3 الخراف
				0	4 الماعز
				0	5 الجمال واللاما
				0	6 الاحصنة
				0	7 البغال والحمير
				0	8 الخنزير
				0	9 الدواجن

جدول 2-6: إجمالي انبعاثات غاز الميثان CH_4 وأكسيد النيتروز من قطاع الزراعة في 1997 باستخدام النهج القطاعي

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية (غياغرام)					
المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO_x	أكسيد النيتروز N_2O	الميثان CH_4	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
					ب إدارة السماد
			0		10 اللاهوائية
			0		11 الأنظمة السائلة
			0		12 التخزين الصلب والجزء الجاف
			0		13 غير ذلك (تحدد درجة)
				16	ج زراعة الرز
				16	1 المروية
				0	2 السقي بالأمطار
				0	3 المياه الجوفية
					4 غير ذلك (تحدد درجة)
			17		د التربة الزراعية
	0	0	0	0	هـ الحرق المحدد للساقات
	0	0	0	0	و حقول حرق المخلفات الزراعية
					1 حبوب
					2 الحبوب القطائنية *
					3 درنة والجنر
					4 قصب السكر
					5 غير ذلك (تحدد درجة)
					ز غير ذلك (تحدد درجة)

قطاع الزراعة قطاع ناشئ في جمهورية العراق، وهو أحد المساهمين الرئيسيين في إطلاق غازات الدفيئة، وذلك بسبب كون معظم محاصيل العراق هي من الحبوب cereals مثل القمح wheat والشعير barley والأرز rice والذرة corn، والتي تمثل مساحاتها أكبر نسبة من المساحات المزروعة، وعلى الرغم من وجود محاصيل البستنة horticulture وأشجار النخيل date palm trees، والتي تتطلب كميات أقل نسبياً من الأسمدة. وتشكل الأراضي الزراعية حوالي 7٪ من مساحة أراضي العراق الكلية. وبلغت كمية الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من غاز أكسيد النيتروز N_2O من التربة حوالي 33.4 غياغرام. وتشمل انبعاثات غاز أكسيد النيتروز N_2O المباشرة، الانبعاثات من التربة بسبب تطاير الأسمدة fertilisers وروث الحيوانات animal manure وقُدرت بحوالي 4.17 غياغرام، في حين تعتبر الانبعاثات الناتجة عن التربة بسبب الترسيبات من الغلاف الجوي من النيتروجين في التربة ومياه الرش من المخلفات الزراعية انبعاثات غير مباشرة.

تنبعث كميات صغيرة من غاز الميثان CH_4 أيضا من تربية الحيوانات، وهو الغاز الذي يتطلق بشكل جلي من القطاع الزراعي في جمهورية العراق، وخاصة من زراعة الأرز *rice*، والذي يعتبر أحد المحاصيل الشعبية، أما الانبعاثات الناجمة عن القطاعات الفرعية الأخرى مثل حرق السافانا savannah فلا يتواجد هكذا نوع من الغابات في العراق.

وفقاً للخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية، كانت انبعاثات غاز الميثان من التخمير المعوي في 1997 تعادل 113,153,33 طن. وقُدرت الكمية الإجمالية لانبعاثات غاز أوكسيد النتروز N_2O من القطاع الزراعي في حدود 118,14 غيغرام في 1997. أما انبعاثات غاز الميثان CH_4 فقُدرت الكمية الإجمالية بما يعادل 134 غيغرام. وقُدرت الكمية الإجمالية التقديرية في 1997 لانبعاثات غاز أوكسيد النتروز N_2O بما يعادل 17 غيغرام. ولم تُرصد أي غازات أخرى من هذا القطاع في 1997. ومن المعلومات المذكورة أعلاه فإن إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 المكافئ والتي كانت تنبعث من القطاع الزراعي سوف تكون مساوية لـ:

$$8084 = (310 \times 17 + 21 \times 134) \text{ غيغرام مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون } CO_2.$$

2.3.3.4 قطاع النفايات Waste Sector

شملت الحسابات في هذا القطاع انبعاثات غاز الميثان من:

1 - مواقع التخلص من النفايات الصلبة

2 - مياه الصرف الصحي المنزلية/ التجارية

3 - الحماة Sludge، ومياه الصرف الصناعي

كما شملت الحسابات انبعاثات أكسيد النيتروز Nitrous Oxide غير المباشرة من مياه الصرف الصحي للإنسان. ويعرض الجدول (2-7) إجمالي انبعاثات غاز الميثان CH_4 من قطاع النفايات في 1997 باستخدام النهج المرجعي.

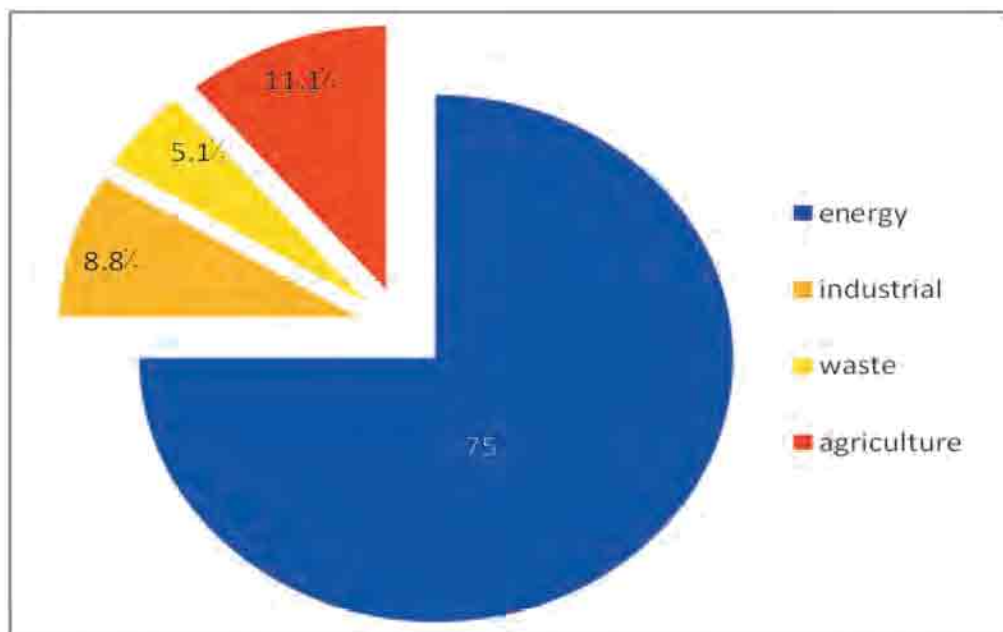
جدول 2-7: إجمالي انبعاثات غاز الميثان CH_4 من قطاع النفايات في 1997 باستخدام النهج القطاعي

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية (غيغرام)						
المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO_x	أكسيد النيتروز N_2O	الميثان CH_4	ثاني أكسيد الكربون CO_2	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
			1	163	0	إجمالي المخلفات
			0	163	0	أ. التخلص من النفايات الصلبة على الأرض
						1 مواقع الطمر المدارة
						2 مواقع الطمر غير المدارة
						3 غير ذلك (تحدد رجاءً)
			1	0	0	ب معالجة مياه الصرف الصحي
				0		1 مياه الصرف الصناعية
			1	0		2 مياه الصرف الصحي المنزلية والتجارية
						3 غير ذلك (تحدد رجاءً)
						ج حرق النفايات
						د غير ذلك (تحدد رجاءً)

عانى فريق العمل في قطاع النفايات ضمن مشروع البلاغ الوطني الأول من عدم وجود بيانات أو عدم دقة البيانات المتوفرة عن هذا القطاع، وذلك نتيجة لغياب الدراسات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مر بها العراق منذ 1990 ونتيجة للحروب وحرق معظم البيانات الوطنية. ولهذا بسبب فإن نتائج هذا القطاع اعتمدت على أساليب التقدير، وكذلك لم تُدرج المعلومات عن النفايات السائلة من القطاع الصناعي بسبب نقص البيانات.

إن غاز الميثان CH_4 هو غاز الدفيئة الرئيسي المنبعث من عملية التخلص من النفايات، وينبعث أيضاً من مياه الصرف الصحي المنزلي والتجاري ومياه الصرف الصحي العضوي والحماة العضوية. يصنف دليل منهجية الـ IPCC مواقع التخلص من النفايات الصلبة إلى مواقع "مدارة" وأخرى "غير مدارة" من خلال معرفة مدى نشاط فعاليات إدارة الموقع ونوعها. ولقد تم افتراض أنه في 1997 تم التخلص من جميع النفايات في مواقع غير مدارة، وقدرت انبعاثات الميثان من مياه الصرف الصحي والحماة باستخدام المنهجية الافتراضية المحددة من الهيئة. وتم افتراض أن حوالي 60 ٪ من مجموع السكان يستفيدون من تجميع مياه الصرف الصحي في 1997. وقدر صافي انبعاثات غاز الميثان CH_4 من قطاع النفايات بما يُعادل 163,05 غيغرام، وتشكل حوالي 51 ٪ من مجموع انبعاثات غاز الميثان.

يوضح الشكل (1-2) مساهمة كل قطاع في زيادة كميات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في 1997. ويتضح أن القطاع الزراعي أضاف كمية كبيرة من غازات الدفيئة في سنة 1997، والذي قد يكون بسبب عدم توفر البيانات والمعلومات عن الغابات، واستخدمت الأراضي، وتغير استخدامات الأراضي. في هذا السياق، فإن العراق بحاجة إلى بناء نظام معلومات لجمع البيانات عن هذا القطاع، استعداداً للبلأغ الوطني الثاني.



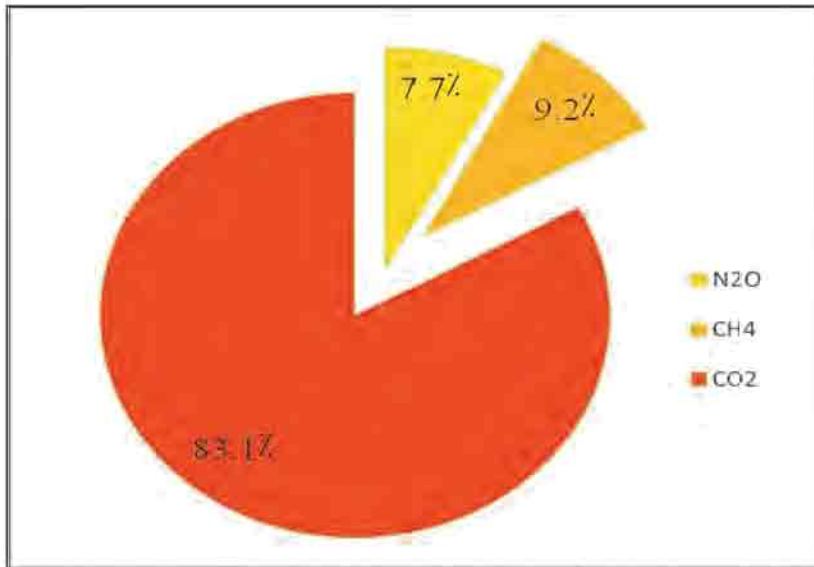
شكل 1-2: التوزيع القطاعي لإجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في العراق 1997

ويمكن تلخيص كميات غازات الدفيئة لكل قطاع، كالتالي:

- الطاقة: 54,419 غيغاجرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 75%.
- العمليات الصناعية: 6,422 غيغاجرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 8,8%.
- الزراعة: 8,084 غيغاجرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 11,1%.
- النفايات: 3,733 غيغاجرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 5,1%.

2.3.4. الانبعاثات حسب نوع كل غاز من غازات الدفيئة

يعرض الشكل (2-2) وصف لجميع أنواع غازات الدفيئة التي تم تقديرها في العراق في 1997، والتي تشمل غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 ، وغاز الميثان CH_4 ، وأكسيد النيتروز N_2O ، وأكاسيد النيتروجين NO_x ، وأول أكسيد الكربون CO ، وثاني أكسيد الكبريت SO_2 ، والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية NMVOC.



شكل 2-2: نسب غازات الدفينة المنبعثة في العراق في 1997**

• ثاني أكسيد الكربون CO₂ Carbon Dioxide

فُدر صافي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ بما يُعادل 60,379 غيغرام أي بنسبة 83,1% من مجموع غازات الدفينة المنبعثة في العراق في 1997، وتتولد هذه الانبعاثات من عمليات الطاقة، والعمليات الصناعية بنسبة 89,4%، و 10,6% من إجمالي الانبعاثات على التوالي. يعد احتراق الوقود الأحفوري المصدر الرئيس لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂. وكان أكبر مساهم في انبعاثاته صناعات الطاقة والمصافي بالقطاعات الفرعية (أساس توليد الطاقة فيها يعتمد على زيت الوقود الثقيل في 1997) وبنسبة 40,1%، يليها قطاع النقل البري بنسبة 30,7%، ويعتبر قطاع العمليات الصناعية (إنتاج المعادن بشكل رئيسي) مساهم بنسبة 10,6% من مجموع انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في 1997. ولم يتم حساب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناشئة من استخدامات الأراضي وتغيير استخدامات الأراضي والحراجة بسبب نقص البيانات.

• الميثان CH₄ Methane

تُمثل كميات غاز الميثان CH₄ ثاني أكبر حصة من انبعاثات غازات الدفينة في العراق في 1997. وقدرت انبعاثاته بحوالي 319 غيغرام بنسبة 9,2% من إجمالي انبعاثات غازات الدفينة في 1997. وكان أكبر مساهم في انبعاثات غاز الميثان CH₄ في سنة 1997 قطاع النفايات. ولقد شكلت انبعاثات غاز الميثان الناتجة عن مدافن النفايات الصلبة المحلية حوالي 51% من إجمالي انبعاثات الميثان. وساهم قطاع الزراعة وقطاعات الطاقة بنسبة 42% و 6,9% من إجمالي انبعاثاته على التوالي.

• أكسيد النيتروز (N₂O) Nitrous Oxide

قُدرت انبعاثات غاز أكسيد النيتروز N₂O بحوالي 18 غيغرام، أي ما نسبته 7,7٪ من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في 1997. تتولد انبعاثات غاز أكسيد النيتروز N₂O من القطاع الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة بنسبة بلغت 94,4٪ و 5,6٪ على التوالي.

2.3.5 الاستنتاجات

أ- قُدر مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في 1997 بحوالي 60,379 غيغرام من ثاني أكسيد الكربون CO₂، و 319 غيغرام من الميثان CH₄ و 18 غيغرام من ثاني أكسيد النيتروز N₂O، وهي تعادل 3,2 ميغagram/فرد من ثاني أكسيد الكربون CO₂ و 0,02 ميغagram/فرد من الميثان CH₄، و 0,001 ميغagram من N₂O (قدر عند السكان في 1997 بحوالي 19,184,543) أما بقية الغازات الأخرى فقد تم استثناءها. ويساهم قطاع الطاقة بنسبة 89,4٪ من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ وقطاع النفايات بحوالي 51٪ من غاز الميثان CH₄ وقطاع العمليات الصناعية، بحوالي 10,2٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO₂، و 100٪ من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت SO₂. مشاريع توليد الطاقة الكهربائية، والمشاريع النفطية والنقل هي المساهم الرئيسي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ بحوالي 45٪، و 34٪ على التوالي، وتسهم المناطق السكنية بنحو 20٪ من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ في قطاع الطاقة. اعتبرت الانبعاثات من قطاع الزراعة والغابات وقوارب الصيد مساوية للصفر، وذلك بسبب نقص البيانات والمعلومات ذات الصلة.

ب- كانت مساهمة كل قطاع في العراق، من الغازات المسببة للاحتباس الحراري في عام 1997 على النحو التالي: 75٪ من مجموع غازات الدفيئة كمكافئ ثاني أكسيد الكربون CO₂ كان من القطاع الطاقة، و 11,1٪ من قطاع الزراعة، و 8,8٪ من العمليات الصناعية و 5,1٪ من قطاع النفايات.

ت- بلغت انبعاثات غاز الميثان الناتجة عن مدافن النفايات الصلبة المنزلية 51٪ من إجمالي انبعاثات هذا الغاز وساهم كل من القطاع الزراعي وقطاع الطاقة بنسبة 42٪ و 6,9٪ على التوالي من إجمالي انبعاثات الميثان على التوالي.

ث- تتولد انبعاثات غاز أكسيد النيتروز من القطاع الزراعي ومعالجة مياه الصرف الصحي (المجاري البشرية) بنسبة 94,4٪ و 5,6٪ على التوالي.

2.4 عدم التيقن والتحقق من التقديرات

2.4.1 عدم التيقن Uncertainty

• يصف كتيب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "إرشادات الممارسة الجيدة IPCC Good Practice Guidance" تقدير عدم التيقن باعتباره العنصر الأساس للجرد الكامل. الهدف من تقدير عدم التيقن ليس للطعن في صحة تقدير الجرد، ولكن للمساعدة في تحديد الأولويات في الجهود وتخصيص الموارد لتحسين دقة الجرد في المستقبل، بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرار في الاختيار المنهجي واستخدام معاملات الانبعاثات الأكثر موثوقية.

- حساب الانبعاثات غازات الدفيئة لسنة 1997 يتضمن بعض عدم التيقن لعدة أسباب، من هذه الأسباب عدم توافر البيانات الكافية والمناسبة. وهناك أسباب كثيرة وراء اختلاف بيانات الانبعاثات والمصارف الفعلية عن الرقم المحسوب في قوائم الجرد الوطنية. تقدير عدم التيقن للانبعاثات من مصادر فردية (مثل المحطات الكهربائية الحرارية، والسيارات، وعدد من الماشية، والزراعة،... الخ) هو مزيج من الشكوك لعناصر حساب الانبعاثات، ومنها:
- عدم التيقن المرتبط بالرصد المستمر للانبعاثات. ونظراً لظرف العراق منذ 1980 فإن أكثر محطات الطاقة والمصافي والصناعات لا تقوم بعملية الرصد على انبعاثاتها، ولهذا السبب، لا توجد معطيات قياس لاستخدامها في حساب الكفاءة.
- عدم التيقن المرتبط بعوامل الانبعاثات التي جُمعت من المراجع المنشورة.
- عدم التيقن المرتبط ببيانات الأنشطة. لقد مر العراق في حروب عدة مرات منذ عام 1980 وحتى 2003، وقد أدى ذلك إلى فقدان معظم الوزارات لسجلاتها، وعدم وجود نظم سجلات للأنشطة في معظم هذه الوزارات، ولهذا السبب كان من الصعب جداً جمع بيانات كاملة وموثوق بها.

استند هذا التقرير لحساب الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري في العراق بشكل رئيسي على بيانات معامل الانبعاثات من دليل الاتفاقية: المبادئ التوجيهية المنقحة IPCC 1996 Revised Guidelines، والذي يعد أحد مصادر عدم التيقن، أيضاً.

جُمعت معظم البيانات عن الماشية والزراعة من مختلف الدراسات والوثائق، مما قد يؤدي إلى عدم التيقن أيضاً. وقد استمدت بعض البيانات الإحصائية من المجموعات الإحصائية التي تصدر عن وزارة التخطيط. وتعتبر بيانات وزارة النفط الأكثر موثوقية ولذلك استخدمت لحساب توليد الكهرباء والصناعات والنقل.

أحد أهم العوامل المؤدية لزيادة عدم التيقن هو وجود المتسربات الهاربة أثناء عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع "fugitive" والتي لم تؤخذ في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير، وللتغلب على هذا العامل، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إجراء مسح في معظم منشآت النفط وتوليد الكهرباء لعمليات التصريف والإشعال، والتسريبات والمعدات، والحوادث في خطوط الأنابيب والشاحنات.

2.4.2 التحقق من التقديرات Verification of Estimation

تهدف عمليات التحقق في السياق الحالي إلى المساعدة في تحسين نوعية المدخل من البيانات والتأكد من مصداقية قوائم الجرد. أوصى دليل الـ IPCC على مجموعة من خطوات الاستكمال البسيطة والتحري عن الدقة، وعلى سبيل المثال، مراجعة الأخطاء الحسابية، ومقارنة تقديرات الجرد الوطنية مع ما نشر بشكل مستقل من تقديرات، ومقارنة البيانات الوطنية مع الإحصاءات الدولية، ومراجعة حساب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود من خلال مقارنة النهج القطاعي مع منهجية الهيئة الحكومية الدولية المرجعية، وغيرها.

علاوة على ذلك، يمكن التحقق من التقديرات من خلال التعاون الدولي والمقارنة مع قوائم الجرد الوطنية للدول الأخرى. وفي إعداد قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة في العراق، استخدمت العديد من الخطوات بهدف التحقق من اكتمال وموثوقية عملية الحساب:

- أ- مقارنة مع قوائم الجرد الوطنية لبلدان أخرى (مثل الأردن وعدد من الدول الأخرى غير المدرجة في المرفق الأول).
- ب- تم حساب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂ من احتراق الوقود، في إطار منهجية IPCC بطريقتين: الحساب القطاعي المفصل، والنهج المرجعي الذي تم مقارنته مع النهج القطاعي، وكان الفرق بينهما يعادل 16,17٪.

2.4.3 ضمان الجودة وضبط الجودة Quality assurance/quality control

أنشطة مراقبة ضمان الجودة وضبط الجودة (QA / QC) هي جزء لا يتجزأ من أي تطوير عمليات الجرد، وذلك لأنها تحسن الشفافية والاتساق وقابلية المقارنة واكتمال ودقة قوائم جرد غازات الدفيئة. وللأسف فإنه من الصعب تنفيذ QA / QC في العراق في هذه المرحلة. ومن المتوقع أن تنفيذ تعليمات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية (IPCC) بشأن تهيئة وإعداد جرد الانبعاثات، بما في ذلك قوائم جرد غازات الدفيئة سوف تنظم هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

تم في هذا التقرير تنفيذ أنشطة مراقبة الجودة من خلال الخطوات التالية:

- التحقق من صحة وجودة البيانات التي تم جمعها وتدقيقها لإحتمالية تكرار حساب القيم المدخلة من خلال المراجعة التقاطعية للمعلومات الواردة من قبل مسؤولي القطاعات المختلفة مع المعلومات المتوفرة لدى وزارة التخطيط والهيئات الدولية مثل الفاو ومنظمة الصحة العالمية، ويعرض الجدول (2-8) عدد الاجتماعات التي أجريت من قبل فريق العمل المشكل للجرد الانبعاثات والتحقق من دقة البيانات المدخلة لضمان الجودة.

- التحقق من أن الانبعاثات وعمليات الإزالة قُدرت وحسبت بشكل صحيح؛
- التحقق من استخدام معاملات التحويل المناسبة؛
- التحقق من حساب جميع المصادر؛ و
- التحقق من ملائمة عوامل الانبعاثات.

جدول (2-8): عدد الاجتماعات التي أجريت لأداء مراقبة الجودة

النفط	الزراعة	الصناعة والمعادن	الكهرباء	النقل	عدد الاجتماعات المتحققة
7	4	4	3	2	

من أجل معالجة هذه المسألة بشكل صحيح، سوف تكون هناك حاجة ماسة إلى المساعدة المالية والخبراء، فضلاً عن تدريب مستمر لجميع الموظفين المشاركين في عملية جمع البيانات، وتقدير الانبعاثات، وحساب عوامل الانبعاثات، وغيرها. وقد يستفيد العراق من الدعم الدولي في:

- مساعدة الخبراء في إعداد المقدمات والتحليل والاستفادة من أفضل الممارسات المنهجية (مثل عوامل الانبعاثات، وتقدير عدم التيقن، واستعراض النتائج، وإجراءات مراقبة الجودة، وغيرها).

- الدعم المالي لشراء ما يلزم من المعدات (الأجهزة والبرامج) لجمع البيانات ومعالجتها وحفظها وعرضها على شبكة الإنترنت.
- المساعدة المالية لتدريب الموظفين كجزء من البرامج التدريبية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وغيرها من المنظمات الدولية بشأن جرد انبعاثات غازات الدفيئة الوطنية.
- الدعم المالي لصياغة اللوائح التنفيذية والمنهجيات في مجال الإحصاءات البيئية، وجرد الانبعاثات وتجميع قوائم جرد الانبعاثات الوطنية، وإدخال نظام مراقبة جودة البيانات، وإعداد التقارير، والتخزين الدائم، وحماية وسرية البيانات، وغيرها.
- لإستعراض ومراجعة البيانات وحساب ومقارنة النتائج مع نتائج الدول الأخرى، تم إجراء اجتماعات متعددة تحت إشراف خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

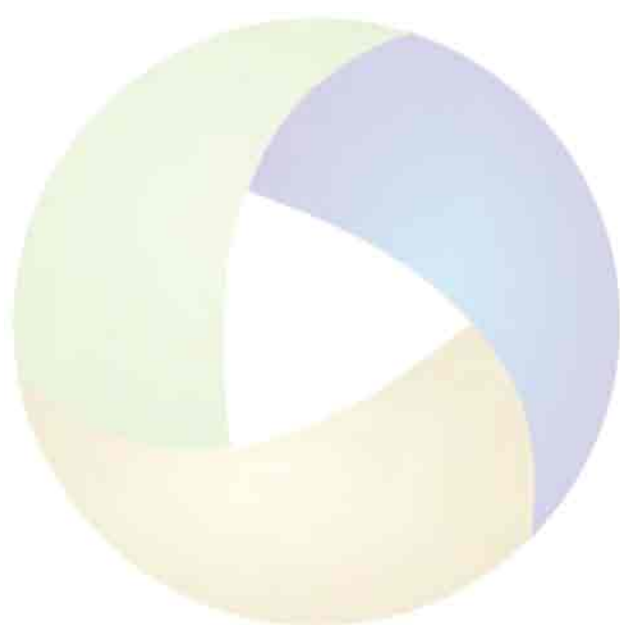
2.5 المصادر

- IPCC, 1997. Revised 1996 Guidelines for National Greenhouse Gas Inventories.
- IPCC, 2006. Guidelines for National Greenhouse Gas Inventories.
- IPCC, 2000. IPCC Good Practice Guidance and Uncertainty Management in National Greenhouse Gas Inventories.
- IPCC, 2003. IPCC Good Practice Guidance on Land Use, Land Use Change and Forestry.



أطفالنا... أرض المستقبل (الشيخلي، 2014)

قابلية التأثر وقياس التكيف



يعتبر العراق من الناحية المناخية بلدا قاحلا إلى شبه قاحل، ولهذه الظروف علاقة مباشرة بالموارد المائية المتوفرة والمتجددة، والتي تعتمد إلى حد كبير على المياه السطحية الناجمة عن مياه الأمطار أو الثلوج سواء كان ذلك في أحواض نهري دجلة والفرات المشتركة خارج العراق أو التي تقع داخل العراق أو في مناطق الصحاري وكذلك المياه الجوفية.

يشير معدل الواردات السنوية لكل من نهر دجلة عند مقدم سد الموصل، ونهر الفرات عند منطقة حصيبة خلال الفترة (1990 - 2000) والفترة (2000-2011) ومقارنتهما بالمعدل العام لكلا النهرين شكل (3-1) بأن الواردات المائية في الفترة الثانية تقل عما هو عليه الحال في الفترة الأولى وكذلك عما هو عليه الحال في المعدل العام لكلا النهرين. وهذا ربما يشير إلى قلة التساقط أو إقامة المشاريع الإروائية في دول المنبع.



شكل 3-1: تناقص المعدل السنوي لكميات المياه الواردة الى العراق من نهري دجلة والفرات عند الحدود العراقية

بلغ مجموع الواردات السنوية لمياه دجلة 33 مليار م³ في العام 2011، أما واردات نهر الفرات فقد بلغت 14,62 مليار م³ لنفس العام. ويوضح الجدول (3-1) تسبب مساهمة الواردات السنوية لنهري دجلة والفرات في الاستخدامات المختلفة.

إن معدل مجموع الواردات السنوية لنهر الفرات بلغ حوالي 15,2 مليار م³ / السنة للسنوات 2000-2011، في حين أن معدل مجموع الواردات السنوية لنهر دجلة بلغ 15,8 مليار م³ / السنة لنفس الفترة.

يعود سبب قلة المياه الواردة من الأحواض في اعالي النهرين بالأساس إلى قيام دول المنبع بإنشاء السدود والخزانات المختلفة ضمن حوض النهر، وكذلك إنشاء المشاريع الإروائية ومشاريع التنمية الأخرى وقد يعود أيضا إلى قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. إن زيادة استهلاك المياه في القطاع الزراعي والاستخدامات المدنية الأخرى تعود إلى زيادة عدد السكان.

بالإضافة إلى تناقص كمية المياه فقد شهدت نوعية المياه خاصة في نهر الفرات تدهورا ملحوظا وذلك يعود إلى المياه المالحة الراجعة إلى النهر من الأراضي الزراعية أو من مياه الصرف الصحي من قبل دول المنبع، هذا ناهيك عن تردي نوعيته داخل العراق نتيجة للتبخر المترافق مع نقص الواردات المائية ومياه الصرف الزراعي الراجعة من الأراضي الزراعية.

جدول 3-1: مساهمة الواردات السنوية لنهري دجلة والفرات في الاستخدامات المختلفة

النهر	الواردات السنوية (2011) مليار م ³	الاستخدام الزراعي %	الاستخدامات البلدية والصناعية %	الاستخدامات الكهربائية والصناعية %	الاستخدامات الترفيهية %
دجلة	33.0	76.0	17.0	4.0	2.0
الفرات	14.6	91.0	7.0	2.0	-----

إن المتوسط السنوي الحالي لنصيب الفرد من كميات المياه في العراق في عام 2012 يزيد قليلاً عن 1400 م³/السنة في حالة استخدام الوارد الماء السطحي الكلي بينما كان للفترة 2000-2011 حوالي 1787 م³/السنة وللفترة 1990-2000 حوالي 3040 م³/السنة بغض النظر عن نوعية المياه المتردية بسبب زيادة ملوحة المياه في مسافات طويلة ضمن مقطعي دجلة والفرات داخل العراق بشكل رئيسي (شكل 3-2). وإذا أخذت نوعية المياه بنظر الاعتبار فإن المتوسط السنوي لحصة الفرد العراقي من المياه تكون أقل من هذا الرقم بكثير بالمقارنة مع نصيب الفرد على المستوى العالمي والبالغ 7500 م³.



شكل 3-2: تناقص معدل حصة الفرد السنوية من معدل مجموع المياه السطحية السنوية الواردة الى العراق عند الحدود

3.1.1 تقييم قابلية تأثر/هشاشة الموارد المائية وقياس التكيف

من المتوقع أن تتفاقم مشكلة المياه في العراق في المستقبل بشكل كبير ومتزايد إلى الحد الذي قد تنخفض عنده حصة الفرد إلى أقل من 500 م³ في عام 2025 وبموجب نماذج التقديرات العالمية الخاصة بدول الشرق الأوسط وهذا يتوافق مع النتائج التي يوضحها شكل (3-2). إن المياه المتوفرة حالياً تكون تحت ضغط كبير ومتزايد، وذلك بسبب الجفاف المستمر والقحولة والنمو السكاني والاستخدام غير الرشيد للموارد المائية، بالإضافة إلى السياسة المائية المتبعة وحجم المشاريع الإروائية في دول المنبع وتأثيرها على حجم الواردات إلى العراق.

3.1.1.1 تقييم قابلية تأثر/هشاشة الموارد المائية

تتأثر الواردات المائية بتغيرات ظروف المناخ وخاصة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، حيث سيؤثر التغير المحتمل في المناخ في قطاع الموارد المائية ومنها واردات نهري دجلة والفرات بالإضافة إلى قطاع المياه الجوفية، وفيما يلي تقييماً لإحتمال تأثير المناخ في هذا القطاع.

أولاً: تقييم تأثير تغير المناخ على إيراد المياه المشتركة

من المرجح أن يحدث أي تغيير في الظروف المناخية الحالية تغييرات كبيرة في أنماط هطول الأمطار ودرجة الحرارة (Abdulla F. and Al-Omari A., 2008) لذلك من المرجح أن تقلل هذه التغييرات المعروض من المياه وبالتالي تزيد من الضغوط في الطلب على موارد المياه.

لم تجرى دراسة تقييم تأثير المناخ على الموارد المائية في العراق أو حساسية الموارد المائية للتغيرات المناخية بشكل ملائم حتى الآن، وذلك لأسباب موضوعية هي أن أغلب أجزاء أحواض نهر دجلة وكل أحواض التغذية للفرات تقع في دول المنبع، بالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً نقص في البيانات عن المياه الجوفية العابرة. وفي هذا المجال حذرت تقارير الأمم المتحدة من آثار تغير المناخ على نقص المياه (UNDP, 2010) وأشارت إلى أن تأثير تغير المناخ على أحواض نهري دجلة والفرات حالياً هو قيد التحقيق من قبل البلدان المعنية. وإحدى المسائل الحساسة، هي أن مياه العراق تتأثر بانخفاض هطول الأمطار من خارج حدودها، مما يجعل إدارة الموارد المائية في البلاد عرضة لتغير المناخ ومشاريع التخزين في البلدان المجاورة. إن نقص الموارد المائية بسبب نقص هطول الأمطار سيتسبب وبشكل مباشر في نقص تغذية المياه السطحية والجوفية.

ومن الأهداف الرئيسية لتقييم هشاشة قطاع الموارد المائية بسبب تغير المناخ هي:

أ - التحقق من تأثير تغير المناخ على موارد المياه في أحواض نهري دجلة والفرات والمناطق الصحراوية.

ب - تحديد تدابير التكيف الممكنة (السياسات، الاستراتيجيات وخطط العمل المستدامة الخاصة بموارد المياه) وذلك لمجابهة تغيرات المناخ المحتملة.

ومن أهم ما يمكن أن تتضمنه طرق تقييم تأثير المناخ على قطاع الموارد المائية مايلي:

- جمع البيانات: جميع البيانات المتعلقة بموارد المياه بهذا التقرير قد تم جمعها من وزارة الموارد المائية (MoWR)، أما البيانات المناخية لدرجات الحرارة والأمطار والخاصة بحوض العظيم فقد تم جمعها من الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية (IMOS)، حيث تضمنت هذه البيانات الهيدرولوجية وبيانات الأرصاد الجوية المتوفرة للفترة 1960 - 2006.

النمذجة الهيدرولوجية: يجري العمل حالياً ضمن الدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي والتي تنفذ في العراق لإعتماد النماذج الرياضية لغرض التحليل والدراسة والتخطيط، تأخذ بنظر الاعتبار احتمالات الفيضان والجفاف والتغيرات المناخية الأخرى وذلك للوصول إلى الإدارة الأمثل للموارد المائية خلال الفترة القادمة حتى سنة 2035، ومن هذه النماذج هو النموذج الهيدرولوجي (HEC-HMS) الخاص بالجريان السطحي

الذي صُمِّم أساساً لمحاكاة عملية الأمطار - الجريان السطحي لأنظمة الأحواض المائية المتشعبة Dendritic Watershed.
(<http://www.hec.usace.army.mil/software/hec-hms>)

- تقييم آثار تغير المناخ على الجريان السطحي: وذلك باستخدام النموذج المعبر لمحاكاة الجريان السطحي الشهري.
- اقتراح تدابير التكيف: يتم في هذه الخطوة تحديد تدابير التكيف اللازمة لمجابهة تأثير تغير المناخ على قطاع المياه.

أ - نهر الفرات

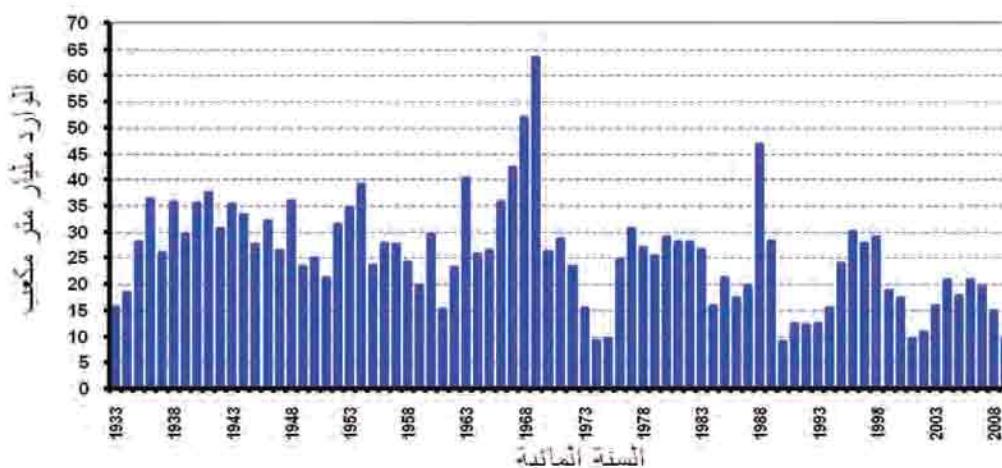
إن حوالي 88% من مياه نهر الفرات الواردة إلى العراق تأتي من مياه الأمطار والثلوج التي تسقط في تركيا، لذلك فإن تصارييف المياه في نهر الفرات تعتبر حساسة جداً (أو متأثرة) لمعدل هطول الأمطار والثلوج في تركيا ومشاريع الخزن فيها. تم تقييم تأثير تغير المناخ من خلال دراسة تناولت حالة نهر الفرات كأحد المصادر الرئيسية للمياه السطحية في العراق، والتي أجريت من قبل أونول وسيمازي في 2006 - والذي بينت وجود انخفاض عام في الأمطار بشكل رئيسي وذوبان الثلوج وارتفاع درجات الحرارة - على الموارد المائية. كما تشير هذه الدراسة إلى أهمية الثلوج وذوبانها في أعالي منابع نهري دجلة والفرات ومدى تأثير التغيرات المناخية على الواردات المائية الناتجة عن الأحواض المائية في دول المنبع والتي تؤثر إضافة إلى تأثير المشاريع الإروائية التي تقيمها هذه الدول بشكل مباشر على الواردات المائية في العراق.

إن تقديرات تغير المناخ لمناطق الأحواض المائية في أعالي دجلة والفرات تشير إلى أن الانخفاض الكبير في المياه الناتجة عن ذوبان الجليد قد يؤثر على تصريف هذين النهرين. حيث يصل الانخفاض إلى 100 ملم في مياه الثلوج (Onol and Semazzi, 2006). إن حساسية المناخ المستمدة من نموذج تصريف نهر الفرات تبين أن احتمالية زيادة أو انخفاض في كمية الأمطار بنسبة 25% سيزيد أو يقلل من تصارييف النهر، مع الحفاظ على الشكل الهيدروغرافي للنهر دون تغيير (Smith et al, 2000). هذا التوقع يعني أن التصريف السنوي يزداد إلى 40655 مليون متر مكعب أو يقل إلى 15751 مليون متر مكعب (بالمقارنة مع القيمة المرجعية والتي هي 27048 مليون متر مكعب). إن هذا يمثل زيادة 50% أو نقص 42% على التوالي، والتي تشكل تقريباً ضعف النسبة المئوية المفترضة للتغير في المطر. وقد توقعت دراسات النمذجة الإقليمية إن النقص في الواردات المائية قد يصل إلى ما يقارب 40-50 ملم في أحواض الفرات ودجلة العليا. أي بانخفاض نسبته حوالي 7% من متوسط هطول الأمطار. ومن المتوقع أن تسفر هذه الانخفاضات إلى نقص حوالي 11% في تصريف نهر الفرات (Evans, 2008). وهناك دراسات أخرى تتوقع خفض ما يقرب من 10-25% في الجريان السطحي للنهر في أعالي الأحواض للفرات ودجلة بحلول عام 2070 مقارنة مع متوسط الجريان لعام 2000 (Lenheretal, 2001; EEA, 2004). ومع ذلك، فإن فرض أي تغيير في درجة الحرارة سيغير في شكل وحجم التصريف لنهر الفرات. إن ارتفاع درجة الحرارة حوالي 5 درجات سيزيد البخر -نتج بشكل ملحوظ، ولذلك سينخفض منحنى التصريف بشكل كبير (وانخفاض التصريف السنوي سيكون من 27048 مليون متر مكعب إلى 16329 مليون متر مكعب (أي إن الانخفاض في التصريف سيبلغ حوالي الـ 60%). سيؤدي نقص 100 ملم في مياه الثلوج في منابع الفرات إلى انخفاض التصارييف في أواخر الصيف، حيث تكون المياه شحيحة والطلب

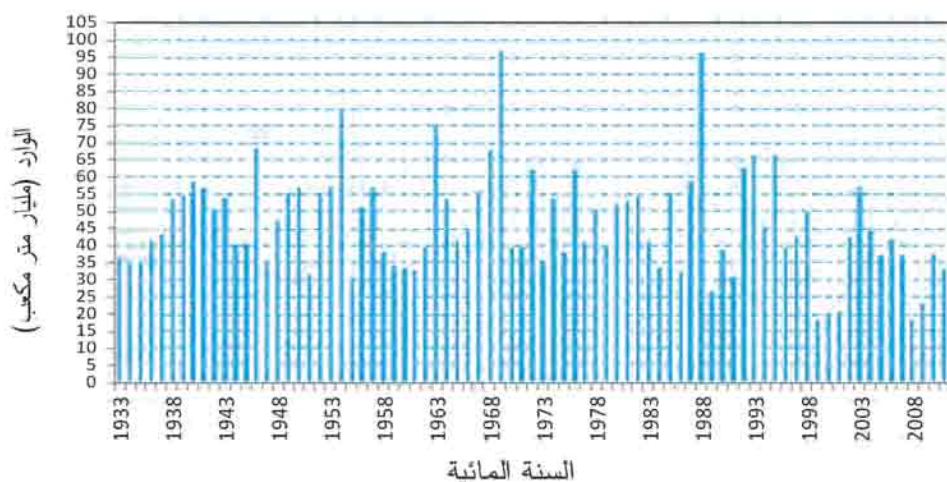
عليها عالي. وقد لوحظت حساسية مشابهة (تأثر مشابه) لتغيير درجة الحرارة في أعالي نهر دجلة.

يحصل العراق على ما يزيد على 58٪ من الموارد المائية السطحية المتجددة السنوية لنهر الفرات المقاسة على الحدود التركية - السورية. وبالتالي فإن الانخفاض في هذه التصاريح يؤثر على العديد من القطاعات التي تعتمد على المياه المستمدة من تدفق نهر الفرات. وتكون مشاريع الري الكبيرة على حوض النهر أكثر تأثراً لهذا النوع من التغيرات من حيث كمية ونوعية مياه الري، مما يؤثر على نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل وكمية الغلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن قلة ذوبان الثلوج التي تتدفق مياهها من خلال السدود يؤدي إلى تقليل المياه المخزنة، مما يؤثر سلباً على التوليد المستقبلي للطاقة الكهرومائية.

بالرغم من نتائج الدراسة أعلاه والتي تشير إلى وجود تأثيرات للتغير المناخي في أعالي حوض الفرات وكذلك أعالي حوض دجلة، إلا أن الشككين (3-3) و (3-4) يشيران إلى وجود انخفاض في الإيرادات المائية إلى العراق في السنين الأخيرة في نهري دجلة والفرات عما كان عليه الحال في السنين التي سبقتها، إلا أن النقص في الواردات من نهر الفرات أكبر بكثير مما هو عليه الحال في نهر دجلة، وقد يرجع هذا إلى أن نقص الواردات في نهر الفرات يعود بالدرجة الرئيسية إلى بناء خزانات السدود والمشاريع الإروائية الأخرى وزيادة استخدامات المياه في كل من تركيا وسورية، علاوة على ذلك فإن درجة ملوحة مياه الفرات عند الحدود العراقية تزيد أحياناً عن 800 جزء بالمليون، وهذا يدل بشكل أكيد على تلوث هذه المياه قبل دخولها إلى الحدود العراقية نتيجة لجريان مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي إلى نهر الفرات من أراضي هذه الدول. أما إيرادات نهر دجلة من روافد الزاب الصغير ونهر ديالى والليزان ينبعان من داخل الحدود الإيرانية فهي الأخرى تعرضت إلى النقص الشديد في السنوات الأخيرة. وبالرغم من عدم توفر دراسات لمعرفة آثار التغير المناخي بدقة في هذا الجانب إلا أن انخفاض واردات النهر يعود بالدرجة الأساس إلى ازدياد استخدام هذه المياه من الجانب الإيراني وإقامة المشاريع الزراعية الإروائية بالإضافة إلى تأثير التغيرات المناخية.



شكل 3-3: الواردات المائية السنوية لنهر الفرات عند الحدود في القام



شكل 3-4: الواردات المائية السنوية لنهر دجلة وروافده

3.1.2 تقييم تأثير تغير المناخ على الإيرادات المائية المحلية

وتشتمل على تقييم تأثير المناخ على المياه السطحية المحلية والتي تكون أحواضها داخل العراق والمياه الجوفية

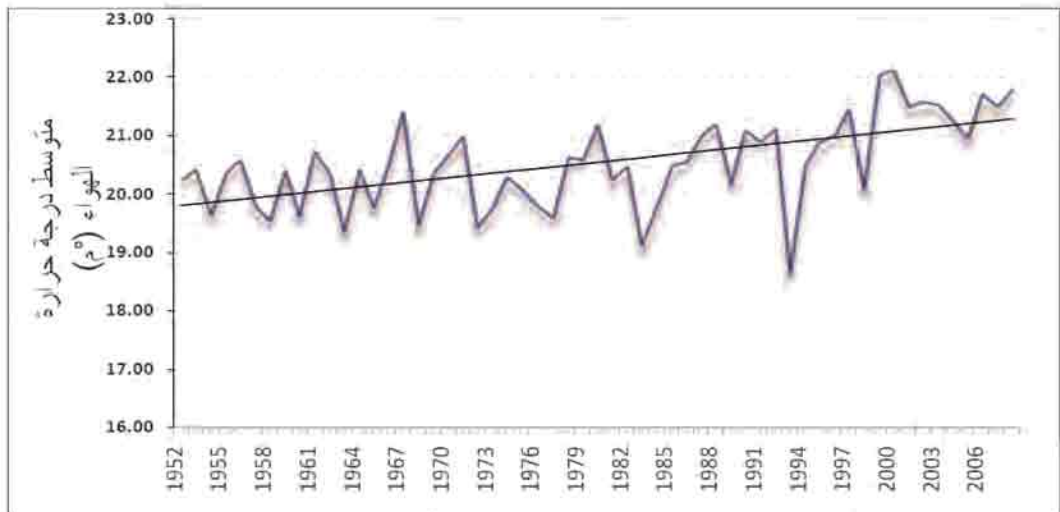
3.1.2.1 تقييم تأثير تغير المناخ على الإيرادات المائية السطحية المحلية

يمثل حوض العظيم أحد أحواض التغذية لنهر دجلة، ويقع هذا الحوض بشكل كامل داخل الأراضي العراقية. ويعطي تقييم تأثير التغيرات المناخية في هذا الحوض فكرة عن التغيرات المناخية في العراق ومدى تأثيرها على الموارد المائية السطحية. يقع نهر العظيم في المنطقة الشمالية الشرقية العراق، وينبع من منطقة قسم منها مرتفعة وجبلية والمناطق الجبلية بارتفاع 1400-1800 متر فوق سطح البحر. ويلتقي بدجلة في ارتفاع مقداره 150 متر تقريباً وعلى بعد 13 كيلومتر من مدينة بلد. طوله من المصدر إلى الملتقى بدجلة حوالي 230 كيلومتر. إن مساحة حوض العظيم هي حوالي 13000 كم² وهي منطقة من الناحية العملية لا تتساقط فيها الثلوج، إضافة إلى أن المطر فيها ذو مستويات محدودة. لذلك يحدث الجريان الفعال فقط أثناء الفصل الممطر. المطر السنوي لحوض العظيم يتراوح من 187 إلى 360 ملم تقريباً، وتختلف درجات الحرارة بين 6.7°م إلى 50°م، وفقاً لذلك يمكن أن يصنف حوض العظيم كحوض قاحل Arid.

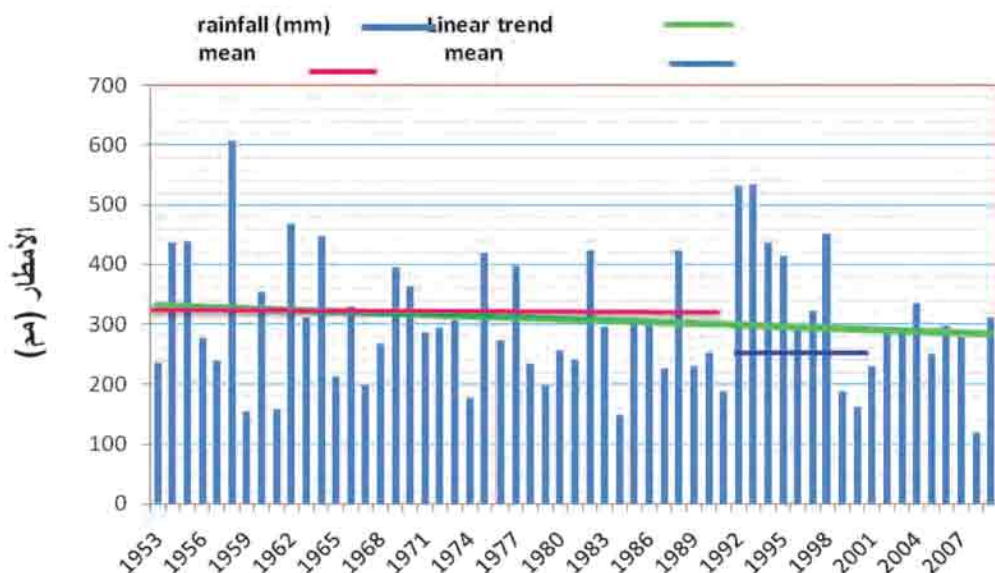
إن حوض العظيم يعتبر ممثل لكثير من مناطق العراق من ناحية تأثيره بالتغيرات المناخية، حيث تعرض العراق لهذه الظروف منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، والتي انعكست في زيادة درجات الحرارة وقلة هطول الأمطار. يوضح الشكل (3-5) ارتفاع معدل درجات الحرارة السنوي في حوض العظيم. تؤدي زيادة درجات الحرارة بالضرورة إلى زيادة معدلات التبخر والبخر - نتج في هذا الحوض مما يؤدي إلى نقص في وفرة الموارد المائية. شملت التغيرات المناخية في العراق وفي هذا الحوض بالتحديد أيضاً نمط توزيع الأمطار بالإضافة إلى معدل التساقط المطري. يشير الشكل (3-6) إلى انخفاض معدل سقوط الأمطار السنوي ضمن هذا الحوض للفترة التي تضمنتها البيانات (1953 - 2009). كما يشير

الشكل (3-7) إلى تناقص واردات المياه الناتجة من هذا الحوض لنفس الفترة الزمنية وخاصة للسنتين الأخيرة حيث بلغ المعدل العام لهذه الواردات في السنوات الأخيرة (1999 - 2010) 0,56 مليار م³ سنوياً ونظراً لأن مناخ العراق بشكل عام هو جاف وقاحل فإن التغير المناخي الخاص بهطول الأمطار يبدو قليلاً قياساً إلى التغير في زيادة درجات الحرارة التي تبدو واضحة سواء كان ذلك في حوض العظيم أو في مناطق العراق الأخرى، كما يلاحظ من الاشكال الخاصة في فصل المناخ والتي توضح زيادة في معدلات درجات الحرارة وخاصة في السنتين الأخيرة. وهناك حاجة لإجراء دراسة أخرى أعمق حول العلاقة بين الأمطار والواردات المائية في حوض العظيم.

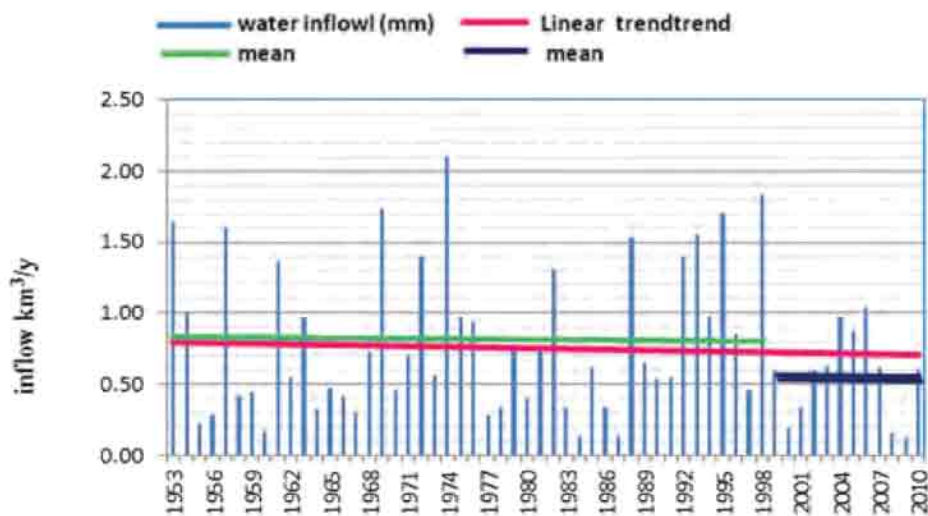
إن أي زيادة في درجات الحرارة ستؤدي إلى زيادة في التبخر - نتح الأساسي ET_0 ، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة معدلات التبخر وتقليل إمدادات المياه من الأمطار السنوية، والتي سينجم عنها بالتالي خفض تغذية طبقات المياه الجوفية سنوياً، وكذلك خفض الجريان السطحي. وهناك حاجة إلى دراسة أثر التغيرات المناخية على مستويات المياه الجوفية باستخدام العلاقات الديناميكية الخاصة بمعايرة عدد من النماذج الرياضية للمياه الجوفية وكذلك بحساب التدفق لبعض الينابيع. وسيتم مستقبلاً تطبيق الموديلات الرياضية الخاصة بالمياه الجوفية وهي موديلات المياه الجوفية والتي تنفذ ضمن برنامج powersim Studio ضمن الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي لغرض إجراء تقييم موازنة المياه الجوفية الطبيعية. ويمكن أن تشمل هذه الدراسة على تحليل المكونات المفردة لحركة الماء وتأثير سيناريوهات هيدرولوجية معينة. إضافة إلى ذلك فإن النموذج يسمح بتقدير كمية المياه الجوفية المتوفرة لغرض الاستخدام وكذلك توصيف نوعية الماء الخاصة بالملوحة. وكذلك من المهم إجراء دراسة أخرى لحساب تأثيرات تغير المناخ على متطلبات مياه الري، ويمكن استخدام الزيادة في التبخر - نتح الأساسي ET_0 المحسوب لحساب الزيادة في متطلبات الري لمختلف أنواع المحاصيل في مناطق مختلفة من العراق.



شكل 3-5: الزيادة في معدل درجات الحرارة السنوية للهواء للفترة من 1952- 2008



شكل 3-6: تناقص هطول الأمطار في حوض العظيم للفترة (1953-2009)



شكل 3-7: تغير الواردات المائية (معدل الجريان السنوي) في حوض العظيم

3.1.2.2 تقييم تأثير تغير المناخ على الإيرادات المائية الجوفية عموماً وفي الصحراء بشكل خاص:

تعتبر المياه الجوفية مورداً حاسماً للمياه في المناطق الصحراوية القاحلة أو القاحلة جداً. وتزداد أهميتها بشكل كبير خلال فترات الجفاف. مع استثناءات قليلة، فإن معظم أحواض المياه الجوفية في العراق تعاني من عجز في إدامة خزين هذه الأحواض. وتشير الأرقام في الجدول (2-3) إلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية عما كانت عليه سابقاً نتيجة لقلة الأمطار في العراق عموماً وفي الصحراء بشكل خاص.

جدول 2-3: انخفاض مناسيب المياه الجوفية خلال الفترة 2010-2011

موقع القياس	النقص الحاصل في مناسيب المياه الجوفية للفترة 2010 - 2011 (متر)
الموصل	0.8 -
اربيل	2.55 -
كربلاء	0.17 -
النجف	0.41 -
كربلاء - شتاتة	0.67 -
الانبار	0.16 -
البصرة	0.1 +
ديالى	0.49 -
كركوك	0.40 -
المثنى	0.18 -

3.1.3 تأثير المؤشرات والعوامل الأخرى على هشاشة قطاع المياه:

لا يعتبر تغير المناخ هو مؤشر الضعف الوحيد للموارد المائية في حوضي دجلة والفرات، بل هناك مؤشرات أخرى وهي كمايلي:

- النمو السكاني والتحضر: يؤدي النمو السكاني وامتداد المناطق المأهولة إلى زيادة استهلاك المياه للأغراض المختلفة وخاصة في القطاع الزراعي، وإلى زيادة المياه العادمة، مما يتسبب في تدهور نوعية مياه النهر بشكل متزايد ابتداءً من المنبع إلى المصب. تؤدي زيادة التحضر وامتداد مساحته في مناطق المنبع إلى زيادة مساحات الأرض غير المنفذة للمياه بسبب اشغالها بالعمارة، وهذا يؤدي بالتالي إلى قلة رقعة النباتات الطبيعية وكذلك قلة البحر - نتج وقلة تسرب المياه إلى داخل التربة.

- الصراعات المتصلة بالمياه والسياسات المائية لدول الجوار: تعتمد دول المنبع بشكل مباشر على مياه الأمطار للمحافظة على الغابات، الحياة البرية والأراضي

الربطية والزراعة الديمية، وصيد الأسماك وتغذية المياه الجوفية. وفي العراق كمنطقة مصب، فإن مياه دجلة والفرات هما المصدر الوحيد للزراعة الإروائية وتوفير مياه الشرب. ترتبط مشاكل المياه في مناطق المصب بشكل رئيسي بندرة المياه.

في العديد من التقارير المنشورة وبمناسبات عدة، حذرت الأمم المتحدة من زيادة خطر الصراع على الموارد المائية الشحيحة، وهذا يعتبر تهديدا للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حذرت هذه التقارير من آثار تغير المناخ على نقص المياه. ومن المسائل الحساسة، هي اعتماد مياه العراق إلى حد كبير على معدل هطول الأمطار وذوبان الثلوج والعوامل المناخية الأخرى (بالإضافة إلى السياسات المائية لدول الجوار والتي تتجسد في تأثير مشاريع تخزين المياه) من خارج حدودها، مما يجعل إدارة الموارد المائية في البلاد عرضة لتغير المناخ من جهة ولتأثيرات مشاريع التخزين ومنشآت الري في البلدان المجاورة من جهة أخرى أو تغيير مسار بعض الروافد أدى إلى انخفاض خطير في منسوب المياه وعجز كبير في مياه الشرب والري.

هناك إمكانية كبيرة لاجتاد تعاون عابر للحدود بدلا من الصراع، حيث يمكن لبلدان المنبع استخدام الجريان المائي السطحي لتوليد الطاقة لتنمية وتوفير المياه الجوفية في المناطق النائية. كذلك يمكن تطوير مشاريع خفض الضائعات ومنع مشاكل الفيضانات في المنبع لتوليد تصاريح إضافية للأنهار لفائدة دول المصب.

- أدى انخفاض المعدلات الاعتيادية لهطول الأمطار في العراق وخاصة في السنوات السابقة إلى انخفاض تصاريح الأنهار الرئيسية، انخفاض مستويات المياه الجوفية، وخاصة في المناطق الصحراوية، وجفاف مصادر المياه وبالأخص مياه الينابيع والعيون التي كانت موجودة في السنوات الماضية.
- الإدارة غير الملائمة لموارد المياه من قبل المجتمعات المحلية والمزارعين بالشكل الملائم.
- عدم وجود مشاريع الري الاستراتيجية طويلة الأجل.
- عدم وجود استراتيجية طويلة الأجل وشاملة لمكافحة آثار الجفاف، موضوعة منذ عدة سنوات لتخطيط مخاطر الجفاف.

يشير التقرير الخاص بالعراق لعام 2009 والذي أعدته مكاتب IAU، UNAMI، OCHA إلى شدة آثار الجفاف في العراق، وأدت إلى أن آليات تعامل ومحاولات المجتمع في العراق مع هذه الحالة قد تراوحت بين تعميق الآبار الضحلة في محاولة للحصول على المياه، إلى شراء أو إستئجار صهاريج المياه لنقل المياه الصالحة للشرب لماشيتهم والإستخدام المنزلي والهجرة إلى أقرب بلدة حيث المياه متاحة. ويعتبر الوعي بتدهور موارد المياه والنظم الإيكولوجية في العراق عاليا بين صناع القرار العراقي، ولكن الإجراءات الملموسة على المستويات المحلية والوطنية تبقى غير منسقة ومحدودة.

تدهور نوعية المياه: إن ارتفاع درجات الحرارة وزيادة تسب التبخر من الأنهار والمسطحات المائية أدى إلى تناقص مستويات الماء في الأنهر، والذي يؤدي إلى زيادة قيم التملح في المياه. وكذلك زيادة تلوث المياه بسبب زيادة تركيز الملوثات في الأنهر سواء كانت ناجمة عن مياه الصرف الصحي غير المعالجة والمطروحة في النهر أو أنواع الملوثات الأخرى، حيث:

- أدت زيادة درجات الحرارة إلى زيادة نسب التبخر وبالتالي زيادة قيم الاستهلاك المائي، زيادة تملح التربة في السهل الرسوبي. وزيادة جفاف سطح التربة، قلة الغطاء النباتي، زيادة التعرية الريحية بوجود الرياح وتحطم تركيب الطبقة السطحية للتربة، وبالتالي زيادة العواصف الغبارية داخل وخارج السهل الرسوبي.
- انحسار المياه وزيادة الجفاف لمساحات واسعة من الأهوار.
- انخفاض مناسيب المياه في شط العرب مما أدى إلى زيادة نسبة مياه البحر في مياهه وبالتالي ارتفاع نسب الملوحة فيه بشكل كبير نتيجة المد ودخول المياه المالحة جدا إلى أراضي البساتين.
- زيادة نمو الأدغال في الأنهار الرئيسية كالقصب والبردي والأدغال المائية الأخرى نتيجة انخفاض مناسيب المياه وقلة سرعة التيار.

3.1.4 تأثيرات نقص المياه على قطاع الموارد المائية والقطاعات الأخرى:

- تتضح الآثار السلبية لنقص المياه على القطاعات الأخرى كمايلي:
- التأثيرات السلبية على الملاحة النهرية.
- إن زيادة مشكلة التلوث وزيادة درجة التملح في الأنهار والبحيرات سيؤثر بشكل مباشر على الصناعات المعتمدة على المياه ويرفع من كلف إنتاجها.
- مشكلة انخفاض المناسيب في بحيرات السدود والتي تحدث تلوثا بيئيا نتيجة لقلة المخزون المائي أو قلة عمود الماء والذي يؤدي إلى حدوث فرق بين درجات الحرارة بين سطح الماء الذي يسخن نتيجة الحرارة وقاع البحيرة الأقل حرارة، مما يؤدي لحدوث تيارات حمل وبالتالي حدوث اضطراب turbulence و خلط الترسبات الموجودة في القاع بالماء. وهذا ملاحظ خاصة في سد دوكان.
- تحديد المساحات المزروعة والتأثيرات الأخرى في القطاع الزراعي كالتأثير على الثروة الحيوانية والحياة المائية والتنوع البيولوجي.
- التدهور البيئي في شط العرب بسبب نقص المياه ووصول موجات المد إلى مدينة البصرة والأراضي المجاورة لشط العرب مما أدى إلى تدهور مناطق البساتين والمساحات الزراعية الأخرى.
- زيادة رقعة التصحر وتدهور الأراضي وزيادة التصحر الملحي وتدهور الغطاء النباتي وزيادة العواصف الغبارية والرملية.
- الطاقة الكهرومائية: إن نقص المياه أدى الى تعليق نظم الطاقة الكهربائية في السدود مما أثر على البنى التحتية للمحطات الصناعية ومحطات تنقية المياه والنفط وغيرها من الصناعات التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية المولدة في السدود.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية: من المتوقع أن يكون هناك تأثيرات هامة لنقص المياه على الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق. تتأثر رفاهية وتنمية وبقاء المجتمعات الحضرية والريفية واستدامة الاقتصاد الوطني مباشرة بنقص الموارد المائية. وهذا كله يفسر دور هذه التأثيرات في الطلب المتزايد على المياه، حيث من المتوقع أن تؤدي سياسات دول الجوار وتغيرات المناخ المحتملة على زيادة كبيرة في الطلب على المياه للأغراض المدنية والصناعية والزراعية في وقت واحد، وسوف يؤدي ذلك إلى الحد من إمدادات المياه من حيث النوعية والكمية.

3.1.4.1 إجراءات التكيف

ستستمر الآثار السلبية المذكورة أعلاه ما لم يتم اتخاذ إجراءات جادة للحد والتخفيف من آثار نقص المياه والحد من معدلات الزيادة في استهلاك الماء. وأشار تقرير (IAU 2010) إن مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات - المصدرين الرئيسيين للمياه السطحية في العراق - قد تراجعت إلى أقل من ثلث القدرة الطبيعية، والقضية الحرجة هي إن هذا الاتجاه من المتوقع أن يستمر في المستقبل.

إنّ الخسارة المتوقعة في معدل الواردات المائية السطحية في العراق إلى نهري - دجلة والفرات- يمكن أن ينخفض في عام 2025 إلى حوالي 50-80٪ من المياه الواردة في عام 2009. ومن المتوقع انخفاض واردات المياه إلى الأنهار الرئيسية نتيجة للجفاف التي تؤثر على المنطقة. كذلك الحال بالنسبة لبناء السدود على الموارد المائية في البلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك تتضاءل مستويات المياه في الخزانات والبحيرات ومجاري المياه إلى مستويات حرجة مما اضطر الكثير من الناس إلى الاعتماد على المياه الجوفية، وبالتالي فإن هذه العلامات تدل على التراجع بكميات المياه الجوفية أيضاً، وأثرت على الإفراط في استغلال العديد من آبار المياه الجوفية وجودتها، وأصبحت العديد من هذه المصادر الجوفية غير صالحة للاستعمال بسبب ارتفاع نسبة الملوحة والتلوث وأصبحت أكثر عمقا.

من المرجح أن تؤدي الآثار السلبية لتغير المناخ على الموارد المائية إلى خفض الإنتاج الزراعي وجعل مشكلة نقص المياه في العراق أسوأ من ذلك. ولهذا، ينبغي اتخاذ عدة تدابير جدية للتكيف وذلك لتخفيف تأثير ظاهرة التغير المناخي على الموارد المائية، وتطوير المصادر غير التقليدية للمياه التي يمكن استغلالها في المستقبل.

يمكن استخدام التأثير المتوقع لتغير المناخ على موارد المياه، كدليل لإيجاد تدابير وإجراءات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما يقترح اتخاذ تدابير التكيف الممكنة التالية والتي بالإمكان أن تركز عليها السياسة المائية المستقبلية، وهي بمثابة استراتيجية يطلق عليها "مواجهة التحديات" وهذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون مستدامة بحيث تتضمن إجراءات عديدة يمكن تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

- أ. تنمية الموارد المائية الحالية وحمايتها من الهدر والتدهور في الكمية والنوعية.
- ب. تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة حالياً.
- ت. حماية الصحة العامة والبيئة.

3.1.4.2 الإجراءات المطلوبة للتكيف مع نقص الموارد المائية وتغير المناخ

يؤدي دمج إجراءات التكيف مع آثار التغير المناخي في استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية إلى تقوية هذه الاستراتيجيات وزيادة فائدتها. ويمكن اعتماد الاعتبارات التالية لتعزيز عملية تخطيط استراتيجيات التكيف وفق الأوضاع البيئية والاقتصادية في العراق:

- إدارة موارد المياه السطحية وتشغيل السدود
- وضع برنامج لتشغيل الخزانات والسدود بصورة مجتمعة Reservoirs optimization operations، أو تشغيل السدود بإتباع أسلوب السيطرة المركزية المبني على أساس نماذج رياضية حديثة مدعومة ببيانات المنظومة الوطنية للرصد النائي.

- استخدام الوسائل الحديثة للإدارة المتكاملة للموارد المائية وبناء نموذج رياضي يحاكي منظومة الموارد المائية في العراق وعلاقتها مع المتغيرات المختلفة Iraq Water Systems Planning Model، ويعتبر هذا الركيزة الأساسية للدراسة الإستراتيجية للمياه والأراضي والتي يجري بناؤها حالياً في وزارة الموارد المائية بمساعدة بعض الشركات المتخصصة.
- الإسراع بانجاز المرحلة الثانية من إستراتيجية الموارد المائية واستخدام الأراضي في العراق لغاية سنة 2035 لإعتماد خطط الوزارة المستقبلية على نتائجها.
- إعداد الموازنات المائية السنوية على وفق الواردات المائية المتحققة والسيطرة على إدارة الطلب على المياه.
- الإستمرار بتنفيذ وإكمال نصب المنظومة الوطنية للرصد الهيدرولوجي السطحي والجوفي وجمع المعلومات من دول الجوار حول الوضع المائي وتطوير بنك المعلومات الهيدرولوجية.
- وضع إجراءات للإنذار المبكر للتحذير من كوارث الجفاف والفيضان.

صيانة وبناء منظومة منشآت الري

- الإستمرار في إدامة وتقييم كفاءة السدود المنشأة وخاصة سد الموصل والتوصل إلى حلول دائمية تساعد في تشغيلها وفق طاقاتها التصميمية.
- إيلاء الإهتمام بإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية عند إنشاء السدود المستقبلية لتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقة النظيفة وتعزيز منظومة الطاقة الكهربائية الوطنية.
- إزالة الترسبات الوسطية في مجاري الأنهر الرئيسية وتحديد المقطع الأمثل للنهر.
- إكمال منظومات السدود الرئيسية المقترحة سابقاً وخاصة على نهر الزاب الأعلى من أجل التشغيل الأمثل للموارد المائية.
- دعم جهود إنعاش الأهوار لإعادتها إلى وضعها البيئي السابق وتأمين تغذيتها بالمياه والاهتمام بإنشاء البنية التحتية وتشجيع وزارات ومؤسسات الدولة العراقية لتقديم الخدمات الضرورية للمنطقة.
- إدارة ودراسة المياه الجوفية.
- الاستمرار باكتشاف طبقات المياه الجوفية المشتركة مع دول الجوار والتعاون معها لإجراء دراسات إقليمية بغية تحديد مواصفات الخزين الجوفي المشترك للاتفاق حول استثماره بشكل معقول ومنصف.
- استخدام خزين المياه الجوفية بشكل مستدام، لاسيما المتجدد منه للزراعة للتعويض عن النقص في واردات المياه السطحية، على أن يكون ذلك محسوباً بشكل دقيق، بحيث لا يحدث استنزافاً له، خاصة في المناطق الصحراوية، حيث أن الخزين غير متجدد، مع ضرورة رصد وإعادة تقييم موارد المياه الجوفية الوطنية وإعداد خطة لرصد وحماية هذا المورد من خلال وجود قاعدة قانونية قوية، وتشريعات تخص استخدام المياه الجوفية، واستمرار التدابير الواجب اتخاذها لحماية موارد المياه الجوفية من جميع مصادر التلوث.
- البدء بإجراء دراسات وإجراءات حول تغذية المياه الجوفية الاصطناعية.
- الاستمرار في إنشاء السدود الصغيرة في المناطق الصحراوية وغير الصحراوية والاستفادة من المياه المخزونة لتأمين مياه الشرب والزراعة ومتطلبات الثروة الحيوانية.

ترشيد استخدام المياه

- تجنب الهدر في استخدام المياه في كافة قطاعات استخدام المياه الزراعية والصناعية والمدنية.
- كون استهلاك المياه هو الأوسع في قطاع الزراعة ومراعاة لمحدودية الموارد المائية في عملية وضع السياسات الزراعية المستقبلية، لذا فإن الإجراءات التالية تعتبر من ضمن الإستراتيجيات المطلوبة لزيادة إنتاجية المياه والأراضي وهي مهمة في تنمية موارد المياه وترشيد استخدامها:
- اتباع طرق الري البديلة الحديثة، مثل الري بالتنقيط والري بالرش ونشر الوعي بين الفلاحين في هذا الاتجاه.
- استخدام الوسائل الحديثة لإدارة الري الحقلية.
- استخدام المياه المالحة في الري وكذلك مياه الصرف الصحي، وبشكل مبرمج لا يؤدي إلى إتلاف مورد التربة، ودعم البحوث والمشاريع الرائدة في مجال استخدام المياه المالحة في الزراعة كمياه البزل والمياه الجوفية.
- إيجاد النباتات المقاومة للجفاف والتأثيرات الأخرى الناجمة عن الاحتباس الحراري.
- إيجاد أنماط مختلفة للزراعة كالزراعة المغطاة والزراعة المائية (الزراعة بدون تربة) لغرض ترشيد استهلاك المياه من جهة والتخلص من الملوحة السائدة في الترب.
- زيادة كفاءة الري الحقلية كاعتماد الري المغلق وتبطين القنوات الحقلية لتقليل الضائعات في حالة استخدام هذه الطريقة.
- نقل المياه السطحية من مناطق فيها مياه فائضة.
- تطبيق نقص الري (الري الناقص).
- تطبيق التقنيات الحيوية الزراعية لتحسين إنتاجية المحاصيل.
- تطوير أنماط جديدة لزراعة المحاصيل على أساس توافر المياه (محاصيل كفوءة في استخدام المياه).
- تقنيات حصاد المياه وخاصة في المناطق الصحراوية.
- توسيع تجربة تطبيق أساليب الري الحديثة وتأسيس جمعيات مستخدمي المياه والتشجيع على زراعة المحاصيل البديلة الأقل استهلاك للمياه.

الدراسات والتدريب والتطوير

- الاستفادة من تقنيات الصور الفضائية في استخدام تقنية الاستشعار عن بعد في إدارة موارد المياه، بما يحقق أكبر استفادة منها.
- القيام بتدريب كوادر فنية من العراق لإنشاء قاعدة معلومات لتوفير البيانات المطلوبة حول قطاع المياه لصانعي القرار. وكذلك للاستفادة من التدريب على النمذجة المناخية والنمذجة الهيدرولوجية.
- الإستمرار في التطوير المؤسسي وبناء القدرات في دراسة وتنفيذ وتشغيل المشاريع المائية الفنية القادرة على التعامل مع متطلبات تطبيق التقدم التقني.
- تقييم أداء شبكة المبالز في العراق واستكمال ربط المبالز الرئيسية في المصب العام لتخليص الأنهار والقنوات من التلوث الملحي الموجود في مياه المبالز.
- إجراء الدراسات حول الإستثمار الاصطناعي.

- اعداد برامج للبحث والتطوير مع جمع البيانات الهامة والموثوق بها عن المياه والأمطار في الأحواض والتصاريف وتوعيةات المياه بالإضافة إلى البيانات ذات العلاقة والتي تنعكس أهميتها القصوى في تخطيط إستعمال المياه مستقبلا.

حماية المياه من التلوث

- تأسيس مشروع وطني لتطوير معالجة مياه الصرف الصحي من قبل الدوائر ذات العلاقة، وعدم التخلص منها في الأنهار قبل المعالجة ودراسة إمكانية إعادة إستخدامها.
- استخدام تقنيات تحليلية المياه في المناطق التي تكون مياهها ذات تركيز عالي من الأملاح.
- إستمرار رصد نوعية مياه الموارد المائية المنتظم أساسا من خلال شبكة الرصد في كل من وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة والتي تهدف لتحقيق حفظ وحماية موارد المياه.
- تقوم دوائر وزارة الموارد المائية بعمليات الرصد والمراقبة لمياه الأنهر الرئيسية وبحيرات السدود وذلك لتعيين نوعية المياه لأغراض ري المحاصيل.
- السياسات والتشريعات والتوعية
- مراجعة وتطوير التشريعات المائية والتشريعات العامة للدولة العراقية الإدارية والمالية والقانونية بهدف حماية الموارد المائية السطحية والجوفية كما ونوعا وتفعيل آليات الرقابة على مخالفات الإستخدام.
- التثقيف بواسطة أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة حول أهمية تجنب الهدر في استخدام المياه في كافة القطاعات.
- الاهتمام بموضوع المياه الدولية المشتركة، والإستمرار ببذل الجهود مع دول الجوار لتشكيل لجان عالية المستوى في الدولة للتفاوض لتثبيت حق العراق في مياهه الدولية وأن تكون على مستويات غليا في الدولة.

3.1.5 الإجراءات المتخذة من قبل العراق في المجالات البيئية ذات الصلة بالتغيرات المناخية:

تقوم وزارة البيئة باعتبارها نقطة الإرتباط الوطنية بالتعاون مع كل من وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة وغيرها من الوزارات والدوائر الأخرى ذات العلاقة بالعديد من الأعمال اللازمة لحماية المصادر المائية وذلك من خلال:

- إعداد الدراسات ومتابعة القضايا الخاصة بإدارة الجفاف والتصحر وكما يأتي:
- إنضمام العراق الى إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر بموجب القانون رقم 7 لسنة 2009 ونُشر الإنضمام في جريدة الوقائع العراقية العدد 4128 بتاريخ 2009/7/6 حيث أصبح العراق ومنذ ذلك الحين عضواً في هذه الإتفاقية وذلك اعتباراً من 2009/7/6.
- تشكيل لجنة خاصة بوضع خطة لمجابهة وإدارة مخاطر الجفاف وبالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والذي يقوم بدور المنسق لتنفيذ هذا المشروع.
- إعداد دراسة الشاملة حول الاطار المتكامل لمخاطر الجفاف في العراق (DRM) بالتعاون مع كل من UNDP و UNESCO.
- تشكيل لجنة بمساعدة خبراء دوليين من UNEP و UNDP و UNESCO و FAO لدراسة تكرار ظاهرة العواصف الغباريه والترابيه (SDS).

- العمل جاري في التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لتدريب الكوادر العراقية على التعامل مع قضايا التصحر ومتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإعداد التقارير والإستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية ومشاريع التخفيف من ظاهرة التصحر.

- تم تقديم التقرير الوطني الأول للعراق الى سكرتارية الاتفاقية وذلك بتاريخ 2014/6/24 بعد فتح برنامج رفع التقارير الخاصة بالاتفاقية في دورته الخامسة حيث تميز العراق في هذه الدورة في انه البلد العربي الثاني الذي يقدم التقرير من مجموع كل الدول العربية وتسلسل 12 من 194 دولة في العالم في التقديم وهذا ما يعكس حرص وتصميم العراق على الإيفاء بالتزاماته والانفتاح على التجارب الناجحة في العالم المتحضر.

- تم تضمين الإستراتيجية الوطنية للبيئة أهمية إعداد إستراتيجية وطنية للتعامل مع المشكلات والأسباب وإيجاد الحلول لها في مجال مكافحة التصحر وتردي الأراضي والجفاف وتبني برامج عمل وطنية في هذا المجال التي تعتبر أحد أهم التزامات العراق تجاه اتفاقية مكافحة التصحر، وسيتم المباشرة بهذا الأمر خلال الأيام القادمة للنظر في آليات التنفيذ والجهات التي سيعاون معها العراق لتنفيذ الإستراتيجية وإعدادها وخاصة بعد إطلاق العمل بالإستراتيجية الوطنية بشكل رسمي.

إعداد الدراسات ومتابعة القضايا الخاصة بالتغيرات المناخية:
وذلك لسعة تأثيرات الجفاف على القطاعات المختلفة من جهة، ولكن هناك عدة أنواع من الجفاف أهمها: الجفاف الأرصادي، الزراعي، الهيدرولوجي. واهم الإجراءات التي يقوم بها العراق بشكل مباشر والتي يمكن ان تقع ضمن موضوع إدارة الجفاف ونقص الموارد المائية مبينة في أدناه:

3.1.6 إجراءات العراق لإدارة الموارد المائية

- يجري العمل حالياً لإنجاز المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للمياه والأراضي والاستفادة منها أيضاً للتكيف مع آثار التغيرات المناخية ومواجهة الجفاف. إن إدراك العراق لحجم هذا التهديد الخاص بندرة المياه أدى إلى قيام وزارة الموارد المائية بوضع إستراتيجية شاملة بعنوان "الدراسة الإستراتيجية لموارد المياه والأراضي" في نيسان من عام 2010. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحديد الأهداف والخطط على المدى الطويل لغاية 2035، والتي يسعى إليها العراق إلى تحقيقها في قطاع المياه والأراضي على أساس الإستخدام الأمثل والمستدام والإدارة المتكاملة لتلك الموارد وتحديث أولويات التطوير للبنى التحتية لمشاريع القطاعات الرئيسية المعنية باستخدامات المياه التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة، وإعداد إستراتيجية شاملة على أساس القانون الدولي للتفاوض مع الدول المتشاطئة في حوضي دجلة والفرات لضمان الإستخدام العقلاني والعادل للمياه، وبناء قدرات العاملين في مجال إدارة الموارد المائية.

- تعتبر قضية المياه إحدى أهم القضايا التي تناولتها الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (2013-2017)، والتي أطلقت إستناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (89) لسنة 2013 حيث أدرجت هذه القضية ضمن الهدف الإستراتيجي الثاني "حماية وتحسين نوعية المياه" لتضع ضمن خططها التنفيذية العديد من المشاريع الضرورية للتمكن من تكيف أوضاع هذا القطاع الحيوي في البلد.

- تسعى وزارة البيئة ومن خلال مركز التغيرات المناخية للمباشرة بإعداد إستراتيجية وطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية والتي سيكون قطاع الموارد المائية أحد أهم القطاعات الحيوية التي سيتم تضمينها في هذه الإستراتيجية كما إن العمل جاري مع الدول الاقليمية لإعتماد مشروع الإقليمي لمكافحة الجفاف والعواصف الغباريه والترايبه والتصحّر بعد إستكمال مناقشتها وقرب إعتمادها بشكلها النهائي.
- إنشاء جمعيات مستخدمي المياه في القطاع الزراعي وذلك لتعزيز تجربة طرق إدارة الري الحقلية في القطاع الزراعي وبث الوعي بين المزارعين لترشيد استخدام المياه.
- تشكيل اللجنة الوطنية للمياه لحين إقرار قانون تشكيل المجلس الوطني الأعلى للمياه والذي يشرف على رسم الخطط الإستراتيجية لإستخدام المياه في القطاعات المختلفة.
- الإستمرار بالقيام بالدراسات والبحوث الخاصة بإدارة الري الحقلية وترشيد استخدام المياه في الزراعة، دراسات الإستهلاك المائي، الدراسات المتعلقة بإستخدام المياه المالحة في الري، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بإستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة وربط ذلك بتغيرات الظروف المناخية.
- وضع الخطط التشغيلية الأنوية للسدود والخزانات وتوزيعات المياه لكافة المستهلكين لمجابهة النقص الحاصل في الواردات المائية الداخلة إلى العراق، وهذاي دخل ضمن إستراتيجية إدارة مخاطر الجفاف.
- التخطيط لإستخدام المياه المالحة ومياه الصرف الصحي للري لغرض تعظيم موارد المياه العذبة من جهة وللمعالجة البيئية المستدامة لهذين المصدرين وذلك بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة.
- استخدام تقنيات الأرصاد الجوية في أحواض نهري دجلة والفرات داخل وخارج العراق وبشكل مستمر لمتابعة التنبؤ الأنبي بفترات الجفاف ومتابعة سقوط الأمطار.
- متابعة موضوع التغيرات في واردات المياه من دول الجوار ومتابعة المباحثات المستمرة معها لتنظيم واردات العراق من المياه السطحية المشتركة.
- إنشاء محطات هيدرولوجية لمراقبة المياه في مواقع المراقبة الرئيسية على طول نهري دجلة والفرات وروافدهما. حيث قامت وزارة الموارد المائية بنصب أكثر من 70 محطة قياس، والعمل جاري لنصب محطات أخرى في مواقع جديدة، علماً بأن هذه المحطات ذات نوعيات مختلفة، من حيث توفير البيانات (قياس مستوى المياه، قياس نوعية المياه، قياس سرعة التيار، قياس درجة الحرارة). وترتبط هذه المحطات بمحطة مراقبة مركزية لإستقبال البيانات من كل محطة فرعية. كما تم أيضاً نصب محطات رصد لقسم من أحواض المياه الجوفية.
- قامت وزارة البيئة بنصب 12 محطة ضمن حدود محافظة بغداد بإستخدام تقنيات التحسس النائي لمراقبة وقياس نوعية المياه في كل من نهر دجلة وديالى والمصب العام (لقياس الدالة الحامضية، الزيوت والشحوم، مجموع الأملاح الذائبة الكلية، النترات، الأوكسجين المذاب، التوصيلية الكهربائية، درجة الحرارة) بالإضافة الى خمسة محطات لمراقبة مياه الصرف الصحي، علماً بأنه قد تم نصب محطات أخرى في باقي المحافظات لمراقبة نوعية المياه في المصادر المائية لهذه المحافظات.
- التحليل الإحصائي للأمطار: تستخدم الدراسة الاستراتيجية من خلال الموديلات والبرمجيات المتطورة التحليل الإحصائي للأمطار وعلاقتها بالمياه السطحية، بحيث يمكن معرفة كمية المياه السطحية الواردة من خارج العراق.
- تم تنفيذ نموذج لإدارة السدود والخزانات في منظومة سدة الهندية وجدولها بنظام Scada System على أساس التجربة على نظام تحكم عن بعد على البوابات وستعمم في حالة نجاحها على منظومة الموارد المائية والسدود والخزانات في البلاد.

- القيام برصد ومراقبة تلوث الأنهار الرئيسية وبحيرات السدود: تتم عملية رصد الموارد المائية المنتظم أساساً من خلال شبكة الرصد في وزارة الموارد المائية، والتي تهدف لتحقيق حفظ وحماية موارد المياه.
- تقوم دوائر وزارة الموارد المائية بعمليات نمذجة ومراقبة لمياه الأنهر الرئيسية وبحيرات السدود وذلك لتعيين نوعية المياه لأغراض ري المحاصيل.
- إنشاء السدود الصغيرة في المناطق الصحراوية والاستفادة من المياه المخزونة لتأمين مياه الشرب والزراعة ومتطلبات الثروة الحيوانية في تلك المناطق.
- إجراء عمليات التشجير حول السدود في العراق وذلك لصيانة المناطق حولها من تأثيرات التعرية وحماية الخزانات من الترسبات.
- تم اتخاذ تدابير تكيف للتقليل من الطلب والإعتماد على الموارد المائية وذلك في قطاع توليد الطاقة الكهربائية من خلال التوجه نحو إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية الغازية والتي لا تعتمد بشكل كبير على المياه. (Integrated National Energy Strategy 2013-2030)

3.1.7 الإستنتاجات والتوصيات

إن مورد المياه من أهم الموارد التي تتأثر بالتغيرات المناخية. وقد أشارت النتائج إلى أن مورد المياه قد تأثر بشكل أو بآخر بهذه التغيرات سواء كان ذلك داخل العراق أو في دول المنبع وانعكس ذلك سلباً على واردات العراق المائية في السنوات الأخيرة.

3.1.7.1 الاستنتاجات

- إن التصارييف الطبيعية في حوضي دجلة والفرات والأحواض الفرعية تكون حساسة (تتأثر) للتغير في هطول الأمطار وارتفاع درجة الحرارة التي تؤدي إلى زيادة البحر- تنح. وهناك نقص في الموارد المائية للعراق، وخاصة المياه الواردة إلى نهري دجلة والفرات، وهذا ناجم بالدرجة الأساس عن إقامة السدود والخزانات وإقامة المشاريع الإروائية في دول المنبع إضافة إلى تغيرات المناخ.
- إن كلا من التصارييف الطبيعية العالية وكذلك المنخفضة من مياه نهري دجلة والفرات لها نتائج إيجابية وأخرى سلبية في التأثير على نظام توزيع المياه في العراق. وتتطلب التصارييف العالية قدرات خزنية عالية، كما تحتاج إلى شبكة نقل وتوزيع أكبر، في حين أن انخفاض معدلات التصارييف الطبيعية يحد من قدرة النمو الاقتصادي وأنشطة التطور الخاصة بالقطاعات المختلفة.
- تعتبر الزيادة السكانية وما يصاحبها من نمو في الأنشطة الصناعية والتجارية بالإضافة إلى التوسع في الرقعة الزراعية من أهم التحديات التي تواجه البلاد حيث أدت هذه الزيادة إلى زيادة الطلب على المياه.
- بالنظر لكون مناخ العراق هو مناخ جاف وقاحل فإن معدل هطول الأمطار هو بالأساس ضعيف ودرجة الحرارة عالية. وفي السنوات الأخيرة لوحظت نتائج واضحة لارتفاع معدلات درجات الحرارة بالإضافة إلى زيادة نوبات الجفاف، وكان تأثير ذلك واضحاً في زيادة هشاشة قطاع المياه، وأدى ذلك كله إلى:
- زيادة مستوى التصحر وشدة ووضوح مظاهره المتعددة.
- زيادة الاستهلاك المائي للمحاصيل.

- انخفاض مستوى المياه الجوفية وخاصة في الصحاري.
- تحطم الغطاء النباتي وانقراض كثير من أصناف النباتات الطبيعية في الصحراء الغربية.
- زيادة مستويات التعرية الريحية والعواصف الرملية والغبارية في الصحاري وكذلك داخل السهل الرسوبي.
- زيادة تملح التربة.
- زيادة في ملوحة المياه وتلوثها.
- انحسار المياه وزيادة الجفاف لمساحات واسعة من الأهوار.
- انخفاض مناسيب المياه في شط العرب مما أدى إلى زيادة نسبة مياه البحر في مياهه وبالتالي ارتفاع نسب الملوحة فيه بشكل كبير نتيجة المد ودخول المياه المالحة جدا إلى أراضي البساتين.

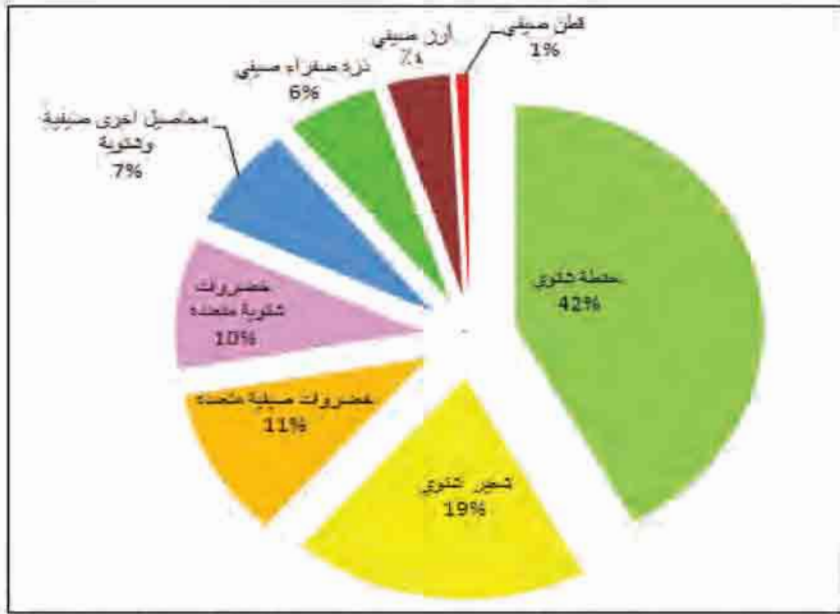
3.1.7.2 التوصيات

- أ. بناء القدرات وإجراء دورات تدريبية تخص بناء النماذج الرياضية الخاصة بالتغيرات المناخية وعلاقتها بالموارد المائية، وكذلك حول إجراءات التكيف المطلوبة.
- ب. توجيه طلبة الدراسات العليا نحو إعداد مواضيعهم البحثية حول النمذجة الرياضية للمناخ وعلاقتها بالموارد المائية.
- ت. نشر الوعي والإرشاد بين المزارعين حول اتباع طرق الري البديلة للوصول إلى طرق مستدامة في إدارة موردي التربة والمياه وذلك للتكيف مع التغيرات المناخية المستقبلية.
- ث. سن التشريعات اللازمة لترشيد استخدام المياه لتلافي النقص الحاصل في الموارد المائية مستقبلاً.
- ج. يحتاج العراق إلى دعم مادي وفني من قبل المنظمات الدولية لكي يتمكن القائمين على هذا القطاع من إجراء دراسات معمقة حول المناخ وتغيراته وتأثيراته على الموارد المائية.
- ح. الحاجة إلى دراسة الهشاشة لمورد المياه بشكل مستفيض.
- خ. القيام بإجراء دراسات مستفيضة حول المياه الجوفية في المناطق العابرة للحدود وكذلك حول العلاقة بين مستويات المياه الجوفية وتغيرات المناخ.
- د. إجراء دراسات مستفيضة حول أحواض التغذية لنهري دجلة والفرات داخل العراق وخارجه ومعرفة مدى تأثيرها بالتغيرات المناخية والتحديات الأخرى المرتبطة بمورد المياه.
- ذ. إجراء دراسات لمعرفة تأثير التغيرات المناخية على مورد المياه وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- ر. استكمال المشاريع والخطط الاستراتيجية الخاصة بالإدارة المتكاملة لموردي التربة والمياه.
- ز. تعزيز التعاون مع الهيئة العامة للأمناء الجوية والرصد الزلزالي والدوائر الأخرى ذات العلاقة والمراقبة والاستفادة من أجهزة الرصد والمراقبة المتوفرة.
- س. الإستمرار بإجراء المحادثات مع الدول المجاورة للعراق حول حصص العراق من الإيرادات المائية السطحية والاستعانة بالمنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال.

يشكل القطاع الزراعي جزءاً رئيسياً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق حيث يشكل ما نسبته 8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي يتضمن قطاع النفط ومانسيته 32,8% مع عدم وجود قطاع النفط، وعلى الرغم من أن السياسات الزراعية ومنذ أكثر من 50 عاماً استهدفت تحقيق الأمن الغذائي للبلد، فإن ذلك لم يتحقق في أي مرحلة من المراحل بسبب المشاكل التي عانى منها هذا القطاع طيلة تلك الفترة ومنها مشاكل الملوحة وتدهور الأراضي، وقد تفاقم تلك المشاكل بعد عام 2003 بسبب الدمار الذي لحق بالبنى التحتية لهذا القطاع وخاصة البنى التحتية لأنظمة الري والبزل.

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحدود 11,1 مليون هكتار وتشكل بحدود 26,2% من مساحة العراق الإجمالية، بينما تقع نصف الأراضي الصالحة للزراعة تقريباً (بحدود 6,5 مليون هكتار) ضمن المناطق المتاحة للإرواء من نهري دجلة والفرات وروافدهما وفق المنظور الفني والاقتصادي، إلا أن الموارد المائية المتاحة من هذه المصادر المائية لا تكفي سوى لإرواء مساحة بحدود 3,3 مليون هكتار أما النصف الآخر من الأراضي الصالحة للزراعة فإنما نسبته 15% منها يقع ضمن المناطق المطرية مضمونة الأمطار وبمعدل هطول مطري أكثر من 450 ملم/سنة، ومانسيته 23% منها يقع ضمن المناطق شبه مضمونة الأمطار بمعدل هطول مطري سنوي يتراوح بين 350 – 450 ملم/سنة والباقي الذي تصل نسبته إلى 62% منها يقع ضمن المناطق غير مضمونة الأمطار والتي يتراوح الهطول المطري فيها بين 50 - 350 ملم/سنة وحسب الموقع الجغرافي وتوزيع الخطوط المطرية. أما الأراضي غير الصالحة للزراعة والتي تمثل حوالي ثلاثة أرباع مساحة العراق فإن أغلبها تصلح كمراعي موسمية عدا بعض الأراضي محدودة الاستخدام ذات الطوبوغرافية الجبلية الصعبة.

تشكل زراعة المحاصيل الحقلية وفي مقدمتها الحنطة والشعير شتاءً والذرة الصفراء والأرز صيفاً الجزء الأعظم من الزراعة المروية إضافة للمحاصيل الحقلية الأخرى والخضروات الشتوية والصيفية والأعلاف والبستنة الدائمة كالنخيل والفواكه المختلفة، الشكل (3-8) مقارنة لنسب المحاصيل الحقلية والخضروات ضمن الزراعة المروية لسنة 2010 محسوبة بالدونم العراقي (1 دونم = 2500 متر مربع) والذي يوضح الأهمية النسبية لمحصولي الحنطة والشعير حيث يمثلان معاً 61% من إجمالي المساحة المزروعة سنوياً.



شكل 3-8: التوزيع النسبي للزراعات المروية بالعراق، 2010

أما الزراعة الديمية (المطرية) في الشتاء والتي تتركز ضمن المحافظات الشمالية من العراق كنينوى ومحافظات إقليم كردستان فتتمثل بزراعة الأراضي المضمونة وشبه مضمونة الأمطار بمحصولي الحنطة والشعير بصورة أساسية حيث يتم زراعة الأراضي مضمونة الأمطار بمحصول الحنطة لعوائده الاقتصادية الجيدة بينما تزرع المناطق شبه مضمونة الأمطار بكلا المحصولين. ويتباين معدل الغلة الزراعية حسب مصادر الإرواء وحالة التربة والظروف المناخية وغيرها، حيث يتراوح معدل الغلة لمحصول الحنطة ضمن الزراعة المروية بين 1600 - 2000 كغم/ هكتار بينما يتراوح بين 650 - 1000 كغم/ هكتار ضمن الزراعة المطرية، وتعتبر كلا الغلتين متدنية مقارنة بالمعدلات العالمية.

تستهلك الزراعة المروية أكثر من 80 % من جملة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما، وتعاني مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من مشكلة الملوحة والتغدق وخاصة في مناطق وسط وجنوب العراق حيث تعتبر الملوحة هي المشكلة الأكبر التي تواجه الزراعة المروية في العراق والتي تقامت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتقادم البنى التحتية لمشاريع الري والبزل وعدم إكمال الكثير من المشاريع وخاصة مشاريع استصلاح الأراضي مما يتطلب جهوداً كبيرة وتخصيصات مالية كبيرة لتحديث شبكات الري والبزل وإنجاز أعمال استصلاح الأراضي بهدف التخفيف من هذه المشكلة وتقليل أثارها السلبية على الانتاج الزراعي.

يشكل الري السطحي أكثر من 95 % من طرق الري الحقلية المتبعة وبكفاءة إرواء منخفضة تساهم في هدر المياه وزيادة ملوحة وتغدق الأراضي، وتقوم الحكومة حالياً بتنفيذ مشروع يهدف إلى نشر استخدام الري بالرش وخاصة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية يمتلك العراق العديد من أصناف الماشية أكثرها أهمية الأغنام، الأبقار، الجاموس، الماعز والجمال حيث بلغت أعدادها حسب إحصاء عام 2008 (7,722,375 رأس غنم) و(2,552,113 رأس بقرة) و(285,537 رأس جاموس) و(1,474,845 رأس ماعز) و(58,293 رأس من الجمال) وقد تأثرت الثروة الحيوانية وتراجعت نتيجة الأمراض كالحمى القلاعية إضافة إلى انخفاض إنتاج الأعلاف وقلة المراعي الطبيعية وانخفاض إنتاجية المواشي من اللحوم من 125 ألف طن عام 2002 إلى 42 ألف طن عام 2007 مثلاً على ذلك.

اعتمدت منهجية العمل التي اتبعت في إعداد هذا التقرير على دراسة واقع حال القطاع الزراعي، ثم تحديد مواطن الضعف الهشاشة تبعاً للمسببات المناخية مع تحديد الفئات الاجتماعية المتأثرة وطبيعة (مظاهر) الأثر على تلك الفئات وفقاً للنظم المتأثرة كنظم الزراعة المطرية، نظم الزراعة المروية، نظم المراعي الطبيعية، قطاع الثروة الحيوانية وأخيراً قطاع الأمراض النباتية، مع اقتراح سبل التكيف التي يمكن أن تقلل من تلك الآثار وختم التقرير بتقديم الخلاصة والتوصيات المناسبة.

3.2.1 قابلية تأثر القطاع الزراعي (الهشاشة)

تقع معظم أجزاء العراق وحسب كميات الأمطار الساقطة ومعدلات درجات الحرارة السائدة ضمن ما يعرف بالأقاليم المناخية الجافة وشبه الجافة من العالم، لذا فإن أبرز تأثيرات التغير المناخي على النظام الإيكولوجي للبلد تنعكس بصورة رئيسية على نظام الزراعة وإمدادات المياه فيه حيث تكون أبرز المسببات المناخية لهذا التأثير على الزراعة هي ارتفاع درجات الحرارة؛ والتباين والانخفاض في نظم الهطول المطري؛ وزيادة تواتر نوبات الجفاف عن ذي قبل ومثال على ذلك سنوات الجفاف 1989، 1999 - 2000 - 2001 و 2008 - 2009. يعتبر المزارعون وصغار الفلاحين ومربوا الماشية وجميع الفئات المرتبطة بالإنتاج الزراعي أبرز المتأثرون بصورة مباشرة من تداعيات التغير المناخي على الزراعة وينعكس ذلك التأثير بالنتيجة على نظم توفير الغذاء لجميع السكان نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني باعتباره مصدر الغذاء فضلاً عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على شريحة واسعة من المجتمع نتيجة انخفاض دخل المزارعين والهجرة من الريف إلى المدينة وغيرها من التأثيرات.

يفتقد العراق إلى الدراسات والبحوث التي تتناول موضوع آثار التغيرات المناخية على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ويمكن أن يرجع ذلك إلى الأوضاع غير المستقرة التي عانى وما زال يعاني منها البلد وانضمامه المتأخر إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي وما نتج عن ذلك من قلة الخبرات المحلية للتعامل مع قضايا التغير المناخي وتأثيراتها على القطاعات المختلفة ومنها القطاع الزراعي بطبيعة الحال. ويمكن تصنيف أبرز مواطن الهشاشة (قابلية التأثر) في القطاع الزراعي في العراق، وحسب طبيعة الأثر المتوقع نتيجة للتغيرات المناخية كالآتي:

3.2.1.1 قابلية تأثر/هشاشة الزراعة المطرية

يشكل محصولي الحنطة والشعير الجزء الأساسي للزراعة المطرية في العراق، تبلغ النسبة المئوية للمساحات المزروعة بالمحصولين ضمن المناطق المطرية إلى المجموع الكلي للمساحة المزروعة بكليهما في البلد بحدود 30٪ للحنطة و50٪ للشعير. تتمثل هشاشة الزراعة المطرية في التذبذب الكبير في كمية الهطول المطري من سنة لأخرى فضلاً عن تباين كميات سقوطها من شهر لآخر خلال أشهر الموسم الشتوي المطري أو

إنحسارها أحيانا سواء في بداية الموسم الزراعي أو عند نهايته، حيث ينعكس ذلك بأثر سلبي على إنتاجية المحاصيل المزروعة في تلك الأراضي، ولعل ما يزيد من هشاشة الزراعة المطرية أن الأمطار تبدأ بالإنحسار مع نهاية فصل الربيع في الوقت الذي تكون محاصيل الحبوب المزروعة وبالأخص الحنطة في مرحلة متقدمة من النضج وبحاجة إلى أمطار إضافية ولكن انحسار المطر في تلك الفترة الحرجة يسبب إجهادا مائيا على النبات ينعكس ضعفا في إنتاجية المحصول، وأحيانا خسارة المحصول بشكل شبه كامل و عدم حصاده.

3.2.1.2 الآثار المتوقعة

تم اعتماد البحث المنجز من قبل الباحثين (نوال محمد، إيمان حازم، ريم محمود) من جامعة الموصل والمعنون (دراسة مدى الاستفادة من مياه المطر والري التكميلي في الموصل) نموذجا لتقييم مدى تأثير مواعيد الأمطار وكمياتها على نجاح أو فشل موسم الزراعة المطرية وإنتاجية محصول الحنطة حيث تمثل الموصل المحافظة الأكبر في العراق من ناحية الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار حيث تناول البحث دراسة كمية الأمطار اليومية لمدة 28 عاما (1980-2008) وتوزيعها على طول موسم النمو للمحصول، وقد تم لأجل ذلك صياغة نموذجي محاكاة، الأول تم في الأول تحديد موعد الزراعة المطرية إضافة إلى تحديد سنوات النجاح والفشل تبعا لهذا الموعد، أما النموذج الثاني فيتضمن محاكاة لرطوبة المنطقة الجذرية للمحصول طول موسم النمو لكل سنة من سنوات الدراسة باعتماد موازنة مائية للمنطقة الجذرية وإيجاد علاقة الإنتاج النسبي مع موعد الزراعة ونهاية موسم الزراعة. وقد أظهرت نتائج البحث أن عدد السنوات التي فشلت فيها الزراعة المطرية هي 11 سنة من مجموع 28 سنة أي بنسبة 39.3% من السنوات الكلية للدراسة، حيث يتراوح سبب الفشل بين تأخر هطول المطر بداية الموسم أو النهاية المبكرة لموسم المطر أو عدم توفر الرطوبة الكافية خلال موسم النمو. كما أظهرت نتائج البحث أنه على الرغم من إضافة ريتين تكميليتين أحدهما في بداية موسم الزراعة المطرية والأخرى في نهايته فإنه لم يتسنى تقليص سنوات الفشل سوى سنة واحدة بينما كان لإضافة ريتين تكميليتين في نهاية موسم المطر الأثر في خفض سنوات الفشل إلى 6 سنوات أي إلى النصف تقريبا، وذلك يظهر مدى الأثر الذي يسببه انحسار المطر نهاية الموسم الزراعي ضمن الزراعة المطرية، يبين الجدول (3-3) نتائج البحث فيما يتعلق بسنوات الفشل للموسم الزراعي في ظروف الزراعة المطرية البحتة وبسيناريوهات مختلفة لإضافة الري التكميلي قبل وبعد نهاية الموسم المطري من أجل إنجاح الموسم الزراعي.

جدول 3-3: خلاصة لسنوات الفشل للموسم الزراعي المطري ومحاولات إنجابه
وبسيناريوهات مختلفة للري التكميلي

عدد سنوات الفشل	المحالات
11	1. زراعة مطرية بحتة
10	2. زراعة مطرية مع رية تكميلية واحدة في نهاية موسم المطر
10	3. زراعة مطرية مع رية تكميلية واحدة في بداية موسم الزراعة المطرية
10	4. زراعة مطرية مع ريتين تكميليتين في بداية موسم الزراعة المطرية ونهايته
6	5. زراعة مطرية مع ريتين تكميليتين في نهاية موسم المطر
5	6. زراعة مطرية مع رية في بداية موسم المطر وريتين تكميليتين في نهاية موسم الزراعة المطرية

3.2.1.3 قابلية تأثر/هشاشة نظم الزراعة المروية

تستهلك الزراعة المروية نسبة تزيد على 80 ٪ من جملة الموارد المائية المتاحة من نهري دجلة والفرات. هناك ثلاثة عوامل رئيسية تساهم في هشاشة نظم الزراعة المروية التي تستوعب الجزء الأكبر من سكان الأرياف الذين يشكلون ما يقارب 33 ٪ من سكان العراق وكالاتي:

أ- تقع أغلب منابع النهرين وروافدهما في دول مجاورة للعراق كتركيا وإيران حيث تتبع تلك الدول سياسات انفرادية في إدارة الموارد المائية المشتركة، وفي ظل عدم وجود اتفاقيات مشتركة تضمن للعراق حصة منصفة ومعقولة من المياه المشتركة فإن هذه الموارد المائية تبقى مهددة باستمرار بالتناقص نتيجة لزيادة استخداماتها داخل حدود تلك الدول المتشاطئة مع العراق، إن التناقص المستمر للواردات المائية للعراق سينعكس ويؤثر بصورة مباشرة على نظم زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية في البلد.

ب- تدهور حالة البنى التحتية للزراعة وخصوصاً منشآت الري والبزل من قنوات ري ونتيجة لسنوات طويلة من الإهمال بسبب الظروف الصعبة التي مر بها العراق خلال أكثر من 30 سنة ولازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن تزيد من هشاشة نظام الزراعة المروية، وكمثال لذلك فإن أغلب القنوات الرئيسية والفرعية والنواظم والبوابات في مشاريع الري القائمة تعمل بكفاءة دون المستويات التصميمية نتيجة لمشاكل انشائية فضلاً عن مشاكل الإدارة والتشغيل كما أن شبكة قنوات البزل وخاصة على المستويات الحقلية تعاني من انخفاض كفاءة ادائها وتساهم في تفاقم مشكلة الملوحة، وإضافة فإن محطات الضخ للري والبزل تعاني من مشاكل هي الأخرى بمستويات مختلفة.

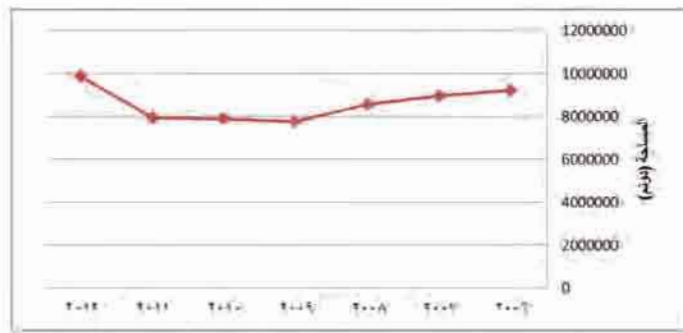
ت- انخفاض كفاءة استخدام مياه الري وبالخصوص على مستوى الحقول المروية بسبب ضعف الوعي العام لدى الفلاحين بأهمية الإستخدام الرشيد والمقنن لمياه الري وعدم استخدامهم لتطبيقات الإدارة الحديثة للمياه داخل حقولهم مما يسبب الهدر في المياه ويساهم في زيادة مشكلة ملوحة وتغدق الأراضي.

الآثار المتوقعة

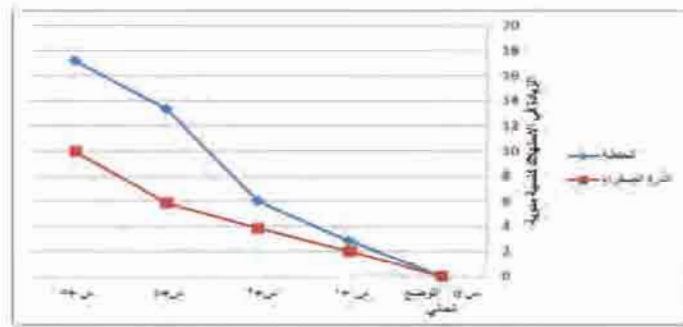
أ- من المتوقع أن يكون تأثير انعكاسات مواسم الجفاف ودول المنبع (تركيا وإيران إضافة إلى سوريا) سلبياً على العراق بالنسبة لموارده المائية، خاصة الموارد المائية المتاحة من نهري دجلة والفرات، ويؤدي ذلك إلى انخفاض المساحات المزروعة إرواء، ويوضح الشكل (3-9) مقارنة لمجموع المساحات المزروعة إرواء لكافة المحاصيل (عدا البستنة الدائمة) للسنوات 2006 - 2012 حيث يلاحظ انخفاض المساحات المزروعة إلى أدنى مستوياتها للعام 2009 ويرجع ذلك إلى تداعيات موسمي الجفاف 2008-2009 الذي انعكس انخفاضاً في الواردات المائية الداخلة للعراق بشكل كبير عن معدلاتها العامة فضلاً عن إستنفاد معظم الخزين المائي في السدود والخزانات العراقية.

ب- من ناحية أخرى فإن أثر ارتفاع درجات الحرارة نتيجة التغيرات المناخية يتوقع أن يكون زيادة في المتطلبات المائية للمحاصيل الزراعية، ولغرض دراسة تأثير الزيادات المتوقعة في درجات الحرارة على نظم الزراعة المروية في العراق فقد تم تطبيق برنامج CROPWAT لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO لتحديد أثر ارتفاع درجات الحرارة على زيادة معدلات التبخر-نتح، وبالتالي زيادة المتطلبات المائية للمحاصيل المزروعة حيث تم اختيار محصول الحنطة نموذجاً للمحاصيل الشتوية ومحصول الذرة الصفراء نموذجاً للمحاصيل الصيفية وتم تطبيق البرنامج اعتماداً على بيانات مناخية لمحطة مناخية تمثل مناطق وسط العراق، وباعتماد سيناريوهات زيادة إفتراضية لدرجات الحرارة

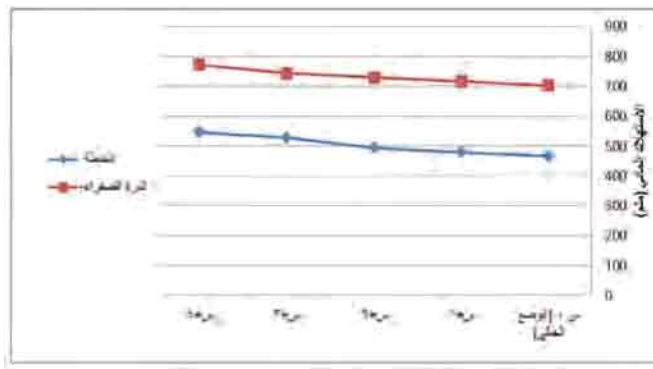
عن معدلاتها السنوية بواقع (1-2-3-5) درجة مئوية، وقد بينت النتائج ازدياد المتطلبات المائية لمحصول الحنطة بنسبة (2,79 و 6,01 و 13,01 و 17,17) % للسيناريوهات الأربعة على التوالي مقارنة بالسيناريو صفر الذي يمثل الوضع الحالي، بينما كانت الزيادة في المتطلبات المائية لمحصول الذرة الصفراء (1,99 و 3,85 ، 5,84 و 9,97) % على التوالي، الشكل (3-10) و (3-11). إن ذلك سيعني ضغطاً على الموارد المائية المتاحة للإيفاء بالمتطلبات المائية لزراعة المحاصيل. ونظراً لكون هذه الموارد محدودة أصلاً فإن الأثر المتوقع في حالة استخدام نفس الأصناف من المحاصيل الزراعية واستمرار استخدام التقانات الزراعية كالتسميد والمكننة وغيرها بدون تطوير سيكون تناقصاً في الأراضي المزروعة سنوياً لتعويض زيادة المتطلبات المائية للمحاصيل وذلك سيعني بطبيعة الحال انخفاضاً في الغذاء المنتج لمقابلة الاحتياجات السكانية المتزايدة للغذاء.



شكل 3-9: المساحات الكلية المزروعة إرواء للفترة (2006-2012) عدا البستنة



شكل 3-10: مقارنة الاستهلاك المائي السنوي (ملم) لبعض المحاصيل باستخدام برنامج CROPWAT وحسب سيناريوهات ارتفاع درجات الحرارة



شكل 3-11: الزيادة في الاستهلاك المائي السنوي (كنسبة مئوية)

3.2.1.4 قابلية تأثر/ هشاشة نظم المراعي الطبيعية

تشكل الأراضي الصالحة للرعي بحدود 70٪ من مساحة العراق ويقع معظمها ضمن ما يعرف بالمناطق غير مضمونة الأمطار وأغلبها يقع تحت الخط المطري 200 ملم/سنة حيث تتمثل هشاشة نظم المراعي الطبيعية في أن تلك أراضي تتأثر بشدة نتيجة النقص والتباين في الهطول المطري سنوياً وما ينتج عنه من انحسار للأراضي الصالحة للرعي، ومما يزيد من هشاشة نظم المراعي الطبيعية هو الاستخدام الجائر للمراعي الطبيعية المتوفرة بسبب قلة الوعي لدى رعاة الماشية بأهمية الرعي الرشيد والعقلاني حيث يتم رعي الماشية في مراحل مبكرة من عمر النبات الطبيعي وذلك يؤدي إلى استنفاد النبات الطبيعي وعدم نموه ثانية حتى لو توفر هطول مطري مناسب، أن تناقص المراعي الطبيعية يساهم بشكل فعال بالتأثير على الثروة الحيوانية المعتمدة على الرعي كمصدر للغذاء والتي تقدر بنحو 50٪ للجمال، 36٪ للماعز، 34٪ للأغنام، 25٪ للجاموس و 23٪ للابقار من مجمل الثروة الحيوانية في العراق.

(تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية 2008 / وزارتي الزراعة والتخطيط)

إن انحسار الغطاء النباتي وتدهور الأراضي وقلة التشجير ومشاكل الملوحة ساهمت كذلك في زيادة ظاهرة التصحر التي يعاني منها العراق لما تشكله من مشاكل بيئية كبيرة وفي مقدمتها زحف الكثبان الرملية من الأراضي الصحراوية على الأراضي الزراعية وعلى البنى التحتية للزراعة والطرق وغيرها.

الآثار المتوقعة:

إن تناقص الهطول المطري المتوقع وزيادة نوبات الجفاف الناجمين عن التغيرات المناخية ستولد ضغطاً على المراعي الطبيعية والتي تعاني أصلاً من التدهور نتيجة انحسار الغطاء النباتي الطبيعي مما سينعكس بشكل مباشر على الاستفادة من تلك المراعي في توفير الغذاء للماشية. وكذلك من المتوقع زيادة رقعة الأراضي المتصحرة نتيجة زحف الكثبان الرملية من الصحراء باتجاه الأراضي الزراعية، فضلاً عن زيادة العواصف الغبارية والرملية وتأثيراتها السلبية على الإنسان والبيئة.

3.2.1.5 قابلية تأثر/ هشاشة قطاع الثروة الحيوانية

إن تأثر هذا القطاع بتداعيات التغير المناخي يمكن أن يحصل نتيجة عدة عوامل أبرزها:

- أ. تناقص مساحة الأراضي المزروعة بالأعلاف.
 - ب. التأثيرات السلبية على صحة الحيوان الناجمة من ظهور أمراض جديدة.
 - ت. التأثيرات السلبية على إنتاجية الحيوانات نتيجة الاجهاد الحراري.
- وهناك حاجة إلى إجراء دراسات تفصيلية عن أثر التغير المناخي على صحة الحيوانات المزرعية وإنتاجية اللحوم والألبان.

3.2.1.6 قابلية تأثر/هشاشة قطاع الآفات النباتية

بالنسبة لقطاع الأمراض النباتية فإن الأثر المتوقع يختلف حسب المسبب المناخي حيث أن الظروف المناخية تشكل ثلث العوامل المسؤولة عن وقوع المرض ضمن مايسمى بمثلث المرض Disease triangle، وتلك العوامل هي المسبب الحي Live pathogen والعامل الحساس Susceptible Host والظروف الجوية المناسبة Suitable Environmental conditions . إن تأثير درجة الحرارة قد يعجل أو يؤخر من ظهور الآفة، فعلى سبيل المثال فإن حشرة دوبياس النخيل التي تنتشر بشكل واسع في العراق تتأثر بارتفاع درجة الحرارة من حيث ظهور الحوريات فيؤثر ذلك في توقيتات مكافحة هذه الآفة. وهناك حاجة لإجراء دراسات متعمقة في هذا الخصوص.

3.2.2 التكيف

3.2.2.1 إجراءات التكيف المتخذة

اتخذت الحكومة العراقية ومن خلال وزارة الزراعة وغيرها من الجهات الوطنية ذات العلاقة العديد من الإجراءات التي يمكن اعتبارها إجراءات تكيف مع التغيرات المناخية التي بدأت آثارها تظهر على العراق بشكل أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة ولعل أبرز تلك الإجراءات:

- أ- تنفيذ مشروع استخدام الري بالرش في زراعة المحاصيل وخاصة الإستراتيجية منها كالحنطة والشعير وذلك لترشيد مياه الري المستخدمة فضلاً عن دعم استخدام الري بالتنقيط في زراعة الخضر والبستنة.
- ب- إنشاء محطات المراعي الطبيعية في المناطق الرعوية بالعراق لغرض إنتاج النباتات الرعوية وخاصة النباتات المتحملة للجفاف والملوحة ومن ثم نقل تلك النباتات وزراعتها في المناطق الرعوية لغرض تنمية النبت الطبيعي المتدهور إضافة للتقليل من مساحة الأراضي المكشوفة المعرضة للجفاف والمسببة للعواصف الغبارية .
- ت- تنفيذ مشروع تثبيت الكثبان الرملية المتحركة التي تؤثر على الأراضي الزراعية والبنى التحتية لمشاريع الري والبزل والطرق وإقامة الأحزمة الخضراء في المناطق التي تمت معالجة الكثبان الرملية فيها.
- ث- إقامة مشروع الواحات الصحراوية اعتماداً على المياه الجوفية بهدف توفير محطات لشرب الماء ورعي الماشية وزيادة المراعي الخضراء واعتبارها مصادر لإكثار وتنمية أنواع النيات الطبيعي.
- ج- إنشاء شبكة من محطات الارصاد الجوية الزراعية في كافة محافظات العراق الهدف منها توفير المعلومات والتحليلات المتعلقة بالطقس والمناخ لذوي العلاقة بالقطاع وبضمنها التأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية.

- ح- استنباط سلالات من المحاصيل الزراعية المتحملة للجفاف والمقاومة للملوحة والمتوائمة مع البيئة المحلية وخاصة بالنسبة لمحصول الحنطة.
- خ- إنشاء مشروع واحة البرجسية (ترفيهي- سياحي) بمساحة 409 دونم يتضمن إنشاء حزام أخضر بطول 4 كم ويعرض تسعة (9) خطوط من أشجار الكينوكاريس (أي بعرض 20 متر تقريباً) بإعتماد الري بالتنقيط ومن مياه الآبار التي تم حفرها بالتعاون مع وزارة الموارد المائية في المنطقة والذي تم تنفيذه في محافظة البصرة- جنوب العراق من قبل وزارة النفط- شركة نفط الجنوب، والعراق بحاجة الى الدعم المادي والتقني لتوسيع العمل بهذا مشاريع لأهميتها.

3.2.2.2 إجراءات التكيف المقترحة

ان اجراءات التكيف المطلوبة يمكن تقسيمها حسب طبيعة الأثر المترتب عن التغيرات المناخية على القطاعات المختلفة وكما مبين بالجدول (3-4).

جدول 3-4: اجراءات التكيف المقترحة لقطاع الزراعة

طبيعة الأثر	إجراءات التكيف المقترحة
• نقص الإنتاج النباتي والناجم عن النقص المتوقع في مساحات الاراضي المزروعة ضمن الاراضي الدائمة والمطرية	1- تحسين ادارة الزراعة الدائمة (المطرية) عن طريق حفر الابار المائية وتطبيق الري التكميلي. 2- رفع كفاءة الري في الزراعة المروية عن طريق تطوير الري الحقل باستخدام نظم الري بالرش والتنقيط واساليب الري السطحي المطورة. 3- اجراء المزيد من البحوث حول استنباط اصناف محاصيل متحملة للحرارة العالية والجفاف وذات استهلاك مائي اقل. 4- انشاء نظام رصد فعال لمراقبة الطقس- محصول خلال المواسم الزراعية وبضمنه نظام تحذير مبكر. 5- تعزيز قدرات خزن المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير لمواجهة مواسم الجفاف المحتملة.
• تدهور وانحسار المراعي الطبيعية • زيادة رقعة الأراضي المتصحرة	1- حفر الابار المائية لاغراض الشرب ورعي الماشية في المناطق الصحراوية والتوسع في انشاء المحميات الطبيعية. 2- استخدام اساليب متطورة لاعادة وتكثيف النبات الطبيعي في المناطق الرعوية وخاصة البادية الغربية ويتضمن ذلك التوسع في إنتاج بذور النباتات البرية (الرعية) 3- التوسع في مشاريع تثبيت التربة للحد من مشكلة زحف الكثبان الرملية وباستخدام اساليب متطورة تتناسب مع طبيعة المشكلة في العراق. 4- تطبيق تقانات حصاد المياه والتوسع فيها في المناطق الصحراوية للاستفادة من السيول الناتجة من الأمطار. 5- تطوير نظام فعال لمراقبة التصحر والمراعي الطبيعية.
• ظهور انواع جديدة من الافات والامراض النباتية والحيوانية	1- استخدام اساليب مكافحة متكاملة للافات الزراعية وتقليل الاعتماد على المبيدات الحشرية ومبيدات الاعشاب في النظم الزراعية. 2- ادخال واستنباط اصناف نباتية مقاومة للأمراض ومتوائمة مع التغيرات المناخية.

- 3- العمل على تطوير سلالات من الماشية متكيفة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض وذات إنتاجية عالية.
- 4- اجراء الدراسات والبحوث لتحسين فهم توابع التغيرات المناخية على صحة الحيوان والنبات وسبل المواجهة والتكيف المطلوبة.

■ قضايا مؤسسية

- 1- مراجعة السياسات والإستراتيجيات الزراعية وبما يأخذ بنظر الاعتبار قضايا التغير المناخي وسبل التكيف المطلوبة.
- 2- تشجيع اجراء البحوث والدراسات الخاصة بأثر التغيرات المناخية على الزراعة وطرق التكيف الافضل وعلى سبيل المثال دراسة تغيير مواعيد الزراعة لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة وزيادة المتطلبات المائية.
- 3- تطوير نظام فعال للرصد والمراقبة والتوعية لتحسين فهم توابع التغيرات المناخية على الزراعة وخاصة تأثيرات الجفاف ويضمن بنفس الوقت سهولة الوصول إلى المعلومات في الاوقات المناسبة لغرض اقتراح السلوكيات الممكنة للاستجابة ثم النشر السريع للنتائج والمعلومات لكي يستفيد منها الحكومة والمزارعين على حد سواء لغرض اتخاذ إجراءات ملائمة للتكيف.

3.2.3 الخلاصة والتوصيات

- يعتبر قطاع الزراعة من اكثر القطاعات التي تتأثر بتباين الظروف الجوية والتغيرات المناخية في العراق وينجم ذلك بصورة اساسية عن تأثر الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بتباين التساقطات المطرية وانخفاض الموارد المائية وتنعكس تلك الآثار بصورة اساسية على صغار المزارعين ومربي الماشية. ويمكن إجمال اهم التوصيات الخاصة بالآثار والتكيف مع التغير المناخي في القطاع الزراعي كأولوية للمرحلة الراهنة بالآتي:
- أ- اجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد أثر التغيرات المناخية على المحاصيل الاساسية وخصوصا الحنطة ومحاصيل الاعلاف في ظروف الزراعة المروية والمطرية على حد سواء.
 - ب- العمل على إنشاء وتطوير نظام فعال للمراقبة وتعزيز التنبؤات المناخية الزراعية الموسمية.
 - ت- العمل على تحسين الري الحقلي على مستوى المزرعة ورفع كفاءة استخدام وحدة المياه.

3.3 التنوع البيولوجي

يعد التنوع البيولوجي من العناصر المهمة في الحياة، كما وتعد النظم الإيكولوجية مصدراً مهماً من مصادر الغذاء وإستدامة الحياة، وهناك ارتباط وثيق بين التنوع البيولوجي والسكان المحليين المعتمدين على خدمات النظم الإيكولوجية Ecosystem Services. ولقد أشار التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC, 2007) إلى أن

إحترار النظام المناخي بات جلياً ولا ليس فيه، وأعد السنوات الإحدى عشر من بين الإثنى عشر سنة من 1995 إلى 2006 من أحر السنوات في سجلات قياس الحرارة السطحية العالمية منذ سنة 1850. كما وأشارت تقارير الـ IPCC (2007، 2001، 1995، 1990) إلى أن تغير المناخ المتوقع يعد من المهددات الرئيسة للتنوع البيولوجي، وسيعكس بشكل سلبي على خدمات النظم البيئية واستدامة الأنواع في المستقبل. ولقد أكدت اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في 2010 بعد اجتماعها في مؤتمرها العاشر COP10 في ناكويا، اليابان إلى ضرورة احتواء أهداف الاستراتيجية العالمية للتنوع إلى مكونات أساسية تخطط إلى تقليل فقدان التنوع وأهمية بناء مرونة Resilience للأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وضرورة تمييز مساهمة النظم الإيكولوجية والتنوع في التخفيف والتكيف لتغيرات المناخ المتوقعة (BirdLife International, 2011). كما وأشارت مباحثات دول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ UNFCCC في الدوحة COP18 (BirdLife International, 2012) إلى ضرورة إجراء الدول خطط تكيف وطنية تجاه تغير المناخ فضلاً عن تحديد مكامن فقدان والضرر Loss and damage نتيجة تغير المناخ.

إن من أهم العوامل العالمية التي تؤثر على التنوع البيولوجي ارتفاع مستوى سطح البحر، وازدياد حامضية المحيطات والأنهار، وارتفاع درجة الحرارة على اليابسة والمحيطات والأراضي الرطبة. لقد أشار التقرير الرابع للـ IPCC إلى أن ارتفاع معدل درجات الحرارة في الكرة الأرضية ما بين 1.5 – 2.5 درجة مئوية سيؤدي إلى انقراض 25% - 30% من الأنواع. وأكد التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC, 2007) ملاحظة ظهور مبكر لعلامات الربيع في الأنظمة الإيكولوجية الأرضية، وانتقال نطاق المساحات التي تعيش فيها النباتات والحيوانات في اتجاه قطبي وصاعد، وبدرجة ارتباط عالية جداً من الثقة بظاهرة الإحترار العالمي فضلاً عن وفرة الطحالب والعوالق في الأنظمة البحرية المرتبطة بتغيرات الغطاء الجليدي ومستويات الأوكسجين. ومن المتوقع أن تزداد درجات الحرارة ما بين 2-4 درجة مئوية في المنطقة العربية، والعراق جزء من هذه المنطقة ويمتلك مناطق طبيعية شديدة الحساسية وهشة لأي من التغيرات المناخية، فضلاً عن المؤثرات والتهديدات الأخرى. كما أشارت دراسات الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية إلى أن معدل درجات الحرارة المحلية قد ازدادت بنحو 0.4 درجة مئوية خلال الأربعين سنة الماضية، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في العقود القادمة، ومن جانب آخر فإن معدلات هطول الأمطار في تناقص مستمر.

تكمُن أهمية التنوع البيولوجي للأنواع في العراق في الأنواع المهاجرة التي يكون العراق جزءاً مهماً من دورة حياتها، وهذا يشمل الأنواع المتوطنة أو شبة المتوطنة سيما في النظم الإيكولوجية العراقية الفريدة، وكذلك الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض، وقد أشارت القائمة الحمراء للإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة IUCN إلى حالة صون الأنواع العراقية كما وأشارت تقارير وزارة البيئة العراقية ومنظمة طبيعة العراق إلى وجود ما يقارب 417 نوعاً من الطيور، منها 182 تعد من الأنواع المهاجرة، ويعد 18 نوعاً منها مهدد بالانقراض. كما أشارت نفس التقارير إلى وجود 106 نوع من الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة وأكدت وجود نقص بالمعلومات التي تختص بالحشرات والبرمائيات والزواحف واللبائن. وهناك ما يقارب من 4500 نوع من النباتات تم تسجيلها بكتاب Flora of Iraq مع وجود قائمة ثانوية تضم 195 نوعاً عراقياً من النباتات المتوطنة (تقرير التنوع البيولوجي الرابع، 2010) ونتيجة لتزايد السكان المستمر والتوسع العمراني والحضري وتغيرات المناخ فإن التنوع البيولوجي في العراق يواجه تحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة. لقد تم تحديد نظم

إيكولوجية عديدة في العراق وفقاً للمخطط الإقليمي البيوجغرافي الذي اقترحه صندوق الحياة البرية، ويوضح الجدول (3-5) هذه النظم.

جدول 3-5: النظم الإيكولوجية في العراق حسب تصنيف صندوق الحياة البرية WWF

النطاق (المنطقة البيوجغرافية)	(حيوانات الشرق الأوسط وفق صندوق الحياة البرية)	الأقاليم الإيكولوجية وفق تصنيف صندوق الحياة البرية
البابسة		
القطب الشمالي	الغابات الواسعة المعتدلة	1. غابات الأناضول النفضية الشرقية 2. غابات جبال زاغروس
	الأراضي المعشبة المعتدلة، السهول الجرداء، أراضي الجنبات	1. سهوب الشرق الأوسط 2. غابات الأناضول الجبلية الشرقية
	الأراضي المعشبة والسهول الجرداء المغمورة	1. أهوار الفرات الغربية 2. صحراء وشبه صحراء جنوبي إيران النيبوسندية
	غابات المتوسط وغابات الخشب والأشجار القصيرة	1. غابات شرق المتوسط
	الصحاري وأراضي الجنبات	1. صحراء ما بين النهرين 2. الصحراء العربية وأراضي الجنبات الصحراوية العربية 3. صحراء وشبه صحراء البحر الأحمر 4. صحراء وشبه صحراء الخليج العربي
البحرية		
النطاق	المقاطعة	الإقليم الإيكولوجي
غرب المحيط الهادئ الهندي	العربية الصومالية	الخليج العربي

يمكن اعتبار المناطق الإحيائية أنواعاً رئيسية من الموائل، وتعرف الأقاليم الإيكولوجية بشكل أدق بأنها "مناطق متميزة جغرافياً من الأراضي التي تتميز بمناخ خاص وبميزات إيكولوجية فريدة ومجتمعات نباتية وحيوانية مميزة". على هذا الأساس، ومع مراعاة وجود مساحات إضافية صغيرة جداً من النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية على الخليج العربي، يمكن تحديد الفئات الست التالية باعتبارها الموائل الرئيسية في العراق: (1) - الأهوار، و (2) الصحراء العربية، و (3) صحراء الشجيرات لما بين النهرين، و (4) موائل سهوب الشرق الأوسط، و (5) غابات جبال زاغروس، و (6) الموائل الساحلية البحرية.

1. الأهوار

تعد الأهوار واحدة من أهم النظم الإيكولوجية في العراق، وتمثل واحدة من أغنى مناطق التنوع البيولوجي فيه، تقع جنوبي العراق ومشمولة إدارياً ضمن محافظات ذي قار والبصرة وميسان، وتأتيها المياه من الأنهار الدائمة (مصدرها الرئيس مياه دجلة والفرات وروافدهما)

والجداول الموسمية (الأودية) التي تجمع الأمطار الموسمية. أدرج جزء من الأهوار في جنوب العراق في قائمة رامسار للأراضي الرطبة RAMSAR ذات الأهمية الدولية، لأنها تؤوي بانتظام الكثير من الطيور المهددة والمتوطنة والمقيدة وأنواع من اللبائن وتوفر سبل العيش والماوى للسكان الأصليين الذين يقطنوها وهم عرب الأهوار (المعدان) الشكل (3-12).



شكل 3-12: الأهوار العراقية (طبيعة العراق، 2013)

2. الصحراء العربية (الغربية):

تمتد الصحراء العربية كنظام طبيعي من عمان إلى العراق وتتميز بقلة سقوط المطر ووجود الواحات وأحياناً بعض المياه الموسمية القادمة من الأودية فقط خلال موسم الأمطار في الربيع والشتاء. إن المعالم الطبيعية والتنوع البيولوجي لهذه المنطقة مجهولة تماماً تقريباً وتحتاج إلى مزيد من الدراسة. تنتشر الضباع والذئاب والغزلان في هذه المنطقة ومنها غزال المغدد *Gazellsubgutturosa*، ويعتبر المها العربي المنقرض من حيوانات المنطقة. تقطن هذا النظام البيئي أقوام البدو الذين ينتفعون من الواحات وموائل الأمطار الموسمية للحصول على المراعي لقطعانهم من الماعز والأغنام والإبل، الشكل (3-13).



شكل 3-13: صحراء الانبار (طبيعة العراق، 2013)

3. صحراء ما بين النهرين:

تتخلل النظم البيئية وديان نهري دجلة والفرات، وتشمل جزءاً من الصحراء السورية ومنطقة السهوب شمالاً. المناخ هو شبيه بمناخ المناطق القاحلة والحارة ومماثل لمناخ الصحراء العربية. تضم المعالم الطبيعية الرئيسة والأنواع الهامة لهذه المنطقة الأراضي الرطبة الموسمية والأودية وغيرها من الموائل التي تدعم وجود أنواع من الطيور (مثلاً القطقاط الإجتماعي

المهدد بالانقراض) وغيرها من الأنواع البرية وكذلك الماشية والناس المعتمدين في معيشتهم عليها، الشكل (3-14).



شكل 3-14: صحارى ما بين النهرين (طبيعة العراق، 2013)

4. موانئ سهوب الشرق الأوسط:

يمكن تقسيم هذه المنطقة إلى سهوب جافة/ رطبة من الأراضي الشجرية المفتوحة والأراضي العشبية الممتدة من غرب الأردن وسوريا إلى شمال العراق عبر أودية دجلة والفرات وتنتهي في سفوح زاجروس. تعتبر هذه الموانئ العشبية مهمة جداً للبدو لرعي قطعان ماشيتهم خلال فصلي الربيع والصيف. وتعتمد العديد من الطيور واللبنان المحمية محلياً أو عالمياً على هذا النظام البيئي المتنوع الجاف والرطب في الوقت نفسه.

5. غابات جبال زاجروس:

تعتبر هذه المنطقة قاطعة للحدود الجبلية غرب أقصى الشمال العراقي في المنطقة الكردية، وتمتد كذلك إلى إيران. المناخ شبه معتدل إلى شبه جاف، مع درجات حرارة قد تهبط إلى -25 درجة مئوية في فصل الشتاء. وهذه المنطقة مهمة جداً من حيث التنوع البيولوجي، فقد تم تقييمها على أنها منطقة ذات معدل مرتفع من التوطن، الشكل (3-15).



شكل 3-15: غابات برزان في كردستان العراق (طبيعة العراق، 2013)

6. الموانئ البحرية الساحلية:

ينتهي نهري دجلة والفرات في الخليج ليشكلا دلتا شط العرب. ويمتلك العراق ما يقارب 70 كيلومتراً من المناطق الساحلية و712 كيلومتر مربع من المياه الإقليمية. تؤثر مياه الخليج كثيراً على نوعية المياه في مداخل الأنهار، وقد تردت نوعية المياه مؤخراً بسبب الترسيب المتزايد الناجم عن التصريف من الأهوار. وتعد الشعاب المرجانية في هذه المنطقة مثير اهتمام خاص حيث تمثل ثروة طبيعية مهددة. مؤخراً كان هناك اكتشاف من جامعة البصرة في جنوب العراق إلى 28 كم مربع من المرجان في المياه العراقية بعد أن كان الاعتقاد بعدم وجود مرجان في هذا البلد (Pohl, T and et al., 2014). إن هذا الاكتشاف يوسع دائرة العمل في هذا المجال ويحفز الحكومة العراقية والمنظمات العالمية والمحلية العاملة في هذا المجال والعلماء بالاهتمام بهذا الجانب وإجراء البحوث العلمية المختلفة سيما المهمة بالتغيرات المناخية وذلك لكون المرجان يتأثر جداً بارتفاع درجة حرارة المياه وكذلك ارتفاع حموضة المياه، الشكل (3-16) ويوضح الشكل (3-17) البيانات الطبيعية العامة في العراق.



شكل 3-16: الفاو في جنوب العراق (طبيعة العراق، 2010)



شكل 3-17: البيانات الطبيعية العامة في العراق

3.3.1 قابلية تأثر التنوع البيولوجي (الهشاشة):

النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي في العراق معرضة لتأثيرات التغيرات المناخية بنسب مختلفة وحسب موقعها الجغرافي من خارطة العراق وحسب نوع الدافع أو المؤثر المناخي، وتشير تقارير دائرة الأنواء الجوية العراقية إلى أن الخط المطري قد تغير في فترة الألفية عنه في السبعينيات من القرن الماضي، إذ أن الخط المطري الأقل من 100 ملم قد تحرك من دائرة العرض 32 من الغرب و29 من الشرق باتجاه دائرة العرض 33,3 من الغرب و30 من الشرق، فضلاً عن اختفاء خط المطر 700 ملم من خارطة توزيع الأمطار في العراق، وكذلك تشير التقارير إلى وجود ارتفاع معنوي ونسبة ثقة احصائية عالية بمعدل درجات الحرارة في عموم العراق وهذا ما يجعل النظم الطبيعية والتنوع البيولوجي معرض بشكل أكبر لهذه التغيرات التي قد تسبب في إزاحة بعض الأنواع، سيما المعتمدة على كميات الأمطار، أو على الأراضي الرطبة. ويعرض الجدول (3-6) بعض الأمثلة من النظم الإيكولوجية المتنوعة من مواقع جغرافية مختلفة.

جدول 3-6: بعض الأمثلة عن النظم الطبيعية وتعرضها لتغير المناخ وحساسيتها وقابلية التكيف

النظام الجغرافي	المثال	الموقع العراق	التعرض لتغير المناخ	الحساسية	قابلية التكيف
الأراضي الرطبة	الأهوار	جنوب	✓	شديد الحساسية	قابل للتكيف بتدخل الحكومة وبكلفة عالية
السهوب	البغدادية - حديثة	غرب العراق	✓	شديد	قابل للتكيف بتدخل الحكومة
الجبال	بيرانكرون	شمال - أقليم كردستان	✓	متوسط	قابل للتكيف
السواحل البحرية	خور الزبير	جنوب - على الخليج العربي	✓	شديد	قابل للتكيف ويحتاج إلى كلف عالية

ويمكن تحديد ثلاث مواقع قابلة للتأثر بتغير المناخ/هشة للتنوع البيولوجي في العراق تتمثل في (1) -النظم الإيكولوجية للأهوار في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في جنوب العراق، حيث تعتمد العديد من المجتمعات الأصلية تاريخياً عليها، والتي يقوم جزء كبير من الاقتصاد المحلي استناداً لمساحاتها السابقة؛ و(2) - الغابات في المنطقة الجبلية في شمال العراق (الإقليم الكردي العراقي)؛ و (3) - البحيرات والأنهار المنتشرة في البلاد. وتمثل بيئة الأهوار أكثر المناطق حساسية.

3.3.1.1 الأهوار:

تقسم الأهوار في جنوب العراق إلى ثلاث أهوار رئيسية وعشرة فرعية حسب تصنيف أطلس المبادرة الكندية CIMI (CIMI,2010a) وحسب تقسيم وزارة البيئة العراقية فإن أهوار جنوب تتكون من ثمان (8) مواقع متسلسلة، ويضم أربع (4) مكونات تراث طبيعي، وأربع (4)

مكونات تراث ثقافي، ويمتد الممتلك في محافظات ميسان وذي قار والبصرة، والمساحة الكلية التي تغطيها الممتلكات الطبيعية تقارب الـ 418541 هكتار، وتمثل المساحة التي تغطيها المسطحات المائية وضافها. ووفقاً لتقسيمات Koppen (1936) للمناخ العالمي، تقع الأهوار في المناخ الرئيسي الجاف Dry Climates، ويمتاز بكون كمية التبخر والنتح فيه عالية نسبياً مقارنة مع كمية تساقط الأمطار، ويمتد هذا النوع من المناخ من 20-35 درجة شمال وجنوب خط الاستواء، وتتمثل بمناطق قارية كبيرة غالباً ماتحيط بها الجبال، ويقسم المناخ الرئيسي إلى أنواع ثانوية، ويكون المناخ ضمن (Dry Arid) والذي يمتاز بكونه بيئة الصحاري الحقيقية ويغطي 12٪ من سطح الأرض ويسودها الغطاء النباتي المتحمل للحرارة أو النباتات المتكيفة للمعيشة في مناطق قليلة المياه. وتبلغ درجات الحرارة في المنطقة أكثر من 50 درجة مئوية في فصل الصيف وتصل إلى صفر درجة مئوية في الشتاء، وتتراوح معدلات درجات الحرارة السنوية بين 22,2 إلى 27,2 درجة مئوية.

تعد تقارير وزارة البيئة العراقية ومنظمة طبيعة العراق لمناطق التنوع البيولوجي Key Biodiversity Areas (Important Bird Areas) وهناك 42 موقع مهم للطيور في العراق ومنها أكثر من سبع مواقع في أهوار الجنوب (Evans, 1994) إلا أنه وبعد تجفيف الأهوار في تسعينيات القرن الماضي وصلت نسبة الإغمار بالمياه ما لا يزيد عن 14٪ في 2002 من كمياتها في السبعينيات، الشكل (3-18) (Nature Iraq Master plan, 2006) وبعد إعادة انعاشها في 2003 تغير المشهد الطبيعي للأهوار، سيما مناطق الطيور المهمة والتنوع البيولوجي لكون إغمار الأهوار كان مختلف عن عقد السبعينيات ولم تتجاوز نسبته 55٪ في أحسن الأحوال (Nature Iraq Master plan, 2006). وتدرس الحكومة العراقية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP واليونسكو UNESCO إمكانية اعتبار الأهوار موقع تراث عالمي حسب معايير الاتفاقية العالمية للتراث العالمي ومنظمة IUCN. ويخدم هذا العمل أيضاً اتفاقيات دولية أخرى مثل التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة. وفي دراسة توباي وسكارستكي وعمر (2010) تم تحليل القدر الأكبر من البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأهوار بما يرتبط بمعايير حماية التراث العالمي رقم خمسة (التنوع البيولوجي) ولوحظ وجود ترابط وثيق بين قيمة الأهوار استناداً إلى معيار حماية التراث رقم أربعة وخمسة، كما يوفر التنوع الحيواني والنظام البيئي للأهوار الدعم للاقتصاد وثقافة سكان الأهوار مما يضيف عليها قيمة ثقافية غير مباشرة ذات أهمية كبيرة.

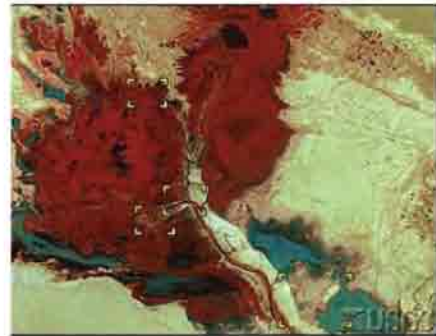
لقد تم استخدام الأهوار من قبل سكانها لآلاف السنين، وتعتبر الطرق الخاصة التراثية والتقليدية لاستخدام الموارد الطبيعية التي تشكلت عبر هذا التاريخ قيمة ثقافية تراثية محورية لإدارة النظام الطبيعي للأهوار وتقدم الإجابة لمعيار التراث الطبيعي رقم خمسة الذي يتضمن مثال إستثنائي لمستوطنة بشرية تقليدية أو استخدام تقليدي للأراضي أو البحار بطريقة تعتبر ممثلة لثقافة معينة أو تفاعل للإنسان مع البيئة وخصوصاً حين أصبحت هذه البيئة ضعيفة ومعرضة لتأثير عملية تغيير غير معكوسة. (Garstecki and Amr, 2011)

إن أهم ما يميز الأهوار العراقية هي حياة السكان المحليين المشابه لحياة أجدادهم السومريين، إذ لا يزال عدد كبير منهم يسكن داخل مسطحات الماء في الأهوار وعلى المناطق المحاذية فضلاً عن الأعداد الكبيرة للجاموس، حيث يعد هذا الحيوان السمة البارزة للأهوار، وتذكر تسجيلات تقرير المسح الوطني لوزارة الزراعة لسنة 2008 وجود 49283 من الجاموس في محافظة ذي قار و 24345 في محافظة ميسان و 57704 في محافظة البصرة،

وتعد هذه الأرقام عامة للمناطق الحضرية والأهوار، وتذكر دراسة حيدر وآخرون (2007) وجود ما يقارب من 40008 جاموسة فقط في أهوار محافظة ذي قار وميسان، وإن إنتاج الحليب اليومي في أهوار هاتين المحافظتين يعادل 22055 لتر يومياً. إن هذه الأرقام تعد مؤشر جيد لمقدار الخدمات التي يقدمها نظام الأهوار البيئي للسكان المحليين وتعكس ضرورة وضع خطة تكيف للمهددات الكثيرة التي تواجه الأهوار وسكانها، ومنها التوسع العمراني والهجرة من محافظات أخرى والصناعات النفطية وتأثيرات الإنسان وضغوطه على النظام البيئي بالإضافة إلى تغير المناخ، حيث تعد منطقة الأهوار منطقة هشة قابلة للتأثر بتغير المناخ ومعرضة لهذه المؤثرات (شكل 3-18). ويوضح الجدول (3-7) القيم الأساسية Key Value التي تدفع باتجاه حماية الأهوار واعداد خطط تكيف مستقبلية لها.



1990



1972



2013



1997

شكل 3-18: صور فضائية تمثل مساحات الأهوار في السبعينيات وتسعينيات القرن الماضي

جدول 3-7: القيم الأساسية Key Value لبعض النظم الطبيعية لجعلها محميات طبيعية

معرفة التقليد ية	معالم طبيعية مميزة	توفر خدمات النظم البيئية	قيمة تراثية	تعدد حياة السكان المحليين	نوع في القائمة الحمراء الطبيعية	مهمة للموائل الطبيعية
1. الأهوار	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2. البغدادي حديثة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3. بيرام كرون	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4. خور الزبير	✓	✓		✓		✓

3.3.2 وسائل التكيف:

على واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في العراق مواجهة آثار التغيرات المناخية على التنوع البيولوجي، وتكثيف الجهود الرامية إلى مواجهة آثارها الانية والمستقبلية ومحاولة التكيف مع الظروف الجديدة، وتحفيز وتعزيز مرونة الأنظمة البيئية المتأثرة. ويمكن تحديد بعض استراتيجيات التكيف التي تناسب العراق من خلال منظومة من الخطوات المعززة للتكيف تركز على ثلاثة أبعاد رئيسية في هذه المرحلة، وتتمثل في تعزيز السياسات الإجرائية، والمحميات الطبيعية، وتعزيز التوعية ورفع قدرات البشرية.

3.3.2.1 السياسات الإجرائية:

تعتبر السياسات والتشريعات اللازمة لمواجهة وتخفيف آثار تغير المناخ في المستقبل أدوات أساسية لكل القطاعات المتضررة، ومن أهم المتطلبات وجود التنسيق بين السياسات القطاعية والتدابير التشريعية من أجل تفعيل نتائجها بكفاءة واقتدار. إن التشريع في هذه المرحلة هو الأساس لتنفيذ تدابير الحماية/ المعالجة/ الحظر، والتي تعتبر ضرورية لتخفيف أو منع آثار تغير المناخ، وعلى التشريع أن يتناول بعض المجالات بشكل خاص، ومنها:

6. وضع إطار عمل تشريعي وطني للمياه و/أو تشريعات عابرة للحدود من شأنها أن تضمن تدفق المياه للأنهار والنهيرات الرئيسية التي تغذي تجمعات الأهوار الرئيسية في العراق، مع التركيز بشكل خاص على المجالات التي تخدم استمرارية معيشة السكان.
7. إنشاء وتنفيذ قانون إطاري يرفع الحياة الفطرية (الحيوانات والنباتات) لتنظيم الصيد وصيد الأسماك وجمع وتداول الموارد الطبيعية من خلال تحديد مواسم وطرق تنفيذ هذه الفعاليات.
8. وضع وتحديث إطار قانوني واضح لنوعية المياه.
9. فرض عدد من المحاذير والعقوبات المعنية بإدخال المواد الضارة والأنواع الخطرة (مثل الأنواع الغازية) إلى النظم الطبيعية، وإعداد قائمة بالممارسات الخطرة التي ينبغي تجنبها في قطاع الزراعة، والتربية، وتدجين الأحياء المائية، وصيد الأسماك، والصيد والبحث العلمي والاختبارات المعملية.
10. وضع إطار تشريعي وطني يعنى بالمحميات، يركز على تنظيم الأنشطة السياحية.

إن تأثير تغير المناخ على النظم الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي قد يكون متسارعا ويهدد الكثير منها خلال السنوات القادمة، ولذلك فإن تدابير التخفيف وحدها قد لا تكون كافية لتجنب هذه التأثيرات السلبية، وعليه فلا بد من التركيز على مجموعة من تدابير التكيف لتعزيز وضع المحميات الطبيعية، والتي منها منطقة الأهوار، وتوجيه الجهود الوطنية نحو إجراءات لزيادة مرونة التنوع البيولوجي الشامل بطريق متعددة، ومنها:

4. مكافحة أو إزالة التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي والأنواع الطبيعية/ النظم الإيكولوجية.

5. إنشاء شبكات محميات ذات قنوات توفر مسارات هجرة وانتشار للحيوانات والنباتات وإتاحة تفادي حالات الانقراض المحلية. وتعمل وزارة البيئة العراقية حالياً تحت مظلة الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية التنوع البيولوجي على إعلان ما يقارب 15 محمية وطنية لغاية عام 2020 كجزء من هدف الاتفاقية وهو حماية 17 ٪ من المساحة الكلية للعراق. ولزيادة مرونة المناطق المحمية الجديدة عند إنشائها، من المهم تحقيق مجموعة من الإجراءات، مثل:

- الحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي عبر التدرجات البيئية (كتدرجات خط الطول والعرض وتدرجات رطوبة التربة، الخ)
- إقامة مناطق عازلة حول المحميات الطبيعية
- الحد من تجزئة الموائل وبناء الطرق
- المحافظة على التنوع الوراثي ضمن وبين أعداد الأنواع المحلية

3.3.2.3 تعزيز التوعية

يمكن تحقيق العديد من الإنجازات لتعزيز استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ إذا ما تم رفع وعي أصحاب المصلحة في استخدام هذه البيانات الطبيعية ومواردها المختلفة، مما يساعد على إزالة بعض الضغوط عن النظم الإيكولوجية الطبيعية، على أن تركز على مجموعة من المفاهيم والمعلومات ذات العلاقة، والتي يجب أن تصل إلى أصحاب المصلحة بما يعزز التواصل ما بين متخذ القرار وبينهم، ومن أهم المواضيع التي يجب التركيز عليها خلال الفترات القادمة:

- ترشيد استخدام المياه في الزراعة وتجنب هدر وتلويث المياه.
- الصيد، وصيد الأسماك بطرق غير شرعية مثل (السموم والمتفجرات) أو ما يسمى بالصيد الجائر، ومنع الصيد في أوقات تكاثر الأسماك، وجميع الأنواع الحيوانية والنباتية بالطرق غير المستدامة.
- استخدام الأسمدة والمواد الكيميائية الأخرى بطريقة غير مستدامة.
- تلويث المصادر المائية، وأهمية إنشاء محطات لتجميع ومعالجة النفايات ومحطات معالجة المياه.
- القطع الجذري للأشجار والممارسات الزراعية الأخرى التي يمكن أن تزيد من مخاطر ظواهر التعرية والتصحر والعواصف الترابية.

يساهم تغير المناخ في زيادة العبء العالمي للأمراض والوفيات المبكرة. ويتعرض البشر لتغير المناخ من خلال تغير أنماط الطقس كدرجة الحرارة وهطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر والأحداث المناخية المتطرفة الأكثر تكراراً، وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في نوعية المياه والهواء والغذاء والتغيرات في النظم البيئية والزراعية والصناعية والمستوطنات والاقتصاد، وفي هذه المرحلة المبكرة قد تكون الآثار صغيرة ولكن من المتوقع أن تزداد تدريجياً في جميع البلدان والمناطق خلال السنوات القادمة. من المحتمل أن يؤدي تغير المناخ إلى حدوث تغير في توزيع بعض نواقل الأمراض المعدية، وتغير التوزيع الموسمي لبعض أنواع حبوب اللقاح المسببة لأمراض الحساسية، وزيادة الوفيات المرتبطة بموجات الحر، وزيادة في أمراض الإسهال، وزيادة معدلات الإعتلال في الجهاز التنفسي وفي الوفيات، وزيادة عدد الأشخاص المعرضين لخطر حمى الضنك، حيث من المتوقع ارتفاع درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم وخصوصاً في البلدان النامية (IPCC, 2007). ويشير تقرير منظمة حماية البيئة الأمريكية EPA لعام 2012 إن آثار تغير المناخ على الصحة تعتمد على الكثير من العوامل وتشمل هذه العوامل فعالية نظم سلامة الصحة العامة والمجتمع للمعالجة أو الاستعداد للمخاطر والسلوك والجنس والحالة الاقتصادية للأفراد المتضررين. ومن المرجح أن تختلف الآثار حسب المنطقة ومدى حساسية السكان ومدى وطول التعرض لآثار تغير المناخ وقدرة المجتمع على التكيف مع هذا التغير. (EPA, 2012)

يبين تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2012 بأن للتغيرات المناخية تأثير على الصحة، حيث أن تغير المناخ يؤثر على المتطلبات الأساسية للصحة والمأوى الآمن. إن الارتفاع الشديد في درجات الحرارة يسهم مباشرة في حدوث الوفيات التي ينجم عن الأمراض القلبية والأمراض النفسية والأمراض الشائعة المحمولة بالنواقل مثل الملاريا وحمى الضنك. وفي الحر الشديد ترتفع مستويات حبوب اللقاح وسائر المواد الموجودة في الهواء والمسببة للحساسية والإصابة بالربو، الذي سيزداد بسبب الزيادة المستمرة في درجات الحرارة. كما أن التغير في أنماط سقوط المطر يزيد مخاطر الإصابة بالإسهال وتؤدي ندرة المياه إلى الجفاف والمجاعة، أما الفيضانات فتعتبر أحد عوامل تلوث إمدادات المياه العذبة كما إنها تزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، وتهدد أرض خصبة للحشرات الناقلة للأمراض مثل البعوض. وسيؤدي ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول المطر إلى انخفاض في إنتاج الأغذية الأساسية وسيزداد معدل انتشار سوء ونقص التغذية والملاريا، وسيؤثر السكان في جميع أنحاء العالم بتغير المناخ، ولكن سكان الدول النامية هم الأسرع تأثراً، وبالأخص الأطفال الذين يعيشون في البلدان الفقيرة والمسنين والعجزة أو المصابين بالإعتلال الصحي (صحيفة وقائع، نوفمبر 2013). تلحق الأمراض المعدية أضراراً جسيمة بالسكان حول العالم. وبعض الأمراض المهلكة شديدة الحساسية للظروف المناخية. درجة الحرارة وكمية الأمطار والرطوبة النسبية، لها تأثير قوي على تكاثر البعوض التي تنقل الملاريا وحمى الضنك، وما ينقله الماء والأغذية من أمراض مثل الكوليرا وغيرها من الأمراض المسببة للإسهال. ويساعد المناخ الحار الجاف على الإصابة بالتهاب السحايا. وقد أحرزت دوائر الصحة خلال العقود الأخيرة تقدماً كبيراً في مكافحة هذه الأمراض كافة، ولكنها قد تسبب الموت ومعاناة البشر في المستقبل المنظور (WHO, 2012).

تكمن إحدى التحديات المهمة لمكافحة هذه الأمراض كافة في فهم توزيعها الزمني والمكاني، والتنبؤ بها إذا أمكن ذلك، لإتاحة الفرصة لبرامج المكافحة توجيه التدخلات والتنبؤ بحدوث الأوبئة والوقاية منها. وهذه الأمراض جميعها تتأثر بتغيرات المناخ والطقس. وتعتمد

تأثيراتها على محددات أخرى، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالفقر وضعف إمكانيات البرامج الصحية، التي لا توفر للسكان مياه وتطعيمات وافية وعقاقير ومرافق صحية يمكن الاعتماد عليها. ويسهم التوسع الحضري الذي يتم دون تخطيط في انتشار حمى الضنك، وأماكن تكاثر البعوض في مخلفات الأسر. تستطيع دوائر الأرصاد الجوية من خلال العمل مع برامج مكافحة الأمراض والمساعدة في معرفة الأماكن التي تطبق فيها ما تقدمه من معلومات بأكبر قدر من الفعالية (منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2012).

يعتبر العراق أحد بلدان المنطقة العربية الذي قد تتأثر بتغير المناخ، حيث يواجه العراق مجموعة من التغيرات في السنوات الأخيرة، تتوافق مع ارتفاع وتيرة وشدة الأحداث المناخية المرتبطة بالجفاف وزيادة ظواهر الغبار، وزيادة التدهور البيئي. ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على الصحة في العراق وهو ما سيؤثر على زيادة معدل الوفيات والإصابة ببعض الأمراض التي قد تنتقل بالمياه والأغذية الملوثة وكذلك ببعض الأمراض الانتقالية كالكوليرا والملاريا والتيفوئيد والأمراض غير الانتقالية كالإصابة بأمراض الجهاز التنفسي كالحساسية والربو والأزمات القلبية وأمراض سوء التغذية. إن آثار تغير المناخ على الصحة تعتمد على الكثير من العوامل منها نظم سلامة الصحة العامة والمجتمع والسلوك والجنس والحالة الاقتصادية للفرد وتختلف من منطقة إلى أخرى وحساسية السكان ومدى التعرض لآثار تغير المناخ. (تقرير اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية العالمية وبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2012).

سعت الحكومة العراقية من خلال الخطط والبرامج إلى توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين مجاناً. وتبنت وزارة الصحة في العراق خلال الفترة الماضية نظاماً صحياً يعتمد الرعاية الصحية الأولية كركيزة أساسية ويتضمن تقديم الخدمات الصحية وفق معايير الجودة باعتبارها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن مع ضمان تكامل تلك الخدمات مع المستوى الثاني (المستشفيات العامة) والمستوى الثالث (المراكز التخصصية) تحت إشراف وزارة الصحة من خلال تطبيق نظام طب الأسرة في المراكز الصحية والعمل بنظام الزائر الصحي. ويركز هذا النظام على إدخال حزمة الخدمات الصحية الأساسية في المراكز الصحية جدول (3-8) وجدول (3-9) التي تقدم خدمات المراقبة والفحص للنساء والأطفال، كما تقدم هذه الخدمات من خلال مستشفيات الأم والطفل. ويشمل النظام الصحي في العراق، كل المؤسسات الوقائية والعلاجية، بما في ذلك مراكز الصحة الإنجابية، والمستوصفات المدرسية، والمراكز الصحية الثابتة والمتنقلة، والمختبرات، ومصانع الأدوية، وغيرها مما له علاقة مباشرة وغير مباشرة بصحة المواطن.

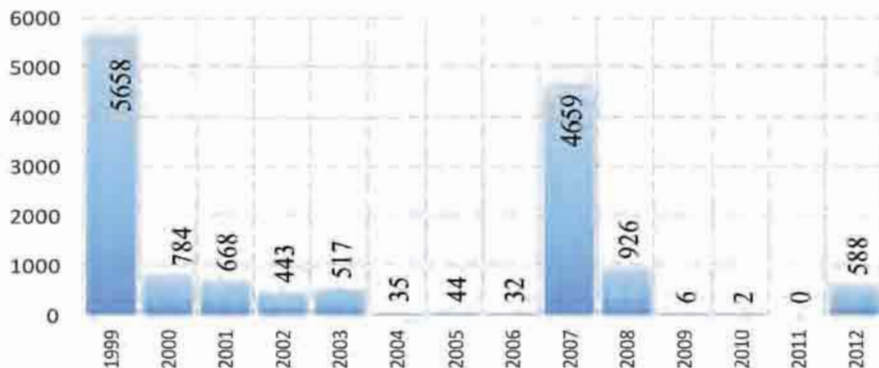
من ضمن القرارات والقوانين التي تبنتها وزارة الصحة العراقية حديثاً إطلاق إستراتيجيه السيطرة على الأمراض غير الإنتقالية (Non Communicable Disease - NCD) وكذلك الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية ومسح وفيات الأمهات والسياسة الصحية الوطنية للوصول الى خدمات متكاملة وشاملة لكافة افراد المجتمع وبأعلى مستوى من الجودة وبإستثمار الموارد المتاحة وفقاً لأخلاقيات المهنة وقيم المجتمع لضمان التنمية الصحية المستدامة للحد من حدوث الحالات المرضية والوفيات. الشكل (3-19) (بوابة الحكومة الإلكترونية العراقية، 2013) يبين النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية.



شكل 3-19: النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية للسنوات 2005-2011 (إحصائيات وزارة الصحة العراقية)

3.4.1 قابلية تأثر قطاع الصحة (الهشاشة)

على مدى العقود الأربعة الماضية واجه العراق مخاطر صحية جسيمة نتيجة تدهور البيئة ودمار البنى التحتية بسبب الحروب والعقوبات والإحتلال التي أدت إلى تراجع القدرات البشرية والتمويلية والفنية للقطاع الصحي (بوابة الحكومة الالكترونية العراقية، 2013) فتردت الخدمات الصحية وارتفعت معدلات الوفيات، وازداد انتشار وتفشي بعض الأمراض الوبائية والمعدية، لا سيما الكوليرا والزحار (Cholera and Dysentery) (Al Hilfi, 2013; UN, 2012). ولا يزال مرض السل Tuberculosis، وداء الليشمانيات leishmaniasis يمثلان مشكلة للمؤسسات الصحية، على الرغم من انخفاض أعداد المصابين بهما (UNAIDS, 2010; Al-Nasrawi et al., 2011; Khwaif et al., 2012). ويعاني العراق من الأمراض التي تنقلها المياه والذي أصبحت شائعة كالتيفوئيد، والكوليرا، الملاريا، وأمراض سوء التغذية وأمراض الطفولة، ويوضح الشكل (3-20) عدد إصابات الكوليرا للسنوات 1999-2012 لجميع المحافظات عدا إقليم كردستان. (إحصائيات وزارة الصحة العراقية، 2012-2005).



شكل 3-20: عدد إصابات الكوليرا للسنوات 1999-2012 لجميع المحافظات عدا إقليم كردستان. (إحصائيات وزارة الصحة العراقية، 2012-1999).

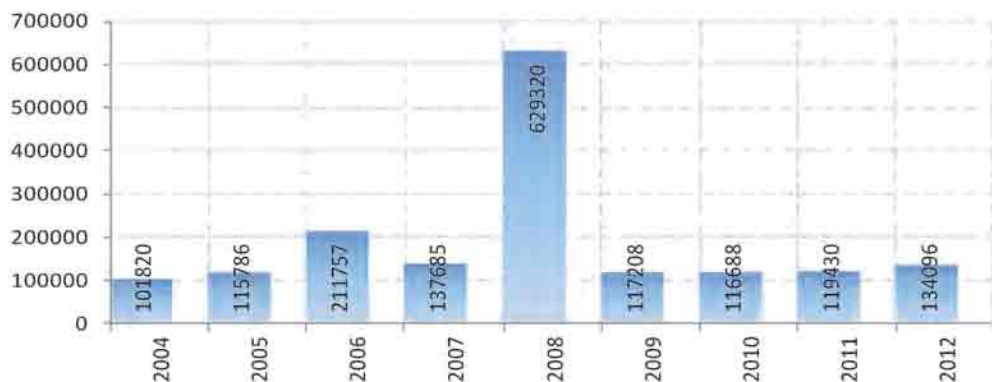
لقد تم السيطرة على الملاريا في العراق من خلال إتخاذ إجراءات العلاج والتدابير البيئية. ويوضح الجدول (3-8) بعض الأمراض الانتقالية موزعة حسب المرض والفئات العمرية لعام 2011.

الجدول (3-8): بعض الأمراض الانتقالية موزعة حسب المرض والفئات العمرية لعام

2011 (التقرير السنوي لوزارة الصحة العراقية، 2011)

المرض	أقل من سنة	(4-1)	(5-14)	(15-44)	(45 فأكثر)	المجموع
الحصبة	260	354	327	70	6	1017
الحصبة الألمانية	8	7	3	2	0	20
الجدري المائي	2056	13779	48236	8943	786	73800
التيفونيد	203	1976	7004	18384	6298	33865
الكوليرا	0	0	0	0	0	0
إصابة	0	0	0	1	0	1
حامل	0	0	0	2	0	2
الجمرة الخبيثة	0	0	0	5	1	6
الحمى النزفية	0	0	0	5	1	6
الشماتيا الشثمانيا الجلدية	204	761	1016	919	146	3046
الحمى السوداء	389	730	79	9	0	1207
داء المقوسات	1	0	8	1083	4	1096
الأكياس المائية	14	19	187	922	309	1451
حمى مالطا	14	149	997	4168	1623	6951
التهاب A	37	1780	2252	486	54	4609
الكبد B	8	37	242	2204	808	3299
الفيروس C	8	61	117	592	393	1171
E	0	24	88	273	18	403
سريري	639	2564	4094	5980	1952	15229
البلهارسيا	0	0	0	0	0	0
الجدام	0	0	0	0	0	0
الزحار الباسيلي	190	338	301	397	242	1468

يواجه العراق مخاطر صحية جسيمة بسبب تراجع الإمكانيات الإقتصادية للمواطن، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات الشكل (1-13)، وتردي الخدمات الصحية وتفاقم العبء النفسي والمادي على المواطنين. وحسب إحصائيات وزارة الصحة العراقية تزايدت نسبة الإصابة بأمراض الإسهال للفئة العمرية الأقل من سنة للفترة من 2004 إلى 2012، الشكل (3-21)، وبقيت نسب الإصابة بمرض الربو عالية جداً خلال الفترة من 1997-2012، كما يوضحها الشكل (3-22).



شكل 3-21: عدد إصابات الإسهال للقات العمرية أقل من خمس سنوات للفترة 2004-2012 (إحصائيات وزارة الصحة).



شكل 3-22: عدد إصابات الربو للسنوات 1997-2012 لجميع المحافظات عدا إقليم كردستان

3.4.2 وسائل التكيف

هناك حاجة ملحة إلى وضع تدابير تكيف واضحة ومحددة تساعد الجهات الصحية المختصة في العراق للإستعداد وتخفيف التأثيرات السلبية التي قد تزيد من ضعف الأوضاع الصحية، وذلك من خلال تعزيز النظم الصحية وخدمات الصحة العامة ووصول مياه الشرب النظيفة للسكان، ومتابعة مناطق توالد البعوض، وإعداد الدراسات حولها، ومتابعة خدمات الصرف الصحي المحسنة للحد من الأمراض التي قد تتفاقم مع تغير المناخ، كالإسهال وبرامج مراقبة تفشي الأمراض المعدية والتركيز على التوعية الصحية. ويعرض الجدول (3-9) أبرز الأمراض المنتشرة في العراق والتي قد تتأثر بالتغيرات المناخية خلال الفترة القادمة.

جدول 3-9: أبرز الأمراض المنتشرة والتي قد تتأثر بالتغيرات المناخية في العراق

المرض	نوع المرض	العراق حسب تقارير منظمة الصحة العالمية	IFCC
الأمراض الانتقالية	الأمراض الطفيلية	نعم	نعم
	الأمراض المنقولة بالنواقل	نعم	نعم
	الملاريا	نعم	نعم
	الكوليرا	نعم	نعم
	التهاب الكبد الفايروسي	نعم	نعم
	التيفوئيد	نعم	نعم
الأمراض المنقولة عن طريق المياه والأغذية	السل		
	الإسهال	نعم	نعم
	أمراض القلب والأوعية الدموية	نعم	نعم
الأمراض غير الانتقالية	أمراض الجهاز التنفسي	نعم	نعم
	سوء التغذية	نعم	نعم

وتعمل وزارة الصحة العراقية جاهدة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة في المجال الصحي من خلال وضع سياسة وأهداف محددة أخذة بنظر الاعتبار العوامل الديموغرافية والجغرافية وتأثيراتها على الواقع الصحي، الجدول (3-10).

جدول 3-10: الأهداف الإستراتيجية لوزارة الصحة في المجال الصحي

الهدف الاستراتيجي	السياسة (الهدف المحدد)
إرساء ثقافة العمل المؤسسي وتحسين وتطوير مستوى الجوده وتعزيز أنظمة الرقابة	اعتماد آلية موحدة للتخطيط الاستراتيجي قائمة على المشاركة في الصياغة والتنفيذ والمراقبة وتحديث الأنظمة الإدارية والقوانين والتشريعات و تطوير أنظمة المراقبة
تطوير نظم المعلومات والصحة الالكترونية	تطور البنية التحتية لتشغيل أنظمة المعلومات وكذلك توحيد أنظمة المعلومات الصحية والإدارية
الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتطبيق اقتصاديات الصحة	تعزيز كفاءة التشغيل والإنفاق للموارد المالية وتطوير اساليب التخطيط المالي وتبني الأساليب الحديثة لإعداد الموازنات
اعتماد منهج الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة وتعزيز أنشطة البحث العلمي	1-تحديث البنية التحتية للمؤسسات الصحية 2- تطوير الرعاية الصحية الأولية وتعزيز الصحة 3- تطوير خدمات الطوارئ وإدارة الازمات والكوارث 4- الوقاية والسيطرة على الأمراض الانتقالية 5- الوقاية والسيطرة على الأمراض غير الانتقالية 6- تطوير الرعاية الصحية الثانوية والثالثية المتخصصة 7- تطوير خدمات الفحص والتشخيص المختبري و خدمات طب وصحة الفم والاسنان بالإضافة الى تعزيز أنشطة البحث العلمي الصحي
تنمية الموارد البشرية	تطوير اساليب التخطيط لإدارة الموارد البشرية و بناء قدرات

1- تطوير اساليب التوريد والخرن والتوزيع	التأمين والإستخدام الامثل
2- تطوير اساليب تقدير احتياج الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية	للادوية والتقنيات الطبية
3- تعزيز الاستخدام الرشيد وضمان مأمونية الأدوية والمستلزمات الطبية	
4- دعم الصناعة الدوائية المحلية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الشركات الدوائية العالمية	
5- تطوير آليات إدارة واستخدام الاجهزة والتقنيات الطبية	
6- تطوير أساليب الرقابة واليقظة الدوائية	

3.5 المصادر

- Abdulla F. and Al-Omari A., 2008. Impact of climate change on the monthly runoff of a semi-arid catchment: Case study Zarqa River Basin (Jordan). Journal of Applied Biological Sciences 2 (1): 43- 50.
- EEA.2004. Impact of climate change, EEA Report No 2.2004. Available at http://reports.Eea.eu.int/climate_report/en.
- Evans J. 2008. Evans plot of the change in precipitation by amount (hue) and significance (sat). http://web.maths.unsw.edu.au/~jasone/eplots/pics/evans_4_1_lg.png.
- <http://www.hec.usace.army.mil/software/hec-hms>
- FAO Report with AQUASTAT, and Land & Population FAOSTAT.2002 “Water Resources” - IAU Report – Inter-Agency Information and Analysis Unit. 2010. “Water in Iraq Fact sheet”.
- Lehner B.; Henrichs T.; Doll P.; Alcamo J. (2001). EuroWasser — Model-based assessment of European water resources and hydrology in the face of global change. World Water Series 5, Center for Environmental Systems Research, University of Kassel.
- Ministry of Water Resources (MoWR).2012. Annual report for water year 2011.National centre for management of water resources/ Arab.Report-Baghdad.
- OCHA, IAU, UNAMI HDS. 2009. “ Iraq Drought Information Report 1 ” , pp. 2 9.
- Onol B. and Semazzi F. 2006. Regional impacts on climate change on water resources over Eastern Mediterranean; Euphrates -Tigris basin. 18th conference on climate variability and change, 86th AMS meeting. USA.
- Smith R. B., Foster J., Kouhoukos N., Gluhosky P.A., Young R. and De Pauw E.2000. Spatial analysis of climate, landscape, and hydrology in the Middle East: modeling and remote sensing. Center for Earth Observation Report No.2., Yale University, New haven, USA

- UNDP,2010. Drought Impact Assessment, Recovery and Mitigation Framework and Regional Project Design in Kurdistan Region (KR).
- M.O.H National health policy, Feb. 2014
- M.O.H National strategy NCD Nov. 2013
- M.O.H National reproductive health Jan. 2014
- M.O.H WHO acceleration plan for reproductive health Dec. 2013
- M.O.H National survey for maternal mortality Jan. 2014
- IPCC, AR4, 2007.

www.epa.gov/climate_change/impacts-adaptation/health.html
http://www.emro.who.int/images/stories/iraq/documents/cholera_in_Iraq_2012.pdf

- ThamerKadum Al Hilfi , Riyadh Lafta, Gilbert Burnham. 2013. Health services in Iraq. www.thelancet.com Vol 381 March 16, 2013

- Global health risks: mortality and burden of disease attributable to selected major risks. World Health Organization, Geneva, 2009.
http://www.ed.ac.uk/polopoly_fs/1.115933!/fileManager/Lancet/2520paper/2520Thamer.pdf.

- Zhou XN et al. Potential impact of climate change on schistosomiasis transmission in China. American Journal of Tropical Medicine and Hygiene, 2008, 78:188–194.

- UN Interagency Analysis Unit. 2012 cholera in Iraq.
<http://www.iauiraq.org/documents/1811/cholera/20in/20Iraq/202012.pdf>

- Khwaif JM, Hayyawī AH, Yousif TI. Cholera outbreak in Baghdad in2007: an epidemiological study. East Mediterr Health J 2010; 16: 584–89.
<http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/20799583>

- UNAIDS. Iraq, global aids progress reporting. 2012.
http://www.unaids.org/en/dataanalysis/knownyourresponse/countryprogressreports/2012countries/ce_IQ_Narrative_Report/5B1/5D.pdf

Integrated National Energy Strategy 2013-2030

- Abid, H.S., Nadheer, A., Fazaa; Sabah Al-Obaidi (2009). Distribution and productivity of water buffalo in the southern marshes of Iraq. Conference of College of Science, University of Baghdad, Iraq.
- AzzamAlwash, Giorgio Gali, Nadheer, A. Fazaa, Antonia Sopelasa (2009). Mesopotamia Marshlands National Park Planning Process. Conference of College of Science, University of Baghdad, Iraq.

- C.E., Cambridge University Press, 211-272. . Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.
- Evans, M.I. 1994. Important Bird Areas in the Middle East. BirdLife International, Cambridge, UK.
- Garstecki T & Z Amr. 2011. Biodiversity and Ecosystem Management in the Iraqi Marshlands : Screening Study on Potential World Heritage Nomination, IUCN - ROWA, Jordan.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) 2002. Climate Change and Biodiversity.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) 2007. Fourth Assessment Report. The Summary Report.
- IUCN, 2011. Biodiversity and Ecosystem Management in the Iraqi Marshlands.
- Nature Iraq, 2006. New Eden Master Plan for Integrated Water Resources Management in the Marshlands Area, Vol,1, Book4- Marshlands, Description of the former marshlands. Description of the present state of the marshes and their fauna and flora.
- Nature Iraq, 2006. New Eden Master Plan for Integrated Water Resources Management in the Marshlands Area, Vol. 1, Book 1 – Water Resources. Review on climatology, geology and hydrology of the lower course of the Tigris, Euphrates and Kharkeh watersheds.
- Nature Iraq. 2013. Key Biodiversity Areas of Iraq (DRAFT site accounts). www.natureiraq.org.
- Porter, R & S Aspinall. 2010. Birds of the Middle East. Christopher Helm, London.
- Pohl, T., Muqdad, S.W., Ali, M. H., Fawzi, N. M., Ehrlich, H. and Merkel, B. (2014). Discovery of a livening Coral reef in the coastal water of Iraq. SREP-13-04457.3d.
- Salim, MA, R Porter & C Rubec. 2009. A summary of birds recorded in the marshes of southern Iraq, 2005–2008. BioRisk 3: 205–219.
- Salim, M. and Porter, Richard. 2013. The ornithological importance of the southern marshes of Iraq, A paper submitted for the 6th National Conference for the Environment and natural Resources, Basra, (29-31 Oct).
- Environmental health in emergencies. Geneva, World Health Organization, 2008 (http://www.who.int/environmental_health_emergencies/en/)

Global health risks: mortality and burden of disease attributable to selected major risks. World Health Organization, Geneva, 2009.

Healthcare without harm global climate programme. Arlington, VA, Healthcare Without Harm (www.globalclimate.hcwh.org, accessed 20 November, 2009).

WHO, 2012. http://www.emro.who.int/images/stories/iraq/documents/cholera_in_Iraq_2012.pdf

EPA, 2012. www.epa.gov/climate_change/impacts-adaptation/health.html

- خطة التنمية الوطنية 2010-2014 / وزارة التخطيط.
- خطة عمل وزارة الزراعة للاعوام 2011 – 2014/ وزارة الزراعة.
- الاطار العام لخطة عمل وزارة الزراعة 2007 – 2010/ وزارة الزراعة.
- التقارير الإحصائية السنوية- قسم الاحصاء/ وزارة الزراعة.
- تقارير الهيئة العامة لمكافحة التصحر (عامر شاكر- فاضل الفراجي- قيس عمر)/ وزارة الزراعة.
- تأثير التغير المناخي على الحشرات والمسببات المرضية- تقرير الهيئة العامة لوقاية المزروعات/ وزارة الزراعة.
- الزراعة والتغير المناخي – ورقة عمل وزارة الزراعة – شوكت صائب 2011
- تقييم اثر ارتفاع درجات الحرارة على زيادة المتطلبات المائية لمحصولي الحنطة والذرة الصفراء (عايد – شوكت 2013)
- بيانات مناخية/ الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية/ وزارة النقل.
- بيانات مناخية/ مشروع الارصاد الجوية الزراعية/ وزارة الزراعة.
- صفحة وقائع حول تغير المناخ في العراق / UNDP- UNEP
- تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية 2008/ وزارتي الزراعة والتخطيط
- تغير المناخ والامن الغذائي: وثيقة اطارية – الملخص/ منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة – FAO، 2003.
- تأثير المناخ والتقلبات المناخية على الدول العربية/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية - 2010
- صحيفة وقائع 266 نوفمبر 2013 (العلاقة بين التغيرات المناخية والصحة) الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية- مركز وسائل الإعلام (<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs266/ar/>)
- منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية 2012 (كراس) مطبوع المنظمة 1098
- تقرير اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية العالمية وبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة شهر حزيران 2012
- التقرير السنوي لوزارة الصحة لسنة 2011
- التقرير السنوي لوزارة الصحة لسنة 2012
- بوابة الحكومة الالكترونية العراقية، 2013
- (تقرير اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية العالمية وبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2011)



التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة ذات الأولوية. العراق كأحد الدول غير المدرجة ضمن المرفق الأول للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، ليس ملزماً بخفض الانبعاثات، ومع ذلك فإن تقييم الخيارات التكنولوجية الرئيسية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في العراق سيوفر فهم أفضل عن أوجه التآزر المحتملة. تُدمج هذه الخيارات مع أهداف وأولويات التنمية الوطنية مما يساعد على رسم خطوط وسياسات محددة واضحة للتنمية المستدامة. وتشمل الفوائد المترتبة على إعداد هذا التقرير، ولكن لا تقتصر على ذلك فقط، خفض مستويات تلوث الهواء والبيئة المؤسسية المعززة للتكنولوجيات الجديدة والمتنوعة وإمدادات الطاقة، والحد من الازدحام المروري، وخلق فرص العمل.

يعد العراق البلد 194 الذي صادق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) في 2009، ومنذ ذلك التاريخ أصبح عليه أن يعمل جاهداً للحاق بالدول الأخرى في هذا المجال بعدما يقرب من ثلاثة عقود من العزلة عن المجتمع الدولي، خاصة وأن وزارة البيئة تعتبر وزارة حديثة التشكيل مما يعني أن هناك نقص في الخبرات الوطنية للمساعدة في مواجهة تحديات تغير المناخ، وتقييم التهديدات المحتملة والآثار المتوقعة على موارد الطبيعة والبيئة والناس.

نتج عن جرد انبعاثات غازات الدفيئة في العراق لعام 1997 مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

- 75٪ من مجموع غازات الدفيئة من مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 كان من قطاع الطاقة؛ 11.1٪ من قطاع الزراعة؛ 8.8٪ من العمليات الصناعية و 5.1٪ من قطاع النفايات.
- بلغت انبعاثات غاز الميثان الناتج عن مدافن النفايات الصلبة المنزلية حوالي 51٪ من إجمالي انبعاثات غاز CH_4 وساهم كل من قطاع الزراعة والطاقة بنسبة 42٪، و 6.9٪ من إجمالي انبعاثاته CH_4 على التوالي.
- بلغت انبعاثات غاز أكسيد النيتروز N_2O من القطاع الزراعي ومعالجة مياه الصرف الصحي (المخلفات البشرية) 94.4٪، و 5.6٪ من إجمالي انبعاثاته.

يهدف هذا الجزء إلى تقديم تحليل لتدابير الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وخفضها وتعزيز المصارف كجزء من التقرير الوطني الأول لدولة العراق. وهو يصف أيضاً منهجية التخفيف، ويناقش القضايا التي تم التوصل إليها من خلال إجراء تقييمات التخفيف لقطاعات محددة. وتم استخدام نوعين من السيناريوهات للتحليل، سيناريو خط الأساس، وسيناريو التخفيف.

سيناريو خط الأساس تم اعتماده استناداً إلى الاتجاهات والخطط والسياسات السائدة في العراق. هذا السيناريو يختلف عن سيناريو العمل المعتاد، حيث أن الحكومة العراقية التزمت خطط طويلة سوف تفرض تغييرات كبيرة في الهيكل الحالي للإقتصاد. ويمكن اعتبار بعض هذه الخطط كخيارات للتخفيف.

وضع سيناريو خط الأساس بالتعاون وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين. وتم جمع البيانات المطلوبة عن الأنشطة التي تنتج انبعاثات غازات الدفيئة من مصادر، تم تحديدها من خلال مرحلة مراجعة البيانات المتوفرة. هذه البيانات تشمل التقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات المعنية والقطاعية المتخصصة والدراسات القطاعية الفرعية، والدراسات الإستقصائية، والأوراق العلمية ذات الصلة والمعايير والمواصفات المحلية والدولية. ويتطلب وضع سيناريوهات الأساس إسقاط بيانات الوضع الحالي على التوقعات المستقبلية لكل نوع من أنواع النشاطات المستهدفة. الاستراتيجيات المعتمدة والتي أقرتها الحكومة العراقية في القطاعات المختلفة شكلت الأساس لبناء سيناريو خط الأساس. وتؤثر البرامج والتدابير الحالية مباشرة على انبعاثات غازات الدفيئة كجزء من سيناريو التخفيف.

حتى الآن لم يقدم العراق أي مشروع من مشاريع آلية التنمية النظيفة لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية (UNFCCC). العراق يسعى إلى تطوير وثائق مشاريع مستقبل بموجب آلية التنمية النظيفة بغية الاستفادة من الفرص المرتبطة بهذا النوع من المشاريع.

4.2 سيناريوهات خط الأساس للقطاعات المختلفة

4.2.1 سيناريو الأساس لقطاع الطاقة

4.2.1.1 الوضع الحالي لموارد النفط والغاز في العراق

يُقدر احتياطي النفط للعراق بحوالي 143,1 مليار برميل، وهو ما يشكل ثالث أكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وإيران. ويتركز ثلاثة أرباع احتياطي النفط في سبعة حقول عملاقة هي: حقل غرب القرنة، حقل الرميلة، حقل مجنون، حقل كركوك، وحقل شرق بغداد، وحقل الزبير، وحقل بن عمر. تقع جميع هذه الحقول في جنوب البلاد فيما عدا حقلي كركوك وشرق بغداد غير أنه لم تستكشف بعد جميع مصادر النفط في العراق، والتي قد تفوق بكثير التقديرات الحالية، لتتجاوز 200 مليار برميل.

كانت ذروة إنتاج النفط الخام 3,5 مليون برميل يوميا في عام 1979 ولم يتحقق هذا الانتاج منذ ذلك الحين وفي عام 2010 بلغ معدل الانتاج 2,3 مليون برميل يوميا، وفي عام 2011 ارتفع الى 2,7 مليون برميل يوميا، ان 80% من الانتاج الحالي يتم انتاجه من أربعة حقول فقط وهي: (الرميلة، وكركوك، وغرب القرنة، والزبير) ويعد حقلا الرميلة وكركوك هما الأكثر نصيبا في تحقيق نسب الاحتياطي الى الانتاج والتي وصلت الى حوالي 45 عاما لحقل الرميلة و 80 عاما لحقل كركوك، في حين حققت الحقول الأخرى نسب احتياطي الى انتاج أكثر من 100 عام مع وجود امكانية كبيرة لنمو قدرة الانتاج.

كما وينعم العراق بكميات هائلة من الغاز الطبيعي تجعله الدولة العاشرة على مستوى العالم من حيث احتياطه من الغاز الطبيعي حيث يمتلك ما يقدر بحوالي 132 تريليون قدم مكعب قياسي، ويشكل الغاز المصاحب للنفط 70% من احتياطيات العراق من الغاز الطبيعي والتي تتركز في الجنوب ولاسيما في حقول النفط العملاقة التي تشمل حقول (الرميلة، غرب القرنة، بن عمر، مجنون والزبير).

حيث بلغ انتاج العراق في عام 2009 من الغاز الطبيعي 1,7 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم، وهو الرقم الذي يعد منخفضاً في ضوء حجم احتياطيه اذ من المفترض ان يصل الى 6,5 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم وفقاً للمتوسط العالمي لنسبة الاحتياطي الى الانتاج التي تبلغ 47 عاماً، علاوة على ذلك يتم حرق مايزيد عن 40٪ من الغاز المنتج حالياً في الحقول، الامر الذي لا يعد فقط ممارسة مهددة للموارد الطبيعية النفيسة، بل ويلوث الهواء بشكل كبير ويساهم في انبعاث كميات هائلة من الكربون، ويرجع ذلك الى افتقار معظم حقول النفط العراقية للبنية التحتية اللازمة لادارة عملية نقل الغاز المصاحب للنفط من رؤوس الابار الى مراكز الاستهلاك. كما تعاني معظم شبكة خطوط انابيب الغاز في العراق من التلف، وبسبب ذلك يعاني العراق من عدم امكانية امداد الغاز الى مراكز الاستهلاك في الوقت الذي تفيض به الحقول، وفي الواقع فان كميات الغاز الطبيعي التي يتم حرقها كافية لسد حاجة العراق الحالية منه اذا تم معالجتها على نحو سليم.

أما بالنسبة لتسويق النفط الخام فقد اقتصرت قدرت العراق (حتى وقت قريب) على التصدير من ميناء البصرة على 2 مليون برميل في اليوم كما اقتصرت قدرة خط الانابيب الموصل الى تركيا على تصدير 0,7 مليون برميل في اليوم وقد كانت قدرة التفريغ هذه كافية لمستويات الانتاج المخصص للتصدير في العراق خلال عام 2011 ولكنها ستحتاج الى توسيع لاستيعاب الزيادة في الإنتاج وتُتَرحَ وزارة النفط العراقية إعادة تأهيل موانئ النفط في جنوب البلاد ورفع قدرة خط انابيب النقل في شمال البلاد.

كما ويتم تكرير نحو 20٪ من الانتاج الحالي للعراق من النفط الخام للحصول على المنتجات النفطية للاستهلاك المحلي. تقع أهم ثلاثة مصافي للنفط في العراق في كل من بيجي والدورة والبصرة مزودة بمجموعة من وحدات تكرير النفط الصغيرة.

تبلغ القدرة التكريرية التصميمية لهذه المصافي 900 ألف برميل في اليوم ولكن نظراً لحالة المصافي المتدهورة، يبلغ إجمالي القدرة التكريرية المتاحة 600 ألف برميل في اليوم وحتى مع هذا المستوى المنخفض من القدرة المتاحة يفوق إجمالي انتاج المصافي العراقية الطلب المحلي الإجمالي والبالغ 412 ألف برميل في اليوم غير ان هناك فجوة بين طبيعة الطلب والانتاج حيث ينتج العراق كميات من زيت الوقود تفوق الطلب المحلي وكميات من البنزين وزيت الغاز وغاز البترول السائل تقل عن الاحتياجات المحلية مما زاد الحاجة إلى الاستيراد ناهيك عن انخفاض جودة ما تنتجه المصافي العراقية من البنزين حيث يحتوي على نسب عالية من الكبريت وازافات الرصاص ودرجات منخفضة من الأوكتان ومن جهة أخرى يفيض انتاج زيت الوقود عن الطلب ونظراً لعدم القدرة على توزيع زيت الوقود لا يتم تصريف معظمه الذي يمكن الاستفادة منه وبناء على ذلك يتم حقن الفائض منه او خلطه مع النفط الخام.

4.2.1.2 الأوضاع الحالية لتوليد الطاقة في العراق

- يقدر الطلب الحالي على الطاقة الكهربائية إلى ما بين 16,000 - 17,000 ميغاواط بينما وصلت الإمكانية التوليدية للطاقة الكهربائية وفق تقديرات صيف 2014 الى ما بين 11,000 - 12,000 ميغاواط، وتستدعي الخطط المستقبلية توليد 24,000 ميغاواط بميزانية تقديرية تصل إلى 4,5 بليون دولار خلال العشر سنوات القادمة.
- نتيجة للظروف السيئة التي مر بها العراق خلال السنوات السابقة دمرت محطات توليد الطاقة الكهربائية وتعرضت بعض أجزائها للسرقة، ومع النمو السكاني المستمر والتحضر، فإن الطلب على الطاقة الكهربائية في مختلف القطاعات يزداد بنسبة تصل الى حوالي 7-9٪ سنوياً.

• نتيجة للنقص في الطاقة المجهزة من المحطات الوطنية إنتشر إستخدام أنواع وأحجام مختلفة من المولدات الكهربائية في المنازل والمزارع والمعامل والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة. يستخدم معظم أصحاب المولدات الكبيرة في المناطق السكنية والصناعية زيت وقود مخلوط مع زيت غاز لأنه الوقود الأرخص، ونظرا لعدم توافر الكيروسين فإن هذا يؤدي إلى زيادة انبعاثات غازات الدفينة. (توقعات حالة البيئة في العراق، التقرير الأول، 2013).

ويعاني العراق من نقص حاد في الكهرباء قُدِّر بحوالي 20-25٪ من الإحتياج الكلي في صيف 2014، مما يفرض تكاليف كبيرة على الاقتصاد فيشكل هدر لوقت الإنتاج، والأضرار التي لحقت بالأسطول الرأسمالية من انقطاع الكهرباء، وعدم القدرة على الاستمرار في العمليات التجارية العادية وفق جدول زمني موثوق به. في بلد يواجه طقس بارد في فصل الشتاء، وحار جدا في الصيف، ونقص في الطاقة يفرض صعوبات إضافية كبيرة على السكان. وقد أدى انقطاع إمدادات الطاقة عن الشبكة إلى انتشار مولدات الديزل الخاصة على نطاق واسع، والتي تفرض تكاليف إضافية لعملية توليد عالية، وتزيد من الضوضاء، وتلوث الهواء، وتنبعث كميات كبيرة من الكربون الى الغلاف الجوي. وتشير التقديرات الأولية إلى أن التكلفة الإجمالية للاقتصاد العراقي الذي يعزى إلى النقص في الطاقة الكهربائية تزيد عن 40 مليار دولار سنويا. للتقليل من الآثار المذكورة وضعت وزارة الكهرباء في 2010 خطة لزيادة التوليد ليوافق الطلب الفعلي على الطاقة وذلك في نهاية 2015، إذ تتضمن المنظومة الوطنية حاليا من محطات إنتاج متنوعة (غازية، بخارية، مائية) ويبين الجدول (1-4) محطات التشغيل ونسب مشاركتها في إمدادات الطاقة (INES/ 2013-2030- Page 17).

جدول 1-4: محطات التشغيل ونسب مشاركتها في إمدادات الطاقة

نوع المحطة	عدد المحطات	نسبة المشاركة الفعالة للمحطات
غازية	27	44%
حرارية	8	30%
ديزل	11	15%
مائية	8	11%

إن نسبة القدرات المتاحة من محطات التشغيل آتفة الذكر تبلغ حوالي 60٪ من الطاقة التصميمية في أفضل الحالات، ويعاني قطاع الكهرباء من العديد من المشاكل والعقبات تتمثل في:

• من الصعب تلبية المتطلبات البيئية، وخاصة في المصانع القديمة، التي أصبحت مكلفة وغير اقتصادية.

- نظام دعم تعرفه الكهرباء أدى إلى عدم المسؤولية.
- الآثار السلبية الناجمة عن انتقال الإشعاع الكهرومغناطيسي من خطوط شبكات توزيع الطاقة الكهربائية ذات الجهد العالي في المدن والقرى.
- العقبات التي تواجه المستثمرين، بما في ذلك تخصيص الأراضي المناسبة بالقرب من المحطات الكهربائية والمحطات الثانوية، وخطوط الوقود.
- معظم وحدات النقل والتوزيع تم إنشاء معظمها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.
- الانخفاض في منسوب مياه الأنهار بسبب ندرة المياه أدى إلى التوقف عن عمليات توليد الطاقة من محطات المياه خلال فترات مهمة في السنة.

تساهم المحطات الكهرومائية في العراق بحوالي 11٪ من إجمالي قدرة الطاقة التصميمية للمنظومة لتوليد الكهرباء. حيث تبلغ الطاقة التصميمية لمحطات الطاقة الكهرومائية حوالي 1894 ميغاواط، بينما القدرة المتاحة من هذه المحطات ليست سوى 855 ميغاواط. وذلك لأن المياه في العراق شهدت منذ سنوات عديدة انخفاض ملحوظ في كمية المياه المتدفقة عبر نهري دجلة والفرات، والتي أثرت سلباً على خطة وزارة الكهرباء في مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام محطات الطاقة الكهرومائية. وأظهرت الدراسات إمكانية بناء السدود للاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية، ولكن هناك العديد من القيود التقنية والمالية في تنفيذ تلك المشاريع. ويعرض الجدول (4-2) معلومات عن محطات توليد الطاقة الكهرومائية العاملة في العراق باستثناء إقليم كردستان.

جدول 4-2: محطات الطاقة الكهرومائية العاملة في العراق

الرقم	اسم المحطة	السعة التصميمية ميغاواط	الموقع بالنسبة للعراق
1	حديثة	660	الوسط
2	حميرين	50	الوسط
3	الموصل الرئيسية	750	الشمال
4	سد الموصل	60	الشمال
5	الخزن بالضخ	240	الشمال
6	سامراء	84	الشمال
7	دوكان	400	إقليم كردستان
8	دريندخان	249	إقليم كردستان

4.2.2 سيناريو الأساس لقطاع النفايات

أهم أهداف تطوير الخطة الرئيسية الحالية للنفايات البلدية الصلبة للمدن العراقية هو الوصول إلى أفضل كمية من التخفيف للنفايات. لقد وُضعت الخطة الرئيسية من خلال تقصي

الحقائق، والمقابلات والاجتماعات وورش العمل مع مسؤولين من وزارة البيئة وأمانة بغداد ووزارة البلديات والأشغال العامة، وتستند الاقتراحات في الخطة الرئيسية على عدة افتراضات، وذلك بسبب عدم وجود بيانات موثوقة و/أو حديثة. ولكن المبادئ والحسابات العامة تظهر طريقة لوضع خطة لإدارة النفايات الصلبة (MSWM) مع الخطة الاستثمارية الأولية بسبب النقص في الموارد المالية. ومع تحسين المتابعة والرصد وجمع البيانات، من المتوقع أن السلطة المسؤولة سوف تسعى إلى تطوير المبادئ العامة لإدارة النفايات وتحديث خطة لإدارة النفايات الصلبة بصورة مستمرة تتوافق مع متطلبات المرافق العامة الأخرى، خصوصاً إدارة المياه، ومعالجة مياه الصرف، وامتدادات الطاقة.

لقد تم تبسيط إسقاطات توليد النفايات، استناداً على متوسط 2٪ - 4٪ كصافي للنمو السكاني مع متوسط ثابت لإنتاج النفايات للفرد الواحد. بالإضافة إلى افتراض أن إعادة التدوير سوف تُخفّض إلى 25٪ من النفايات المتولدة (الوزن). تم احتساب مجموع كمية النفايات المتولدة لك 20 سنة المقبلة بحوالي 60 مليون طن، وعليه تُوصي هذه الدراسة بسياريوهات محددة للمدافن هي:

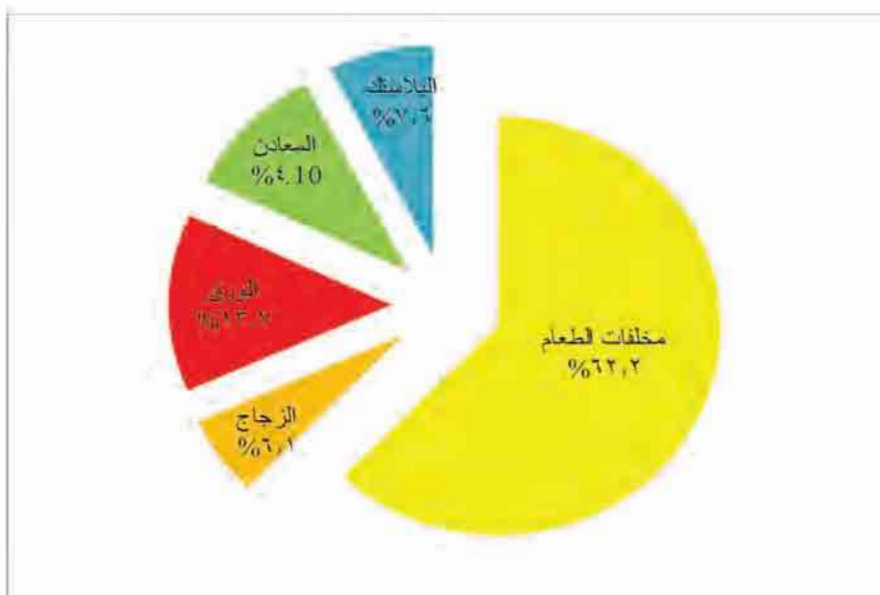
- في 2020، سيتم إعادة تدوير 25٪ من النفايات الصلبة وبناء محطة معالجة بطاقة إجمالية تصل إلى 700,000 طن متري/ سنوياً.
- في 2030 سيتم إعادة تدوير 25٪ من النفايات الصلبة وبناء محطتي معالجة بطاقة إجمالية تصل إلى 1,400,000 طن متري/ سنوياً.

تكاليف الاستثمار المباشر لمدة 20 عاماً (صناديق و عربات جمع وإنشاء مدافن النفايات والترميد وكل طرق المعالجة الأخرى) لمعدل نمو سكاني يصل إلى 2٪، يتم إضافة ما يصل إلى ما بين 1.400.000 و 1.900.000 مليون دينار عراقي (ما يعادل 1200-1600 مليون دولار أمريكي). ووفقاً لهذه الحسابات المبسطة، واستناداً إلى مجموعة من الافتراضات، مع أن العديد من التكاليف، على سبيل المثال لشراء أو إستئجار الأراضي وطرق الوصول وغيرها من البنى التحتية ليست مدرجة في عملية الحساب. لتحسين نظام إدارة النفايات في العراق، لا بد من زيادة الوعي البيئي بين السكان وصانعي القرار، لإعدادهم لقبول التغييرات وتفهم المنافع على المواطن والبيئة على حد سواء، علماً بأن وزارة الصناعة والمعادن مكلفة بتحويل رسمي من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتنفيذ مشاريع النفايات وتصنيع معامل الغاز الحيوي وكابسات النفايات ومعامل تدويرها وإنتاج الكهرباء. يعرض الجدول (3-4) متوسط مخلفات الإنسان العراقي في العاصمة بغداد، ويعرض الشكل (1-4) نسب مكونات مخلفات الفرد العراقي.

جدول 3-4: متوسط مخلفات الإنسان العراقي في العاصمة بغداد

الموقع	معدل تولد النفايات كغم/فرد/اليوم	معدلات مكونات المخلفات بالـ (كغم/فرد/يوم)	مخلفات الطعام	الزجاج	الورق	المعادن	البلاستيك
داخل حدود مدينة بغداد	0,899	0,412	0,020	0,118	0,060	0,012	
أطراف مدينة بغداد	0,619	0,535	0,073	0,085	0,097	0,103	
المعدل	0,759	0,473	0,046	0,102	0,079	0,058	
النسبة المئوية (%)	62,2	6,1	13,7	10,4	7,6		

المصدر: الخطة الرئيسية لإدارة النفايات في بغداد 2011 والموضوعة من قبل وزارة البيئة وبالتعاون مع أمانة بغداد وبتمويل من البنك الدولي.



شكل 4-1: نسب مكونات مخلفات الفرد العراقي

تضمن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة سلسلة من الإجراءات التكميلية لتقليل كميات النفايات المتولدة وإدارة النفايات المتبقية بطريقة سليمة اقتصادياً وبيئياً. وهذا يشمل كل من الفصل في المصدر وإعادة التدوير، والمعالجة الأولية للنفايات التي تم جمعها ومن ثم التخلص من النفايات المتبقية لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة. والمبدأ المقبول في إدارة النفايات اليوم هو أن قيمة الطاقة من النفايات ينبغي أن تستخدم بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق مبدأ "من نفايات إلى طاقة" ومبدأ تحويل النفايات إلى طاقة يركز أساساً على الحرق لإسترداد الحرارة من النفايات، مع خيارات العلاج الأخرى التي يمكن أن تولد الطاقة في النفايات من غاز الميثان الناتج عن تحلل النفايات العضوية.

4.2.3 سيناريو الأساس لقطاع الصناعة

كان قطاع الصناعة العمود الفقري لإقتصاد العراق، ولكن سنوات العقوبات والحرب حطمت قدرة المصنعين العراقية لمنافسة الواردات الأجنبية الرخيصة. وقد أغلقت آلاف المصانع أو تم تحويلها إلى مستودعات، والعديد منها عُرض للبيع. هناك إرادة سياسية متنامية لتحسين القدرات التصنيعية في العراق. وزارة الصناعة والمعادن حريصة على جذب الاستثمارات في جميع القطاعات، وليس في البتروكيماويات فقط، ولكن أيضاً في صناعات البناء والمنسوجات والمواد الغذائية والأدوية والأسمدة والمركبات، وكل ما يتعلق بهذه الصناعات (<http://www.usbusinessiraq.com/iraq-briefing/sectors/manufacturing/>). وتزداد أهمية القطاع الصناعي على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي كأساس للموارد التي تقوم عليها الميزانية الاتحادية للدولة، والتي يساهم فيها هذا القطاع بنسبة تتجاوز 90٪، إذا أخذ في الاعتبار بأن أنشطة النفط والغاز

والكهرباء والتصنيع هي المساهم الأساسي، وستساهم بنحو نصف قيمة الناتج المحلي في 2020 (Report of national development plan).

إن العديد من الصناعات في العراق تعتمد على إمدادات طاقة كبيرة ومستمرة، وكل من هذه الصناعات يمكن أن تكون بمثابة الأساس لتطوير العديد من الصناعات التحويلية الأخرى ذات الصلة. وهي قد توفر علاقة محتملة لتحويل موارد الطاقة في العراق إلى قوة اقتصادية وطنية. وتشكل الاحتياجات والإمكانات في هذا القطاع عنصرا هاما في الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة. (INES/ 2013-2030- Page 51)

تقع سبب من الصناعات الوطنية ضمن الصناعات التي تحتاج كميات هائلة من الطاقة، وهي: البتروكيماويات والأسمدة والصلب والألومنيوم والإسمنت، والطابوق. حيث تستهلك كل من هذه الصناعات كميات كبيرة من الطاقة، واثنان من هذه الصناعات (البتروكيماويات والأسمدة) تتطلب كميات كبيرة من مكونات الغاز الطبيعي كمادة خام لمنتجاتها، وكلاهما يوفران أساسا لصناعات ثانوية متعددة. العمليات الصناعية الرئيسية التي تساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العراق، هي صناعات إنتاج الإسمنت، والأمونيا، والحديد والصلب. ومجموع انبعاثات CO₂ في 1997، من العمليات الصناعية قدرت بحوالي 6,422 غيغagram، والتي تمثل نحو 8,8٪ من مجموع مصادر الانبعاثات.

يوجد في العراق 20 مصنع إسمنت في 2010، بنيت بين 1949 و 2009، والطاقة التصميمية لهذه المصانع مجتمعة تصل إلى حوالي 23 مليون طن سنويا. بعض هذه المصانع في حالة سيئة، وأدى النقص في الطاقة الكهربائية إلى خفض القدرة التشغيلية في 2010 إلى مايقارب من 10 مليون طن سنويا بضمنها مصانع إقليم كردستان. هذه الإمدادات تقدر بنصف استهلاك الإسمنت المحلي الذي يقدر بـ 13,5 مليون طن سنويا؛ ويتم توفير الكميات المتبقية من خلال الاستيراد بتكلفة سنوية تبلغ 780 مليون دولار.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل في قطاع الصناعة كما يلي:

- معظم خطوط الإنتاج قديمة وخارج الخدمة مع عدم وجود التمويل الكافي لحل مشاكلها.
- عدم تسوية ملفات الاستثمار بسبب الوضع الأمني.
- وجود بطالة مقنعة في كثير من المصانع.
- عدم تطبيق قانون التعرفة الجمركية.
- عدم تفعيل قانون حماية المنتجات الوطنية.
- عدم توفر الوقود البديل.
- فرض المعايير البيئية الصارمة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

4.3 الإستراتيجيات والتحديات المباشرة التي تواجه القطاعات المختلفة

4.3.1 الاستراتيجية والتحديات المباشرة التي تواجه قطاع النفط والغاز

بعد عام 2008 وضعت وزارة النفط استراتيجيتها من خلال عقود جولات التراخيص التي خططت لها وبدأت بتنفيذها وفق نظرة موضوعية ومستقبلية بالتعاقد مع العديد من الشركات العالمية المتخصصة في المجال النفطي، ليرتفع سقف إنتاج النفط الخام من 2,2

مليون برميل/ي في عام 2002 الى 6 مليون برميل/ي في عام 2017 والى 9 مليون برميل/ي في عام 2020، بالإضافة الى رفع طاقات التصدير بما يؤمن الاستهلاك المحلي والدخول الى اسواق التصدير وفق المواصفات العالمية للمنتجات ومقاييس الجودة المعتمدة.

تم تطوير الخطة أعلاه لتكون جزءاً من الاستراتيجية الوطنية للطاقة للفترة من 2013 ولغاية 2030

1- حددت هذه الاستراتيجية المتطلبات الفورية لتطوير البنى التحتية على مستوى جميع قطاعات الطاقة بصورة مترابطة ومتناسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين العراقيين وخلق فرص عمل جديدة ولوضع العراق في موقع لاعب رئيسي في اسواق الطاقة الاقليمية والعالمية وهذه القطاعات هي: النفط الخام (القطاع التحويلي والاستخراجي)، الغاز الطبيعي، الكهرباء والصناعة المرتبطة على ان تتسم عمليات التطوير بالتوازن والتكامل بين القطاعات اعلاه لكونها مرتبطة ببعضها البعض. مما يعني ان احداث اي قطاع ما يعتمد على تقدم القطاعات الاخرى وبالتالي فان الامر يتطلب احداث تطور في هذه القطاعات بطريقة متوازنة.

2- حيث وضعت هذه الاستراتيجية بثلاث سيناريوهات معتمدة على ذروة انتاج النفط :

- خيار الانتاج العالي حوالي (13) مليون برميل يوميا بحلول عام 2017 مع تناقص سريع بعد عام 2023.
- خيار الانتاج المتوسط حوالي (9) مليون برميل يوميا بحلول عام 2020.
- خيار الانتاج المنخفض حوالي (6) مليون برميل يوميا بحلول 2025.

وقد اختارت وزارة النفط خيار الانتاج المتوسط من بين هذه الخيارات.

3- ان ابعاد تقييم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة/ القطاع النفطي

- تأمين الطاقة من خلال الوفاء بالطلب المحلي على الطاقة من ناحية المنتجات والكميات والجودة والسعر.
 - تحقيق أعلى مستوى للايرادات الحكومية من خلال تنمية الاستثمارات المتعلقة بالصناعة النفطية.
 - توفير فرص العمل من خلال تحقيق أعلى مستوى من فرص العمل والدخل الاسري وكذلك تطوير وتاهيل الكادر الوطني ليتسلم مهام الصناعة النفطية في المستقبل.
 - الاستدامة البيئية من خلال تقليص الاثر السلبي الناجم عن قطاع الطاقة على البيئة.
- 4- لتحقيق هذه الأهداف ستحتاج وزارة النفط الى تنفيذ المشاريع أدناه ضمن القطاع الاستخراجي:
- متابعة وتسهيل تنفيذ خطة تطوير عمليات النفط الاستخراجية واستثمار الغاز المصاحب في الحقول الخمسة الرئيسية (غرب القرنة 1 و 2، وحقل الرميثة، وحقل زبير، وحقل مجنون) والتي تشكل 75% من الإنتاج الإضافي.
 - تسريع انشاء محطة حقن مياه البحر مع امكانية توسيع نطاق هذا المشروع او تحديد خطط بديله سعياً لتغطية حقول اضافية والعمل على ضمان معالجة المياه المنتجة من ابار النفط واعادة حقنها.

• التأكيد من انشاء البنية التحتية لتفريغ حقول النفط بدءاً من فوهات الابار وحتى خطوط الانابيب الرئيسية في الوقت المحدد وبالتوافق مع ستراتيجه العراق لفصل النفط الخام.

5- اما بالنسبة لقطاع التصفية فان المشاريع ادناه ستساهم في تحسين نوعية المنتجات النفطية (تعظيم انتاج المنتجات الخفيفة والوسطية) والتي ستكون الانبعاثات الناتجة عنها ضمن المواصفات العالمية والوطنية:

• تطوير مصفاتي الدورة والبصرة في غضون الأعوام الثلاث القادمة، وإعادة تأهيل عدد من وحدات التكرير الصغيرة الملحقة بها وإيقاف تشغيل بعض المصافي العاملة في الوقت الراهن وإنشاء غيرها في مواقع القيارة وكربلاء والعمارة وكركوك والناصرية ما بين عامي (2015-2019) بالإضافة الى إنشاء وحدات الأزمرة والهدرجة والتكسير بالعامل المساعد المسيل وسوف يساهم هذا البرنامج في زيادة الطاقة التكريرية للمصافي المحلية من 800 الف برميل الى 1400 الف برميل يوميا. الأمر الذي يتيح للعراق تلبية الطلب المحلي من جميع منتجات النفط وبمعايير الجودة المناسبة بحلول عام 2019.

• وفي المستقبل سيتم دراسة إنشاء مصفى لتصدير المشتقات النفطية بما يحقق قيمة مضافة للنفط الخام وتنويع صادراته من منتجات الطاقة وستكون بطاقة لا تقل عن 300 الف برميل يوميا. كما ينبغي ان يتسم المصفى المذكور بدرجة عالية من التطور لتمكينه من معالجة النفط الخام الثقيل وإنتاج منتجات تتماشى مع الطلب العالمي.

6- أما بالنسبة لقطاع الغاز فإن تنفيذ المشاريع ادناه خلال عام 2015 سيساهم وبشكل كبير بإنتاج واستخدام الغاز الطبيعي بالتالي سيقليل كمية الغاز المحروق الذي يلوث الهواء وكذلك سيققل من انبعاث كميات هائلة من الكربون المسبب للاحتباس الحراري:

• الإسراع بتشديد منشآت التجميع والضغط والمعالجة على مستوى الحقول.

• تركيب البنى التحتية اللازمة لربط محطات المعالجة بمراكز الطلب.

• التكاليف بإعداد خطة فنية للنظام الرئيسي للغاز وأجراء دراسة مفصلة لتصميم خطة مثلى للبنية التحتية بما يتضمن المعايير واللوائح الفنية المعنية بإنشاء النظام واستخدامه.

7- وتنفيذ المبادرات ادناه على المدى الطويل من خلال استكشاف وتطوير احتياطات الغاز وكالاتي:

• ابرام عقود لتصدير الغاز ومد خطوط انابيب للعملاء الاقليميين لإستيعاب الفائض من إنتاج الغاز على المدى المتوسط.

• ضمان وجود إمدادات من الغاز الحر على المدى البعيد من خلال إستكشاف وتطوير احتياطات الغاز، مما يؤمن إستقلال إنتاج الغاز عن إنتاج النفط ومرونة لتلبية احتياجات الطلب.

ان هذه الإستراتيجية ومن خلال تنفيذ الإجراءات أدناه ستقلل من انبعاث غازات الدفيئة green house gases (GHG) إلى الجو وكالاتي:

- زيادة انتاج واستخدام الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على الوقود الثقيل في البلد.

- زيادة كفاءة العمليات التشغيلية سوف يؤدي الى تقليل استخدام الوقود وبالتالي تقليل الانبعاثات.

- التخطيط ودراسة امكانية استخدام الغاز المحروق في عدد من الحقول لإنتاج منتجات خفيفة بتقنية (غاز الى سائل) (GTL) وهذا سينعكس إيجاباً على تقليل الانبعاث.

- وضع خطة لتشييد عدد من محطات تعبئة الوقود العاملة بوقود الغاز البترولي السائل (LPG) (الوقود النظيف) في بغداد والمحافظات كوقود للمركبات بالإضافة الى وقود الكازولين والديزل وقد باشرت شركة تعبئة الغاز وبالتعاون مع شركة توزيع المنتجات النفطية بإضافة خط لتجهيز السيارات بالوقود النظيف في محطة المنصور في بغداد والعمل جاري بالنسبة لمحطتي القناة والدورة ضمن هذا البرنامج.

يستعرض الجدول (4-4) التحديات (نقاط الضعف والتهديدات) التي تواجه العراق في قطاع النفط والغاز والفرص المتاحة:
جدول 4-4: التحديات، نقاط الضعف، والفرص والمخاطر والتهديدات التي تواجه العراق في قطاع النفط والغاز

نقاط القوة	نقاط الضعف
قطاع النفط: • ثالث أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم. • التزامات إنتاج متعاقد عليها مع أضخم شركات النفط العالمية وتوفر مجموعة كبيرة من شركات الخدمات والمعدات. • التوسع المزمع لإمدادات النفط الخام. • طرق تصدير من الشمال والجنوب توفر الوصول إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا. • الطلب الكبير على النفط الخام في السوق العالمية سيستمر لفترة طويلة من الزمن. • درجات النفط الخام ذات علامة تجارية مميزة. • ثلاث مصافي كبيرة موزعة جغرافياً بشكل جيد. • وفرة المواد الخام اللازمة للمصافي وبأسعار منخفضة. • وجود شبكة توزيع محلية لخطوط الأنابيب والمنشآت.	قطاع النفط: • بنى تحتية غير متطورة لحقن المياه ولتفريغ النفط. • ضعف الخبرة الإدارية في إدارة وتنسيق التوسع السريع في الإنتاج من حقول متعددة. • سوء حالة شبكة أنابيب النفط الخام، مع عدم وجود صلة بين الشمال والجنوب. • حالة سيئة، وقلة توافر محطات التكرير، مما يؤدي إلى اختلال المنتج من النفط مع الطلب وتدني نوعية البنزين المحلية وزيت الغاز. • قدرة محدودة لشبكة الأنابيب. • قدرة محدودة على التخزين الأمثل. • سوء جودة خدمات بيع البنزين بالتجزئة.
قطاع الغاز: • احتياطيات محلية كبيرة من الغاز الطبيعي. • توفر الغاز الخام الغني بالإيثان وغاز البترول المسال. • خطط للتوسع السريع في إنتاج الغاز. • توقيع اتفاقية لمعالجة الغاز مع شركة غاز البصرة.	قطاع الغاز: • عدم كفاية البنى التحتية لجمع الغاز، وضغطه، ومعالجته. • عدم القدرة على توصيل الإنتاج الحالي للمستخدمين. • مستويات عالية من حرق الغاز. • محدودية فصل الغاز الخام إلى مكونات ذات قيمة عالية. • ليس هناك سياسة داعمة لتسعير الغاز الطبيعي.

قطاع النفط:

قطاع النفط:

- تصاعد الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة أدى إلى انخفاض الطلب على مصادر الوقود الأحفوري مما يعتبر تهديداً على الإقتصاد الوطني المعتمد بالدرجة الأساس على النفط الخام.
- تقلص إجمالي الإنتاج المحتمل من حقول النفط الكبيرة بسبب الإفراط في الإنتاج في وقت مبكر.
- انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة إفراط العرض على المدى القصير.
- الضغوط على سلاسل توريد الخدمات والمعدات نظراً لتسارع وتيرة رفع الإنتاج.
- وجود عوائق في الإشراف على المشاريع ودعمها.
- التأخر في توسيع منشآت تصدير النفط الخام
- تدهور أنواع النفط الخام المنتجة
- استمرار تشغيل منشآت ومصافي التكرير والتوزيع غير المستوفية للمعايير بسبب غياب الإهتمام وقلة التمويل.

قطاع الغاز:

قطاع الغاز:

- نسبة الاحتياطي الى الإنتاج عالية، مما يسمح باستدامة نمو إمدادات الغاز.
- احتمال عالية بوجود احتياطي بكميات كبيرة، إضافة إلى تلك التي سبق تحديدها.
- طلب محلي غير محقق في القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى خلق قيمة عالية للعراق.
- إمكانية تصدير قوية.
- الإخفاق في تطوير البنى التحتية اللازمة في الوقت المناسب لاستيعاب التزايد السريع في إنتاج الغاز.
- الإخفاق في اتخاذ الترتيبات اللازمة للتصدير في الوقت المناسب للتخلص من الفائض في إمدادات الغاز من الطلب المحلي.
- زيادة لاحقة في حرق وهدر الموارد الاقتصادية الحيوية.

4.3.2 الإستراتيجيات والتحديات المباشرة التي تواجه العراق في قطاع توليد الطاقة

الكهربائية

بدأت صناعة الكهرباء في العراق منذ عام 1917 من خلال شركة الاستثمار البلجيكية (التي حملت اسم: تنوير بغداد). مرت هذه الصناعة من خلال مراحل وتطورت الى هيئة كهرباء في 1999 إلى أن أصبحت وزارة في عام 2003. ومنذ عام 1973 وضعت عدة خطط رئيسية (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل) وذلك لتطوير شبكة الكهرباء الوطنية. في 2006 تم إطلاق خطة رئيسية مفصلة لتطوير الشبكة الوطنية ثم وفي 2010 تم إعادة إطلاق الخطة الرئيسية ولكن بعد مراجعتها وتطويرها بشكل أكبر لتشمل الفترة حتى 2030. وحالياً يتم العمل

بموجب هذه الخطة التي تم تحقيق نسبة جيدة منها وذلك لتطوير القطاعات المهمة مثل: إنتاج الطاقة، ونقل الطاقة، وتوزيع الطاقة، والتحكم والاتصالات، والطاقة المتجددة، وبناء القدرات البشرية، واعتماد المعايير البيئية. وأخيراً تم وضع خطة 2010 إستحداث صيغ أخرى للمحافظة على البيئة باستخدام وحدات الدورة المركبة باعتبارها واحدة من تدابير التخفيف.

وفي إطار هذه الخطة، سوف يتم بناء 23 محطة جديدة حتى عام 2017، وهو ما سيضيف حوالي 11-12 ألف ميكاواط إلى القدرة المتاحة حالياً، وأنواع هذه المحطات الجديدة: غازية، بخارية، ديزلات وكهرومائية وهي قادرة على التشغيل على الغاز الطبيعي على المدى الطويل وتكون قادرة أيضاً على العمل على زيت الوقود عند الحاجة. وهذه المرونة في متطلبات الوقود ستكون مهمة خلال السنوات القليلة المقبلة، عندما تكون البنية التحتية للغاز تحت التطوير. سيكون هناك بحلول عام 2017 ما يكفي من القدرات المتاحة في النظام (بعد تعديله طبقاً لظروف التشغيل المحلية والخسائر التقنية المتوقعة) لتلبية ذروة الطلب مع هامش احتياطي يصل إلى 10٪، وبعد ذلك سيتوسع النظام لمواكبة نمو الطلب، وهناك خطة لإخراج المحطات القديمة من المنظومة والتعويض عنها بمحطات جديدة. وتشمل الخطة أيضاً تحويل المحطات الغازية إلى محطات الدورة المركبة، والتي هي أكثر التكنولوجيات الأقل ضرراً على البيئة مقارنة بالوقود الأحفوري والأكثر كفاءة في استهلاك الوقود. ومن المؤمل إدخال الطاقات المتجددة خلال السنوات القادمة لتزويد المواقع النائية خارج الشبكة، وسيتم تطوير قدرة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للاتصال مع الشبكة، وكذلك سيتم بحث إمكانية تطوير الطاقة الكهرومائية. ومن المتوقع أنه وبحلول عام 2030 ستتجاوز القدرة المضافة الناتجة عن الطاقات المتجددة 2 غيغاواط، وستسهم بما يقارب 5٪ من إجمالي قدرة النظام. (INES-Integrated National Energy Strategy/ 2013- 2030)

وضمن خطة وزارة الكهرباء وبالتوافق مع خطة وزارة النفط لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي لتحويل معظم المحطات الغازية للعمل على الغاز الطبيعي، وسوف يتم الاستغناء عن النفط الخام الثقيل والخفيف لإنتاج الطاقة، ومن المؤمل أن تكون مساهمة الغاز الطبيعي الذي يغذي ربع إنتاج الطاقة اليوم، سوف يساهم بحوالي أربعة أخماس إنتاج الطاقة بحلول عام 2030. وبالتوازي مع هذه التحسينات في قدرة التوليد، سيتم خفض الخسائر التقنية إلى مستويات مقبولة، وسوف يتم الشروع في برنامج الشبكة الذكية لمراقبة أداء الشبكات وتعزيز قدرة الإدارة في وقت الذروة.

بعد عام 2017 وفي حال التمكن من تأمين مستوى مقبول من الإمدادات في الطاقة، سوف يبدأ العراق بزيادة رسوم التعرفة الجمركية، والتي تهدف نحو موازنة السعر مع التكلفة. حيث ستبدأ التعرفة بعكس اقتصاديات إنتاج الطاقة، كما ويمكن إدخال تدابير إدارة الطلب مثل مدونات المباني الخضراء، وبرامج مراقبة الاحمال وتقليل حمل المناطق السكنية ذات الاحمال العاليه من الطاقه الكهربائيه، واستخدام مطابخ الغاز وسخانات المياه العاملة بالطاقة الشمسية.

عندما يصل العراق إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة، سوف يكون قادراً على وضع استراتيجية لتبادل الطاقة الدولية، إما كمصدر أو على شكل شبكة إقليمية تعاونية لتبادل الاحتياطي والموازنة. وقد دخل العراق بالفعل في اتفاقات تبادل الطاقة مع دول الجوار مثل إيران وتركيا. ويوفر موقع العراق موقعا استراتيجيا للتبادل المحتمل من الطاقة بين الشرق الأوسط وأوروبا، وفي المستقبل حين يتم تطوير إمكانات الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط إلى نقطة حيث يمكن أن توفر طاقة خالية من الكربون، يمكن للعراق أن يكون معبر مهم لهذه الشبكة ضمن أسواق الطاقة الإقليمية والغربية.

وضمن خطة وزارة الكهرباء على المدى القصير لتنفيذ مشاريع تحويل بعض محطات الطاقة الكهربائية العاملة لتحويلها للعمل على نظام الدورات المركبة، ويعرض الجدول (4-5) المحطات التي ستعمل على نظام الدورة المركبة.

جدول 4-5: المحطات التي سوف تعمل على نظام الدورات المركبة

الوقت المخطط لإدخال القدرة	القدرة الكلية المضافة (ميغاواط)	عدد المحطات المخططة للتحويل	مراحل تطوير محطات خور الزبير تازا/الصدر/النجف
2017	785	5	المرحلة الأولى
2019-2018	1380	3	المرحلة الثانية
2020-2019	2690	10	المرحلة الثالثة: الوحدات العاملة على الوقود السائل

*تقدر الكلفة التخمينية للمراحل الثلاث حوالي (4.5-5) مليار دولار أمريكي.

يستعرض الجدول (4-6) التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع إنتاج الطاقة العراقي.

جدول 4-6: التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع إنتاج الطاقة العراقي

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود نظام نقل وتوزيع يغطي معظم أنحاء الدولة.	- نقص في إنتاج الطاقة. - عدم كفاية موارد الوقود وعدم التأكد من إمكانية الاعتماد عليها. - عملية التشغيل دون المعايير المطلوبة في محطات توليد - ضعف أنظمة نقل وتوزيع الكهرباء - مستويات عالية من الخسائر الفنية والإقتصادية

الفرص	التحديات
• إمكانية تحسين كبير في إمدادات الطاقة من خلال الخطط الحالية. • القدرة على إحداث تحسينات كبيرة في كفاءة التوليد عبر زيادة استخدام الغاز الطبيعي. • فرص وفيرة للتحسين في الممارسات الاقتصادية • تعزيز الاستثمار الخاص في استهلاك واستخدام تكنولوجيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية (الأجهزة على السطح ومحطات الطاقة الشمسية الموزعة).	• عدم مواءمة خطط التوسع في الإنتاج مع نظام توصيل الغاز من زارة النفط. • التأخير في بناء منشآت توليد جديدة • عدم كفاءة المنظومة بالإضافة الى استمرار السرقات، وعدم كفاية التعريفات والرسوم.

4.3.3 فرص الاستثمار المستقبلية في قطاع الكهرباء

تتبنى وزارة الكهرباء أهمية وفعالية دعوة القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة التي تديرها الدولة تقليدياً. وعلى مدى العقد المقبل، تحدد الخطة العامة لوزارة الكهرباء توليد 10000 ميغاواط من مشاريع التوليد، جنباً إلى جنب مع مجموعة من مبادرات النقل والتوزيع. إن الاستثمار من قبل القطاع الخاص أمر ضروري من أجل تلبية الطلب على المدى القريب والبعيد، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وتلبية مستويات من الموثوقية مرغوب فيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وجودة الحياة الحديثة.

لقد قدمت وزارة الكهرباء عدة نماذج مختلفة للمستثمرين الدوليين للاستثمار في قطاع الكهرباء في العراق. ولقد نفذت هذه الوزارة مؤخراً عقداً مع شركة استشارية دولية لتطوير نموذجاً لمحطة كهرباء مملوكة للقطاع الخاص تقوم هذه الشركة ببيع انتاجها من الكهرباء إلى وزارة الكهرباء. هذا يدل على التزام غير مسبوق لجذب الاستثمار الخاص في هذا القطاع. وتستمر وزارة الكهرباء بدعوة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية.

4.3.4 الإستراتيجيات والتحديات المباشرة التي تواجه العراق في قطاع الصناعة

بدأت وزارة الصناعة والمعادن، ومنذ عام 2008 بنفوذ اثنين من برامج إعادة التأهيل التقني بالتوازي وعلى النحو التالي:

- البرنامج الأول: التمويل المباشر من الميزانية الاتحادية، وأدى إلى إعادة تأهيل ما بين 196 من 264 مصنع تعمل تحت إشراف وزارة الصناعة والمعادن.
- البرنامج الثاني: يمثل اتفاقية مشاركة الإنتاج مع المستثمرين لإعادة التأهيل والإدارة لشركات القطاع العام في فترات محددة.

• **الأهداف الاستراتيجية الأساسية في القطاع الصناعي حتى عام 2030:** وفي ضوء الرؤية، تم تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2030:

- زيادة معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الصناعية إلى حوالي (10%).
- زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (18%).
- زيادة نسبة التوظيف في النظام الصناعي
- زيادة نسبة الاستثمار في النظام الصناعي مقارنة مع حجم الاستثمار الكلي .
- زيادة معدل الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي .
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية

• **بناء خمس مدن صناعية جديدة ومواصلة تنفيذ مشروع خور الزبير كمدينة صناعية كبرى للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة بحلول عام 2017** ليصل العدد إلى سبع مدن صناعية في 2022 مع السعي لبناء مدينة صناعية في كل محافظة، بالإضافة إلى ثلاث مدن تكنولوجية واستكمال تنفيذ المدينة الصناعية في خور الزبير بحلول 2030.

• **إنشاء نظام مراقبة شفاف وبسيط بحلول عام 2017، وتطوير هذا النظام ليكون أكثر فاعلية قبل عام 2022 بهدف إقامة نظام تحكم متكامل وفعال على جميع المستويات، بمشاركة أصحاب المصلحة، وتنفيذ اللامركزية بحلول عام 2030.**

هناك ستة من الصناعات تم تصنيفها على أنها مستهلك كبير للطاقة مختلفة وفي حالات مختلفة من العطب والاهمال. ويحد النقص المزمن في الطاقة والمواد الخام بشدة من عملها. ويتم استيفاء احتياجات العراق لمنتجات هذه الصناعات إلى حد كبير من خلال الواردات. هذه الصناعات، إذا ما طُورت قدراتها بمستويات جيدة، ووفرت لها إمدادات كافية من الطاقة، فإن لديها القدرة على التطور إلى منتج كبير ومربح، وتلبية كل احتياجات العراق، وفي بعض الحالات وجود إمكانيات للتصدير. ويستعرض الجدول (4-7) التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع الصناعة العراقي.

جدول 4-7 : التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع الصناعة العراقي

نقاط القوة	نقاط الضعف
• وفرة الموارد الهيدروكربونية منخفضة التكلفة والمناسبة لتحويلها إلى مواد أولية صناعية، ووقود وطاقة.	• دعم البنية التحتية المتخلفة.
الفرص	التهديدات
• نمو الطلب المحلي على مواد البناء بسبب إعادة الإعمار • ميزة التكلفة مقابل المنتجات المستوردة	• التأخير في تطوير الموارد الهيدروكربونية أو توفير الطاقة اللازمة من الصناعة.

- التأخير في تطوير البنية التحتية الداعمة.
- القدرة العالمية المحتملة المفرطة في أسواق التصدير، مما تسبب في انخفاض الأسعار الحاد في البتروكيماويات والأسمدة والألمنيوم.
- بسبب انخفاض تكلفة موارد الطاقة.
- امدادات كمية ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة من الإيثان كمادة وسيطة في وقت يعاني فيه المنتجين الأجانب من نقص الإيثان.

4.3.4.1 فرص الاستثمار في الصناعة العراقية وقطاع الصناعات التحويلية

يخطط العراق لتنشيط وتحويل قطاع الصناعة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة. لقد حفز تحسن البيئة الأمنية في العراق الشركات الدولية الكبرى من الإمارات العربية المتحدة وألمانيا وبريطانيا والصين والسويد والولايات المتحدة في المساهمة أو التخطيط للمشاركة في المشاريع المطروحة. ولتسهيل فتح الإمكانات الاقتصادية الهائلة، تم تشجيع مجتمع الأعمال الدولي على المشاركة كشركاء في الاستثمار في هذا التحول من خلال جلب التكنولوجيا الحديثة والمهارات المتقدمة والموارد المالية والاستثمار إلى العراق لتحسين الاقتصاد وزيادة فرص العمل، وبناء القدرة الصناعية للبلاد.

4.3.5 الإستراتيجيات والتحديات المباشرة التي تواجه قطاع النفايات في العراق

تم وضع خطة رئيسية لإدارة النفايات من خلال مشروع الإدارة البيئية الطارئة والذي تم تنفيذه من قبل وزارة البيئة وبالتعاون مع البنك الدولي وإشراك كافة الجهات الوطنية ذات العلاقة وتتضمن هذه الخطة عدة استراتيجيات، طموحة للغاية ومعقدة، وهناك حاجة لتنفيذها على مدى فترة طويلة جداً، ويجب أن تكون معتمدة على تطوير القدرات التنظيمية وكذلك تنفيذ وتطبيق القوانين واللوائح. هذه الاستراتيجية تأخذ في الاعتبار أهمية مجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية التي ينبغي احترامها، وإن أحد أهم العناصر الحاسمة في بناء القدرات المؤسسية على جميع المستويات هو زيادة المعرفة العامة بشأن تعريف النفايات وتصنيفها وتكوينها والجوانب البيئية المتعلقة بنظام إدارة النفايات بأكمله.

ولتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية العامة، تم طرح برنامج استثماري يغطي فترة 20 عاماً، فمن الضروري تطبيق نهج عملي وتقديم "إدارة إنتاج النفايات" على مراحل (على المدى القصير والمتوسط والطويل) للسماح بعمليات تخفيف على كافة الأصعدة في العراق. ويجب أن يأخذ في الاعتبار إن إدخال نظام جديد لإدارة النفايات يقوم على إعادة التدوير وفصل النفايات على مستوى الأسرة (بما في ذلك فصل المكونات الخطرة مثل البطاريات، والمواد الكيميائية، والمبيدات الحشرية، والنفايات الإلكترونية) ينطوي على درجة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الوعي، وتطوير البنية التحتية والتغيير الثقافي؛ وهي عملية بطيئة عند تنفيذها. ويجب أن يعالج هذا المجال بالفعل في مرحلة قصيرة الأجل من خلال إدخال وتنفيذ خطة إدارة النفايات الصلبة MSWM الجيل الأول (مرحلة تدابير قصيرة الأجل)، ويقع على

عائق وزارة البيئة مسؤولية التنسيق بين وزارة البلديات والأشغال العامة وأمانة بغداد لإدارة قطاع النفايات قد كسبت عدة سنوات لزيادة الوعي البيئي عن طريق بناء تجربتها الخاصة وسيكون هناك متسع من الوقت لبدء التفكير في المطلوب من تطوير لمكونات المرحلة الثانية في 2020 والثالثة في 2030. ويستعرض الجدول (4-8) التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع النفايات العراقي.

جدول 4-8: التحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي تواجه قطاع النفايات العراقي

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود نظام لتجميع النفايات الصلبة والسائلة (مع إنه نظام غير متكامل). - جزء كبير من النفايات عبارة عن نفايات صلبة.	- مدافن قديمة مفتوحة. - عدم وجود نظام متكامل لإدارة النفايات. - عدم وجود نظام لتصنيف النفايات من المصدر. - ضعف التوعية البيئية بين المواطنين والعاملين في هذا القطاع. - عدم وجود مدافن ومنشآت إعادة تدوير.
الفرص	التهديدات
- اختيار افضل الخيارات التكنولوجية. - فرض رسوم تحصيل معتمدة على قدرة المواطنين المالية. - إدخال القطاع الخاص كشركاء في عملية الاستثمار في إدارة النفايات.	- إيجاد فرص للتمويل وللعمليات طويلة الأجل. - التأخر في إقامة البنية التحتية. - النمو السكاني المتزايد.

4.3.5.1 فرص الإستثمار في قطاع النفايات في العراق.

التطوير في عمليات إعادة التدوير وإدارة النفايات له فوائد كثيرة في مجال الاقتصاد بالإضافة إلى الفوائد البيئية ومردوداتها على التنمية المستدامة. يُنظر إلى عملية إعادة التدوير وإدارة النفايات على أنها مشكلة بيئية في الغالب، مع أنها يمكن أن تكون مجال للتوظيف وكذلك مورد مالي. وهذا القطاع مرتبط بإداء الحكومات المحلية اللامركزية ومشاركة المجتمعات المحلية. وتعتبر عملية تحويل النفايات إلى طاقة واحدة من أهم الطرق الفعالة التي بالإمكان الاستفادة منها لإنتاج الطاقة الكهربائية واستخدام العمالة مما سيؤدي إلى التنويع في مصادر دخل الاقتصاد الوطني.

قامت وزارة الإعمار والإسكان في 2009 بتبني مشروع لتطوير نظام الكودات للأبنية العراقية، وهو مشروع يتكون من مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** إعداد 42 كود أو ترقيم ومحدد فني عراقي للمناطق المدنية، والكهربائية والميكانيكية والطرق والجسور، وإحدى هذه التقييمات هي للمباني الخضراء.
- **المرحلة الثانية:** اعتماد نظام الكود العربي الموحد، وهناك خطة لإعتماده خلال الست سنوات القادمة. وأحد أهم أسباب وضع هذا المشروع يتعلق بوضع غازات الدفيئة ضمن الاهتمام. في 2010 اعتمدت وزارة الإعمار والإسكان سياسة وطنية للإسكان المدعومة من الأمم المتحدة (المستوطنات) وأصدرت الوزارة سياسات محددة، وهي كالتالي:

سياسة 4.6.2: تقوم الحكومة بتقييم شركات مواد البناء المملوكة للدولة من خلال تنفيذ تقييم كامل لكل شركة وتطوير خطة محددة لكل منها، قد تشمل التصفية، وإعادة الرسملة جزئياً أو الخصخصة الكاملة، أو إعادة تنظيم، أو بعض الخطط الأخرى.

- **الأساس المنطقي:** الغالبية العظمى من شركات مواد البناء في العراق مملوكة وتدار من القطاع الخاص. الشركات المملوكة للدولة في مجال صناعة الإسمنت والزجاج والسيراميك، وغيرها من المواد غير فعالة وقليلة الإنتاجية. وبعد تقييم كل حالة على حدى من الشركات الفردية، يمكن للحكومة زيادة إيراداتها وتحسين أداء القطاع من خلال بيع أسهم الشركة للمستثمرين المحليين أو الدوليين، وهذا يمكن أن يشمل المشاريع المشتركة الأخرى السابقة الذكر. إن دخول منتجي مواد البناء الدوليين إلى السوق العراقية يعزز مكاسب الكفاءة والابتكار.

- **المشكلة:** المواد الأكثر استخداماً لبناء المساكن في المدن العراقية تكاليفها البيئية عالية. صناعة الإسمنت، صناعة كثيفة الاستهلاك للطاقة، في حين أن صنع الطابوق التقليدي يستهلك التربة الزراعية القيمة وتنبعث كميات كبيرة من غازات الدفيئة من هذه العمليات.

سياسة 5.6.2: تعزيز إنتاج واستخدام مواد البناء والمنتجات المحلية الصديقة للبيئة من خلال توفير حوافز اقتصادية وبحوث.

- **الأساس المنطقي:** إن إدخال مواد البناء "الأكثر إخصاراً" مثل مواد العزل الحديثة يمكن أن تساعد في خفض التكاليف البيئية المفروضة من قبل قطاع الإسكان. وكما ازداد قرب المنشأة لإنتاج مثل هذه المواد إلى المستهلك، وانخفاض متطلبات النقل، كانت البصمة البيئية أقل. إن تقديم حوافز اقتصادية لمنتجي المواد الصديقة للبيئة موفٍ يساعد على تشجيع زيادة الإنتاج. وتحتاج الحكومة إلى تمويل أبحاث إضافية في مواد البناء الأخضر للمساعدة في تطوير المعرفة بهذا المجال ولتمكين مراكز التدريب من إدراج مواد البناء الخضراء في جداول أعمالها.
- **المشكلة:** بعض مواد البناء المنتجة محلياً ذات جودة منخفضة مقارنة بالمنتجات العالمية.

4.4.1 معايير توفير الطاقة ورموزها

تم تشكيل لجنة وطنية من مختلف الوزارات لإقتراح استراتيجية لتوفير الطاقة، حيث قامت هذه اللجنة بإعداد تقرير متكامل تضمن الاستراتيجية المطلوبة وقد تمت الموافقة عليه من قبل نائب رئيس الوزراء العراقي كما تم توزيعه على الوزارات العراقية لتنفيذ الاستراتيجية. إحدى توصيات التقرير، أكدت على أهمية إنشاء لجنة وطنية هدفها تبني طرق ووسائل التكيف العربية للحفاظ على الطاقة، وكذلك تبنى المقاييس الدولية ليتم تنفيذها في العراق.

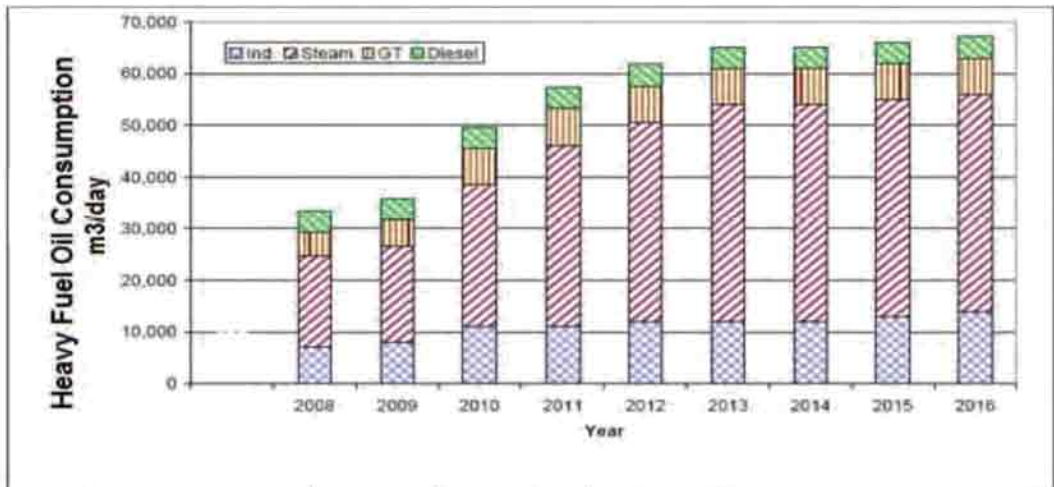
هنالك العديد من القوانين الجديدة قيد التطوير في الوقت نفسه. وهذه القوانين تأخذ بعين الاعتبار غازات الدفيئة، مثل:

- قانون إدارة النفايات الصلبة، مما يشجع على تحويل النفايات إلى طاقة، والقضاء على حرق النفايات، وتدوير النفايات.
- قانون النقل المستدام. وسوف يقلل من انبعاث غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري من قطاع النقل باستخدام الوقود النظيف، وتشجيع استخدام الحافلات.

إن المشكلة الرئيسية هي عدم وجود آليات الإنفاذ تطبيق القوانين واللوائح، ولا يتم احترامها من قبل المجتمع. هذه الحقيقة تتطلب اعتماد برنامج لزيادة الوعي بين السكان وتعزيز آلية التنفيذ.

4.5 سيناريوهات التخفيف لمختلف القطاعات

بلغ مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 للفرد في عام 1997 ما يعادل 3.8 طن/فرد، (نتائج جرد غازات الدفيئة في هذا التقرير). وتوضح إحصائيات وزارة التخطيط أن معدل النمو السكاني للفترة 2009-2011 كان يعادل نحو 2.6%. إذا تم فرض أن هذا المعدل سوف يكون ثابتاً للـ 25 عاماً المقبلة، فإن عدد السكان في العراق سيبلغ 54,945,000 فرد بحلول عام 2036. ومن الحساب المذكور أنفاً فإن كمية الانبعاثات سوف تصل إلى 208,791,000 مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 . بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من المتوقع أن يزداد استهلاك الوقود لتلبية الطلب على الطاقة. ويبين الشكل (4-2) كميات استهلاك الوقود المتوقعة إلى عام 2016 وفقاً لنوع المحطة. إذا بقيت الأمور كما هي عليه في الوقت الحالي فإن الزيادة في كمية الوقود المستهلكة ستزيد من انبعاث غازات الدفيئة في السنوات المقبلة نتيجة لتزايد الطلب على إنتاج الطاقة الكهربائية.



شكل 4-2: كميات استهلاك الوقود المتوقعة لإنتاج الطاقة الكهربائية إلى عام 2016 وفقاً لنوع المحطة

المعايير ذات الأولوية للمرحلة الحالية لخيارات التخفيف تتمثل في إستدامة خيارات تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية التي اقترتها اللجنة الوطنية المشكلة لهذا الغرض تمثلت في أمن الإمدادات، وزيادة مقدرة الناس للوصول إلى الموارد، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر وتحسين الصحة. واقترح فريق التخفيف ما مجموعه 19 مشروعاً للتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة كما يعرض ذلك الجدول (4-9) والتي تتعلق بمجالات الطاقة الأولية، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنفايات والزراعة.

جدول 4-9: المشاريع المقترحة للتخفيف من غازات الدفيئة الناجمة عن مختلف القطاعات

الملاحظات	اسم المشروع
	1. زيادة إنتاج وإستخدام الغاز الطبيعي والغاز المسال (LPG) لتقليل الإعتماد على الوقود الثقيل في البلد بالإضافة الى زيادة كفاءة العمليات التشغيلية والذي سوف يؤدي بالتالي الى تقليل إستخدام الوقود وتقليل الملوثات.
	2. العمل على تحسين مواصفات المنتجات النفطية وصولاً الى المواصفات العالمية من خلال التوقف عن إضافة مادة رابع أثيلات الرصاص (التي تعتبر ملوثة للبيئة) الى البنزين

لرفع العدد الأوكتاني له، وتقليل نسبة المحتوى الكبريتي في زيت الغاز والنفط الأبيض (الكيروسين) وذلك من خلال إنشاء وحدات الأزمرة والهدرجة ووحدات إستخلاص الكبريت ووحدات التكسير بالعامل المساعد المسيل (FCC).

3. التخطيط لإستخدام محطات توليد الطاقة الكهربائية ذات الدورة المركبة في المصافي الجديدة هذه التكنولوجيا قادرة على العمل بكفاءة أكبر من خلال تسخير كمية كبيرة من الحرارة المنبعثة من التوربينات الغازية لتوليد البخار في التوربينات الثانية. في حين أن محطة البخار التقليدية تحقق كفاءة احتراق ما بين 30% و 33%، ويمكن لوحدة الدورة المركبة العاملة بوقود الغاز الطبيعي NGCC المتقدمة أن تحقق كفاءة احتراق تعادل 45%.

4. بناء 23 محطة توليد طاقة جديدة خلال الأعوام من 2013 وحتى عام 2017، وهو ما سيضيف 13-15 ألف ميكا واط من القدرة إلى ما ينتج حالياً من القدرة الفعالة المتاحة. وينبغي أن تتكون هذه المحطات الجديدة من توربينات بخارية وغازية، قادرة على التشغيل بالغاز الطبيعي على المدى الطويل وقادرة كذلك على التشغيل باستخدام زيت الوقود عند الحاجة.

5. تحسين أداء المنظومة الكهربائية للحفاظ على الإستمرارية والإستقرار مع وجود درجة عالية من الموثوقية.

6. إستخدام الطاقات المتجددة مثل تمثل العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة

الفرص المحتملة لتحقيق التكامل في نظام الطاقة في العراق.	تطبيقات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوي والبلازما لإنتاج الطاقة الكهربائية
يحلول عام 2030 من المتوقع أن القدرة المتجددة سوف تتجاوز 2 غيغاواط، ما يقرب من 4-5% من إجمالي قدرة النظام.	7. استخدام الطاقات المتجددة لتزويد المواقع النائية ذات الطلب من خارج الشبكة. في المدى المتوسط إلى المدى طويل الأجل، طاقة الرياح والطاقة الشمسية سيتم تطويرها للاتصال مع الشبكة، وسوف تدرس إمكانيات تنمية الطاقة الكهرومائية.
تم تطبيق هكذا مشاريع من قبل عدة وزارات ومناطق في نينوى وبغداد بتنفيذ شركة الكندي العائدة لوزارة الصناعة والمعادن	8. تحسين معامل القدرة الكهربائية.
9. إنتاج الكهرباء من النفايات باستخدام تكنولوجيا البلازما.	
10. تطبيق نظام متكامل لإدارة النفايات 1- إعادة التدوير وفصل النفايات على مستوى الأسرة (بما في ذلك فصل المكونات الخطرة مثل البطاريات، والمواد الكيميائية، والمبيدات الحشرية، والنفايات الإلكترونية) 2 - وجود مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الوعي، وتطوير البنى التحتية والتغيير الثقافي؛ والتي هي عملية بطيئة ومطولة عند تنفيذها. 3 - العمل على توليد غاز الميثان من النفايات وخاصة في مواقع دفن النفايات البلدية مثل مدفن نفايات كركوك.	11. إعادة تدوير الحرارة في صناعات الإسمنت والطابوق وفي
يتم تنفيذ العملية من خلال إعادة تدوير الحرارة من الفرن إلى مكان طحن المواد.	

	المصانع.
12. إعادة تدوير الحرارة في شركات الفوسفات لإنتاج الكهرباء.	13. إيقاف استخدام زيت الوقود في مصانع الإسمنت واستخدام الغاز بدلا من ذلك.
14. استبدال أنظمة الحرق الآلي في مصانع الطابوق التي تنتمي إلى القطاع الخاص بأنظمة حرق أكثر كفاءة.	15. تنفيذ المشاريع الصناعية وتعزيز إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية من خلال تصنيع أو تجميع المنتجات بما في ذلك خلايا الطاقة الشمسية وسخانات الطاقة الشمسية، والإضاءة الشمسية، وثلاجات الطاقة الشمسية، والسيارات الشمسية، والمضخات الشمسية والمواقف الشمسية وغيرها.
16. خفض الانبعاثات الناتجة عن العمليات الصناعية في صناعة الأسمدة.	17. استخدام غاز البترول المسال (LPG) كوقود للسيارات بدلا من البنزين من خلال إستيراد مركبات تعمل بالوقود المزدوج (البنزين، والغاز المسال).
18. العمل على وضع معايير ومواصفات وطنية لإستيراد المركبات	

والمعدات الأخرى للتأكد من أنها لا تتجاوز الانبعاثات العالمية.

19. التوعية العامة من المهم جداً أن تبدأ برامج متكاملة للتوعية في جميع القطاعات وعلى كافة شرائح المجتمع مثل برامج توعية حول ترشيد استهلاك الطاقة.

4.5.1 أولوية التخفيف: تبديل الوقود (الطاقة والصناعة)

يعرض الجدول (4-10) قائمة تعرض تكنولوجيات التخفيف الرئيسية على المدى الطويل: وهي قائمة إرشادية لإختيار ما يناسب الوضع في العراق.

جدول 4-10: قائمة إرشادية لتكنولوجيا التخفيف

القطاع	التكنولوجيا المتوفرة	البدايل التكنولوجية
إنتاج الطاقة	1. يمثل استخدام الطاقة الكهرومائية نحو 11٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للكهرباء. 2. يتم إنتاج معظم الطاقة الكهربية المولدة باستخدام المحطات الحرارية والغازية	1. إدخال مشاريع وحدات الدورة المركبة في محطات توليد الطاقة الكهربية. 2. تحسين فعالية التجهيز وكفاءة التوزيع 3. التحول نحو استخدام الوقود الأنظف كأن يكون استخدام الغاز بدلاً من زيت الوقود. 4. التحول نحو الطاقة المتجددة وتدوير الطاقة والحرارة CHP. 5. استخدام تقنيات إصطياد وخرن غاز ثاني أكسيد الكربون CCS، وتوليد الكهرباء من الكتلة الحيوية 6. استخدام التقنيات الحديثة لمصادر الطاقة المتجددة (المد والجزر، وسائل تركيز الطاقة الشمسية، الخ)
	1. استخدام الأراضي الموصلات وتخطيط النقل 2. بدء مشروع لاستخدام غاز البترول المسال كوقود للسيارات بدلاً من البنزين.	1. استخدام السيارات الهجينة المعتمدة على استهلاك الوقود الحيوي 2. التحول في النقل البري الى استخدام السكك الحديدية

المباني	1. الإضاءة الموفرة للطاقة 2. كفاءة الأجهزة/التدفئة/التبريد.	1. تنفيذ تقنيات الطاقة الكهروضوئية للكهرباء الموزعة في المناطق والمدن الصغيرة 2. تصميم متكامل يتضمن استخدام تكنولوجيا العدادات الذكية 3. استخدام التصميم الفعال للمباني للاستفادة القصوى من الإضاءة والطاقة الشمسية 4. الطاقة الشمسية الكهروضوئية المتكاملة في المباني 5. تحسين مواعد الطبخ وآلية العزل الحراري.
الصناعة	1. تدوير الحرارة الناتجة عن العمليات الصناعية لاسترداد الطاقة 2. إعادة تدوير المواد	1. التحكم في انبعاثات CO₂ باستخدام تقنيات محددة ضمن كل عملية صناعية. 2. كفاءة استخدام الطاقة المتقدم 3. تطبيق مشروع CCS على معامل الاسمنت، والأمونيا والحديد 4. استخدام الأقطاب الخاملة لإنتاج الألمنيوم
الغابات	1. التشجير -إعادة التحريج 2. إدارة الغابات 3. الحد من إزالة الغابات 4. إدارة منتجات الخشب المقطوع	1. استخدام منتجات الغابات لإنتاج الطاقة الحيوية 2. تحسين الأنواع الخاصة بالأشجار لزيادة الكتلة الحيوية وتقليل انبعاثات الكربون. 3. تحسين تكنولوجيا الاستشعار عن بعد لتحديد مناطق امتصاص غازات الدفيئة المتوفرة في البلد لوضع إستراتيجية وطنية لحمايتها وتنميتها. 4. وضع الخرائط الخاصة بتغيير استخدام الأراضي.
إدارة النفايات	لا يوجد	1. استثمار الميثان الناتج عن مواقع طمر النفايات؛ من خلال استعادة طاقة حرق النفايات؛ أو تحويل النفايات العضوية الى سماد؛ السيطرة على ومعالجة مياه الصرف الصحي؛ إعادة تدوير النفايات وتقليلها إلى أدنى حد. 2. استخدام الغطاء الحيوي والفلاتر البيولوجية لتحسين أكسدة الميثان.

- 1 تحسين المحاصيل وإدارة أراضي الرعي لزيادة تخزين الكربون في التربة؛ استعادة تربة الخث المزروعة والأراضي المتدهورة؛ تحسين تقنيات زراعة الأرز وتحسين إدارة السماد الطبيعي للحد من انبعاثات CH_4 ؛ تحسين تقنيات استخدام الأسمدة النيتروجينية للحد من انبعاثات N_2O ؛ محاصيل الطاقة مخصصة لتحل محل استخدام الوقود الأحفوري؛ كفاءة استخدام الطاقة.
2. تحسين نوعية المحاصيل الزراعية المنتجة.

4.6 التوصيات

- تحديد العقبات التي تواجه تنفيذ هذه الخيارات (المالية والتقنية والإدارية)
- التأكيد على أهمية زيادة الوعي بين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين كشرط لسياسات تخفيف ناجحة.
- التأكيد على ضرورة تبني فرص الطاقة النظيفة/ الطاقة المتجددة وتحديد الدعم المطلوب، والاستفادة من مصادر التمويل التي تنمو بسرعة في جميع أنحاء العالم.
- التأكيد على الحاجة إلى استراتيجية وطنية لزيادة كفاءة الطاقة (EE) مع زيادة الوعي، وبناء القدرات، والإصلاح التنظيمي والمؤسسي، والتمويل، وخلق سوق خدمات EE على المدى الطويل.

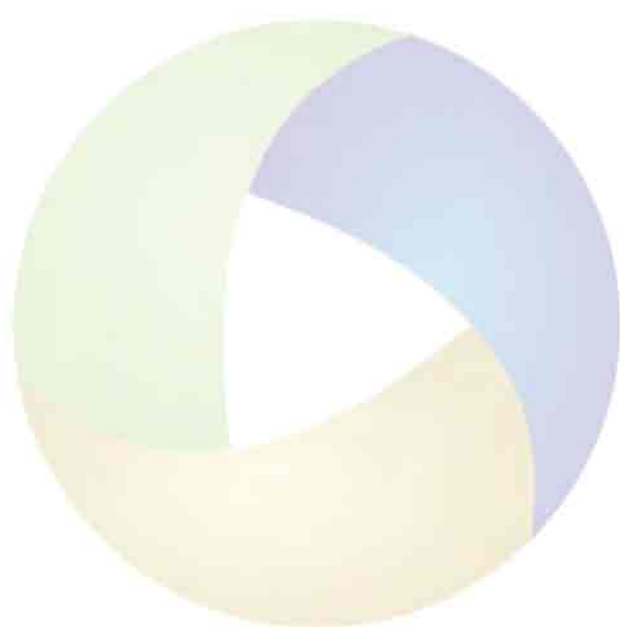
References:

- INES-Integrated National Energy Strategy/ 2013- 2030. Advisory Commission Council of Ministers, Iraq.
- Report of national development plan/ 2013- 2017. MoP. Iraq.
- Expectations of the State of the environment in Iraq - First report/ 2013- MoEn. Iraq.
- Industrial strategy in Iraq until 2030- Executive summary/2013- Ministry of Industry and Minerals, the Presidency of the Council of Ministers - the advisers' panel.
- The information, providing from the representatives of the Ministry of Oil, the Ministry of Electricity, the Ministry of Industry and Minerals, the Ministry of Municipalities and Public Works, and the Mayoralty of Baghdad
- <http://www.usbusinessiraq.com/iraq-briefing/sectors/manufacturing/>



نمضي الى مستقبل آمن ومزدهر... (الشيخلي، 2014).

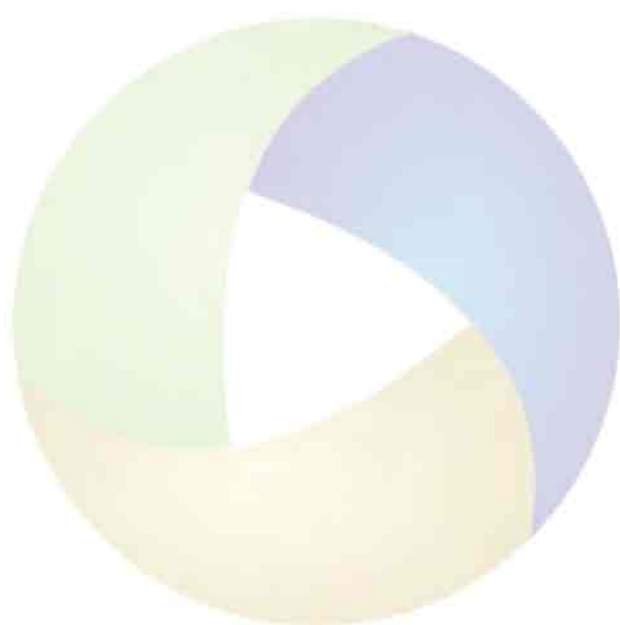
الملاحق



الملاحق

ملحق أ - إقليم كردستان العراق





قائمة المحتويات

- أ-1 النظام السياسي
- أ-2 الوضع السكاني
- أ-3 التربية والتعليم
- أ-4 الوضع الإقتصادي
- أ-5 الوضع الجغرافي
- أ-6 المناخ
- أ-7 المؤسسات المسؤولة عن مراقبة الواقع البيئي في الاقليم
- أ-8 الزراعة
- أ-9 الموارد المائية
- أ-10 الغابات والتنوع البيولوجي
- أ-11 المشاجر الاصطناعية
- أ-12 الإنتاج الحيواني
- أ-13 السياحة
- أ-14 الصناعة
- أ-15 الكهرباء
- أ-16 الوقود والتدفئة
- أ-17 النقل
- أ-18 النفايات
- أ-19 الوضع الصحي
- أ-20 المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول أ-1	توزيع السكان على محافظات الاقليم	200
جدول أ-2	بعض المؤشرات السكانية	200
جدول أ-3	الجامعات الموجودة في إقليم كردستان والتي تم إدراجها في دليل الطالب للعام 2011/ 2012	201
جدول أ-4	تصنيف الأرض حسب نوع الاستخدام	205
جدول أ-5	تقسيم المساحة حسب أسلوب الري	205
جدول أ-6	المصادر المستخدمة في السقي	207
جدول أ-7	مساحة اراضي الغابات والمراعي الطبيعية موزعة حسب المحافظات (دونم)	208
جدول أ-8	تصنيف الثروة الحيوانية	209
جدول أ-9	أعداد مشاريع الثروة الحيوانية على مستوى محافظات الاقليم	209
جدول أ-10	عدد المعامل والمشاريع الصناعية مقسمة حسب حجم المعمل او المشروع للأعوام ما قبل 2007 و حتى 2010	211
جدول أ-11	مصادر التزود بالكهرباء في المجمعات السكنية في إقليم كردستان مقارنة مع باقي محافظات العراق	212
جدول أ-12	التوزيع النسبي للوقود ووسائل التدفئة المستخدمة في الوحدات السكنية	212
جدول أ-13	أعداد السيارات المسجلة في دوائر المرور في الإقليم (القطاع الخاص) حسب النوع خلال عام 2006	213
جدول أ-14	مؤشرات تخص طبيعة الطرق داخل المجمعات السكنية خلال عام 2004	214
جدول أ-15	المعدل اليومي لكميات لنفايات المرفوعة من كل محافظة من محافظات إقليم كردستان خلال الأعوام (2011 ، 2012 ، 2013).	214
جدول أ-16	نسب انواع النفايات المتولدة في الاقليم	215
جدول أ-17	عدد مواقع الطمر الموجودة ومدى مطابقتها للمحددات البيئية للعام 2008	215
جدول أ-18	المؤشرات الخاصة بتطور الوضع الصحي في الأقليم حسب المحافظات للعامين 2006 و 2011	218

قائمة الاشكال:

- ✓ شكل أ-1 النسبة المئوية لمساحة محافظات العراق بضمنها إقليم كردستان
- ✓ شكل أ-2 المعدل الشهري لسقوط الامطار على الاقليم/ملم .
- ✓ شكل أ-3 معدل درجات الحرارة في الإقليم.
- ✓ شكل أ-4 مساحات الأراضي حسب نوعية الزراعة فيها

1- النظام السياسي:

يتكون إقليم كردستان من ثلاثة محافظات وهي: دهوك، أربيل، والسليمانية ويتمتع الإقليم بتنوع جغرافي مميز، وهو يشكل أكثر من 8,9% من المساحة الكلية للعراق. إن مدينة أربيل هي عاصمة الإقليم وتعرف المدينة محليا باسم مدينة هولير، وتعتبر قلعة أربيل من أقدم المستوطنات الأهلة بالسكان بشكل مستمر في العالم على مر العصور.

بعد انتخابات عام 1991 تم انتخاب برلمان إقليم كردستان بمشاركة جميع المكونات القومية والدينية المتواجدة في الإقليم وفي نهاية شهر نيسان تم تأسيس التشكيلة السابعة لحكومة إقليم كردستان، وتم انتخاب رئيس إقليم كردستان من قبل مواطني الإقليم بشكل مباشر.

2- الوضع السكاني:

بينت التقديرات السكانية لعام 2007 أن 27.2% من السكان في الإقليم يعيش في المنطقة الريفية، بينما 72.8% يعيش في المناطق الحضرية (المدن ومراكز الأفضية والنواحي). أما فيما يخص التوزيع السكاني حسب الجنس، لوحظ تقارب بين الجنسين، حيث قدرت نسبة الذكور الى مجموع السكان بمعدل 50.4 لكل مئة نسمة، وعند الإمعان في التركيب العمري يلاحظ أن الإقليم يعتبر من المجتمعات الشابة، فيه نسبة السكان في سن العمل تقدر بـ 54% (الفئة العمرية من 15 ولغاية 65 سنة) وهذا يدل أن المجتمع الكردستاني هو من المجتمعات المنتجة، وذو ذخيرة قوية من حيث الموارد البشرية التي تحتاجها التنمية البشرية كما تقدر نسبة الفئة العمرية تحت 15 سنة بـ 43% من إجمالي سكان الإقليم، وهذا الرقم يدل أيضا على وجود ذخيرة مستقبلية منتجة رغم ارتفاع نسبة الإعالة، لكون تلك النسبة خارج حلبة الإنتاج في الوقت الحاضر لكنها سوف ترفد اليد العاملة التي تحتاجها الخطط التنموية المستقبلية والدخول في حلبة الإنتاج على مر السنين، ومن جانب آخر يلاحظ الإنخفاض الشديد لسكان الفئة العمرية 65 سنة فأكثر، والبالغة 33% فقط من إجمالي سكان الإقليم، وهذه الفئة تعتبر من السكان غير النشط اقتصاديا. وهذا الواقع يخالف ما هو موجود على أرضية المجتمعات المتقدمة (الأوربية خاصة) التي تعتبر من المجتمعات العجوزة، لكون هرم سكانها واقفا على الرأس بدلا من القاعدة، لذا فإن العجلة الإنتاجية لتلك المجتمعات تعتمد في الغالب على الأيدي العاملة الأجنبية. إن ازدياد عدد سكان العراق خلال السنوات العشرين الأخيرة وهجرة العديد من السكان من الريف إلى المناطق الحضرية بحثا عن مصادر العيش أدى إلى زيادة الكثافة السكانية في المناطق الحضرية وخصوصا في المحافظات التي تعتبر مراكز تجارية والتي تتوفر فيها مجالات العمل وكذلك زيادة معدلات الدخل الشهري للعاملين في القطاع الحكومي الذين يشكلون نسبة عالية من مجموع السكان أدى إلى التنوع والتغيير في أنماط الاستهلاك سواء كان في المدن أو الأرياف الذي انعكس سلبا على البيئة والصحة العامة ومنها مشكلة المخلفات الصلبة التي ظهرت أعراضها الضارة بشكل واضح في جميع محافظات الإقليم. تشير آخر الإحصاءات لعام 2007 المعدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن عدد نفوس الإقليم تقدر بـ 4 مليون نسمة وكما مبين في الجدول (1-أ).

جدول (أ-1) توزيع السكان على محافظات الاقليم لعام 2007

ت	المحافظة	عدد السكان حسب تقديرات عام (2007)	عدد السكان الحضري حسب تقديرات عام (2007)	عدد السكان في الريف حسب تقديرات عام (2007)
1	دهوك	505491	369801	135690
2	اربيل	1542421	1170733	371688
3	السليمانية	1893617	1327737	565880
	المجموع	3,941,529	2,868,271	1,073,258

مؤشرات سكانية أخرى

الجدول (أ-2) بعض المؤشرات السكانية لعام 2007

المؤشر	أربيل	دهوك	السليمانية	المجموع
معدل النمو السنوي	3,2	2,6	3,1	3,0
النسبة المئوية لسكان المنطقة الحضرية	75,9	73,2	70,1	73,1
النسبة المئوية لسكان المنطقة الريفية	24,1	26,8	29,9	26,9
نسبة السكان تحت الفئة العمرية 15 سنة	42,5	42,7	42,9	42,7
نسبة السكان الشابة (الفئة العمرية 15-24 سنة)	20,0	20,0	20,0	20,0
السكان النشط (الفئة العمرية 25-64 سنة)	34,6	34,4	34,2	34,4
نسبة السكان فوق الفئة العمرية 65 سنة	2,9	2,9	2,8	2,9
معدل الخصوبة	4,9	4,1	2,9	4,0

المصدر: بالاعتماد على المسح العنقودي متعدد المؤشرات الجهاز المركزي للأحصاء - ص 20

أ-3 التربية والتعليم:

إقليم كردستان غني بالموارد الطبيعية ولكنه فقيراً برأسماله البشري الكفوء، بسبب ضعف استغلال الثروات الطبيعية وضعف الهياكل الإقتصادية والإجتماعية الموروثة، عليه أن تصفية التخلف الإقتصادي والإجتماعي بحاجة ماسة الى التغيير في تلك الهياكل، وهذا التغيير لا يتم دون تغيير وتطوير للقدرات البشرية واعداد قوى بشرية كفوءة ومتعلمة ومدرّبة قادرة على تطبيق المتكرات العلمية والتكنولوجية المستحدثة وبشكل فعال في مختلف المجالات الإنتاجية لتأخذ مكانها اللائق والحاسم في العملية التنموية. عليه أن تطوير التعليم وتحسينه ذا صلة وثيقة في

رفع الكفاءة الإنتاجية للإنسان والتي يمكن اعتبارها من الإستثمارات المهمة لزيادة رأس مال، والتربية بصورة عامة ومنها المهنية بصورة خاصة هما اللتان تخلقان مواهب وقدرات علمية للإنسان وتساهمان في تكوينه وبما ينسجم مع المبتكرات العلمية الجديدة وتتفاعل معها بكل يسر.

يحتوي الإقليم على سبع جامعات بما فيها جامعة كردستان هولير للغة الإنجليزية في أربيل والتي تم افتتاحها في أيلول/سبتمبر 2006 والجامعة الأمريكية في العراق في مدينة السليمانية والتي بدأت بتدريس مناهجها في خريف 2007.

جدول (أ-3) الجامعات الموجودة في إقليم كردستان والتي تم إدراجها في دليل الطالب للعام 2012 / 2011

ت	اسم الجامعة في إقليم كردستان والمدرجة في دليل الطالب للعام 2012/2011
1	جامعة السليمانية
2	جامعة صلاح الدين
3	جامعة دهوك
4	جامعة كويه
5	جامعة هولير الطبية
6	هيئة التعليم التقني / أربيل
7	هيئة التعليم التقني / سليمانية

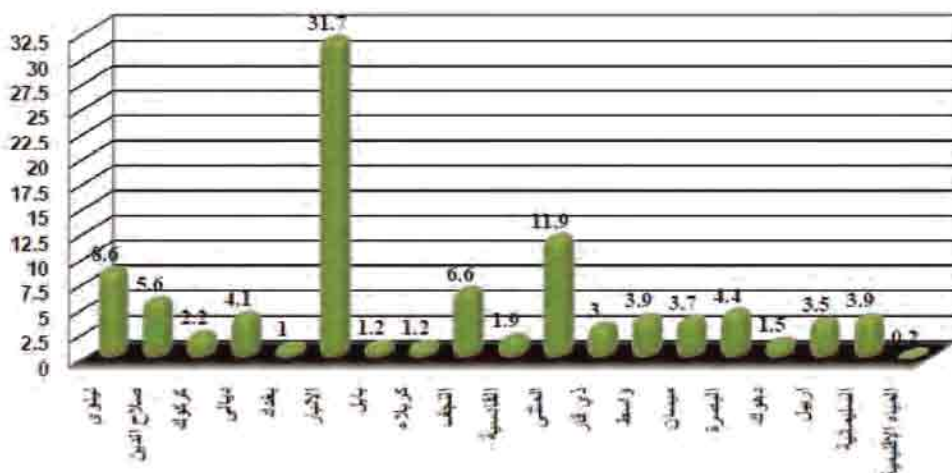
أ-4 الوضع الإقتصادي:

يعتمد الاقتصاد في إقليم كردستان على دخل النفط والزراعة والسياحة بسبب الاستقرار في إقليم كردستان، من الناحية الاقتصادية مقارنة بالمناطق الأخرى في العراق فهي أكثر تقدماً.

ان استقرار إقليم كردستان أصبح سبباً لينتقل التطور الاقتصادي الى الأجزاء الأخرى من العراق، في بداية 2004 ازداد معدل دخل الفرد في إقليم كردستان مقارنة بالمناطق الأخرى من العراق بنسبة 25% وأصبح هناك مطار دولي في كل من أربيل والسليمانية يربط إقليم كردستان بدول الشرق الأوسط وأوروبا برحلات جوية.

أ-5 الوضع الجغرافي:

يتألف إقليم كردستان من كافة مناطق محافظات أربيل، السليمانية، ودهوك، وهو يشكل أكثر من 8,9% من المساحة الكلية للعراق ويضم المحافظات: (أربيل، والسليمانية، ودهوك).



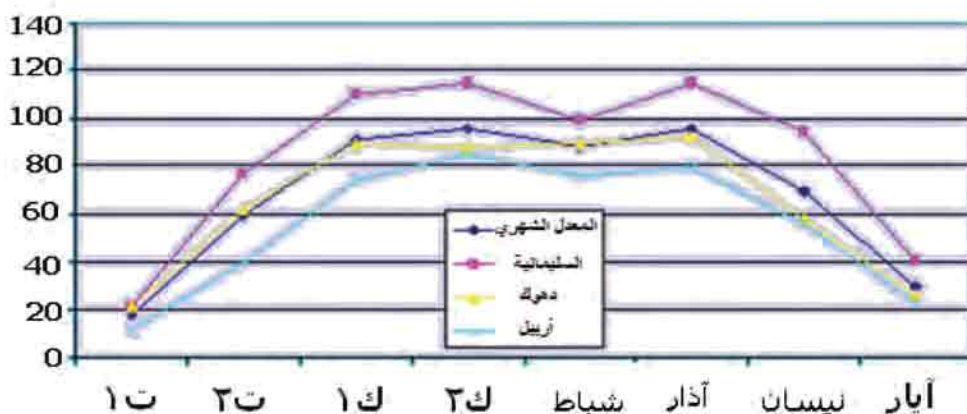
تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة 2011

شكل (أ-1) النسبة المئوية لمساحة محافظات العراق بضمنها إقليم كردستان

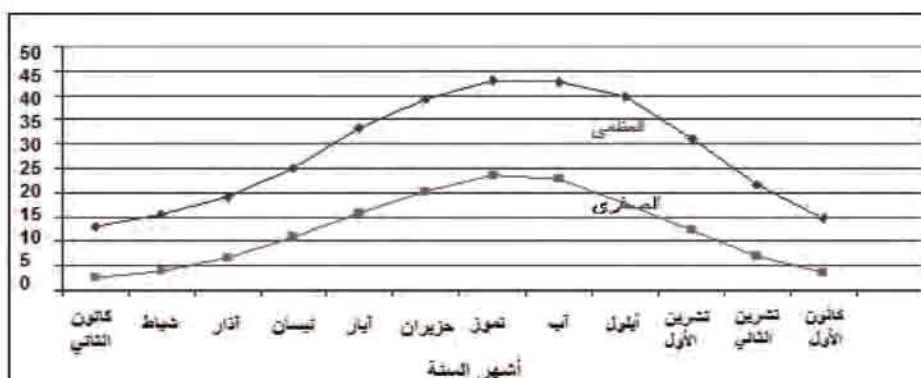
6- المناخ:

بشكل عام كلما اتجهنا نحو الشمال والشمال الشرقي من العراق فان النسبة المئوية لدرجة الحرارة تنخفض كون الأرض في هذه المنطقة أعلى مما في منطقة الجنوب. تقع الأطراف الشمالية لإقليم كردستان في تلك المنطقة التي تبعد عن خطوط العرض والتي تؤدي بدورها الى قصر النهار في الشتاء وتقل حدة أشعة الشمس. وتتميز هذه المنطقة بنقص حدة زاوية سقوط أشعة الشمس عليها، وطول فترة النهار ولوجود تيارات هوائية قارية جافة في فترة الصيف والتي تعتبر من إحدى العوامل الرئيسية المسببة في ارتفاع درجة حرارة الإقليم في صيف، حيث وصلت النسبة المئوية لدرجة الحرارة في شهر تموز الذي يعتبر من أشد الأشهر حرارة في الإقليم الى أعلى من 30 درجة مئوية.

توجد هناك اختلافات كبيرة في نسبة سقوط الأمطار في إقليم كردستان وبشكل عام فإن نسبة سقوط الأمطار فيه تزداد كلما اتجهنا نحو الشمال والشمال الشرقي ويعود السبب الى الارتفاع والانخفاض في الأرض وإلى نسبة المنخفضات الجوية التي تمر فوق المنطقة حيث أننا كلما اتجهنا نحو الشمال تزداد كثافة المنخفضات والشكل (أ-2) يبين المعدل الشهري لسقوط الأمطار على الإقليم/ ملم خلال الثلاثون سنة الماضية والشكل (أ-3) يبين معدل درجات الحرارة في الإقليم خلال الثلاثون سنة الماضية.



شكل (٢-أ) المعدل الشهري لسقوط الأمطار على الإقليم بالملم



شكل (٣-أ) معدلات درجات الحرارة بالمقياس المئوي

من الشكلين أعلاه يتبين:

- إن محافظة السليمانية تأتي في المرتبة الأولى من حيث كميات الأمطار المتساقطة خلال فترة الدراسة والتي زادت عن (674) ملم/ سنة بينما تأتي محافظة أربيل في المرتبة الأخيرة حيث بلغ المعدل العام للأمطار المتساقطة حوالي (380) ملم/ سنة.
- أن أعلى معدل للأمطار على مستوى الإقليم سجل في شهري كانون الثاني وآذار والبالغ (95.67) ملم و (95.54) ملم بينما يأتي شهر تشرين الأول في المرتبة الأخيرة من حيث كميات الأمطار المتساقطة والبالغة معدلاتها خلال نفس الفترة حوالي (17.69) ملم.
- كما تبين أن شهر آب حقق أعلى معدل لدرجات الحرارة والبالغة (42.9) مئوية بينما تكون أوطاً درجة في شهر كانون الثاني والبالغ معدلها (2.4) درجة مئوية
- يقع المعدل العام لدرجات الحرارة الصغرى والعظمى بين (12.2 و 28.1) درجة وهذا يؤكد وقوع الإقليم ضمن المناطق معتدلة المناخ.

ويمكن ان تقسم مناطق الإقليم الى منطقتين ثانويتين من حيث هطول الأمطار وهي:

1. **منطقة دائمة الأمطار:** هذه المنطقة تتضمن القسم الشمالي والشمال الشرقي من اقليم كردستان العراق اما بالنسبة للحدود الجنوبية فهي تحاذي المناطق الجبلية الجنوبية للاقليم وفي هذه المنطقة بالذات نجد صعوبة في تمييز نسبة سقوط الامطار حيث سجل المعدل السنوي لهطول الامطار بما لا يقل عن 500 ملم لذا فالزراعة في هذه المنطقة يمكن ان تعتمد على الامطار بشكل كامل.

2. **منطقة متقطعة الأمطار:** وهي تتضمن منطقة شبه جبلية حيث ان نسبة سقوط الامطار فيها قليلة فهي تقل عن النسبة السنوية 500 ملم وتعرف هذه المنطقة الثانوية بأن نسبة الامطار الشهرية والفصلية والسنوية فيها متقلبة بشكل كبير مقارنة مع المنطقة السابقة لذا فان الزراعة الشتوية وخاصة في الجزء الجنوبي والجنوبي غربي يمكن ان تتعرض لخطر الجفاف.

ينقسم اقليم كردستان من ناحية المناخ الى منطقتين هما:

1. **منطقة المناخ المتوسط:** تشمل هذه المنطقة الاقسام الشمالية والشمالية الشرقية من الاقليم، والحدود الجنوبية مع الحدود الجنوبية للمنطقة الجبلية للاقليم، وتكون هذه المنطقة شديدة البرودة في الشتاء، ورطبة ومائلة الى البرودة في الصيف، وهي اكثر المناطق امطارا في العراق حيث يبلغ مجموع نسبة هطول الامطار السنوية 500 ملم، ولاتنخفض هذه النسبة حتى نتجه الى الشرق والشمال والشمال الشرقي، فنسبة الامطار تزداد اكثر في هذه المنطقة ولعدة ايام وتتسبب بقطع طرق النقل بين البلدات المختلفة في تلك المنطقة.

2. **منطقة المناخ الشبه جاف:** وتشمل هذه المنطقة الجزء الاخر من الاقليم، من ناحية نظام هطول الامطار تشبه المنطقة السابقة (الصيف جاف ورطب والشتاء ماطر) ولكنه يتميز بقلّة هطول الامطار (نسبة هطول الامطار السنوية اقل من 500 ملم، وارتفاع درجت الحرارة في الصيف، والشتاء اقل برودة، وهطول الثلوج يكون نادرة)

أ- 7- المؤسسات المسؤولة عن مراقبة الواقع البيئي في الإقليم:

تعتبر الهيئة العليا للبيئة في الاقليم الجهة الوحيدة التي يقع على عاتقها بناء القدرات في مجال المراقبة والتفتيش البيئي ومسؤولية الإشراف وإجراء الكشوفات الموقعية ومتابعة ومراقبة المواقع وفق الخطط الموضوعية وتطبيق القوانين النافذة بحق المواقع المخالفة بالإضافة إلى قيامها متابعة منح التراخيص لإنشاء المحطات التحويلية ومواقع الطمر الصحي المطابقة للمحددات البيئية النافذة والمعمول بها. ومن مهام الهيئة أيضاً إعداد قاعدة البيانات التي تتعلق بمحور عملها ووزارة التخطيط مسؤولة عن جميع البيانات وإعداد مجموعة إحصائية متكاملة لهذا القطاع وتزويدها إلى الجهات المعنية للمشاركة في تحليل البيانات التي من خلالها يمكن تحديد نقاط القوة والضعف وبموجبها يتم تقييم الواقع الحالي وإعداد الخطط المستقبلية.

أ- 8- الزراعة:

فيما يخص القطاع الزراعي والذي يعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة رغم وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تعيق تطور هذا القطاع، الا ان الإحصاءات الرسمية التي صدرت من وزارة الزراعة في حكومة اقليم كردستان تبين بان الإنتاج الزراعي في هذا القطاع لم يصل الى المستوى المطلوب وسد الحاجات الغذائية للسكان، ان انتاج الحنطة خلال الفترة (1988 - 2007) في اقليم كردستان لم يسد الحاجة المحلية الا بنسبة (50 ٪) خلال الفترة المذكورة كمتوسط سنوي. بينما لم يسد انتاج الشلب الا بنسبة (5 ٪) من الحاجة المحلية للرز، لنفس الفترة.

ان وضع انتاج بقية المحاصيل الأخرى سواء شتوية ام صيفية لم يكن افضل من الحنطة و الشلب، وان الإنتاج الحيواني ايضا قد شهد تراجعاً واضحاً في النمو خلال الفترة (2003 – 2010) حيث بلغ هذا التراجع في النمو مقدار (22 %) خلال الفترة المذكورة. لغرض تطوير القطاع الزراعي ورفع الانتاج النباتي والحيواني في هذا القطاع، فقد تم وضع خطة استراتيجية خمسية من قبل وزارة الزراعة في إقليم كردستان خلال الفترة (2009- 2013)، وذلك بتخصيص مبالغ معينة للاستثمار الزراعي واعطاء القروض المصرفية للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي وفق شروط معينة لزيادة الإنتاج النباتي والحيواني.

الملاحظ أن الزراعة في الإقليم لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف رغم توفر الأراضية الملائمة للإستغلال والإستثمار الزراعي، فالى جانب سوء إستغلال الأرض. وقلة الإستثمار في هذا الحقل يلاحظ وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبقى متروكة دون إستغلال خلال السنة الزراعية والتي تزيد نسبتها عن 30% من إجمالي الأرض الزراعية لسبب جهل الفلاح وضعف الخبرات في مجال الإرشاد الزراعي، إن ترك تلك المساحات دون إستغلال يمكن إعتبارها هدراً إقتصادياً، لأنها لو إستغلت لأضافت الى الإقتصاد الوطني ما نسبته 30% من مجمل الإيرادات السنوية المتحققة في القطاع الزراعي. وفيما يلي جانباً من المؤشرات الزراعية:

أولاً- الإنتاج النباتي

أ- تصنيف الأرض حسب نوع الإستخدام

جدول رقم (4) تصنيف الأرض حسب نوع الإستخدام

التفاصيل	دهوك	اربيل	السليمانية	المجموع	النسبة %
مجموع المساحة	3928800	6029600	6809200	16767600	100
الصالحة للزراعة	1093541	2456533	2234342	5784416	34.5
غير الصالحة	941769	1673537	1819179	4434485	26.4
المخصصة للبساتين	129875	103083	153791	386749	2.3
المزروعة بالغابات	986661	583301	1024825	2594787	15.5
المراعي الطبيعية	724227	1145641	1489012	3358880	20
الأبنية والإنشاءات	52727	68405	88051	209183	1.3

المصدر\ وزارة الزراعة والري\ إقليم كردستان\ التخطيط\ النشرة السنوية\ 2006

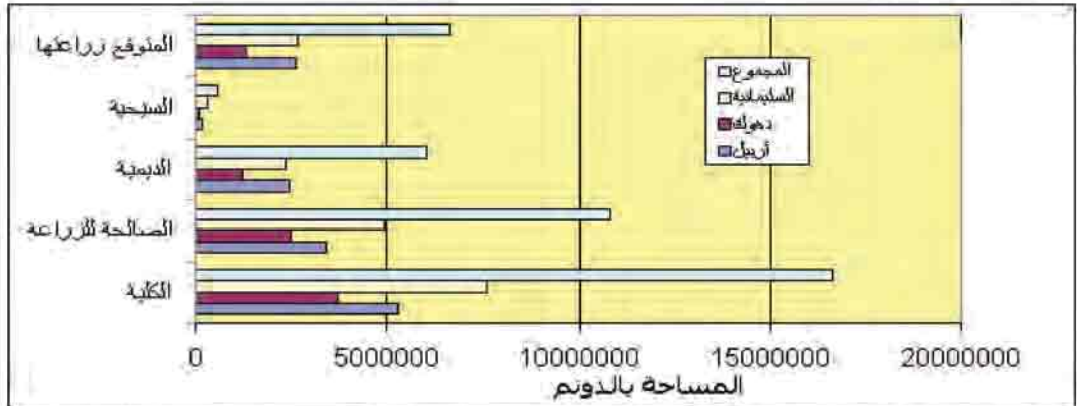
ب- تصنيف الأراضي حسب طبيعة الأرواء

جدول رقم (5) تقسيم المساحة حسب أسلوب الري

المحافظة					المساحة (هكتار)
الكلية	الصالحة للزراعة	الديمية	السيحية	غير الزراعية	
اربيل	1514120	626280	580645	45635	887840
دهوك	931398	301542	254892	46650	629856
السليمانية	1042808	291999	232700	59299	750809
المجموع	3488326	1219821	1068237	151584	2268505

المصدر\ وزارة الزراعة والري\ إقليم كردستان\ التخطيط\ النشرة السنوية\ 2006

من خلال الجدول يتبين أنه هناك مساحة تقدر بأكثر من (1.2) مليون هكتار من الأراضي يمكن إستغلالها للأغراض الزراعية والتي تقدر بنسبة 35% من مساحة الإقليم، لو أستغللت تلك المساحة في زراعة الحنطة والشعير فقط وهي أبسط أنواع إستغلال الأرض الزراعية، لأضافت مبالغ طائلة الى الميزانية، الى جانب توفير عمل لعشرات الآلاف من السكان والذين يكسبون رزقهم من خلال عملهم في القطاع الزراعي، هذا من جانب، ومن جانب ثاني، إن الإستثمار في الإنتاج الزراعي، إضافة الى ما يحققه من وفرة في العملة، خاصة الصعبة منها، إلا إنه يحقق أهم ركن في حياة المجتمع وبصورة عامة، وهي توفير مستلزمات الأمن الغذائي وتحريره من التبعية الاقتصادية.



شكل (4-أ) مساحات الأراضي حسب نوعيتها وطريقة الإرواء المستخدمة فيها

مؤشر المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية والصيفية

1- يأتي محصول الشعير في المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة والبالغة أكثر من مليون ونصف المليون دونم والتي تقدر نسبته بحوالي 44,3% من مجمل الأراضي المزروعة في الإقليم، وبنسبة 36% من مجمل المساحة المزروعة في العراق، كما قدر الإنتاج خلال السنة بـ (383) ألف طن، أي ما يساوي نصف إنتاج العراق، وفيما يتعلق بإنتاجية الدونم من المحصول والبالغ 244,3 كغم والذي يزيد عن متوسط الإنتاجية على مستوى العراق بنسبة 37,9%، إن ارتفاع معدل الإنتاجية مقارنة بالمتوسط العام للعراق يعود الى مساعدة ظروف الطبيعة للإقليم على الإنتاج، من خصوبة التربة الى جانب عدم حاجة المحصول الى كميات كبيرة من المياه أثناء فترة الإنتاج، مع قابليته على تحمل العطش.

2- كما تأتي زراعة الحنطة بالدرجة الثانية بعد الشعير، بعدما كان يحتل المرتبة الأولى قبل وأثناء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، عام 1990، لكن تدهنت زراعته بعد تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء (986)، الذي أقر عام 1996 ونفذ عام 1997، بموجب سمح للعراق ببيع جزء من النفط مقابل إستيراد الغذاء وتوزيعه على السكان، مما أدى الى إنخفاض أسعاره في السوق الداخلية، لقلة الطلب عليه في صنع الغذاء، بعد توزيع الطحين على السكان بموجب البطاقة التموينية المعمول بها، الى جانب منع تصدير الفائض الى الأسواق الخارجية بسبب الحصار.

بلغت مجمل المساحة المزروعة بالحنطة على مستوى الإقليم حوالي مليون وثلاثمائة وإثنان وخمسون ألف دونم والتي تقدر بنسبة 38,3% من مجمل المساحة المزروعة على مستوى الإقليم، وبنسبة 21% من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى العراق.

بلغت معدل إنتاجية الدونم الواحد حوالي 295 كغم، كما وتعتبر معدل إنتاجية وحدة المساحة من محصول الحنطة ضعيف جداً مقارنة بالدول المتقدمة زراعياً، حتى بتلك النامية والمجاورة للإقليم وأن سبب انخفاض إنتاجية الدونم في الإقليم، يعود الى تأثيرات الظروف الجوية (عناصر المناخ)، حيث إنحباس الأمطار وقلتها أو عدم انتظامها الى جانب ضعف القدرات والإمكانات المادية والعلمية لدى الفلاح الكردي، ونقص إستخدامه للمبتكرات العلمية والتكنولوجية في الزراعة، الى جانب سيادة الوسائل البدائية، (طرق البذار والحصاد والتسميد حتى الحراثة) في كثير من مناطق الإقليم، بالأخص الجبلية منها الى جانب إعتقاد الزراعة على الأمطار في سقي المحصول، كل تلك العوامل أثرت على الإنتاجية. المصدر \ ARDI \ أربيل

9- الموارد المائية:

تقع مسؤولية قطاع المياه وإدارته وتقييم وفرة المياه ونوعيتها في الإقليم و وضع الموازنة المائية والخطط الإستراتيجية لتنمية هذا القطاع وإدارته وحمايته تحت إشراف وزارة الزراعة ومصادر المياه وهي المسؤولة عن وضع الخطة التشغيلية على مستوى الإقليم وإدارة السدود والخزانات المائية وإقامة المشاريع المائية وشق القنوات والجداول وتنظيفها... الخ.

أما دور الهيئة العليا للبيئة في هذا القطاع فينصب في مجال حماية الموارد المائية من التلوث جراء الممارسات والأنشطة لباقي مؤسسات الإقليم المختلفة من وضع برنامج رقابي لمراقبة نوعية مياه المصادر المائية في الإقليم والأنشطة الملوثة لها من أجل تأمين عمل هذه الأنشطة الملوثة بالشكل المطابق للمحددات البيئية التي تحافظ على حيوية المصدر المائي وسلامة التنوع الإحيائي فيه ويمنع تلوث مياه المصادر المائية بالشكل الذي يضر بها وذلك من خلال منظومة التعليمات والقوانين التي تنظم ذلك.

جدول رقم (6-أ) المصادر المستخدمة في السقي

المحافظة	المصدر حسب نوع المصدر			
	الآبار السطحية	الآبار الارتوازية	الكهاريز	الينابيع
أربيل	3463	1077	565	3461
دهوك	1561	313	34	2950
السليمانية	2161	255	1447	6457
المجموع	7185	1645	2046	12868

المصدر \ منظمة الفاو (FAO) 2000 \ أربيل

بالإضافة الى ما سبق هنالك بعض المشاريع الإروائية التي يمكن إستخدامها في إسقاء مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، في حالة إقامة بعض المشاريع الإروائية عليها، وإستخدام مياهها لري المزروعات في أوقات الجفاف.

بالإضافة الى ماسبق توجد في إقليم كردستان مجموعة من السدود وهي:

* - سد دوكان الواقع على نهر الزاب الأسفل سعة 6,6 مليار متر مكعب

* - سد دربندخان على نهر سيروان سعة 3,2 مليار متر مكعب

* - سد دهوك الإروائي على نهر دهوك ذات سعة 55 مليون متر مكعب

أ- 10 الغابات والتنوع البيولوجي:

تردى واقع حال الغابات في الإقليم بشكل عام حيث من الملاحظ حدوث نقص في كثافتها بسبب نوبات الجفاف المتكررة وقصف المناطق الحدودية والصيادين والرعاة والمصطافين وغيرها من مسببات كقلة المحروقات والحروب السابقة ووجود أماكن واسعة مزروعة بالألغام مما يؤدي الى حدوث الحرائق مع وجود ضعف في امكانية إخمادها.

تغطي الغابات الطبيعية مساحة 65 ٪ من مجموع مساحة إقليم كردستان العراق وتتواجد الأحراش على ضفاف الأنهار والمراعي الطبيعية في الأراضي المنبسطة. ويمكن تحويل الغابات الصنوبرية والبلوطية إلى غابات إقتصادية لإنتاج الخشب ويستهلك ريف كردستان العراق (5,5) مرة بقدر المدينة من الخشب وهذا يعني ضغطاً على الغابات وإضطراب المنظومة الإيكولوجية وارتفاع نسب إنبعاث غازات الدفينة.

أ- 11 المشاجر الاصطناعية:

لقد أخذ الإهتمام بالغابات والمشاجر الاصطناعية منذ الستينات وفي كوردستان يعتبر صنوبر زاوية النوع السائد في المشاجر وكذلك السرو العمودي والافقي واليوكالبتوس في المناطق السهلية المنخفضة وفي الوديان القوع أو الحور هو السائد وكذلك الجنار والصقاصف والدردار.

تعود ملكية الغابات للدولة بنسبة 98٪ وهناك مشاجر للقوع عائدة للقطاع الخاص وتقدر بـ 2٪ . وهناك مشاجر تشجير في محافظات الاقليم في أربيل والسليمانية ودهوك وتدار من قبل حكومة الإقليم.

جدول (أ-7) مساحة اراضي الغابات والمراعي الطبيعية موزعة حسب المحافظات (دونم)

المحافظة	الغابات الصناعية	الغابات الطبيعية	المراعي الطبيعية	الاراضي الصخرية	المجموع	النسبة ٪
اربيل	18769	1477033	1603128	597312	3696242	٪ 14,92
دهوك	16024	1138907	2396428	8129769	11681128	٪47,17
السليمانية	8172	4220867	2172948	530725	6932712	٪27,99
كربلاء	4139	74053	1833446	549920	2461558	٪9,94
المجموع	47103	6910859	8005951	9807726	24771640	
النسبة	0,19 ٪	27,89 ٪	32,32 ٪	39,59 ٪		٪100

المصدر : وزارة الزراعة والموارد المائية / حكومة إقليم كردستان

أ-12 الإنتاج الحيواني

تتميز المنطقة بكثرة الثروة الحيوانية فيها وتأتي أهميتها بعد الإنتاج النباتي من حيث مصادر الدخل الزراعي، كما إنها تنتشر في جميع أنحاء الإقليم عليه تعتبر من المهن الرئيسية التي يزاولها السكان الريفي الى جانب ما توفره من مصدر رزق لعوائلهم، وفيما يلي بعض البيانات الإحصائية عن واقع تلك الثروة:

جدول رقم (أ-8) تصنيف الثروة الحيوانية

أعداد الحيوانات حسب النوع						المحافظة
أبقار	جاموس	أغنام	الماعز	الخيول	الحمير	
67634	678	463550	293265	1722	7092	دهوك
130567	174	603265	570310	6410	14768	أربيل
313443	3322	2386611	1551822	9347	37224	السليمانية
511644	4174	3453426	2415397	17479	59084	المجموع

المصدر \ FAO statistics village survey Arbil 1999- 2000

من خلال الجدول (أ-8) يلاحظ الآتي:

تحتل الأغنام المرتبة الأولى من حيث العدد والبالغة حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون، وبعدها تأتي الماعز التي تقدر بـ مليونين وأربعمئة ألف رأس، كما زادت الأبقار عن نصف مليون رأس، على ضوء تلك الأرقام يمكن اعتبار الإقليم من المناطق الرئيسية والهامة في تربية الثروة الحيوانية، وذلك لملائمة الظروف المناخية والطبيعية للمنطقة. وتقدر معدل نصيب الفرد من الحيوانات الإنتاجية 1,53 رأس.

مشاريع الثروة الحيوانية:

يبين الجدول (أ-9) أعداد مشاريع الثروة الحيوانية الموجودة ضمن محافظات الإقليم. جدول رقم (أ-9) أعداد مشاريع الثروة الحيوانية على مستوى محافظات الإقليم

نوع المشروع				المحافظة		المجموع
أربيل	دهوك	السليمانية	المجموع	أربيل	دهوك	السليمانية
347	76	354	777	4	1	215
2	1	1	4	126	22	67
1	5	1	7	11	2	12
1	1	2	4	3	1	2
6	2	1	9	3	1	2

المصدر \ وزارة الزراعة \ التخطيط والإحصاء

تعتبر السياحة من المصادر الهامة للحصول على الدخل، بما فيها من العملات الصعبة، لإرتدادها من قبل السواح الأجانب، وقد أنعم الله على إقليم كردستان العراق ووهبه العديد من العوامل الطبيعية (المناخ المعتدل صيفا) الى جانب المعالم الأثرية والطبيعية الجاذبة للسياحة، إضافة الى ذلك تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية وثقافية وحضارية، لكونها تنبثق من الحاجة المتزايدة الى الراحة وتغيير الأجواء، وإنها تعمل على نمو الإحساس والشعور لدى الناس والتهافت على المناطق التي تتوفر فيها المعالم الطبيعية المغيرة لمناطق سكنهم والتي تجلب لهم البهجة والمتعة خلال فترة المكوث فيها.

إن دور السياحة لا يقتصر على ذلك فحسب بل إنها تعمل على نمو الاتصالات بين الدول المختلفة وذات عادات وتقاليد وثقافات مختلفة مما تعمل على التعرف على تلك الثقافات والتي أصبحت فيما بعد ثمرة إتساع نطاق التجاري والصناعي وثمره تقدم وسائل النقل الأخرى، مما كان لها الدور الواسع في التنمية والتطور الإقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان.

تمتاز مدن الإقليم بينابيع مياهها وجبالها الشاهقة وكهوفها التي تحكي قصة الانسان العراقي منذ اقدم الحضارات، هذا ناهيك عن منحوتاتها التي تتوسط الساحات، شلالاتها، مصافحها، اشجارها الدائمة الخضرة، مناخها المعتدل صيفا، وحتى أجواء شتاؤها تعتبر مشجعة للسياحة، ويبدأ الاخضرار في كردستان مع بداية نوروژ عيد الربيع، تصبح كردستان جنة العراق الصيفية بمناخها وتاريخها، لكن ما زال هناك ضرورة لتطوير صناعة سياحية جاذبة واعلام متطور يبدأ بفضائية سياحية، فالسياحة مورد اقتصادي استراتيجي مثلما هي وسيلة التواصل بين الشعوب وثقافتها.

لتشجيع السياحة في الإقليم تم التصديق على قانون ليبرالي جديد للاستثمار الأجنبي في حزيران/ يونيو 2006، إذ يوفر الحوافز للمستثمرين الأجانب مثل إمكانية امتلاك الأراضي والإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات وتوفير عمليات سهلة لإرسال الأرباح الى بلد المستثمر إضافة الى احتواء الإقليم على مطار دولي في أربيل والسليمانية مع رحلات مباشرة من وإلى أوروبا والشرق الأوسط وقد تم توسيع مطار أربيل الدولي بشكل كبير وذلك بإضافة محطة جديدة للطائرات في 2010، إن الجمعية الدولية للنقل الجوي (IATA International Air Transport Association) جدولت رحلات الى إقليم كردستان من ضمنها الخطوط النمساوية و لوفثانزا والخطوط الملكية الأردنية وطيران الخليج وخطوط شرق الأوسط الجوية (Middle East Airlines) MEA ويخطط الكثير من أعضاء الجمعية الدولية للخطوط الجوية لبدء رحلاتهم الى أربيل. وتقوم عدة شركات طيران متعاقدة بالرحلات الجوية الى إقليم كردستان من أوروبا والشرق الأوسط.



شكل (أ-6) قلعة العمادية في محافظة دهوك

وتشهد السياحة في اقليم كردستان حركة ونشاطاً يساعدها على ذلك الوضع الأمني الأكثر إستقراراً من باقي محافظات العراق، وتسعى حكومة الاقليم، ممثلة بوزارة السياحة لتهيئة كل ما يوفر لها الجو السليم للراحة والاصطياف، وكذلك من خلال الاهتمام بالمرافق الحيوية.

لعل ابرز عامل جذب للسياح هو المواقع الاثرية التي يعد اقليم كردستان من اغنى المناطق بها اذ يوجد فيه (30152) موقعا أثارياً معلنا، وكل محافظة من محافظات الاقليم تتميز بخصوصية تاريخية، اذ ان محافظة السليمانية تتميز آثارها بطابع الحضارة الساسانية، اما محافظة دهوك فيغلب عليها طابع الحضارة العباسية والعثمانية، ومحافظة اربيل آثارها ذات طابع آشوري وبابلي وسومري.

14- الصناعة:

بدأت عملية الإنفتاح، والتوسع الإقتصادي، والتجاري، والبناء والاعمار، الى جانب خلق الثقة لأصحاب رؤوس الاموال الأكراد ولكن بعد عام 2007 بدأت اعداد المشاريع والمعامل الصناعية تقل بصورة ملحوظة في الاقليم واصبح الاعتماد الأساسي على السياحة وواردات النفط وكما هو واضح من الجدول (أ-10) أدناه:

جدول (أ-10) عدد المعامل والمشاريع الصناعية مقسمة حسب حجم المعمل او المشروع للأعوام ما قبل 2007 حتى 2010

المعامل والمشاريع الصناعية	عدد المشاريع ما قبل عام 2007	عدد المشاريع في 2007	عدد المشاريع في 2008	عدد المشاريع في 2009	عدد المشاريع في 2010	إجمالي عدد المشاريع
الصغيرة	1300	190	72	114	200	1876
المتوسطة	175	24	17	10	33	259
الكبيرة	54	6	25	2	2	89
المجموع	1529	220	114	126	235	2224

المصدر: هيئة إحصاء الأقليم المسح الإحصائي للصناعات الكبيرة والمتوسطة

هناك أهمية اقتصادية كبيرة للقطاع الصناعي بشكل عام، وذلك في مجال تشغيل الأيدي العاملة وتكوين الدخل القومي وخلق نمو اقتصادي كبير، ووجود روابط قوية بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، رغم ذلك ليس هناك اهتمام واضح وكبير في هذا القطاع، وإن أهم ما يميز هذا القطاع هو عدم وجود استثمارات كافية سواء كانت حكومية أو عائدة للقطاع الخاص للنهوض به. كما وإن لهذا القطاع دور مهم من خلال الروابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى والمساهمة في معالجة اختلال الهيكل الإقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات من خلال إحلال الواردات وتشجيع الصادرات واستيعاب الأيدي العاملة وتحسين المستوى المعاشي. بخصوص مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2008 مقارنة بأعوام 2005 و 2006 و 2007 فقد شهد ارتفاعاً في مساهمة هذا القطاع، إلا أن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يدل على ضعف مساهمة الصناعة في إقليم كردستان في توليد الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع مقابل القطاعات الاقتصادية الأخرى في الإقليم وكذلك مقارنة بالدول المجاورة.

أ-15 الكهرباء:

يبين الجدول (أ-11) مصادر التزود بالكهرباء في المجمعات السكنية والوحدات السكنية لإقليم كردستان مقارنة مع باقي مناطق العراق.

جدول (أ-11) مصادر التزود بالكهرباء في المجمعات السكنية في إقليم كردستان مقارنة مع باقي محافظات العراق

المنطقة	النسبة حسب نوع المصدر %			
	شبكة عامة	مولدة أهلية	مولدة خاصة	أخرى
دهوك	74.3	22.4	2.9	0.4
اربيل	36.5	59.4	4.0	0.1
السليمانية	86.2	11.7	1.6	0.5
كوردستان	65.4	31.5	2.8	0.3
بغداد	54.6	33.2	12.1	0.1
باقي المحافظات	86.6	8.5	3.6	0.2

• المصدر: المسح الاجتماعي الإقتصادي للأسرة 2006-2007

أ-16 الوقود والتدفئة:

يبين الجدول (أ-12) التوزيع النسبي للوقود ووسائل التدفئة في الوحدات السكنية لإقليم كردستان مقارنة مع باقي مناطق العراق وبالأخص العاصمة بغداد:

جدول (أ-12) التوزيع النسبي للوقود ووسائل التدفئة المستخدمة في الوحدات السكنية

المنطقة	نوعية الوقود الرئيسية المستخدمة %			
	كهرباء	غاز	نفط	أخرى
دهوك	8.6	0.8	82.9	7.8
اربيل	2.9	3.4	86.4	7.2
السليمانية	7.2	0.7	86.7	5.4
كوردستان	6.0	1.7	85.7	6.6
بغداد	6.6	0.6	92.7	0.1
باقي المحافظات	18.1	0.8	75.7	5.2

المصدر: المسح الاجتماعي الإقتصادي للأسرة 2006-2007

يعتبر قطاع النقل والمواصلات من القطاعات المهمة والتي تلعب دوراً مهماً وحيوياً في إنجاز العمليات التنموية لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية لكافة البلدان وفي كافة الأزمنة، عليه يعتبر قطاع النقل والمواصلات من الوسائل الرئيسية لتحقيق الارتباط بين أجزاء البلد الواحد مما يحقق الارتباط بين المدينة والقرية، أي بين الحضر والريف، مما يسهل من التعامل التجاري بينهما، كذلك تقوية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مما يعمل على تطوير الريف وتقريبه من حياة المدن، وظهور حالات التكامل بينهما، في الوقت الذي يعتمد سكان المناطق الحضرية على المناطق لريفية. في التمويل الغذائي، وسد حاجة المعامل والمصانع من المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية الأخرى، من جانب، ومن الجانب المقابل تمويل الريف بمتطلبات العيش الأخرى التي غالباً تنجز من قبل المناطق الحضرية.

بسبب الإزدهار السياحي الذي يمر فيه الإقليم ولكثرة المناطق السياحية وازدهار الصناعة النفطية وشركات استخراج النفط الخام في الإقليم وكذلك ارتفاع عدد سكان الإقليم، كل ذلك أدى الى ارتفاع ملحوظ في عدد وسائل النقل سواء كانت سيارات نقل خاص أو تاكسي وغيرها، والجدول (أ-13) يبين أعداد السيارات المسجلة في دوائر المرور في الإقليم في 2006.

جدول رقم (أ-13) أعداد السيارات المسجلة في دوائر المرور في الإقليم (القطاع الخاص)
حسب النوع خلال عام 2006

نوع السيارة	العدد على مستوى كل محافظة			المجموع
	أربيل	دهوك	السليمانية	
الخصوصية	101355	44245	37121	145600
أجرة	23333	6828	15765	30161
النقل والحمل	44944	13876	21665	58820
الزراعية	3616	149	4502	3765
الإنشائية	955	228	204	1183
السيارات الحكومية	5346	-	4373	5346
المجموع	179549	65326	83630	244875

المصدر: مديريات الإحصاء في المحافظات أربيل، سليمانية، دهوك، تقارير مديريات المرور

- * - بلغ مجموع السيارات المسجلة في دوائر المرور (244875) سيارة وبمختلف الأنواع، منها (145600) سيارة تحمل إشارة خصوصي، وهذه تساوي نسبة (59,4%) من مجموع السيارات الموجودة في الإقليم، كما بلغت نسبة السيارات التي تحمل إشارة أجرة (30161) سيارة أي بنسبة 12,3% من إجمالي السيارات في الإقليم.
- * - يقدر متوسط الكثافة بمعدل سيارة واحدة لكل 16,3 فرد على مستوى الإقليم وهذا المعدل عالي جداً مقارنة بغالبية دول العالم مما يؤكد على جودة المستوى المعاشي للأسرة في الإقليم.

واقع الطرق البرية:

يبين الجدول (أ-14) أدناه عدد الطرق ومدى ملائمتها لسير المركبات داخل حدود الإقليم مقارنة مع بعض مدن العراق الأخرى.

جدول (أ-14) مؤشرات تخص طبيعة الطرق داخل المجمعات السكنية خلال عام 2004

المنطقة	نوع الطريق الواصل الى المنازل	المنطقة	معبّد	معبّد جزئي	مرصوف بالحصى	ترابي	اخرى
ريف	10	7	7	77	0		
حضر	52	17	3	27	1		
العراق	43	14	4	38	1		
الشمال	41	11	5	41	2		
دهوك	37	13	2	47	0		
السليمانية	35	3	4	54	4		
اربيل	51	21	6	22	0		

المصدراً مسح أحوال المعيشة في العراق (2004)

18- النفايات:

تقع مسؤولية رفع ونقل وطمّر النفايات (في محافظات إقليم كردستان) على مديريات البلديات الموجودة في كل محافظة من خلال التعاقد مع الشركات المحلية. ومن المسؤوليات الأخرى التي تقع على عاتق المديريات هو توفير التخصيصات المطلوبة لإنشاء مواقع لطمّر النفايات.

وزارة البلديات في إقليم كردستان المسؤولة عن بلديات محافظات إقليم كردستان العراق (اربيل، السليمانية، دهوك).

البيانات المتوفرة تشير إلى أن معدل إنتاج النفايات للفرد الواحد تبلغ 0,83 كغم/يوم أي ما يعادل 8,992,186,439 كغم/سنة منها 5,994,790,960 كغم في المناطق الحضرية و 2,997,395,479 كغم في مناطق الريف.

جدول (أ-15) المعدل اليومي لكميات النفايات المرفوعة من كل محافظة من محافظات إقليم كردستان خلال الأعوام (2013-2012-2011)

المحافظة	2011	2012	2013
اربيل	2470 طن يوميا	2900 طن يوميا	3400 طن يوميا
سليمانية	2500 طن يوميا	3200 طن يوميا	3700 طن يوميا
دهوك	1400 طن يوميا	1650 طن يوميا	1800 طن يوميا
المحموعة	6370 طن يوميا	7750 طن يوميا	8900 طن يوميا

يُنقل جزء من النفايات المتولدة في المناطق الحضرية إلى مواقع مختارة غير مطابقة للمحددات البيئية وغير مسيطر عليها. أما بقية النفايات التي لا تنقل بصورة مستمرة فتترك في الأزقة والطرق مما يجعلها بيئة ملائمة لتكاثر الحشرات والقوارض التي تسبب أمراض مختلفة ويقوم الساكنين بحرقها بين فترة وأخرى للتخلص من الحشرات والروائح المنبعثة منها. أما

النفايات المتولدة في مناطق الريف فيتم التعامل معها بالحرق أو الطمر في مناطق يتم اختيارها من قبل الأهالي دون الأخذ بنظر الاعتبار المحددات البيئية أو الأمور الأخرى المتعلقة بالغازات المنبعثة والتي تؤثر بصورة مباشرة على الصحة العامة. النفايات المتولدة والتي تتضمن جميع أصناف النفايات في إقليم كردستان العراق مبينة كما في الجدول (أ-16) أدناه والبيانات الخاصة بالنفايات في الجدول هي النفايات المنزلية فقط.

أنواع النفايات:

إن أنواع النفايات التي تنقل إلى المحطات التحويلية ومنها إلى مناطق الطمر كالآتي:

1. النفايات المنزلية الإعتيادية والتي تم التطرق إليها.
2. النفايات المتولدة عن أعمال الهدم والبناء.

جدول (أ-16) نسب انواع النفايات المتولدة في الاقليم

المواد الغذائية	الاوراق والكارتون	بلاستيك	المعدنية	الزجاج
57%	27%	9%	4%	3%

تشهد جميع المحافظات عملية تهديم للمنازل القديمة وبناء دور سكن او محال تجارية بصورة كبيرة مما أدى إلى تولد كميات كبيرة من نفايات الانقاض الناتجة عن أعمال البناء والهدم بالإضافة إلى المخلفات نتيجة إعادة تأهيل الخنمات منها تنفيذ شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه وتأهيل الأبنية المتضررة نتيجة الأعمال العسكرية وغيرها حيث يخلط جزء منها مع النفايات المنزلية وتنقل إلى مناطق الطمر ولا يتم التعامل معها بصورة صحيحة كإعادة استخدام هذه المواد وجعلها مواد ثلوية ومضافات يمكن الاستفادة منها في صناعة مواد البناء المختلفة. أما التي تنقل كمخلفات بناء فقط فيتم رميها اغلب الأحيان في أي منطقة أو قطعة ارض فارغة داخل أو خارج حدود التصاميم الأساسية للمدن.

مواقع الطمر

مواقع الطمر المعتمدة في الاقليم هي عبارة عن منخفضات يتم رمي النفايات فيها مع إتباع أسلوب الأكساء والحدل في قسم منها واغلبها تترك بعد امتلاؤها بدون متابعة مما يسبب هبوب الرياح إلى تطاير الخفيف منها مسببا تلوث للبيئة والصحة العامة.

جدول (أ-17) عدد مواقع الطمر الموجودة ومدى مطابقتها للمحددات البيئية للعام 2008

ت	المحافظة	عدد مواقع الطمر	مدى مطابقتها للمحددات البيئية
1	دهوك	44	غير مطابقة
2	اربيل	52	غير مطابقة
3	السليمانية	81	غير مطابقة
	المجموع	177	

يبين الجدول (أ-17) أن المحافظات تعاني من عدم توفر مواقع للطمر الصحي وإنما يتم استغلال المنخفضات لتكون مكبات للنفايات دون مراعاة ما قد يسبب ذلك من كوارث بيئية لا يمكن السيطرة عليها من خلال تلوث المياه السطحية والجوفية وتلوث التربة والغازات المنبعثة إلى الهواء.

أ-19 الوضع الصحي:

يُعد الإهتمام بالجانب الصحي أمر في غاية الأهمية، لكون الأمور الصحية من المستلزمات الأساسية لزيادة وتحسين القدرات البشرية في المكان والزمان، وهذا لا يتم إلا من خلال الإهتمام بالصحة وعلى نطاق واسع، وذلك عن طريق بناء المؤسسات الصحية من المستشفيات والمستوصفات في المناطق الحضرية والريفية مع زيادة عدد الكادر الصحي من الأطباء والصيدلة وذوي المهن الصحية الأخرى بحيث تسهل وصول المواطن إليها لتلقي العلاج الكافي، ومن الأهم في هذا المجال العمل على خلق الوعي الصحي بين المواطنين عن طريق تنشيط الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية لتعريف المواطن بالأمور الصحية والوقاية من المخاطر التي قد تلحق به في حالة إهماله للقواعد الصحية العامة.

تعتبر البيانات الإحصائية أداة فعالة ومؤشرات مهمة للنهوض بالخدمات الصحية، لكونها ترسم الصورة الحقيقية للوضع القائم وتساعد المعنيين بالشؤون الصحية على تنظيم البرامج ووضع الخطط الكفيلة بتقديم أفضل الخدمات للناس، ومن أجل التعرف على الواقع الصحي في المنطقة لابد لنا من الإطلاع على البيانات الدقيقة والواقعية التي تدرس الحالة الصحية وتقدم مؤشرات رقمية عنها بحيث تسهل عمل الباحثين والمخططين في هذا المجال الهام دعماً للإقتصاد الوطني.

وفيما يلي أهم المؤشرات التي من الضرورة تهيتها للتمكن من إعطاء صورة واضحة عن الوضع الصحي القائم منها:

1. بلغ عدد المستشفيات الحكومية في الإقليم (46) أي بنسبة 21.1% من مجموع المستشفيات في العراق.
2. بلغت نسبة المستشفيات الأهلية (القطاع الخاص) 32.5% من مجموع المستشفيات العاملة في الإقليم.
3. بلغ عدد الأسرة المهيئة للرقود حوالي (4904) سرير، بنسبة (16.7%) من مجموع السرة في العراق.
4. بلغ مجموع الأطباء العاملين في مستشفيات الإقليم حوالي (2508) طبيب، عليه يقدر متوسط حصة الطبيب الواحد حوالي 1595 فرد وهذا ما يبين جودة الوضع الصحي من حيث الكادر، لكون المتوسط هذا قريباً من العالم المتقدم.
5. فيما يتعلق بإسرة رقود المرضى، حيث تقدر حصة السرير الواحد (7.8) فرد/شهر، عليه يعتبر المعدل هذا جيداً مقارنة بالعالم النامي.

يعد الوضع في كردستان العراق عموماً من جميع الجوانب الاجتماعية، والإقتصادية والبيئية جيداً وقد حصل إنخفاض كبير في نسب وفيات الأطفال الرضع في الإقليم دون سن الخامسة إلى أقل من 6.8% بينما تتجاوز هذه النسبة 10% في مناطق وسط وجنوب العراق ويعود ذلك إلى الرعاية الطبية للنساء الحوامل والأطفال

الذين يعانون سوء التغذية وبسبب أعمال التلقيح والتطعيم والتوعية الصحية المستمرة ضد الأمراض مثل السل والحصبة.

يبين الجدول (أ-18) ارتفاع نسبة الوحدات الصحية (المستشفيات) في عموم الإقليم حوالي 20% على مدى 6 سنوات وارتفاع الوحدات الصحية الأهلية بنسبة 51% وكذلك ارتفاع عدد أسرة رقود المرضى والمراجعين لتلك المراكز والكوادر الطبية وذوي المهن الصحية ونسب ملحوظة مما يؤكد على ارتفاع المستوى الصحي في الإقليم.

جدول رقم (أ-18) المؤشرات الخاصة بتطور الوضع الصحي في الإقليم حسب المحافظات
للعامين 2006 و 2011

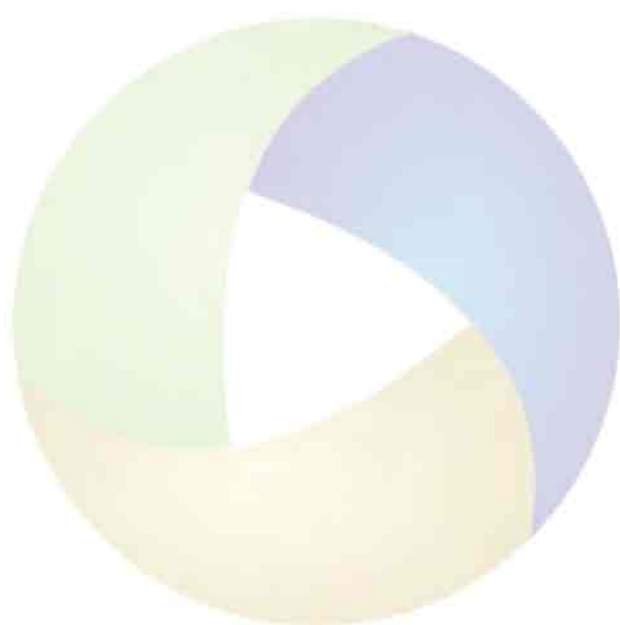
المؤشرات	اربيل		دهوك		السليمانية		المجموع		نسبة الزيادة
	2011	2006	2011	2006	2011	2006	2011	2006	
عدد الوحدات الصحية الحكومية (المستشفيات)	19	22	7	9	23	27	49	58	20%
عدد الوحدات الصحية الاهلية (المستشفيات)	4	10	3	5	9	18	16	33	51%
عدد أسرة رفود المرضى (الحكومية والاهلية)	2123	2730	1119	1334	2617	3038	5859	7102	20%
عدد المرضى المراجعين للوحدات الصحية	2168112	3194170	1617876	2434319	2032596	3972630	5818584	9601119	65%
عدد المرضى الراقدين في الوحدات الصحية	151452	177125	101124	125883	206412	341888	458988	644896	136%
عدد الكادر الطبي (الاطباء)	1271	2540	471	663	766	2900	2508	6103	143%
عدد ذوي المهن الصحية	5677	8772	1787	4263	6589	8122	14053	21157	47%

أ-20 المصادر:

1. البيانات الواردة من وزارة البلديات والسياحة في حكومة إقليم كردستان العراق.
2. بيانات ومعلومات هيئة البيئة في حكومة الإقليم
3. بيانات ومعلومات وزارة الكهرباء في حكومة الإقليم.
4. تقارير الواقع البيئية لحكومة الإقليم
5. المجموعة الإحصائية رقم (1) لسنة 2007/ إقليم كردستان- رئاسة مجلس الوزراء/ وزارة التخطيط- هيئة إحصاء الإقليم
6. تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة 2011
7. بيانات مديرية المرور العامة في حكومة الإقليم.
8. بيانات ومعلومات وزارة الزراعة ومصادر المياه في حكومة الإقليم.
9. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
10. دائرة الانواء الجوية- حكومة الإقليم
11. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات /وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
12. وزارة التجارة والصناعة في حكومة الإقليم.

يتضمن هذا الملحق تقارير الجرد القطاعي أدناه:

- 1- جدول ب-1: تقارير قطاعية للطاقة
- 2- جدول ب-2: تقارير قطاعية للعمليات الصناعية
- 3- جدول ب-3: تقرير قطاعي للزراعة
- 4- جدول ب-4: تقرير قطاعي للنفايات



جدول ب-1: تقرير قطاعي للطاقة

الجدول الأول التقرير القطاعي حول الطاقة (صفحة 1 من 3)

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفينة الوطنية							
ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	ثاني أكسيد الكربون CO ₂	فئات مصادر غازات الدفينة ومصارفها
0	0	0	0	0	22	53,957	إجمالي الطاقة
0	0	0	0	0	0	53,957	أ أنشطة إحراق الوقود (النهج القطاعي)
0	0	0	0	0	0	0	1 صناعات الطاقة
							أ- الإنتاج العام للكهرباء والحرارة
							ب- تكرير البترول
							ج- تصنيع الوقود الصلبة وصناعات الطاقة الأخرى
0	0	0	0	0	0	281	2 الصناعات التحويلية والإنشائية
							أ- الحديد والصلب
							ب- المعادن غير الحديدية
							ج- المواد الكيماوية
							د- لباب الورق والورق والطباعة
							هـ - تجهيز الأغذية والمشروبات والتبغ
							و- غير ذلك (تحدد رجاء)

الجدول الأول التقرير القطاعي حول الطاقة (صفحة 2 من 3)

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية							
ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	ثاني أكسيد الكربون CO ₂	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
0	0	0	0	0	0	18.518	3 النقل
	0	0	0	0	0	87	أ- الطيران المدني
	0	0	0	0	0	18.431	ب- النقل البري
	0	0	0	0	0	0	ج- طرق السكك الحديدية
	0	0	0	0	0	0	د- الملاحة
						0	هـ - غير ذلك (تحدد رجاءً)
						0	النقل عبر خطوط الأنابيب
0	0	0	0	0	0	10.918	4 القطاعات الأخرى
	0	0	0	0	0	0	أ- التجاري/ المؤسساتي
	0	0	0	0	0	10.918	ب- السكني
	0	0	0	0	0	0	ج- الزراعة/ الحراثة/ صيد الأسماك
	0	0	0	0	0	24.239	5 غير ذلك (تحدد رجاءً)
0	0	0	0	0	22	0	ب - الانبعاثات المتسربة من الوقود
0	0	0	0	0	0	0	1 الوقود الصلب
					0		أ- تعدين الفحم
							ب- نقل الوقود الصلب
							ج- غير ذلك (تحدد رجاءً)
0	0	0	0	0	22	0	2 النفط والغاز الطبيعي
0	0	0	0		7		أ- النفط
					15		ب- الغاز الطبيعي
					0		ج- التهوية والاشتعال

الجدول الأول التقرير القطاعي حول الطاقة (صفحة 3 من 3)

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية						
المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	ثاني أكسيد الكربون CO ₂	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
						بنود المذكرة:
0	0	0	0	0	0	المخابي الدولية
0	0	0	0	0	0	الملاحة الجوية
0	0	0	0	0	0	الملاحة البحرية
					0	انبعاثات CO ₂ من الكتل الحيوية

الجدول الثاني التقرير القطاعي حول لعمليات الصناعية (صفحة 1 من 2)

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية							فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	ثاني أكسيد الكربون CO ₂	
3.909	30	8	0	0	0	6.422	إجمالي العمليات الصناعية
103	25	0	0	0	0	4.762	أ- المنتجات المعدنية
3						4.437	1 إنتاج الاسمنت
						306	2 إنتاج الكلس
							3 استخدامات الحجر الكلسي والتولوميت
						18	4 إنتاج واستخدام زمام الصودا
	0	0					5 غطاء الاسفلت
	25						6 رصف الطرق بالاسفلت
100	0	0			0	0	7 غير ذلك (تحدد رجاء)
	0						انتاج الزجاج
100							خرسانة حجر الخفاف
3.806	5	8	0	0	0	1.485	الصناعات الكيماوية
0	5	8				1.485	1 انتاج الامونيا
			0	0			2 انتاج نترك الاسيد
	0	0	0	0			3 انتاج ادبيك الاسيد
					0	0	4 انتاج الكاربيد
3.806	0	0	0		0		5 غير ذلك (تحدد رجاء)
0	0	0	0	0	0	176	ج انتاج المعادن
0	0	0	0			176	انتاج الحديد والفولاذ
						0	انتاج السبائك الحديدية
0		0	0			0	انتاج الالمنيوم
							استخدام SF ₆ في سبك الالمنيوم والمغنيسيوم
							غير ذلك (تحدد رجاء)

الجدول الثاني التقرير القطاعي حول العمليات الصناعية (صفحة 2 من 2)

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية							
فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها	ثاني أكسيد الكربون CO ₂	الميثان CH ₄	أكسيد النيتروز N ₂ O	أكاسيد النيتروجين NO _x	أول أكسيد الكربون CO	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	ثاني أكسيد الكبريت SO ₂
د عمليات إنتاج أخرى	0	0	0	0	0	0	0
1- الورق وعجينة الورق							
2-الغذاء والشراب							
هـ إنتاج الهالوكاربونات وسداسي فلور الكبريت	0	0	0	0	0	0	0
1- إنبعاثات كنواتج عرضية للإنتاج							
2- إنبعاثات هارية ومتطايرة							
3- أخرى (توضح رجاء)							
و إستهلاك الهالوكاربونات وسداسي فلور الكبريت	0	0	0	0	0	0	0
1- معدات التبريد والتكييف							
2-ضواغط الرغوة							
3- مطاقيء الحريق							
4- الرذاذ							
5- المذيبات							
6- أخرى (تذكر)							
ز غير ذلك (تحدد رجاء)							

جدول ب-3: تقرير قطاعي للزراعة

الجدول ب-3 التقرير القطاعي حول الزراعة (صفحة 1 من 1)

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية					
المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	فئات مصادر غازات الدفيئة ومصارفها
0	0	0	17	134	إجمالي الزراعة
				113	أ. التخمر المعوي
				68	1 الماشية
				5	2 الجاموس
				31	3 الخراف
				4	4 الماعز
				0	5 الجمال واللاما
				1	6 الاحصنة
				4	7 البغال والحمير
				0	8 الخنازير
				0	9 الدواجن
					10 غير ذلك (تحدد رجاءً)
			0	5	ب إدارة السماد
				2	1 الماشية
				0	2 الجاموس
				1	3 الخراف
				0	4 الماعز
				0	5 الجمال واللاما
				0	6 الاحصنة
				0	7 البغال والحمير
				0	8 الخنازير
				0	9 الدواجن

جدول ب-4: تقرير قطاعي للنفايات

الجدول ب-4 تقرير قطاعي للنفايات (صفحة 1 من 1)

تقرير قطاعي عن قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية						
المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان NMVOC	أول أكسيد الكربون CO	أكاسيد النيتروجين NO _x	أكسيد النيتروز N ₂ O	الميثان CH ₄	ثاني أكسيد الكربون CO ₂	مصدر الغازات الدفيئة وخصائص الحوض
			1	163	0	إجمالي المخلفات
			0	163	0	أ التخلص من النفايات الصلبة على الأرض
						1 إدارة التخلص من النفايات على الأرض
						2 مواقع التخلص من النفايات غير المدارة
						3 غير ذلك (تحدد رجاءً)
			1	0	0	ب معالجة مياه الصرف الصحي
				0		1 مياه الصرف الصحي الصناعية
			1	0		2 الصرف الصحي المنزلية والتجارية
						3 غير ذلك (تحدد رجاءً)
						ج حرق النفايات
						د غير ذلك (تحدد رجاءً)